جامعة الجزائر 2 ـ أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية
قسم التاريخ

الكراكيون وحركة الإصلاح الزراعي في روما خلال النصف الثاني من القرن الثاني قبل الميلاد

The Gracchi and the Agrarian Reform movement in Rome during the Second Half of the 2nd century BC

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ
تخصص: التاريخ والحضارات القديمة.

من إعداد الطالبة:
سعدية زايدي

تحت إشراف :
أ.د/محمد الهادي حارش

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بلقاسم رحماني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	رئيسا
محمد الهادي حارش	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	مشرفا ومقررا
نورة مواس	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
مصطفي رميلي	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
نصيرة ساحير	أستاذة التعليم العالي	المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة	عضوا مناقشا
عبد النور العمري	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:
1446-1445ه/2024-2023م

Algiers 2 University - Abou El Kacem Saâdallah

Faculty of Human Sciences

Department of History

The Gracchi and the Agrarian Reform movement in Rome during the Second Half of the 2nd century BC

A dissertation submitted for the attainment of a third cycle PHD in History

Specialization: History and ancient civilizations.

Submitted by:

Sadia Zaidi

Supervised by:

Prof. Mohamed El Hadi Harech

Dissertation Committee Members:

Name and Surname	Academic Rank	University	Role
Belkacem Rahmani	Professor	Algiers 2 University	Chairman
Mohamed El- Hadi Hareche	Professor	Algiers 2 University	Supervisor and Rapporteur
Noura Mouas	Professor	Algiers 2 University	Committee Member (Examiner)
Mastapha Remili	Lecturer -A-	Algiers 2 University	Committee Member (Examiner)
Nacera Sahir	Professor	Higher Normal School of Bouzareah	Committee Member (Examiner)
Lamri Abdennour	Professor	University of Medea	Committee Member (Examiner)

Academic Year:

1445-1446 AH / 2023-2024 AD

الاهداء

أهدي هذا العمل
المتواضع
الى
أبي وأمي حفظهما
الله، والى زوجي
العزيز وكل عائلتي
وكل من قدم لي يد
المساعدة في إتمام
هذا العمل.

شكر وتقدير

أشكر الله العلي القدير
الذي وفقني في هذا العمل

كما أتقدم بشكري إلى الأستاذ "محمد الهادي حارش" لقبوله الاشراف على هذه المذكرة، وعلى كل التوجيهات والنصائح التي قدّمها لي، كما لا يفوتني أن أتقدم بجزير الشكر لكل أعضاء لجنة المناقشة. كما أتوجه بالشكر إلى الزملاء الأساتذة الافاضل وكل عمال مكتبة حصن 23 بقصر رياس البحر على التسهيلات التي منحوها لي أثناء البحث وعمال مكتبة قصر الثقافة.

المقدمة

مقدّمة:

شهدت الجمهورية الرومانية خلال النصف الثاني من القرن الثاني قبل الميلاد فترة مضطربة اتسمت بتفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، والتي كانت نتيجة مباشرة للتوسع الإقليمي الكبير لروما وزيادة التفاوت الطبقي.

أدي التوسع العسكري والهيمنة على مناطق جديد إلى تدفق الثروات والعبيد إلى روما، مما ساهم في إزدياد قوة الطبقة الأرستقراطية وسيطرتها على الأراضي الزراعية الخصبة. في المقابل، عانى صغار المزارعين من مصاعب جمة، أدت إلى فقدانهم لأراضيهم وهجرتهم نحو، المدن مما خلق أزمات إجتماعية متزايدة وشعور بالغضب والإحباط بين الطبقات الدنيا من الشعب الروماني.

في هذا السياق، برز الكراكيون (الإخوة كراكوس)، تيبريوس وكايوس كراكيوس، كقادة إصلاحيين حملوا لواء الدفاع عن حقوق الفقراء والمهمشين، وسعوا جاهدين إلى تغيير النظام الزراعي من خلال سلسلة من الإصلاحات الجذرية.

تمثلت هذه الإصلاحات في إعادة توزيع الأراضي العامة على المواطنين الذين فقدوا أراضيهم، بهدف إعادة إحياء الطبقة الزراعية الصغيرة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في روما، كانت هذه التحركات تهدف إلى معالجة الخلل الاقتصادي ومنع إنهيار الجمهورية الرومانية بسبب تصاعد التوترات الطبقية.

تُعد حركة حركة الإصلاح الزراعي التي قادها الكراكيون من أكثر اللحظات الحاسمة في التاريخ الروماني، إذ لم تكن مجرد حركة إقتصادية، بل حملت أبعادًا سياسية واجتماعية هامة، حيث تحدت سيطرة النخب الأرستقراطية وحاولت إعادة هيكلة النظام السياسي والإجتماعي برمته. ورغم الدعم الذي حظيت به من الفقراء، واجهت هذه الإصلاحات مقاومة شرسة من قبل الطبقات الحاكمة التي رأت في هذه التغيرات تهديدا مباشرًا لسلطتها وثرواتها. نتج عن ذلك سلسلة من الصراعات السياسية العنيفة

التي تخللتها محاولات إغتيال، واندلاع أعمال عنف، وتزايد الإنقسامات داخل المجتمع الروماني.

مشروع الإصلاح الزراعي للأخوين كراكوس، كانت له اهداف شريفة، فقد تأثر تيبريوس وهو في طريقه الى اسبانيا عبر اتروريا بما آلت اليه الأراضي الزراعية، التي غادرها أصحابها كرها، والتي أصبحت تعج بالعبيد لا لخبرتهم في المجال الزراعي، وانما لكثرة عددهم ورخص ثمنهم وكذا سهولة إرغامهم على العمل من طرف أسيادهم.

فكان استخدام هؤلاء العبيد في المجال الزراعي قد غير بشكل عميق درجة الاقتصاد الزراعي في إيطاليا، وأدّى إلى تراجع الإنتاج خاصة إنتاج الحبوب، في وقت تزايدت الحاجة إليها لتموين الجيوش الرومانية المتزايدة أعدادها مع السياسة التوسعية لروما من ناحية وتموين سكان روما التي أصبحت تعج بالعاطلين عن العمل سواء من الفلاحين الذين غادروا أراضيهم أو من الجنود المستوطنين، وما يثيرونه من مشاكل وأفات اجتماعية في المدينة.

لذلك أعلن إثر عودته إلى روما سنة 134ق.م، ترشحه لمنصب تريبونية العامة (نقيب العامة) الذي تولاه بداية من العاشر ديسمبر 134 ق.م، وسرعان ما ابان عن نيته القيام بإصلاح زراعي الذي يهدف الى تحديد الملكية الزراعية، وتوزيع الفائض على صغار الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم، ولجأوا الى روما يعيشون عالة على الدولة.

إن التحول في الجمهورية الرومانية بدأ حقا مع فترة الأخوين كراكوس التي تعتبر بحق عصر الثورة الاجتماعية، والحد الفاصل بين ازدياد قوة روما العسكرية وتدهورها الاقتصادي وهكذا بدأ الانهيار الحقيقي من الداخل وبأيدي الرومان أنفسهم، خاصة بعد تدهور الأوضاع الاجتماعية التي بينت ثغرات في تطبيق الدستور التقليدي الذي أصبح لا يتجاوب مع ما بلغته روما من توسع وظهور دور طبقة الفرسان التي دخلت في تنافس مع الأشراف الذين عملوا دائما على الحفاظ والتمسك بامتيازاتهم، وحرص

الفرسان على مصالحهم، وضرب الجميع بالقيم وبالمثل الأخلاقية عرض الحائط، حيث اجتمع تنافسهما لا على النفوذ فحسب بل على المنافع المادية أيضا.

وكذا لانعدام الطبقة الوسطى التي كانت تشكل عنصر التوازن الأساسي، ما دفع الأخوين كراكوس لإيجاد حل داخلي بأن يسدوا الشواغر في الطبقة الوسطى عن طريق إيجاد ملاك جدد عن طريق توزيع الأراضي العامة عليهم.

عمل الأخوين على حل الكثير من المعضلات التي كانت ستؤدي الى انهيار روما مع انهيار قيمها والانهيار الاقتصادي الذي سبب أفات اجتماعية كان لابد من علاجها، فتكفل الاخوان كراكوس بالمهمة، فكانت اصلاحاتهما موضوع بحثنا "الكراكيون وحركة الإصلاح الزراعي في روما خلال النصف الثاني من القرن الثاني ق.م".

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لدور الكراكيين في حركة الإصلاح الزراعي في روما، من خلال استعراض الخلفيات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى بروز هذه الحركة، وتقييم الإصلاحات التي إقترحوها وتطبيقها على أرض الواقع. كما تسعي إلى تسليط الضوء على ردود الفعل المختلفة تجاه هذه الإصلاحات، سواء من قبل الأرستقراطية المحافظة أو من الفلاحين الذين كانوا المستفدين الرئسيين من هذه التغيرات المقترحة. بالإضافة إلى ذلك، سيتناول البحث تأثيرات هذه الإصلاحات على البنية السياسية والاجتماعية في روما، ومدى نجاحها أو فشلها في تحقيق الأهداف المرجوة.

وبناءا على ماسبق ذكره حاولت حاولت الإجابة على الإشكالية التالية:

التعريف بالاخوين كراكوس وأهم الإصلاحات الزراعية التي قام بها الاخوين؟،
وتنضوي تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية منها:

•فيما تتمثل هذه الإصلاحات الزراعية والمشاريع؟
•وما الخطوات التي اتبعها الاخوين كراكيوس من اجل إقرارها وتثبيتها؟
•ومـــا كـــان مصـــيرها ومصـــير أصـــحابها وهـــل حقـــق الاخـــوين مبتغـــاهم في تجنب الصراع الداخلي في المجتمع الروماني؟
•وكيف أصبح حال الرومان بعد فترة محاولات الإصلاح؟

ولتغطية مجال البحث هذا ولاجابة على هذه الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ارتأيت أن أقسمه إلى أربعة فصول.

تعرضت في الفصل الأول لحياة الأخوين كراكوس (les Gracques) حيث قدمت ترجمة لهما، استعرضت فيها حياة ونشأة تيبريوس كراكوس ونشاطه السياسي، ثم تطرقت إلى كايوس وطموحاته وذلك بالاعتماد على بلوتارخوس في كتابه "حياة المشاهير" الذي يقدم لنا أوفى الروايات.

وخصصت الفصل الثاني للحديث عن الملكية الزراعية في روما أواخر الجمهورية وتدهور الزراعة، كما تناولت مختلف التشريعات والقوانين الزراعية وتلك الخاصة بالقمح قانون الغلال، ومختلف القوانين المتعلقة بالاقتصاد ومشكلة الديون التي لا طالما أرقت الدولة والمجتمع ككل، بالإضافة الى تلك التشريعات الخاصة بمجال الضرائب نظرا لأهميتها في تنظيم المداخيل والربح الكبير الذي تدره على الخزينة العامة.

كما ركزت فيه على الازمة الفلاحية في إيطاليا، حيث تناولت أسباب تدهور الفلاحة في إيطاليا، حتى يتسنى للدارس إدراك طبيعة الأزمات التي ألمت بروما من ناحية، والحلول التي تقدم بها الأخوين كراكوس من ناحية أخرى.

كانت الحرب البونية الثانية ضمن الأسباب التي أدت إلى تدهور الحياة الاقتصادية الرومانية نتيجة تراجع النشاط الزراعي في إيطاليا، سواء بسبب تخريب أغلب الأراضي الزراعية أو فقدان عدد كبير من المواطنين خلال الحرب، لكن سرعان ما سيطرت روما على الوضع وبدأت ثروات عالم المتوسط تتدفق على روما، وكان لاستغلال

بعض القادة غياب المراقبة و عدم قدرة روما كمركز للسلطة في إصدار قوانين يمكنّها أن تضمن السلام والمراقبة على كل مساحة الجمهورية، دفع ببعض الرومان إلى ممارسة السلب والنهب الذي ساهم في ظهور فئة من الأثرياء الجدد في روما الذين قاموا بشراء مساحات واسعة وعدد كبير من العبيد للعمل في الزراعة.

كما تطرقت إلى الصراع الطبقي وانعكاساته على تطور القوانين ونظم الحكم في الجمهورية الرومانية، حيث تطرقت إلى الوضعية الاجتماعية لمختلف الطبقات الاجتماعية، سواء الأشراف او العامة وكذا طبقة الفرسان التي بدا نفوذها يزداد، مع محاولة إبراز مظاهر الصراع الذي سيدخل الجمهورية في دوامة من المشاكل الداخلية التي ستقضي على روما عاجلا ام أجلا.

دون ان انسي التطرق الى الوضع الاقتصادي وأثره على المواطن، وأثر القوانين على تفكك البنية الاجتماعية.

تناولت في الفصل الثالث مشروع قانون الإصلاح الزراعي الذي تقدم به تيبريوس كراكوس، بالإضافة إلى موقف مجلس الشيوخ من هذا المشروع من ناحية وتباين موقف طبقتي الفرسان والعامة من ناحية أخرى، كما تناولت مصير تيبريوس وحركة الإصلاح ومآلها.

بينما درسنا في الفصل الرابع إصلاحات كايوس كراكوس شقيق تيبريوس، الذي سعى هو الأخر إلى إكمال ما بدأه شقيقه، بل أنه قدم مشاريع إصلاحية أخرى تنم عن مدى وعي وإدراك كايوس بمشاكل مجتمعه، وخاصة بعد نظره في أزمة تحرير الحلفاء، الذي سن عدة قوانين اقتصادية مرتبطة كلها بالقوة السياسية وتم تنفيذ أغلبها. كما تناولت اغتيال كايوس ومصير حركته الإصلاحية، وهي الفترة التي اتسمت بأزمات خطيرة، مما أدى في النهاية إلى انهيار الجمهورية الرومانية، وتحول النظام السياسي من حكم

الجماعة (مجلس الشيوخ) إلى الحكم الفردي (الامبراطوري) بعد أن دخلت الجمهورية الرومانية في حروب دموية عرفت في التاريخ بالحروب الاهلية.

وقدمت في الخاتمة ما بدا لي من نتائج هامة بعد عرض مختلف فصول البحث، التي حاولت بها ابراز الدور الذي لعبه الاخوين كراكوس في القرن الأخير من الجمهورية الرومانية، ومدى تأثير حركتهم الإصلاحية على أوضاع المجتمع الروماني، ورد ومواقف مختلف طبقات المجتمع من تلك الإصلاحات، ومصير هذه الحركة وأصحابها.

بالنسبة للمنهج المتبع في عرض الموضوع، فقد اعتمدت على المنهجين المتبعين في الدراسات التاريخية ألا وهما المنهج الوصفي لدراسة ووصف أزمات ومشكلات المجتمع الروماني في أواخر العصر الجمهوري. والمنهج التحليلي المقارن لتحليل الإصلاحات والأهداف المرجوة منها.

ولتحقيق هذه الدراسة اعتمدت على مجموعة من المصادر نذكر منها:

أبيانوس(Appien) في كتابه الموسوم"الحروب الأهلية"، حيث استندنا منه مشاكل الجمهورية الرومانية التي سببت في دخولها في حروب دموية عرفت بالحروب الاهلية، الذي كتب تاريخ الحضارة الرومانية في أربعة وعشرين كتاب منذ بدايتها الى غاية حكم الامبراطور فسبازيانوس سنة 69 م، لكن لم يبقي منها سوى تسعة كتب كاملة، ولقد ورد تاريخ ابيانوس على شكل كتب مصنفة حسب المناطق الجغرافية والشعوب التي شملتها التوسعات الرومانية، لكن بالنسبة للحروب الاهلية يعتبر المصدر المهم لهذه الفترة نتيجة احتوائه على الحروب كلها
اما كتاب حياة المشاهير لصاحبه بلوتارخوس (Plutarque)، فقد كان خير عون لنا في تناول ترجمتي تيبريوس وكايوس كراكوس، وديون كاسيوس (Dion Cassius) الذي تولى العديد من المناصب الإدارية في روما حتي وصل إلى منصب القنصلية

مرتين، ويعتبر من أهم المؤرخين الذين كتبوا باللغة الاغريقية، كونه مواطنا من مدينة "تيقيا" شمال غرب أسيا الصغرى، خصص معظم وقته في القراءة وكتابة التاريخ الروماني معتمدا على ما ذكره المؤرخين السابقين والسجلات الرسمية، بالإضافة الى المناصب الإدارية التي ساعدته في الوصول الى المعلومات المتعلقة بالقوانين و المعاهدات التي أبرمها الرومان في تلك الفترة.

أما كتاب "تاريخ الرومان" لتيتوس ليفيوس ((Tite Live، فقد ساعدنا كثيرا باعتباره يغطى مختلف فترات التاريخ الروماني وهو شأن بوليبيوس (Polybe)، لكن هذا الأخير فقدت أجزاء كثيرة منه وقد حفظت إما عند ليفيوس أو أبيانوس.

ولنا أيضا في أعمال شيشرون خاصة الجمهورية، التي يتناول القوانين الرومانية خير عون لنا.

الى جانب تلك المصادر استفدنا بنسب مختلفة من أعمال تاكيتوس سواء "الحوليات" أو "التواريخ"وكذا دونيسيوس الهاليكارناسي وأعمال فيستوس" في معاني الكلمات".

وفي اللغة العربية وان كانت الدراسات محدودة، لكن يمكن الإشارة الى إبراهيم نصحي في كتابه تاريخ الرومان من أقدم العصور حتى عام 133ق.م. ج2، وكذا عبد اللطيف أحمد علي، مصادر التاريخ الروماني، التاريخ الروماني عصر الثورة من تيبريوس كراكوس الى أكتافيوس، وهو كما نلاحظ من العنوان في صميم موضوع بحثنا وقد مكننا خاصة من التحكم في مصطلحات تلك الفترة من الناحية القانونية.

أما في اللغات الأجنبية فيمكن ذكر بيرنادوت بيران في كتابها ضمن ما يتناول أعمال تيبريوس وكايوس كراكوس.

كما يمكننا اعتبار كتابات الألماني ثيودور مومسن من الكتابات التي استفدنا منها باعتبار كتابه "تاريخ الرومان" شاملا ومتكاملا.

وكذا مواطنهم جوستاف بلوخ في كتابه "الجمهورية الرومانية" وهو واحد من كبار المؤرخين الالمان هو الاخر.

أما كلود نيكولى، فقد كان كتابه:"الكراكيون والأزمة الزراعية " خير عون لنا لمعرفة الازمة الزراعية في روما خلال هذه الفترة.

دون أن ننسي بعض المقالات التي نذكر منها:

إلسورث هنتنغتون (Ellsworth Hungtinton) التغير المناخي والزراعة.
سبيث باريت ستانلي(Spaeth Barbette Stanley) الالهة سيريس وموت تيبريوس كراكوس.
وكذا بعض القواميس المتخصصة في الدراسات الاغريقية الرومانية مثل:

فيليكس غافيو (Félix Gaffiot) قاموس لاتيني فرنسي.
دامبرغ م.ش(Daremberg M.CH) وساغليو إ.د.م(Saglio EDM) قاموس الاثار الاغريقية والرومانية.
ونحن بصدد انجازنا هذه الدراسة، اعترضتنا بعض الصعوبات منها صعوبة الوصول الى المراجع ونقص إن لم نقل عدم توفر المصادر المعاصرة للأحداث مما يصعب فهم حيثيات هذه الإصلاحات، فضلا عن كتابة الكثير من هؤلاء من منظور توجهاتهم السياسية، ورؤية تلك الإصلاحات من هذا المنظور، مما يصعب مهمتنا في الحكم ونحن في بداية مشوارنا في البحث.

إضافة الى صعوبات تصنيف القوانين والتشريعات الزراعية وتاريخها، فأحيانا يكون هناك تداخل في مضمون نصوصها وصاحبها، إضافة الى وجود اختلال كبير من حيث كمية المادة المتوفرة، فالمعلومات الخاصة بالتشريعات الاقتصادية كانت كثيرة بالنسبة لكايوس كراكوس، بينما تلك الخاصة بتيبريوس كراكوس كانت قليلة جدّا.

الفصل الاول: الاخوين كراكوس

I - تيبريوس كراكوس

1-نشاته وحياته.

2-تيبريوس والحياة السياسية.

II -كايوس كراكوس

1-نشاة كايوس كراكوس وطموحاته.

2- كايوس والحياة السياسية (التريبونية الأولى والثانية).

I- تيبيريوس كراكوس نشأته وحياته:

1. عائلة كراكوس* (تاريخها وأهم انجازاتها):

تيبريوس وكايوس سليلا أسرة نبيلة (Nobilis)، اشتهرت بثقافتها العالية وافكارها المتحررة وتمتعت بمكانة مرموقة وكبيرة في المجتمع الروماني، فقد تولي جدهما لأبيهما القنصلية في عام 215 ق.م[1]، وكان جدهما لأمهما سكيبيو الافريقي الذي هزم حنبعل وقرطاجة خلال الحرب البونية الثانية في معركة زاما عام 202 ق.م[2].

وتولى ابوهما القنصلية مرتين في عامي 177 و163ق.م، والكنسورية في عام 169 ق.م، وعندما توفي الاب في مقتبل العمر ترك تيبريوس وكايوس وسمبرونيا في رعاية أمهم كورنيليا[3].

1.1.تيبريوس كراكوس الأب (انجازاته وأهم أعماله):

لقد كان تيبريوس وكايوس ينتميان الى صلب الطبقة الأرستقراطية التي تعرضا لنفوذها، فقد أدي جدهما خدمات جليلة قبل مصرعه في الحرب البونية الثانية، وكان له سجل حافل في إسبانيا[4].

تقلد تيبريوس كراكوس الأب أعلى المناصب في الدولة، ونال احترام كلا من مجلس الشيوخ والعامة على السواء.

---

*أنظر الملحق 1خريطة تفصيلية عن شجرة عائلة تيبريوس وكايوس كراكوس.

[1]ابراهيم نصحي، **تاريخ الرومان منذ أقدم العصور حتى عام133 ق.م**، ج1 القاهرة ص 19.

[2] - Cyril E. Robinson, **A History of The Roman**, Publishers New York, 1932 p233.

[3]المرجع نفسه ص 19.

[4]دونالدز ددلي، **حضارة روما**، تر: جميل يواقيم الذهبي و فاروق فريد، مراجعة صقر خفاجة، دار النهضة مصر للطبع و النشر، 1964 ص107.

ويحدثنا بلوتارخوس عن تيبريوس الأب فيقول: تيبريوس كراكوس (الأب) الذي تولى منصب الرقيب (Sensor) في روما ومنصب القنصلية[1] (Consula) مرتين، واحتفل بانتصارين، اكتسب منهما لقبا أكثر لمعانا من فضائله[2].

حقا ان تيبريوس كراكوس تولى منصب القنصلية مرتين، الأول كان عام 177 ق.م، وكانت الولاية الثانية عام 163 ق.م، ومنصب الرقيب عام 169 ق.م[3]. كما أن تيبريوس الأب كان قنصلا وأحرز انتصارين عسكريين ابان غزو اسبانيا، وكان صارما في رقابته على الاخلاق والسلوك العام مثل كاتو الاكبر، وانحاز للفقراء والضعفاء ضد الاغنياء والاقطاعيين ولهذا كان محبوبا في إسبانيا حيث قام بعدة اصلاحات اجتماعية ونظم توزيع الاراضي[4].

2.1.كورنيليا كراكوس:

هي ابنة سكيبيو الأفريقي، تركها والدها في سن السابعة عند وفاته وقد تزوجت وهي في السن الثالثة عشر مع سمبرونيوس كراكوس الذي يكبرها بسبع وعشرين (27سنة)، ومع ذلك يفهم من المؤرخين انها كانت سعيدة معه[5]، ويصف بلوتارخوس كورنيليا "بالأم العظيمة"، فقد تولت تربية الأطفال ورعاية الممتلكات ، وكانت أما مثالية ، حتي

---

[1]تم تأسيس نظام القنصلية سنة 509ق، م عندما ألغي الحكم الملكي وطرد الملك تاركوينيوس"Tarquinius" ، حيث استبدل الملك بشخصين كان مجلس الشيوخ ينتخبهما، على أن يمارس السلطة كل منهما لمده سنة كاملة يراقب الثاني أعمال الأول، اذ يستطيع وقف كل ما لا يروق له من تصرفاته بحق الاعتراض Tntercessia وسمي هذان الحاكمان في أول الأمر بإسم برايتور "Praetores" أي الرئيسين، وبعد مدة تغير سنة 267ق، م إلى اسم القنصلين "Consules" أي الزميلين. انظر ابراهيم نصحي، المرجع السابق. ص152،151، فتحي المرصفاوي، المرجع السابق ص26.

[2] Plutarque, **les vies des hommes illustres**, traduit par Amyot, édition établie et annotée par Gérard water, édition Gallimard, 1951.I.I. p66.

[3] David cherry and Donald G.Kyle: **A History of Rome**, publishing Blackwell, third edition 2015, p111.

[4]سيد أحمد علي الناصري، **تاريخ وحضارة الرومان (من ظهور القرية حتى سقوط الجمهورية)**، دار النهضة العربية، القاهرة 1976م. ص 209.

[5]وسام أنطوان مطر، **روما (الاخوان كراكوس)** ج4. 2020 ص18.

أنه يروى بلوتارخوس ان تيبريوس اختار ان يموت بدلا من كورنيليا اخلاصا وحبا لها[1]، اذ يرد رواية مفادها أنه وجد يوما في غرفة نومه حيتين فاستشار العرافين عن الامر، فمنعوه من قتل الاثنتين او تخلية سبيلهما، لأنه في حال تم قتل الذكر ستكون حياة كراكوس بخطر، و في حال تم قتل الانثى فستكون حياة كورنيليا بخطر، فقام عندها كراكوس بقتل الافعى الذكر على الفور و ترك الانثى تغادر الغرفة عبر النافذة، و قد قام بهذا الفعل ليثبت حبه و إخلاصه لزوجته[2].

وكانت كورنيليا، ذات شأن عظيم، وعلى قدر من الجمال، وزوجة فاضلة، وأما مثالية[3]، تولت تربية الاخوين (كايوس، وتيبريوس) بعد وفاة زوجها وأحسنت تربيتهما وتكوينهما، وقد كرست حياتها لهما، إذ رفضت كل من تقدم للزواج بها، حرصا منها على التكفل بأبنائها[4].

وبالرغم أن كورنيليا قد أنجبت من تيبريوس العديد من الأطفال على ما يستشف من مصادرنا، ويقال أنها أنجبت منه اثنا عشر طفلا، لكن لم يبق منهم غيرالثلاثة (تيبريوس، كايوس، وسمبرونيا) الأخيرة التي تزوجت سكيبيو الافريقي الثاني مدمر قرطاجة سنة 146 ق.م[5].

وفي إطار الزواج الطبقي دائما، تزوج تيبريوس من كلاوديا (claudia) ابنة أبيوس كلاوديوس (Appius Claudius) الذي تولى منصب القنصلية والكنسور وزعيم مجلس الشيوخ، كما شارك في الحملة الرومانية على افريقيا مع سكيبيو إمليانوس،

[1] Plutarque, tibérius et caius gracchs.II .p661.

[2] Plutarque, op.cit , P661. Et Duncan Mike. **The storm before the storm**. New york, public affaires ,2017. P215.

[3] دونالدز ددلي، المرجع السابق ص107.108

[4] Plutarque, **vie de tibérius et caius gracchus**, tra, bernard latZarus, 1950.I.

[5] Ibid.

حيث اظهر القوة والشجاعة وكان من بين الاوائل الذين تسلقوا أسوار مدينة قرطاجة[1]. بينما تزوج شقيقه كايوس من ليكينيا (licinnia) ابنة كراسوس موكيانوس (Crassus Muciamus) الذي عين قنصلا في عام 131 ق.م[2].

ويجدر الذكر أن كورنيليا عاشت مع زوجها تيبريوس 18 عاما فقط، فقد توفي كراكوس وزوجته لا تزال في السادسة والثلاثين من العمر[3]. وكان الامراء والملوك في البلدان المجاورة قد سمعوا عن رزانة وطيبة كورنيليا السيدة الفاضلة، وتمني الكثير منهم الظفر بزواجها، و تنقل الكثير منهم الى روما لهذا الغرض[4]، منهم الملك بطليموس، الذي عرض عليها الزواج ومشاركته الحكم، ولكن تمسكت دائما بمبدأ "الترمل" من أجل السهو على تربية الأبناء[5]، رغم أن بوليبيوس يرى في الرجل على رأي الكثيرين أنه جدير بالثناء، والمكانة العالية في التاريخ، على خلاف رأى أخرين، لكن مع ذلك يبقى رجل رقيق الطبع وطيب، وظل متسامحا مع الجميع، و أقوى برهان على ذلك أنه لم يأمر بقتل أحد من اصحابه بسبب تهمة وجهت إليه [6]، والمقصود في الغالب بهذا الملك البطلمي هو" بطليموس السادس فيلوميتور"(Ptolemy VI Philometor) وقد حكم مصر ملك مصر(181 و146 ق.م)[7].

[1] A.H, Beesley, **the Gracchi, Marius and Sulla**, 2004.II.

[2] دونالد .ددلي، نفس المرجع ص107.108.

[3] Jennifer Dalcrus, **la crise du premier siècle avant JC en Italie**, arte 20 décembre 2006.p22.

[4] امين سلامة، **التاريخ الروماني**، دار الفكر العربي. الطبقة الأولى، 1959م ص259.

[5] Plutarque, **vie de tibérius et caius gracchus**, tra. Bernard latZarus .1950.I. et Jennifer Dalcrus, op.cit.p 22.

[6] سليم حسن، المرجع السابق ص281.

[7] Plutarchus, tibérius gracchus, p147.

وهو ما يؤكده بوليبيوس أنه يورجيتس الثاني(Euergetes II) فيقول ذهب فيلوميتور على نحو ابعد و طلب من يورجيتيس الثاني الزواج من ابنته لكن يورجيتيس كان يعارض الفكرة، فبعد موت تيبريوس سمبرونيوس كراكوس عام 152م، تطلع الى يد أرملته، كورنيليا بنت سكيبيو الافريقي، لكن هذه السيدة أم آل كراكوس رفضت عرض الملك البلطمي، و من المحتمل أن مينوكيوس ثيرموس (Minucius Thermus) مبعوث يورجيتس كان مكلف بالترتيب لهذا الزواج نظرا للعلاقة التي تربط عائلته بآل سكيبيو و مع ذلك فشل في مهمته [1]، مما يقر اصرار كورنيليا على الترمل، ما جعله عرضة لهجوم كاتو(Cato)، الذي استغل فشله هذا ان ينتقم منه، بسبب انتقاده وتحديه له قبل ثلاثين سنة، علما بأنه اذ شك كاتو أو علم بأن مينوكييوس كان يسعى لترتيب الزواج مع كورنيليا، فإن كراهيته سوف تزداد أكثر، مينوكيوس لربما تسلم رشاوي لإتمام الزواج المقترح، لذلك اقترح كاتو بأن مينوكيوس يستحق الاعدام، بينما اغلبية اعضاء مجلس الشيوخ تضامنوا مع سكيبيو، وانهم فضلوا رحيل يورجيتيس، مصحوبا بعدم الموافقة[2].

ومن المؤكد أن كورنيليا رفضت الزواج من ملك مصر بطليموس الثاني (يورجيتيس الثاني) وآثرت ان تكرس حياتها لتربية ابنائها بعد وفاة زوجها، وكانت مثلا فذا للمرأة الرومانية، حيث كانت سيدة فاضلة على جانب كبير من الذكاء والثقافة فضلا على انها كانت زوجة وفية وأما مثالية، وبفضلها جمع ابنائها ارفع الصفات الرومانية والثقافة اليونانية[3].

[1] Scullard, **Roman politics 220-150 B.C** .oxford, 1951, p236-237.

*أنظر الصورة كورنيليا تبعد عنها تاج ملك مصر بطليموس وهو يرسله لها عارضا مملكته هدية ان تزوجت منه وعاد الرسول خائبا، لوحة للفنان الفرنسي لوران دولاهير" laurent de la hyre" متحف اللوفر.

[2] Scullard, op.cit, p236 ,237.

[3]ابراهيم نصحي، **تاريخ الرومان**، الجزء الثاني، القاهرة 1983م ص18.

ويروى بلوتارخوس أن سيدة من اثرياء الرومان زارتها في بيتها، وراحت تريها حليها الثمينة ثم سألتها عما إذا كان لديها جواهر مثلها لتريها إياها، فأخذتها كورنيليا الى غرفة مجاورة اين ينام تيبريوس وكايوس كطفلين وديعين واشارت الأم الى ولديها قائلة هذه هي جواهري[1].

ويؤكد بلوتارخوس دفاع كايوس عن امه كورنيليا قائلا: "أنت تقارن نفسك بكورنيليا؟ أنت تتحمل الأطفال كما تحملت هي؟"

وحقا فإن كل الرومان يعرفون أنها امتنعت عن الزواج، على الرغم من أنك رجلا نبيلا، بمثل هذه الكلمات المرة كان حديثها، والعديد من الامثلة المماثلة يمكن أن تؤخذ من كتاباته[2].

منذ اليوم الأول بعد وفاة زوجها عام 164ق.م بدأت كورنيليا تتدخل في الحياة السياسية والاجتماعية في روما وذلك وسط دعم مطلق من أنصار والدها سكيبيو[3]. حيث حولت بيتها الى ملجأ حصين ثم الى منتدى أدبي يلتقي فيه الشعراء، ولها في هذا الخصوص رسائل في الأدب اللاتيني وصل الينا منها القليل[4].

بل أصبحت ساحة تستقطب الفلاحين الفقراء القادمين من الأرياف والمعدمين في شوارع مدينة روما، وأصبح هناك مثل تتداوله الألسنة إذا ما فوجئ أحد ما بشخصين يعرفهما وسألهما كيف التقيا ومن أين يعرفان بعضهما، كان الجواب "حيث يلتقي الناس في بيت كورنيليا كراكوس"[5].

من هنا بدأ اعضاء مجلس الشيوخ الاعداء التاريخيين لإرث سكيبيو ينظرون بريبة وحذر شديد إلى شعبية كورنيليا التي بدأت بزرع القلق في قلوبهم، حتى أن بعضهم

---

[1] سيد أحمد علي الناصري، المرجع السابق ص210.

[2] Plutarque, tibérius et caius gracchs.IV .p665.

[3] وسام انطوان مطر، المرجع السابق ص20 .

[4] Jennifer Dalcrus, op.cit, p23.

[5] John Melitiers, **the Gracchi's brother's** .I.D.P.L branch, London 1981 p89.

راح يردد على مسامع الجلسات:"ها ان سكيبيو يعود الينا بعد 40 عاما بصورة اشد هولا من صورته الاصلية"[1]. والتي لقبت فيما بعد بذئبة روما، أي يعتبرونها الذئبة التي ارضعت رومولوس وريموس (Romulus et Remus) مؤسسي روما حسب الاسطورة[2].

وتعتبر عشيرة سمبرونيوس (Gens Sempronia) التي ينتسب إليها أسرة الاخوين كراكوس تنتمي إلى طبقة العامة(Plebs) لا إلى طبقة الاشراف(Patricii) وان كانت المساواة قد تحققت بين الطبقتين، و لو كانت عشيرة تيبريوس و كايوس من الاشراف لما جاز لهما قانونيا أن يترشحا لمنصب رقيب العامة، وقد زاد من شهرة الاسرة ان تيبريوس كراكوس الاب تزوج من كورنيليا ابنة سكيبيو الأكبر (قاهر إفريقيا) [3].

3.1. نشأة تيبريوس كراكوس:

ولد تيبريوس كراكوس سنة 164ق.م، يرجع نسبه الى آل كراكوس هو ابني "تيبريوس سمبرونيوس كراكوس" الذي تولي العديد من الوظائف، منها وظيفة الكنسور والقنصلية وحاكما على اسبانيا، أما أمه فهي كورنيليا إبنة سكيبيو الافريقي كما ذكرنا سابقا[4]،

تزوج تيبريوس من "كلاوديا"(Claudia) ابنة أبيوس كلاوديوس، الذي تولي منصب القنصلية والكنسور وزعيم مجلس الشيوخ[5].

ويعرض لنا بلوتارخوس قصة زواج تيبريوس بأسلوب رائع ويقول:

---

[1]وسام انطوان مطر، المرجع السابق، ص21.

[2]نفسه ص 23.

[3]عبد اللطيف أحمد على، **التاريخ الروماني (عصر الثورة من تيبريوس جراكوس الى أوكتافيوس أغسطس)** دار النهضة العربية القاهرة 1988.ص2.

[4] Cyril E Robinson, **A history of the Roman Republic**, New York, 1932, p.233.

[5] A.H, Beesley, **The Gracchi , Marius and Sulla**,2004,II. Et Plutarque, vie de Tibérius, op.cit.IV.2.

و في مأدبة العشاء وجه أبيوس دعوة الى تيبريوس مصحوبة بكلمات الصداقة، و طلب منه ان يصبح زوج لابنته، قبل تيبريوس الدعوة بسرور و تمت الخطوبة بهذا الشكل، و كان تيبريوس يشغل وظيفة عضوية مجلس العرافين رغم صغر سنه، عندما تقدم اليه ابيوس كلاوديوس ليسأله عما إذا كان يرغب في الزواج من ابنته، وعندما أجاب تيبريوس بأنه يقبل بكل سرور، انطلق ابيوس يرقص طوال الطريق حتى وصل الى داره[1]، ووقف عند المدخل و نادى على زوجته بصوت عالي و هو يبكي "أنتيستيا(Antistia) لقد خطبت كلوديا، و ردت أنتيستيا بدهشة "لماذا انت متلهفا هكذا، و لماذا بهذه السرعة ؟ اذن مؤكد أنك وجدت تيبريوس كراكوس لخطبتها"[2].

نشأ تيبريوس في جو مشبع بالحكمة والفلسفة، حيث درس الخطابة على يد ديوفانس(Diophaine) أحد المنفيين السياسيين في ميتوليني(Mitylene)، أما الفلسفة فكانت على يد الفيلسوف الرواقي بلوسيوس(Blossios)[3].

يرى بعض المؤرخين أن تيبريوس تأثر به الى حد كبير، حيث كان هذا الفيلسوف صاحب مبادئ رفيعة يميل الى تطبيقها دون اعتبار الظروف، ومن المحتمل أن تعاليم بلوسيوس وتوجيهاته هي التي بعثت في تيبريوس نزعة قوية مهدت له الطريق في المجال السياسي[4].

كان تيبريوس كأسلافه عميق الشعور بالواجب، وكان مثاليا يفيض رقة ونبلا، وقد تلقي تعليما يونانيا نظريا يتضمن البلاغة والفلسفة الرواقية، وقد كانت تعوزه

---

[1]سيد أحمد على الناصري، المرجع السابق، ص 211.

[2] Plutarchus, parallel livres, tibérius gracchus .VI.I.II et plutarque : les vies des hommes illustres op.c.it.II. p662

[3]إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 18.

[4]محمد البشير شنيتي، **الاحتلال الروماني لبلاد المغرب سياسة الرومنة من سقوط الدولة القرطاجية الى سقوط موريطانيا**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986 ص122

الخبرة العلمية والمعرفية الواسعة اللازمتان لمن يضطلع بمثل المشكلة الاقتصادية والاجتماعية التي تصدى لها.

كانت التأثيرات الاغريقية واضحة في المجتمع الروماني، وذلك بتأثير الوسائل التعليمية، اذ اعتمد التعليم أساسا على معلمين وأساتذة إغريقيين، وقت كان فيه الاولياء الرومان منشغلون وليس لهم الوقت لمتابعة تعليم أبنائهم، فضلا عن نقص المعلمين الرومان، فكانت الاسر الثرية تتقدم أو ترسل أبناءها الى المعلمين الاغريق، منهم تيبريوس وشقيقه كايوس، لكن رغم التأثير الواضح لهؤلاء الأجانب، فإن التقاليد الرومانية ظلت محفوظة، وكانت تغلب على نشأة الأطفال، ورغم أن المربيين الاغريق ليسوا دائما الأفضل، الا أن اغلب المناهج الدراسية كانت نابعة من الأدب الاغريقي[1].

ظهرت قدرات تيبريوس مبكرا، فقد انضم وهو في العاشرة الى جماعة العراف، وأصبح قاضيا عسكريا (Tribun Militor)، وهو في السابعة عشرة من عمره[2].

نستطيع أن نقول إنه منذ منتصف القرن الثاني ق.م انتشرت الفلسفة الرواقية والأبيقورية بين الرومان، حيث أصبح الكثير من الرومان خاصة المتعلمين منهم يستخفون بالمذاهب الدينية الرسمية بعد أن أخذت السطات الرومانية المذاهب الدينية وسيلة للسيطرة على العامة واتجاهاتهم[3].

انتشرت الفلسفة الرواقية (Stoicism) في إطار الثقافة اليونانية، و كان زينون (Zenon) قد أسس في أثينا عام 300ق.م المدرسة الرواقية نسبة الى الفلسفة الرواقية، وقد تحدد دور العلوم لدى هذه الفلسفة على النحو التالي : المنطق هو السور، و الفيزياء هي التربة الخصبة، و الأخلاق هي ثمرتها، و المهمة الرئيسية للفلسفة هي

[1] Cyril Robinson, op.c.it, p110-111.

[2] ابراهيم نصحي، المرجع السابق ص 19.

[3] هابيل فهمي عبد الملك، **معالم التاريخ القديم (اليوناني-الروماني)**، الجزء الثاني، التاريخ الروماني، الهدي للطباعة والكمبيوتر, 1999م، ص51.

الأخلاق، أما المعرفة فما هي إلا وسيلة لاكتساب الحكمة و مهارة الحياة، و يذهب الرواقيون إلى أن الحياة يجب ان تعاش وفق الطبيعة، و يرون أن البلاد في الحالة المثلي للتأمل، و القدر يحدد كل شيء في الحياة و من يتقبل هذا يرضيه القدر[1].

استقدمت كورنيليا أفضل المعليمن لتيبريوس وكايوس وهو الفيلسوف يوفانيس وعلمهما الخطابة. والفيلسوف بلوسيوس وعلمهما الفلسفة الرواقية كما ذكرنا سابقا، ودأب هذان المعلمان على غرس القيم الفضيلة والأخلاق والمثل العليا في الاخوين كراكوس[2].

ويشير بلوتارخوس الى بعض معلمي تيبريوس لأطروحات الفلسفية وهما: ديوفانيس(Diophanes) الذي كان منفيا من مدينة ميتيليني(Mitylene)، وبلوسيوس(Blossius) الإيطالي الأصل من مدينة كوماي(Cumae)، والذي كان صديقا حميما لأنتيباتير(Antipater) من طرسوس في روما، وكان شرفا له تكريس الأطروحات الفلسفية[3].

يرجح بعض المؤرخين أن الأستاذ الذي كان مؤثر في تكوين شخصية تيبريوس وتوجيهه هو الفيلسوف الرواقي بلوسيوس، وكان صاحب مبادئ رفيعة يميل إلى تطبيقها دون اعتبار الظروف لعصر يتسم بالانحلال، ومن المحتمل جدا أن تعاليم بلوسيوسس وتوجيهاته هي التي أوقدت في الشاب الشجاع النبيل روح الوطنية، وبث فيه حماسا للإصلاح دون أن تجعل منه سياسيا حذرا بصيرا بالعواقب[4]، ومن أوجه الاختلاف بين الرواقية والأبيقورية، أن الأولى لاقت استحسان الطبقة الأرستقراطية الرومانية، بينما

[1] سيد محمد عمر، **الحضارة الرومانية**، طبعة القاهرة 2008 ص187.

[2] Fritz M. Heichelleim a cedrica.ye, **A History of the Roman people**, prentage. Hall. Inc. Press 1962 p173.

[3] Plutarchus, parallel livres, tibérius gracchus, XI.VI.V.

[4] إبراهيم نصري، المرجع السابق، ص18-19.

انتشرت الابيقورية في الريف الايطالي و بشعبية كبيرة قبل أن تصل إلى روما[1]، وقد تركزت مبادئ الرواقية والأبيقورية حول مشكلات الحياة العلمية ، ولقد ساعدت على تعديل ثم تقويض القيم الرومانية العتيقة للورع والفضيلة والواجب، ومن أشهر المتحمسين للأبيقورية الشاعر الروماني لوكريتيوس(توفي عام 55ق.م)، وكان كل همه تكذيب الدين والتخلص من المخاوف كالخوف من الموت ومن سخط الالهة[2].

وكما أن الفلسفة الرواقية انتشرت على يد الفيلسوف ديوجينيس الذي ألقى محاضراته في روما عام 155ق.م، إلا أنها قيدت بالعديد من المطالب الصارمة كإخضاع الطموح الشخصي لمصلحة الدولة والتغلب على الطمع والبذخ والتمسك بالقيم في كافة مواقف الحياة العامة والخاصة[3].

ويحدثنا بلوتارخوس عن نشأة تبريوس بحيث أنه بمجرد أن اجتاز فترة الطفولة، أصبح يعرف الكثير وجدير بأن يكون له مكان بين الكهنة، وكان ذلك طبيعي بالنسبة لفضائله فضلاً عن نسبه الراقي[4].

[1] Fritz, M. Heichelheim a cedric A, yeo, op.cit. P 169

[2]. ناهد عبد الحليم الحمصاني، **تاريخ الرومان**، القاهرة، 2009، ص 26.

[3]حسين الشيخ، **الرومان**، دار المعرفة الجامعية، طبعة 2002.ص.47.

[4] Plutarchus, parallel livres, Tiberius Gracchus, VI.I.

2. تيبريوس والحياة السياسية:

1.2.سوء الأوضاع في الولايات:

لقد أثبتت الأزمات أن الدستور الجمهوري القديم عاجز تماما عن التعامل مع المشاكل، وأن مجلس الشيوخ الذي ظل لسنوات واجهة مشرفة لروما أصبح الآن مصدرا للفساد والأنانية الأرستقراطية وخدمة لمشاريعهم الخاصة[1].

فشل مجلس الشيوخ حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي زادت وتفاقمت في القرن الأول ق.م، والناجمة عن الحروب الاهلية التي كانت سببا في ظهور أشهر الشخصيات الرومانية التي حاولت إنقاذ الجمهورية من الانهيار فقد كان القرن الأخير من عصر الجمهورية حافلاً بالأحداث الجسام، وقد كلفت الأخطار التي أحاطت بالرومان سواء بالداخل أو الخارج مبالغ مالية كبيرة، كما يتطلب معه ساسة وقادة من طبقة النبلاء[2].

كما أسهم نظام إدارة الولايات بشكل كبير في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في روما، كما أسهم في التغيير الذي حدث في القرن الثاني ق.م في تفكير الفئة الحاكمة، حيث تراجعت لديهم الروح الوطنية وطغت الدوافع الشخصية، لذلك أصبح القرن الأخير من عصر الجمهورية الرومانية عصر ثورات وتمرد على الطبقة الأقلية الحاكمة المتمثلة في مجلس الشيوخ[3].

أصبح الصراع في روما ما بين الفترة 133ق.م و131ق.م صراعا دمويا بين الرومان أنفسهم، بدأت بالثورات الاجتماعية وانتهت بالحروب الأهلية للاستيلاء على

---

[1] Havel, op.cit, p347.

[2] ناهد الحمصاني، المرجع السابق ص30

[3] Goodman Marth, **the Roman World 44B.C 180A.D**. routhedge, London and New York, 1997.P121.

السلطة العليا بالقوة[1]، ولقد حفل القرن الثاني ق.م ظهور أشهر الشخصيات الرومانية ومنهم تيبريوس[2]، الذي استخدم كل الوسائل من أجل إنقاذ الجمهورية من الانحلال المبكر[3].

بدأت أول عملية اصلاح على يد تيبريوس كراكوس عام 133ق.م، ولقد لفت انتباهه وهو في طريقه من روما الى اسبانيا، الخراب الذي أصاب الأراضي، التي غادرها أصحابها، كما لاحظ التآكل الذي أصاب طبقة الفلاحين، والنقص الفادح في عدد المؤهلين لأداء الخدمة في الجيوش بسب زيادة عدد العبيد الأجانب وبدأ يحاول أن يعالج الحالة[4].

وكان لاستخدام العبيد في الأراضي الزراعية وهم لا يملكون الخبرة الكافية نتائج وخيمة على الاقتصاد الروماني بصفة خاصة وعلى الجمهورية الرومانية بصفة عامة[5]، أن كل هذه المشاكل تعود إلى وجود الإقطاعيات الكبيرة، وأن علاج ذلك هو إعادة توزيع الأراضي[6]، لذلك قدم مشروع قانون الإصلاح الزراعي، الذي يعني محاولة لتحويل الأرض إلى استخدام أكثر ربحية مما سبق، ولقد كان قانونه وسيلة للتحقيق غاية وهي عودة الطبقة الزراعية المتوسطية[7]

[1]عبد اللطيف أحمد علي، المرجع السابق ص 1.

[2]محمود إبراهيم السعدي، المرجع السابق.ص
[3]عبد الطيف احمد على، المرجع السابق.ص1

[4]. Keaveney. A. **the army in the Roman revoltion**, houtledge, University of Kent. London And New York. 2006. P23

[5] S.A cook, Litt.D.aF. E. Addcock, M. Ad M.P. charlesworth, M.A., the Cambridge Ancient History – **the Roman Republic 133-44 B.C.VIX**, combridge At the University Press. 1951. P. 10.

[6]دونالدز ددلي، المرجع السابق، ص 108.

[7] Cook & Addcock & Charlesworth, op.cit. p10.

ولتنفيذ مشروعه، أدرك تيبريوس أنه لابد له من الاستفادة من تأييد الشعب، ولذلك رشح نفسه سنة 133ق.م لمنصب نقيب العامة، وهو شاب في الثلاثين من العمر، وتم انتخابه[1].

لقد حصر بلوتارخوس وشيشرون هدف تيبريوس من القانون الزراعي، وتأثره بما رآه في سهول اتروريا وهو في طريقه الى ايبيريا، في كون شقيقه كايوس هو المصدر الوحيد لهذا المشهد المثير للاهتمام[2].

وقد غادر تيبريوس روما إلى قرطاجة برفقة سكيبيوايمليانوس زوج أخته، وكان من بين الأوائل الذين تسلقوا أسوار مدينة قرطاجة[3]، حيث عين تيبريوس تريبونيا عسكريا أثناء محاصرة قرطاجة تحت قيادة سكيبيو[4]، وأبدى تيبريوس شجاعة بالغة وانضباط وطاعة تعليمات القائد[5]. وقد أعجب سكيبيو بشدة بتيبريوس وتناقش معه في الكبير من المسائل والمشاكل السياسية التي كانت تواجهها روما أنذاك[6].

كما عين في منصب الكوايستورية[7] (الكوستور)، واختير لمرافقة القنصل كايوس مانسيوس في إسبانيا أثناء حصاره نومانتيا، ولقد تعرضت الجيوش الرومانية إلى حصار من طرف الإسبان، كادت ان تؤدي إلى كارثة حقيقية خاصة بعد رفض الإسبان عقد الهدنة مع الرومان ، ولولا وجود تيريوس في المنطقة لما تمكنت الجيوش الرومانية

---

[1] دونالدز ددلي، المرجع السابق، ص.108.

[2] Heichelleim, op.cit p173.

[3] Ibid.

[4] أيوب إبراهيم رزق الله، **التاريخ الروماني**، ط1، الشركة العالمية للكتاب،1995، ص 205.

[5] Heichelleim & Yeo, op.cit p173

[6] سيد الناصري، المرجع السابق.ص 210.

[7] ظهر منصب الكوايسترو في بداية عهد الجمهورية سنة 509ق. م. عندما كان القنصلين يعينان سنويا كوايستورين لينوبا عنهما في الفصل في قضايا القتل دون مبرر «Quaestores parrarieidu" وفي سنة 449ق، م تقرر رفع عددهم إلى أربعة ويعينون من الطبقة النبيلة، حيث اشتغل إثنان منهما" أمني الخزانة العامة أو."Tribaun" و"Quaestores Jerariu" ، أما الاثنان الأخران فيساعدان القنصلين ويصحبانهما إلى ميدان القتال ليتوليان مهمة توفير مؤونة الجيش وصرف رواتب الجنود، وزاد عدد الكوايستروس في عام 267ق، م إلى ثمانية. انظر: رزق الله أيوب، المرجع السابق. ص70.

من النجاة لأن هذا الأخير تمكن من عقد الصلح مع الاسبان وهذا نظرا للمكانة والمرتبة وما قدمه أبوه من خدمات في المنطقة، واستطاع تيبريويس إنقاذ حوالى 20 ألف جندي روماني مع عدد كبير من العبيد[1]، حيث تم رفع الحصار بعد أن عقد تبريوس معاهدة الصلح، ففتحوا الطريق امام الجيش الروماني بعد أن تعهد لهم تيبريوس احترامهم هذه المعاهدة.

لما رجع تيبريوس إلى روما رفض مجلس الشيوخ تماما لهذه المعاهدة والمصادقة عليها، وقرر تسليم القنصل مانيسيوس الى الإسبان، لكن هذا لم يمنعه من كسب الدعم خاصة من مناصريه وعائلات الجنود الذين شاركوا في الحرب بإسبانيا [2]

2.2.ثورة العبيد الأولى 136ق.م-131ق.م:

انتشر العبيد داخل المجتمع الروماني سواء في الارياف أو المدن، واشتغلوا لدى كبار أرباب الأراضي، وكانوا في نظر السادة لا يعتبرون أشخاصا وإنما مجرد متاع رهن من يملكه، وكانت أحوالهم خلال القرن الثاني ق.م أفضل بكثير مما كان عليه في القرن الاول ق.م، حتى أن كاتو الأكبر كان يرى أن ارهاق العبيد في العمل إلى حد إبادتهم و شراء غيرهم أرخص من الرفق بهم[3]، حيث كان سوق ديلوس يعج بالعبيد القادمين من آسيا الصغرى لعرضهم على المضاربين الإيطاليين، و كانت مبيعات اليوم الواحد تصل إلى 100 عبد يتم انزالهم في الصباح ويتم بيعهم قبل المساء ، وهذا دليل على أعدادهم الهائلة التي دخلت إيطاليا بعد ذلك[4]، وهنا ندرك حجم القسوة والرؤية الرومانية التقليدية آنذاك لاستخدام العبيد و التهافت عليهم لممارسة الأعمال الصعبة لدي سادة الرومان الأشراف ، ولدي عامة الأغنياء الرومانيين .

[1] Plutarque, les vies des Hommes Illustres, op.cit.IV.

[2] Plutarque, op.cit.IV.

[3] هابيل فهمي، المرجع السابق ص210

[4] Theador Mommsen, **the History of Rome**, VIII, London: j.M.dent&sons.LMD_ New York: E.P. dutton &Co.INC. Press 1930 p74.

كان تيبريوس منزعجا من الأوضاع السيئة في أترووريا، وفي عام 137ق.م وفي حين عودته إلى إيطاليا لاحظ ازدياد واضح في عدد العبيد في الأراضي الزراعية خاصة في الضيع الكبرى(latifudia) وقلة عدد صغار الملاك.

تزايد الطلب على العبيد لم يكن بسبب خبرتهم في مجال الزراعة، بل يرتبط برخص أثمانهم وسهولة إرغامهم وإجبارهم على الأعمال الشاقة[1].

كما هو معروف فإن انتصار الرومان على أي شعب من الشعوب يقومون مباشرة ببناء المدن أو إنشاء المستوطنات أو بيع أراضي الشعوب التي أخضعوها، كما يوزعون بعض المساحات من أجل استغلالها مقابل ضريبة معينة حسب النشاط الممارس في الأرض، لكن أرباب العمل سيطروا على مساحات كبيرة من الأراضي وجعلوها ملكا لهم[2]، مما أجبر صغار المزارعين على هجرة أراضيهم والتوجه إلى روما، مما خلق اكتظاظ في روما واستغلال العبيد على نطاق واسع في الأراضي التي تركت ما طرف أصحابها[3].

ولكن سرعان ما ثار العبيد في الضيع الكبيرة بصقيلية على كبار الملاك الرومان وفي اليونان عام 135ق.م، وأنذروا بالتمرد والثورة في جهات أخرى من جنوب إيطاليا وآسيا الصغرى[4].

وقد بدأت ثورات العبيد تزداد بعد عام 138 ق.م، حيث علت صرخات في شوارع روما "العبيد يتمردوا في صقيلية"[5]، واضطر الرومان الى صلب الآلاف منهم في

---

[1] عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق ص2.

[2] Appien, **guerres civiles**, tr. Combes dounous, paris 1808, I.7.

[3] Plutarque, op.cit, VIII.

[4] عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص2.

[5] Dio cassius, **History of ancient Rome**, translated by Jeremy baiens .Boakard, Edition, V27.P24.

صقيلية[1]، حتى يخاف الباقون، كما حدثت ثورات أخرى خارج ايطاليا مثل ثورة العبيد في ديلوس حيث السوق الدولي لهم، وثورة عبيد منجم لاوريون (laurion) قرب أثينا حيث أعلن العبيد هناك عن تأسيس دولة مستقلة، كما سكوا عملة خاصة. قاد أرستونيكوس ابن يومينيس الثاني ملك برجاموم(Pergaman) العبيد في حرب الاستقلال ضد روما[2].

وكانت من اخطر نتائج الحروب الطويلة و ازدياد الثروة الفردية هو ازدياد عدد العبيد و استخدامهم على النطاق الواسع في استغلال الأراضي الكبيرة و قد ترتب على ذلك عجز المزارع الصغيرة عن منافسة الضيع الكبيرة بسبب الفارق الكبير في تكاليف الإنتاج، و انتشار البطالة بين الاجراء الأحرار، فكان لذلك كله أثر بالغ في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و لما كان عمل العبيد ثقيلا و شاقا و معاملتهم سيئة و أملهم في الخلاص من عبوديتهم يكاد أن يكون منعدما، فإن اكتظاظ الريف بأعدادهم الهائلة كان يدق ناقوس خطر جسيم يهدد سلامة الدولة، اذا جمع العبيد رأيهم على الثورة على أوضاعهم.

وقد شهدت إيطاليا في خلال العشرين عاما التي اعقبت هزيمة حنبعل عددا من الثورات و الاضطرابات جميعها بائت بالفشل، و لكنه مع ازدياد عدد العبيد و ووضعهم السيئ لم يكن هناك ضمان لعدم حدوث ثورات أخرى، و لعل اخطر الثورات للعبيد التي نشبت في ثلاثينيات من القرن الثالث ق.م في صقيلية[3] التي هددت العرش الروماني، إذ سيطر العبيد على معظم أراضي جزيرة صقيلية بسرعة البرق[4]، و نظرا لقرب هذه الجزيرة من إيطاليا لا يستبعد أن أحد دوافع تيبريوس كراكوس على الإصلاح الزراعي كان الخطر الكامن على الأمن في وجود اعداد كبيرة من العبيد في إيطاليا و

[1]ابراهيم رزق الله أيوب، المرجع السابق ص17.

[2]سيد أحمد الناصري، المرجع السابق، ص 196.

[3]ابراهيم نصحي المرجع السابق ص61-63.

[4]وسام انطوان مطر، المرجع السابق ص25.

أن أحد اهدافه وراء قانون الأراضي كان نشر الأمن و الطمأنينة بإنقاص عدد العبيد تبعا لتحديد ملكية الأراضي و اعادة بناء الطبقة الوسطى (طبقة صغار المزارعين)[1].

كانت تجارة العبيد قد بدأت في الانتشار في صقيلية منذ حوالي ثلاثة قرون خلت قبل هذه الثورة، وبالتحديد خلال الصراع البحري بين الإغريق والقرطاجيين وما نتج عن معركة هيميرا (Himera) من ازدياد العبيد، بالإضافة إلى الطابع العسكري لصقيلية الذي ساعد على استمرار تدفق أعدادهم[2].

كانت صقلية بفضل موقعها الاستراتيجي بين حوضي البحر الأبيض المتوسط، الذي يتحكم في الممرات بينهما قد جعل من هذه الجزيرة مسرحا لحروب لا تنقطع مع القرطاجيين في البداية ثم بين الأخيرين والرومان لاحقا، ما جعل عدد العبيد يتزايد باستمرار، وربما يكون اغريق صقيلية قد أخذوا فكرة "استخدام العبيد" في المزارع الكبرى، التي شاعت فيما بعد بين طبقة الفرسان الرومان، الذين وجدوا في أرض صقلية مجالا رحبا لاستثمار أموالهم وأصبحوا يؤلفون اغلبية كبار ملاك الأراضي في هذه الجزيرة.

كان العبيد يستخدمون على نطاق واسع في مجال الزراعة، الى جانب الرعي، وكان عبيد الرعاة أكثر قوة وشراسة، ولذلك اعتبروا أخطر فيئة من العبيد، الذين استخدموا في الواقع في كل المجالات والاشغال.

كانت طبيعة عمل "العبيد الرعاة" التي تتطلب حرية التنقل، وراء صعوبة فرض الرقابة عليهم، أكثر من غيرهم، وتبعا لذلك كانت لديهم أفضل الفرص لتدبير الثورات، وكان لا أمل لجموعهم في الخلاص من وضعهم التعيس إلا بالثورة، فإنه لم ينقصهم إلا زعيم ليصبحوا جيشا هائلا يهدد كيان النظام الاجتماعي[3].

---

[1] ابراهيم نصحي، المرجع السابق ص61-63.

[2] Cook J ,Addcook J, CharlesWorth :op.cit p.11

[3] ابراهيم نصحي، المرجع السابق ص63.

ولقد كانت صقلية مثالا لقسوة الرومان في التعامل مع العبيد، وكانت انتفاضات العبيد قد بدأت منذ عام 198–185 ق.م، وقد تم قمعها بالأساليب الرومانية المعروفة كإبادتهم جميعا، ورغم ذلك ظلت الحكومات الرومانية تستخدم القسوة مع العبيد رغم تفاقم المشاكل[1].

ومنذ منتصف القرن الثاني ق.م، قام عبيد صقلية بثورات متفرقة، و في حدود خريف عام 135ق.م، قاموا بثورة عارمة فاقت في خطورتها كل ما سبقها، ذلك أنه ظهر بين العبيد زعيم يدعى إينوس(Eunus) الذي اقتحم مقر الحامية الرومانية في اغريغنتوم(Agrigentum) في الليل وذبح كامل رجالها وعددهم أربعين، وتم التنكيل بجثتهم[2]، وعلى حد تعبير ديودور الصقلي كان اينوس عبدا لرجل يوناني يعيش في اينوا(Enua) و اصله من اباميا(Apamia) سوريا اليوم[3]،استطاع ان يكسب مكانه بين عبيد منطقه وسط صقيلية وبعد ذلك بين عبيد صقيليه بوجه عام مما مكنه من ان يوحد صفوفهم ويدفعهم الى القيام بثوره لم يستطيع الرومان اخمادها الا بعد مجهود شاق على مدى ثلاثة اعوام[4] .

بدأت الثورة بالقرب من اينوا في ضيعه رجل يوناني يدعى داموفيوس(Domophilus) اشتهر بالقسوة، وذات ليلة تجمع 400 عبد في هذه الضيعة، وتحت الظلام الدامس اقتحموا المدينة وذبحوا كل من صادفهم الى ان سيطروا على المدينة[5].

[1] W.E.Heitland, **A short History of the Roman republic**. Cambridge at the university press 1911 p247.

[2]وسام أنطوان مطر، المرجع السابق، ص24.

[3]نفسه، ص26

[4]إبراهيم نصحي، المرجع السابق ص63-64.

[5].Cook, Addcock ,Charlesworthe, op.cit, p12-13

امتاز اينيوس ضمن العبيد بشخصية نافذة، وهو ما أعطي الثقة للعبيد، الذين توافدوا من كل أنحاء الجزيرة، وحتي يقال أن بعضهم جاء حتي من إيطاليا، وقد عبروا البحر ليلا قبل أن ينظم إليه بعض القراصنة بعد نجاح غارته الأولى[1]، استغل يونوس هذا النصر لدعم مركزه ونشر نفوده، واعلن نفسه ملكا، واتخذ اسم أنطيوخوس، وهو الاسم الذي حمله كثيرون من ملوك سوريا السلوقيين، وقد شكل حكومة من اكثر الثوار قدرة وكفاية، وكان ابرزهم رجل يدعى أخايوس(Achaeus) وهو الذي يعزي الى شجاعته ومواهبه، ذلك انه منذ ان عين اينوس نفسه ملكا، اكتفى بان يكون رمزا للثورة والمحور الذي يستقطب ولاء الثوار وتتجمع حوله وحدتهم، على حين ان اخايوس عمد الى بناء جيش الثورة، ولم يجد اخايوس صعوبة في مهمته، اذ ان الثوار اخذوا يتدفقون عليه من المنطقة المجاورة لمنطقه اينا(Enna)، فزاد عددهم خلال فتره وجيزة من 400 الى 6000 ثائر، وبعد حوالي شهر واحد زاد عدد الثوار زياده كبيره واصبح لديهم قاعدة ثانيه في مدينة اغريغنتوم، وبدلا ان يعلن نفسه زعيم لحركه منفصله، وضع نفسه ورجاله تحت امرة وزعامة اينوس، ونتيجة لذلك انضم الى جيش الثورة حوالي 5000 ثائر اخرين، و نتيجة لذلك تمكن من الاستيلاء على مدينتي تاورمينا(Tauremnium)و كاتانا (Catana)، وكان هدفه منذ بداية هو السيطرة على صقيليه كلها، و تمكن الثوار من السيطرة على جانب كبير من صقليه، ولكن يصعب تحديد مكاسبهم تحديدا دقيقا، وان كنا نشك في سقوط ماسانا(Messana)في ايديهم، و نستبعد استلائهم على سرقوسة (Syracuse) وليليبايوم (Lilybaeum)[2]،وكان العبيد قد استولوا على معسكرات الجيش الروماني، مما يعني ان الجزيرة بأكملها تقريبا

[1]وسام أنطوان مطر، المرجع السابق، ص26.
[2]إبراهيم نصحي، المرجع السابق ص64 ,65.

قد وقعت تحت سيطرتهم، وقد أرهق هذا التمرد القوات الرومانية لما يزيد ثلاث سنوات[1] ،وقد سك هؤلاء الثوار سكة عملة خاصة بهم، مرسومة عليها صوره زعميهم اينوس[2].

كان لاتساع نطاق هذا التمرد، ان اقلق الدولة الرومانية، التي كانت تخشي أن يكون هذا النجاح حافزا لتشجيع باقي المظلومين من امثالهم في اماكن اخرى على ان يسلكوا طريقهم (يحذوا حذوهم)، وازاء ذلك لم يكن هناك مناص من ان تتخذ الحكومة الرومانية عندئذ اجراءات اكثر فعالية من التي اتخذتها، ولم تكن مجرد منع الثورات المتفرقة من ان تصبح ثوره عامة تتحول الى حرب، ولا أدل على جسامه الخطر الذي كانت تواجهه روما عندئذ مما يجب الاشارة اليه نشوب ثروات اخرى للعبيد في ايطاليا وخارجها، فإن نشوب كل هذه الثورات يدل دلالة قاطعه على ان حال العبيد المسخرين في المناجم او المراعي او في الضياع الكبيرة كانت بالغة السوء الى حد انهم كانوا لا يترددون في الالتجاء الى العنف املا في الخلاص من محنتهم[3].

وإذا صح ان ثورة انيا بدأت في عام 135 ق.م فانه يحتمل انه كان قرب نهاية هذا العام، عندما اشتبك البرايتور لوكيوس بلاوتيوس هوبسايوس (L.Plautius Hypsaeus) مع الثوار بجيش الروماني يتألف من 8000 جندي، ولما كان جيش الثوار يبلغ عندئذ أكثر من ضعف هذا العدد فانه دحر الجيش الروماني، وبفضل هذا النصر اشتد ساعد الثوار وتزايد عددهم[4].

وعندما اسندت قيادة القوات الرومانية في صقيليه الى جايوس فولفيوس فلاكوس، احد قنصلي عام 134 ق.م، لم يحرز اي نجاح يذكر، الا انه عندما خلفه لوكيوس

[1] Theodor Mommsen, op.cit, p77.

[2]محمود إبراهيم السعدي، **تاريخ وحضارة اليونان والرومان**، موضوعات مختارة القاهرة، الطبعة 2000، ص 155.

[3]إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص.65.66.

[4] Cook & Addcock & Charlesworthé, op.cit, p15.

كالبورينيوس بيسو(Piso) احد قنصلي عام 133 ق.م، يبدو ان القائد الجديد بإصراره على تطبيق النظم العسكرية جعل القوات الرومانية اكثر فعالية فتمكن من الاستلاء على بعض معاقل الثوار، وبذلك مهد السبيل للقضاء على الثورة في عهد خلفه بوبليوس روبيليوس(P.Rupilius)[1]،احد قنصلي 132 ق.م، ولاشك في فاعليه ما قام به بيسو في اضعاف قوه الثوار، حيث ما تبقى امام روبليوس للقضاء عليهم كان حصار تاورمنيوم و اينا، وقد بدأ روبيليوس عمله بمحاصرة المدينة الاولى الى أن تمكن من الاستلاء عليها بفضل المجاعة والخيانة، ولم تلبث انيا أن لقيت نفس المصير بعد اختفاء اخايوس، ومقتل كليون، وفرار انيوس، وهكذا اصيبت الثورة بضربات في عام 132ق.م، ولم يتبق الا القضاء على العصابات الصغيرة، وتبعا لذلك عهد روبيليوس الى عدد من كتائبه بمهمة القضاء على هذه العصابات، وقد ادت هذه الكتائب مهمتها على احسن الوجه، فنعمت صقيليه بهدوء لم تعهده منذ مدة طويلة، حيث القي الرومان القبض على انيوس وقد وجدوه مختبئ في الكهف، لم يعدموه، وانما اودعوه السجن الى ان مات[2].

وان كان الرومان قد اتبعوا في صقيليه ما اتبعوه في اماكن اخرى من انزال اشد العقاب بالعبيد الثائرين، فانه يبدو انه بعد سقوط "إنيا" عمد الرومان الى اعادة الثوار الى اصحابهم، لان الاستمرار في قتل العبيد عندئذ كان معناه مصادرة ملكية اولئك الذين قاتلت القوات الرومانية من اجل مصلحتهم، وما ان اخمدت الثورة في صقلية حتى ملئت اماكن العبيد الذين قتلوا بعبيد آخرين وعاود اصحاب الضياع نشاطهم، وهكذا اذا كانت روما نجحت في اخماد ثورات العبيد في ارجاء الإمبراطورية، فإن الضياع الكبيرة سواء في صقيليه او في بحر ايجه ظلوا يمارسون نشاطهم ويزودون ارباب الضياع الكبيرة و مستغلي المناجم بكل ما يريدون من العبيد، ومعنى ذلك ان

[1]إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص66.68.
[2]نفسه، ص69.

روما عالجت ظواهر الداء لكنها لم تعالج اسبابه الحقيقية التي ادت الى تفاقمه واندلاع لهيب الثورات، وتبعا لذلك ظل يهدد روما خطر جسيم[1].

3.تولي الكوايستورية:

1.3.تيبريوس يخدم في نومانتيا (134 .133 ق. م)

عند بلوغ تيبريوس 26 من عمره عام 137 ق.م، تولى أول وظيفة عامة وهي وظيفة الكوايستور[2] (Questor)، حيث قام بالخدمة مع القنصل كايوس مانيكينوس (Caius Mancius) وهو الذي تولى قياده حملة ذلك العام ضد نومانتيا(Numatines)[3].

حسب ما أورده بلوتارخوس فإن تيبريوس قد انتخب كوايستور بعد حملة قرطاجة، وكانت لديه الخبرة الكافية للخدمة في الحرب ضد نومانتيا، تحت قيادة القنصل جايوس مانكينوس، الذى لم يكن سيئا، ولكن منبوذا كجنرال عند الرومان، لقد كان مانكيوس حسن الخلق لكن لازمه سوء الحظ لم يلازم مثله اي قائد روماني اخر، لم يتغير مسلك تيبريوس ازاءه مطلقا بسبب النكبات القاسية التي لقيها قائده والاخفاق الشنيع الذي مني به، وكان شديد الاعجاب بتيبريوس متأتيا من احترامه العظيم لقائده، فضلا عن رجاحة عقله وشجاعته، الذي نسي تحت ضغط الكوارث انه كان جنرالا[4].

---

[1]إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص66.67.

[2]الكوايستور"Questor"يعينه مجلس الشيوخ في روما كان مقره في عاصمة الولاية ومهمته الاشراف على الخزينة ويصرف الرواتب للموظفين ويجمع الإيرادات الناتجة عن ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية في الولاية وأهمها جباية الضرائب (ينظر سعيد يونس مجيد، النظم الإدارية والمالية في ولاية افريقيا الرومانية(146-284ق.م)، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة المرقب، الميار، 2008.ص35.

[3]ايوب إبراهيم رزق الله، المرجع السابق ص206، وانظر كذلك إبراهيم نصحي، المرجع السابق ص19.

[4]Claude Nicolet, **les gracques crise agraire et révolution à Rome**, Edition Revue. Gallimard. P22.

تقع نومانتيا في اسبانيا عند تقاطع نهرين بين الاودية التي تخترق الغابات الكثيفة، وقد تأسست على موقع لإحدى المستوطنات القديمة للقبائل الاسبانية منذ عام 300 ق.م[1]، ومن الذين شاركوا في حمله نومانتيا كان التبريون العسكري سمبرونيوس إسيليو (Sempronius Asellio) الذي سجل وقائع واحداث الحملة في كتابه (Les Gestae) باللغة اللاتينية في شكل تاريخ تحليلي منظم تنظيما محكما[2].

2.3.دور تيبريوس في نومانتيا:

في عام 137ق.م، كان النومانتيون قد ضيقوا الخناق على القنصل كايوس مانيكينوس وجيشه المؤلف من مائتي ألف جندي[3]، فعندما اخفق في العديد من المرات، حاول ترك معسكره والانسحاب ليلا، فعلم النومانتيون بذلك وترصدوا له واسرعوا باحتلال معسكره، حاصروا الجيش بأكمله، وأرغموه على الالتجاء الى ارض صعبة لا يستطيع منها النجاة، وفي محاوله يائسة لإنقاذ نفسه، ارسل بطلب الهدنه والصلح إلا ان النومانتيين (Numantines) رفضوا التفاوض الا مع تيبريوس، وطلبوا من القنصل ان يرسله اليهم[4] ، لعدم ثقتهم بغيره، لا لنبل أخلاقه ، وسمعته الطيبة بين الجنود، بل اكراما لذكرى ابيه الذي شنّ الحرب ضد الإسبان عامي 180 179 ق.م، وأخضع العديد من القبائل، لكنه أقام السلام مع النومانتيين، وكان دائما يحتل مكانة عالية عند الشعب الروماني، لمحافظته على الاستقامة والعدل[5]، لذا ارسل تيبريوس الشاب لعقد مؤتمرا مع العدو، وبعد ان حصل منهم على قبول بعض الشروط، وافقه الأخرون، وقام الهدنة، وبذلك انقذ حوالي مائتي ألف جندي روماني، الى جانب العبيد

---

[1] H. H. Scullard, **A history of the Roman world (753.146.B.c)**, London and New York. Press. 1980, p 303.

[2]عبد اللطيف أحمد علي، **مصادر التاريخ الروماني**، طبعة بيروت 1970، دار النهضة العربية، ص09.

[3]إبراهيم نصحي: المرجع السابق ص70

[4] Claude Nicolet, op.cit. P23.2

[5]بلوتارك، **تاريخ أباطرة وفلاسفة الاغريق والرومان**، ترجرجيس فتح الله، مجلد 3، ا لطبعة الأولى، 2010 م. ص1514.

والمتطوعين الأخرين[1].ولكن بعد فك النومانتيون حصارهم على القوات الرومانية و بذلك فوتوا على انفسهم فرصه احراز نصر كبير.

رفض مجلس الشيوخ ابرام معاهده الصلح، وجعل من القنصل كبش الفداء وسلمه الى العدو مكبد بالأغلال، ولكن النومانتيين أخلوا سبيل القنصل وردوه الى بلاده[2].وهناك من يرجح ان سبب لجوء القوات الرومانية الى عقد هدنة مع النومانتيين هو نقص الغذاء والبرد الشديد مع اقتراب فصل الشتاء، وذلك من أجل تأمين حياة الجنود، ولكن مجلس الشيوخ رفض ان يصادق على هذه المعاهدة كما ذكرنا سابقا[3].

ولان الشاب تيبريوس كان موثوقا به لسمعة ابيه، قام النومانتيون بالوفاء بتعهداتهم في الوقت نفسه نجد مجلس الشيوخ قد جعل من كايوس مانيكيوس كبش فداء ورده الى النومانيتيين مقيد بالأغلال، ورفض النومانيتيون اعدامه لنبل اخلاقه[4]، والجدير بالذكر ان النومانتيين استولوا على كل الممتلكات التي كانت بالمعسكر، ومما نهبوا سجلات تيبريوس المالية وفيها دفاتر تحتوي على حسابات مكتوبه لنفقاته الرسمية بصفته كوايستور، وكان شديد القلق عليها، وكان حريصا جدا على استيرادها، وفي طريقه الى روما استعد ادراجه وعاد نحو المدينة ومعه ثلاثة او اربعة من اصحابه ،ورجا الضباط النومانتيين اعادة السجلات، قائلا انه سيتعرض الى تهم يلفقها به اعدائه، حين يعجز عن تقديم حساباته حول ما دخل من عائدات و إدارته، وفقا لذلك سر النومانتيون به، واستغلوا الفرصة التي اتاحها لهم لخدمته، و فرصة ايضا لرد الجميل لتيبريوس ودعوه لدخول المدينة، ولما تردّد أقبلوا عليه وأمسكوا يده راجين أن لا ينظر إليهم بعد اليوم نظرته الى عدو، وان يثق بصداقتهم ويعاملهم على هذا الأساس، وتوسلوا اليه بحماس

[1] Plutarque, les vies des hommes illustres, op. Cit, vl, p664.

[2]إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص70.

[3]Scullard, A history of the Roman world (753.146.B.c).op.cit, p304.

[4] Ibid, p305.

ألا يعتبرهم أعداء، بل يعاملهم ويثق بهم كأصدقاء. ورأى تيبريوس انه فعل الصواب لما وافق على الدعوة، فقد كان شديد الرغبة في استعادة سجلاته، لأنه خاف من غضب النومانتيين إذا تبين لهم عدم الثقة والشك وبعد ان دخل المدينة، كان النومانتيون قد عرضوا عليه تناول الطعام، وناشدوه بكل السبل ليجلس ويأكل شيئا في رفقتهم، وبعد ذلك اعادوا لتبريوس سجلاته، وحثوه ان يأخذ ما يريد من بقية ممتلكاته، وعلى اية حال فهو لم يأخذ شيئا سوى البخور حيث تعود على استعماله في القرابين العامة، وبعد توديعهم بكل معاني الصداقة غادر تيبريوس[1].

نلاحظ انه بالرغم من انتصار نومانتيا على الجيش الروماني وتخريب معسكره، فإنهم عاملوا تيبريوس معاملة خاصه جديرة بشخصه الامين، والتواضع الملتزم دون بقية قاده الرومان.

المعاملة الخاصة لأهل نومانتيا تمثلت في مظهرين:

-إعادتهم للسجلات الخاصة به، وهي دفاتر رسمية باعتباره كوايستور الحملة.

-الاصرار على ان يأكل تيبريوس معهم، وان يكرموه على طريقتهم الخاصة.

-الترفع والسمو عن طلب ما غنموه من الرومان وحرصه على استعادة البخور فقط، لاستكمال طقوسه الدينية وشكر آلهته عند تقديم القرابين لها.

- توديع اهل نومانتيا له بتقبيله وإعلان صداقتهم له من كل رجالها.

وهكذا فإننا امام حالة خاصة جدّا، قلما تحدث بين الأعداء وخاصه في خضام المعركة.

وعلى ايه حال فإن تولي تيبريوس مهام وظيفته في اسبانيا يعد حدثا هاما في حياته وذلك لسببين.

[1] Plutarque, les vies des hommes illustres, VIII, p664- 665.

– انه من خلال رحلته برا الى اسبانيا واجتيازه اقليم اتروريا شاهد مدى اتساع نطاق الضياع الكبيرة، ومدى استخدام العبيدي في استغلالها وافتقار الريف الإيطالي الى المزارعين الأحرار مما حفزه على بذل أقصى جهد لإصلاح هذه الأوضاع.

– بعد وصوله الى اسبانيا أنقذ جيش مونيكينوس من كارثه محققة ذلك أن النومانتيين حاصروا القوات الرومانية قرب نومانتيا حصارا شديدا وتولى تيبريوس المفاوضات لعقد الصلح[1]، وتمكن من إنقاذ الجيش الروماني من خسائر فادحة.

3.3.موقف مجلس الشيوخ بعد عوده تيبريوس :

ويشير بلوتارخوس إلى الوضع في روما بعد عوده تيبريوس فيقول: ووجد عند عودته الى روما ان معاملاته المالية باتت هدفا للطعون والاتهام، فكان تصرفا شائنا من الرومان لم يسبق له مثيل، إلاّ أن ذوي الجنود واصحابهم وهم يشكلون فئات كبيرة من الناس كانوا يعتبرون تيبريوس منقذا لعدد كبير من الرومان[2]، وينسبون الخزي الى قائده مانكينوس، اما الانتصار فنسبوه الى تيبريوس، كما انتقدت المعاهدة بالكامل من طرف مجلس الشيوخ بل أكثر من ذلك حيث وصفت بالخزي الفظيع على المدينة، باعتبارها غير مستحقه ومهينة لكرامة روما[3].

وإذا كان نجاح تيبريوس في إنقاذ الجيش قد اكسبه تقدير الشعب ومحبته، فإن مجلس الشيوخ اتخذ موقفا يغاير ذلك تماما، فقد رفض إبرام المعاهدة وجعل من مانكيوس كبش فداء، وقام بتسليمه الى النومانتيين،

[1]إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص.19.20.
[2]بلوتارك، تاريخ أباطرة وفلاسفة الاغريق والرومان، المصدر السابق، ص1514.

[3] Plutarque, les vies des hommes illustres, v111, p665.

يؤكد بلوتارخوس على دعم العامة لتيبريوس، حيث أبدى الناس تأييدهم وتعاطفهم نحو تيبريوس، لذلك رفضوا تسليم القنصل المعزول للنومانتيين الذين صفحوا عن جميع الضباط، إكراما لتبريوس[1].

وهنا يمكننا التعليق حول الأخبار التاريخية المؤكدة من المؤرخ بلوتارخوس لما لها من أهمية كبيره تلخيصها فيما يلي :

– كان الموقف الروماني الرسمي دائما ضد أية معاهدات سلام مع أعداء روما.

– كان العامة هم الأكثر تعاطفا مع تيبريوس.

– كانت السياسة الحزبية في روما، قوية في مواقفها وتوجه القادة العسكريين كما تريد هي، بل وكانت تتحكم في مصير هؤلاء، بعيدا عن الأخلاق والعدل.

– معاقبة الرومان لقادة الحملة الفاشلة جاء كالعادة وتبرير ذلك لشعورهم بالإثم.

– انتهاك المعاهدات من قبل بعض القادة الرومان اثناء عملياتهم العسكرية في اسبانيا هو السمة الغالبة.

– تعاطف عامه الشعب الروماني مع موقف تيبريوس، كما رفض الشعب الروماني تسليم القنصل وهو مقيد الى اعدائهم اهل نومانتيا المنتصرين.

– قيام اهل نومانتيا، خلافا للأعراف وتقاليد الحروب والقتال القديمة بالصفح عن الجنود المهزومين، وذلك بفضل تقديرهم لتيبريوس، كرمز للوفاء بالوعد، والالتزام العسكري[2].

4. تيبريوس نقيبا للعامة 133ق.م.

[1] Plutarque, les vies des hommes illustres, vIII, p665.

[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص20.

يرتبط المنصب في نشأته بالصراع بين العامة والأشراف، ويرجع السبب فيه الى رفض النبلاء مساواة العامة في الحقوق السياسية والدينية، على الرغم من اشتراكهما معا في التخلص من الملكية الإتروسكية، وفي دفاعهم عن روما ومشاركتهم في فتوحاتهم العسكرية، إضافة الى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كان على العامة مواجهتها في حياتهم اليومية، فسيطرت الطبقة الثرية على كل الحقوق والامتيازات وحرمت الطبقة الفقيرة من حقوقها السياسية[1]،

ونتيجة لتزايد وتيرة الصراع والمناورات من اجل المناصب وصراع الطبقات، سرعان ما ظهر السخط لدى العامة جراء تزايد سلطة طبقة الأشراف، ولذلك لجأت طبقة العامة الى عقد الاجتماعات في مجلس العامة(Comitia Plebistica)،وكانت شكواهم الرئيسية تنصب على السلطة المطلقة لطبقة النبلاء، ونالت طبقة العامة الحق أن تنتخب من بينها نقباء العامة(Tribunes) سنويا، كان عددهم اثنين فقط في البداية ثم اصبحوا عشرة بعد ذلك، ويقوم بانتخابهم مجلس العامة، لكن النقيب لم يحصل على السلطة العليا الإمبريوم (Imperium)، بل حصل على سلطة محدودة تسمى الحصانة المقدسة (Potestas) لمساعدة العامة على مقاومة الأعمال الفردية التي قد تصدر من أي موظف كبير من النبلاء، بعد ذلك اكتسبت وظيفة نقيب العامة سلطة حق الاعتراض (Vito) على القرارات التي تصدر من الحكومة، ثم صارت بعد ذلك سلطة نقيب العامة جزءا جوهريا من سلطه الأباطرة فيما بعد،

وفي عام 499 ق.م تمكن النقباء من جعل قرار مجلس العامة ملزما للدولة بأسرها، وقد ضمن اول استفتاء شعبي تقرر اجراؤه إنشاء وظيفة نقيب العامة بصفه دائمة باعتبارها جزء من الحكومة [2].

[1]امال محمد الروبي، **نظام الحكم الروماني في العصر الجمهوري**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.2007، ص51.52.

[2]سيد محمد عمر، **الحضارة الرومانية**، طبعة القاهرة 2008، ص65.

إن وظيفه نقباء العامة من الوجهة الفقهية، في عداد الوظائف العامة للشعب الروماني بأسره، وذلك لأنها أنشئت اساسا لمراعاة مصالح العامة والدفاع عنها، ولأن توليها ظل مقصورا على الذين ينتمون الى العامة سواء بالمولد او بالتبني، فإنه منذ انتهاء الصراع بين البطاركة والعامة اصبحت وظيفه نقيب العامة جزءا من الجهاز الحكومي الروماني، واحدى الأدوات الأساسية لتعريف شؤون المواطنين الرومان ،ومعنى ذلك ان نقباء العامة أصبح شأنهم شأن الحكام بأدق معنى الكلمة، وتبعا لذلك فان عزل اي حاكم يعد أمرا غير مشروع [1].

1.4.انتخاب تيبريوس نقيبا للعامة ديسمبر 133 ق. م:

في عام 133ق.م، عندما كان تبريوس في الثلاثين من عمره ترشح لمنصب نقيب العامة، وكان قد عزم على ان يفعل شيئا لتطبيق أرائه الرواقية، ووقف الظلم الإنساني الذي شاهده في الريف الإيطالي اثناء عودته من اسبانيا، وقد مر بإقليم أترووريا، و شاهد الخراب في الريف، وحزن لرؤية القرى بذلك الشكل وقد هاجرها اصحابها منذ حروب حنبعل، وشاهد الانتهازيين الذين استولوا على هذه الأراضي و جعلوا منها اقطاعيات شاسعة وجلبوا لها العبيد ليعملوا فيها [2].بالإضافة الى المشاكل التي واجهت روما امام 133 ق.م، حتى اخذ يعد للتقدم بمشروع قانون بدا له انه كفيل بإعادة تكوين هذه الطبقة وقد كانت تؤازر تيبريوس في محاولته جماعه قويه من أعضاء مجلس الشيوخ كان أبرزهم ابيوس كلاوديوس بولكر، زعيم مجلس الشيوخ، وبوبليوس ليكينيوس كراكوس موكيانوس(Mucianus)، وكان عالما ثريا انتخب فيما بعد قنصل وكاهنا اكبر، بالإضافة الى بوبليوس موكيوس سكايفولا، وكان احد قنصلي 133 ق.م، وشقيق موكيانوس، وفضلا عن ذلك فان كوينتوس كايكيليوس متلوس مقدونيكوس، وهو الذي

[1]إبراهيم نصحي، المرجع السابق ص20.

[2]سيد الناصري، المرجع السابق ص214.

انتصر في الحرب المقدونية الرابعة وتولى القنصلية في عام 133 ق.م، ثم فيما بعد 131 ق.م ، كانت تربطه مع هذه الجماعة روابط ودية حميمة، وعلى الرغم من مؤازرة هؤلاء الأنصار الأقوياء من ابرز أعضاء مجلس الشيوخ ، فإننا سنرى من مجرى الأحداث التالية ما يدل على عدم اطمئنان تيبريوس الى فوزه بموافقة مجلس الشيوخ على مشروع قانونه، وعلى كل حال فإن تيبريوس كان مصيبا في هذا التقدير[1].

II- كايوس كراكوس :Gracchus Caius

1. نشأته وطموحاته:

هو كايوس سمبرونيوس كراكوس الشقيق الأصغر لتبريوس الذي يكبره بتسع سنوات، تلقى تعليما اغريقيا في الوقت الذي كان يملك العديد من المؤهلات كالقيادة والذكاء وقوه الشخصية والحيوية، ويشهد على ذلك ما يشير اليه شيشرون في خطابته وكذا ما يذكره بلوتارخوس في كتابه حياة المشاهير، حيث تناول حياة كايوس كراكوس[2] ، لقد تفرغت كورنيليا لتربيه ابنائها وقد علمتهم المبادئ الوطنية منذ نعومة اظافرهم، وعلمتهم حب الوطن، وكانت تقص عليهم قصص لأشخاص تفانوا في خدمة روما، وضحوا بحياتهم من اجل ان تظل شامخة وقوية، وعلى ذلك شب الصبيان تيبريوس و كايوس على حب الوطن ومن أجل خدمة روما، والاقتداء بأولئك الأبطال القدماء، يعيشان ويموتان من اجل وطنهما، غير ان امهما علمتهما دروسا لم يتعلمها القدامى الأبطال، كالرفق والعناية بالفقراء، والوقوف الى جانب المظلومين[3].

كان يشبه اخاه من ناحية الثقافة والذكاء وحرية الرأي، وتشد خطبه الجماهير لبراعته ولباقته في الحديث،

---

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق ص20.21.

[2] Block, G, **la repulique Romain**, les conflit politique et sociaux, paris. 1913. p230.

[3] أمين سلامة، التاريخ الروماني، دار الفكر العربي، الطبعة 1. 1909، ص259.260.

ويمكن ان نتعرف على شخصية كايوس كراكوس من خلال المقارنات التي تحدث عنها بلوتارخوس، حيث حدثنا على هدوء الأخ الأكبر واتزانه في الخطابة وعنف الأصغر وثورته، ويتحدث بإسهاب عن حماس كايوس وصوته الجوهري، واعتلائه المنبر، وتلويحه بيديه وجذبه العباءة من كتفيه عند الخطابة[1].

وعلاوة على ذلك، بالنسبة لتوزيع الصفات والسمات والتأثير، تيبريوس كان لطيف ورزين، بينما كان كايوس حازم وعنيف، وحتى عندما كان يخاطب تيبريوس الناس كان يقف متزن في مكان واحد بينما كان كايوس أول روماني سار على طريق الخطابة فكان يسحب ثوب التوجا من على كتفه عندما يتحدث، لذلك قال كليون الأثيني (Cleon the Athenian) ان كايوس كان اول الخطباء الشعبيين يخلع عباءته بعيدا ويضرب فخذه[2].

كان كايوس لا يهدأ وكانت الكلمات العاطفية السريعة تخرج من بين شفتيه فتؤيدها إشاراته، وفي اثناء كلامه يتمشى، وأحيانا في حاله غضبه كان يخلع ردائه عن كتفيه[3]،

وكذلك كان خطيبا مؤثرا، وسياسيا محنكا، اذ كان ذو طاقة بشكل يفوق اخاه تيبريوس، بل كان أكثر اخلاصا للمشروع الزراعي، وفي صوره أعمق وفي حدود ابعد من تصور اخيه مما جعله يصطدم مع مجلس الشيوخ، في صراع قانوني شرس، بالرغم من محاولاته لتفادي ذلك الصراع[4].

كان خطاب كايوس مهيبا وحماسيا بشكل مبالغ، بينما كان خطاب تيبريوس أكثر قبولا ويبعث أكثر على الشفقة، كان اسلوب تيبريوس واضح ومحكم بدقة، بينما

[1] Plutarques, les vies des hommes illustres, III.663.
[2] Plutarque, les vies des hommes illustres, III. P663.

[3]أمين سلامة، المرجع السابق ص260.
[4]سيد أحمد الناصري، المرجع السابق. ص223.

اسلوب كايوس كان مقنع ومزخرف، اما بالنسبة لأولويتهما ونمط حياتهما كان تبريوس بسيط وسهل، بينما كايوس رغم انه كان معتدلا وصارما بالمقارنة مع الأخرين، فقد كان بالمقارنة مع اخيه تيبريوس متفاخرا وانيقا[1].

وكان كايوس أفصح لسانا من أخيه، وكان يعرف كيف يؤثر على سامعيه بسحر بيانه، ويستميلهم الى رأيه كما يشاء ويجذبهم إليه بلباقته.

كان كايوس خطيبا عظيما وقد لمسوا هذا الأمر حين كان يلقي خطاباته في ساحة روما، خلال حملة ترشيح شقيقه لمنصب نقيب العامة عام 134 ق.م، وكان بارع في الخطابات وأعلى شأنا من الجنرالات أنفسهم، حتى أنه كان هناك مثل شائع منذ زمن الملكية في روما يقول "أعطني خطيبا بارعا وخذ مئة ألف مقاتل"[2].

كان كايوس قد جذب الأنظار إليه في مرحلة مبكرة جدا من حياته، وكانت هناك رغبة عند الكثير من اعضاء مجلس الشيوخ في تعيينه في مراكز مهمة في الدولة، ولكن كان الحذر منه لكونه شقيق تيبريوس كراكوس الذي ظل مسيطرا لفترة طويلة، جعله يبقى بعيدا عن الأضواء والعمل السياسي في الدولة حتى عام 126 ق.م[3].

ويضيف بلوتارخوس في مقارنته للأخوين، أن انفعالهما لم يكن اقل اختلافا عن خطابهما، كان تبريوس عاقلا ونبيلا، فقد كان كايوس أجشعا و نارياً، هكذا كان ضد أفضل قراراته عندما ترك الغضب وهو يتكلم، ويرفع صوته إلى درجه عالية يرمي ويتلفظ بالسب ويفقد سيطرته على حديثه، ولهذا استخدم كايوس خادم ذكي يدعى ليكينيوس(Licinius)، كان يقف خلفه عندما يتكلم، ومعه آلة موسيقى تعطي مستوى من نغمات الصوت، كلما لاحظ ليكينيوس ان صوت كايوس اصبح أجش ومتقطع

[1] Plutarque, la vie de caius, III. P663.
[2]Pascal Merinoir, **caius cracchus**, Edition l'espoir. Paris, 1951.p28.
[3]وسام أنطوان مطر، المرجع السابق، ص.70.

ومصحوب بالغضب، أعطى إشارة رقيقة، وعندما يسمعها كايوس يقلل من حده صوته ويصبح خطابه لطيفا، ويتحدث بهدوء اكثر ونبرة ناعمة[1].

وعندما لقي اخيه حتفه، انسحب من الساحة بهدوء، وعاش منفردا، إما انه كان يخشى اعداءه، أو لأنه تمنى لهم الخزي، وعاش تلك الفترة كشخص خاضع للحاضر والمستقبل، ونوى العيش بنفسه الحياة الخاملة، حتى أن البعض تهموه بالجفاء والجحود اتجاه الإجراءات السياسية التي اتخذها شقيقه قبل مصرعه[2] .

عاش كايوس كراكوس هادئا في بيته بعد موت أخيه، وبدأ أعداء تيبريوس يأملون في أن يتعظ كايوس بموت اخيه فينهج منهجا يخالف ما سار عليه اخيه، فلا يتعرض لقوانين الدولة، ولكن نسوا أن كورنيليا قد علمت كايوس منذ نعومة أظافره، ان يكون رحيما بالفقراء[3].

ولقد كان كايوس رجل دولة يحترم تقاليد السياسية الرومانية، فضلا عن روابط الدم، وله أهداف بعيدة المدى أكثر بكثير عن تيبريوس[4].

2.كايوس والحياة السياسية:

1.2.كايوس كراكوس خازنا(كويستورا) سنة 126 ق.م:

لفت كايوس كراكوس الأنظار في فترة مبكرة من حياته، ما أيقظ الرغبة عند الكثير من أعضاء مجلس الشيوخ لتعيينه في بعض مناصب الدولة، لكن كان الحذر منه

[1] Claude Nicolet, op.cit.p20.

[2] Plutarchus, parrallel lives, Gaius gracch,US ,I ,II.

[3] أمين سلامة، المرجع السابق، ص272.

[4] Arthur E. R. Boat ET William G. Sinnigen, **A History of Roma to 565A.D**, Fifth Edition 1965, New york, the macmillan company a london, collier Macmillan limited, p.177.

باعتباره شقيق تيبريوس الذي سيطر على قرارات روما لمدة طويلة، ما جعل كايوس يبتعد عن العمل السياسي ويتوارى عن الأنظار[1].

عين كايوس عضوا في اللجنة الثلاثية لقانون الأراضي، وهو في سن الحادية والعشرين التي تخص قانون الأراضي، حيث اظهر تأييده لحركه الإصلاح بمناصرة اقتراح "جاربو" الخاص بإعادة انتخاب نقباء العامة [2].

عين لمنصب الكوستور 126 ق.م، ووافق على ارساله الى سردينيا لتولي أعماله لمدة عام، الذي يشرف على الإدارة الاقتصادية هناك وتحصيل الضرائب وإرسالها الى روما، وكان هذا المنصب أدنى وظائف الحاكمية في روما، ولكن كان الجميع يسعون الى الحصول عليه بالانتخاب أو بالتعيين إذ يعتبرونه الخطوة الاولى في الحياة السياسية في روما[3].

كان الهدف من إرساله الى سردينيا حسب بعض المؤرخين هو إبعاده عن روما وإبقائه أطول مدة ممكنة[4]، وهناك من يرى أن وصوله الى هذا المنصب نوعا من إعادة الاعتبار لعائلة ال كراكوس التي أقصيت من الحياة السياسية منذ اغتيال شقيقه ورفاقه، أما بالنسبة للدولة فقط ساعدته في وصوله من اجل استقطاب موهبته الخطابية لصالحها اولا، ورغبتها في تهدئة النفوس وخاصة مؤيدي تيبريوس[5] .

وبعد عام ظهر كايوس فجأة في روما قبل ان يتم عام 125 ق.م، فوجهت له تهمة ترك منصب دون إذن من قائده او رئيسه[6]، وأتهم ايضا بالتحريض على ثورة فرجلاي*[7]، وكان الهدف من وراء ذلك كله حرمان كايوس من الترشح لمنصب نقيب

---

[1]وسام أنطوان مطر، المرجع السابق، ص70.
[2]عبد اللطيف احمد على، التاريخ الروماني من تيبريوس....،المرجع السابق، ص15.
[3]وسام أنطوان مطر، المرجع السابق، ص 70.
[4]أيوب إبراهيم، المرجع السابق، ص211.
[5]وسام أنطوان مطر، المرجع السابق، ص71.
[6]أيوب إبراهيم، المرجع السابق، ص211.
[7]*فرجلاي كانت احدي المستعمرات اللاتينية التي يزخر بها وادي نهر ليبرس ، قامت بثروة قبل نهاية 125ق.م، ولقد كانت مناصرة قوية لروما وظلت على ولائها لروما أثناء غزو حنبعل لروما في الحرب البونية

العامة، الا أنه بفضل مواهبه الخطابية تمكن من تبرئة نفسه، وتخلص من العقبات والعراقيل وفاز في انتخابات عام 124 ق.م، ليتولى منصب نقيب العامة سنة 123 ق.م[1].

يذكر بلوتارخوس أن كايوس جعله القدر ان يغادر الى سردينيا بصفة كوايستور (مراقب مالي) للقنصل أوريستيس (Oreste)، وهذا ما ادخل الفرح على اعدائه، ولكنه لم ينزعج لأنه كان مولعا بالحرب وبالفعل استعد للخدمة هناك من أجل جمع الضرائب كونه استلم وظيفة الخازن، وعلاوة على ذلك هو مازال بعيدا عن الحياة السياسية والعامة والخطابة، لكنه لم يقدر على مقاومة الدعوات لهذه المهمة التي جاءت من الشعب وأصدقائه لذلك اقتنع بالمهمة لمغادرة المدينة[2].

كان مجلس الشيوخ قد بعث بكايوس إلى سردينيا*[3] في مهمة التكفل بالإدارة المالية خارج روما أثناء الحملة (un questeur pérégrin) منذ عام 126 ق.م، متمنيا الا يعود حيا منها، بسبب رداءة المناخ، في هذه الجزيرة وانتشار الامراض والاوبئة فيها، ولكن هذه العزلة ساعدت كايوس على التفكير والتخطيط من اجل مواصلة طريق شقيقه تبريوس[4].

ويروي الخطيب شيشرون أن كايوس تجنب كل المناصب واختار ان يعيش حياة هادئة بعيدا عن الحياة السياسية، ولكن جاءه اخوه تبريوس في منامه وخاطبه قائلا:

الثانية، ولقد كانت الثورة تشكل تهديد نفوذ روما على إيطاليا بحكم أنها حليفة قوية لروما، فما الذي يمنع الحلفاء اللاتين من الثورة ضد روما، قامت هذه الأخيرة بمحاصرة فرجلاي وتمكنت من الاستيلاء عليها بفضل الخيانة، فقد خرب الرومان المدينة وأعدموا المسؤولين عن الثورة، ونجحت في القضاء على فرجلاي عام 125ق.م ، وأظهرت للجميع أنها ستدافع عن كيانها ضد حركات التمرد والثورة، أنظر: ه.ج ولز، **معالم تاريخ الإنسانية** ،تر عبد العزيز توفيق جاويش، مجلد 3، في تاريخ الاغريق والرومان ومن عاصرها،ط1، الهيئة المصرية للكتاب، 1994،ص579.

[1]إبراهيم نصحي ، المرجع السابق، ص86.

[2] Plutarque, les vies des hommes illustres, XXXIII.P683.

[3]*تقع جزيرة سردينيا بالقرب من السواحل الجنوبية لإيطاليا، وتغطي أراضيها أحجار على شكل ألواح حجرية ترتفع فوق بعضا البعض، وتشبه في تركيبتها أراضي شمال افريقيا، أنظر: إبراهيم رزق الله المرجع السابق، ص17.

[4]السيد الناصري، المرجع السابق، ص223.

"لماذا تتأخر! أنت ترددت يا كايوس، ليس هناك مفر، إنها حياة واحدة مقدرة لكلانا، وموت واحد كأبطال الشعب للحصول على مصلحة الشعب الروماني[1].

وعند وصول كايوس الى سردينيا اعطى مثالا وأدلة لمواهبه، وصار مثالا يحتذي به، وأبدي معاملة حسنه مع الشعوب الخاضعة، وكان عادلا في تعامله وابدى النية الحسنة والاحترام لقائده، كذلك كان حسن خلقه وبساطته ومثابرته تفوق من يكبرونه عمرا بكثير[2] .

ولقد لعب كايوس دورا ايجابيا في خدمة وحل مشاكل الجيش الروماني في سردينيا فقد حل شتاء بارد وقارص، فطلب القائد من الحكومة ملابس لجنوده، وأرسلوا وفدا الى روما للمطالبة برفع هذه المساهمة، وافق مجلس الشيوخ على هذا الطلب وأمر القائد باتخاذ وسائل اخرى لتغطية حاجات الجنود، ولكن ذلك كان مستحيلا، واستمرت معاناة الجنود، ثم جاب كايوس المدن، وقرر السكان ان يرسلوا بمفردهم اقمشه على نفقتهم لمساعدة الرومان[3].

وكانت ردت فعل مجلس الشيوخ تجاه افعال كايوس في سردينيا سلبية، حيث اعتقدت ان هذا مقدمة للنضال من اجل مصالح العامة، وعاد الاستياء من جديد الى مجلس الشيوخ، عندما جاء سفراء الملك ميكيبسا(Micipsa) من افريقيا الى روما، ليعلم المجلس بأن ملكهم تقديرا لكايوس واحتراما له، قد أرسل كميه كبيره من القمح الى القائد الروماني في سردينيا، فعد مجلس الشيوخ هذا العمل اهانة كبيرة، وطردوا السفراء من المجلس، وأصدروا أمرا باستبدال قوات سردينيا، مع ترك أوريست في القيادة، وهذا ما يفرض بقاء كويستوره كايوس[4]

[1] Plutarque, les vies des hommes illustres, Gaius Gracchus, XXX.III.P683.
[2] Ibid.
[3] Claude Nicolat, op.cit, XX.III.P50.
[4] Claude Nicolet, op.cit, XX.III.P50.51.

وكما ذكرنا سابقا عندما عاد كايوس الى روما عام 125 ق.م، وجهت اليه تهمة مبارحة مقر عمله دون اذن من رئيسه، كما اتهم ايضا بتحريض على ثورة فرجلاي، لكنه دافع عن نفسه وامتثل أمام الكنسورية، فطلب ان يسمح له بتبرير عمله، وقال أنه خدم جنديا في الجيش اثني عشر عاما ، في حين لم يخدم امثاله أكثر من عشر سنوات إجبارية، وانه واصل العمل بصفته كوايستور تحت اشراف قائده لمدة ثلاثة سنوات، بالرغم من ان القانون يسمح له بالعودة بعد قضاء عام، وأضاف كايوس انه الوحيد الذي غادر بمحفظة ممتلئة وعاد بمحفظة فارغة، بعد ان شرب الاخرون النبيذ الذي أخذوه من سردينيا ، وقد عادوا الى روما بأواني النبيذ مملوءة بالفضة والذهب[1].

استطاع كايوس تبرئة نفسه من كل التهم، ورغم كل العقبات والعراقيل فقد فاز في انتخابات عام 124 ق.م، ليتولى احد مناصب نقباء العامة 123 ق. م[2]، تولى كايوس الاهتمام بالمشاكل التي عرفتها الجمهورية عند عودته الى روما، وتيقن ان الأسباب وراء المشاكل هو مجلس الشيوخ والنبلاء الذين سيطروا واحتكروا السلطة والحقوق والمزايا السياسية والاجتماعية، وعطلوا نشاط الجمعيات العامة، وغير قادرين على معالجة المشاكل التي أثقلت كاهل الرومان[3] ،كما ان الدستور لا يتمشى مع حاجيات الجمهورية التي أصبحت كثيرة و مختلطة بين الرومان والحلفاء[4]، هذا ما دفع كايوس الى إعادة طرح الإصلاحات التي عرضها تبريوس مع إدخال بعض التعديلات والقوانين الأخرى، وكان من الطبيعي ان يكمل مشروع اخيه ذاهبا به إلى مدى واسع[5].

وعند عودته الى روما، رأى كايوس أن إحداث تغييرات في المجتمع الروماني كان يتطلب تكوين جبهة سياسية قوية تتألف من كل الطبقات المتذمرة من الحكومة، اي

[1] Plutarque : les vies des Hommes illustres, op.cit.XXXV.P684.

[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص86.

[3] أيوب إبراهيم، المرجع السابق، ص211.

[4] عبد اللطيف احمد على، المرجع السابق، ص16.

[5] Lecaudey timothee, **les lois de la république et du haut.eupire Romane**, France, 2002, p21.

جبهة تتألف من اولئك الذين كانوا يريدون العودة الى فلاحة الأرض، دون انفاق الكثير من الأموال، ومن اولئك الذين كان كل همهم ان يعيشوا في روما دون ان يشقوا كثيرا في كسب قوتهم او يتكلفوا كثيرا في الإنفاق على حياتهم، و كذا الفرسان الذين عانوا من تقصير النبلاء، والحلفاء الذين يودون الحصول على الحقوق السياسية، ومن حلفاء روما الذين اصبحوا يتعطشون للحصول على حقوق المواطنة الرومانية، التي كان اغلب العامة والنبلاء كانوا يفرون من منحها للحلفاء.

ومن كل هذه العناصر المختلفة حاول كايوس ان يؤلف جبهة قوية، وكون بها قوة سياسية اكتسبته من خلالها الشعبية، وراهن أنه بفضل تأييدها وبفضل مواهبه يستطيع تولي منصب نقيب العام لسنوات متتالية، يستصدر في خلالها من التشريعات ما يكفل له وضع الأمور في نصابها، وتنفيذ برنامجه كان يتوقف على تكرار انتخابه نقيبا للعامة، وفوزه في الانتخابات كان رهينا باحتفاظه بنفوذه الشخصي على الفرسان وايضا الجماهير الغفيرة التي كانت تعيش في روما ولها وزن كبير في الانتخابات الخاصة بنقباء العامة[1].

2.2. تولي كايوس منصب نقيب العامة 124-123 ق. م:

تولى كايوس منصب نقيب العامة مرتين (124-123ق.م) وخلال هذين العامين نجح في تمرير عدد من القوانين، ومن الصعب تحديد الترتيب الزمني لها، او توزيعها بين فترتي توليه المنصب، وبالتالي فانه من الضروري ان نجمع بين كل مجموعة قوانين على أساس الهدف المشترك بينهم، مع العلم ان هناك قوانين الهدف منها تقوية حزب كايوس وأنصاره وتهدف الى تقليص نفوذ مجلس الشيوخ، ونجاح هذا المسعى سيؤدي الى تحرر روما من سيطرة مجلس الشيوخ، ان ذلك لا يعني استبدال نظام قديم بنظام جديد، ولكنه يعني ان الطبقة الحاكمة سيتم استبدالها في السيطرة على الدولة

[1]إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص86.87.

من جانب الفئات الأخرى ذات المصالح المشتركة والمختلفة وبالتالي تظهر وجهات نظر عديدة تصب في مصلحة السياسية العامة[1].

وقد تولى كايوس منصب نقيب العامة للمرة الأولى في سنة 124ق.م، اي بعد عشر سنوات بالضبط من التاريخ الذي انتخب فيه تيبريوس لنفس المنصب[2].

ويخبرونا بلوتارخوس في هذا الصدد ان النبلاء سعوا للفوز، وذلك على حساب العامة، وخابت آمال كايوس بأنه لم يعد الأول كما توقع، بل الرابع، ولكن بعد ان تقلد منصبه على الفور كان أول شخص بالنسبة للنقباء جميعا، ومنذ ذلك الحين اثبت كايوس أنه لديه قوة في الخطابة، ومأساة اغتيال شقيقه اعطته شجاعة كبيرة في الخطابة عندما يرثي مصرع اخيه تيبريوس[3].

وما إن أمن كراكوس لنفسه منصب نقيب العامة حتى بدأ بإثارة مأساة أخيه وعبأ شعور العامة ضد القتلة الذين تعدوا على الحرمة المقدسة لشخص نقيب العامة، وضد المحكمة الطارئة التي شكلت برئاسة بوبيليوس لايناس لمحاكمة أنصار حزب العامية وأصدرت حكمها على عدد كبير منهم بالموت دون أن تعطيهم حق الاستئناف أمام الشعب الروماني[4].

3.2. كايوس نقيبا للعامة للمرة الثانية(123-122) ق.م:

إن الظروف التي أحاطب بكايوس عندما تولى منصب نقيب العامة للمرة الثانية تعتبر نوعًا من اللغز، لأن سعي تيبريوس كراكوس لتأمين فترة ولاية ثانية قبل عشر

---

[1] Frank Burn Marsh, **A History of the Roman World (From 146 to 30 B.C),** Revised With additional notes by H.H. scullard. F.B.A., London : Methuen & CoLTD. New York : Barnes& Noble. INC., third edition 1963. p55.

[2] سيد الناصري، المرجع السابق ،223.

[3] Plutarque, les vies des hommes illustres, XXXVI, P685.

[4] السيد الناصر، المرجع السابق ص 224.

سنوات في عام 131 ق.م، أثارت أزمة كبيرة أودت بحياته في النهاية، بينما نجح كايوس في الاحتفاظ بمنصب نقيب العامة للمرة الثانية عام 122 ق.م.[1]

يذكر إبراهيم نصحي أن أبيانوس في صدد حديثه عن انتخاب كايوس كراكوس لمنصب نقيب العامة مرتين متتاليتين، أنه في حالة عدم وجود عدد كاف من المرشحين لهذه الوظيفة، كان القانون يخول الشعب انتخاب نقباء العامة من هيئة المواطنين كافة، أي بما في ذلك النقباء الحاليين، وتحوم الشكوك حول صحة رواية أبيانوس أمران، أحدهما هو أنه لم يكن هناك أيسر على خصوم كايوس من أن يوفروا العدد اللازم من المرشحين ليحجبوا صلاحية ترشيحه للتربيونية ثانية والامر الاخر هو ما يحدثنا به سالوستيوس من أنه في عام 110 ق.م عطلت الأعمال العامة لعدة شهور بسبب النزاع الذي شب عندما أراد اثنان من نقباء العامة إعادة ترشيح نفسيهما لمنصب نقيب العامة للعام التالي، ولو أن قانونًا يجيز تولى منصب نقيب العامة مرتين متتاليتين، كان قد صدر في عشرينات القرن الثاني ق.م، لما نشب مثل هذا النزاع، ولو أن كان سبب النزاع كان الخلاف حول تفسير ما في النصوص مثل هذا القانون من غموض لما استغرق هذا النزاع تلك الشهور الطويلة[2].

وإذا كان هذا النزاع يوحي بأنه فيما بين 133 و110 ق.م لم يصدر قانون يجيز تولي منصب نقيب العامة مرتين متتاليتين، فكيف يمكن إذن تفسير إعادة انتخاب كايوس كراكوس لمنصب نقيب العامة عام 122 ق.م، دون عناء بعد توليه هذه الوظيفة في عام 123 ق.م، يبدو لنا أن نجاح كايوس في تولي منصب نقيب العامة ثانية يرجع إلى عاملين، أولهما ما أكسب من خلال توليه منصب نقيب العامة الأولى من شعبية كاسحة، والعامل الآخر هو السخط العام الذي أعقب عن مقتل شقيقه

[1] Cook & Addcock & Gharlesworth, op.cit, p 61.

[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 112

تيبريوس فلم يجرؤ مجلس الشيوخ ثانية على تكرار الجريمة التي اقترفها في عام 133 ق.م.[1]

ويحدثنا بلوتارخوس عن سعي كايوس للضفر بمنصب نقيب العامة للمرة الثانية حين ألقى خطابة على العامة أنه كان سيطلب تأييدهم له، بمعنى أنه إذا منح تأييدهم، فإنه يجب أن يقدر ذلك جيدًا، ولكن إذا رفضوا فيجب ألا يعاقبهم على ذلك.[2]

وخلال الفترة التي شغل كايوس فيها منصب نقيب العامة من عام 123 إلى 122 ق.م، نجح في استصدار عدد كبير من القرارات والقوانين الإصلاحية بغرض حل المشاكل التي كان يعانيها المجتمع الروماني، ونجح كايوس في تحويل منصب نقيب العامة من كونه وسيلة لألاعيب مجلس الشيوخ ومخططاته إلى جهاز سلطوي مستقل له كيان، وهو تطور كبير في تاريخ هذا المنصب الذي أصبحت سلطاته تفوق في قوتها سلطات القناصل [2].

ويمكن ان نقسم أعمال كايوس على النحو التالي:

- الفترة من 124الى 123ق.م وتتضمن الانتخابات والاستعدادات، والتشريعات الشعبية، وإعادة انتخابه.
- الفترة من 123الى 122ق.م، وتتضمن التشريعات الأكثر إثارة وجدل، التي أدت الى هزيمته في انتخابات عام 121ق.م حيث قانونيا لا يحق له الترشح للانتخابات، وأراد استصدار قانونا يسمح له ولم يفلح.
- الفترة من صيف 122الى شتاء 122ق.م تمثل في انتهاء مدة ولايته والهجوم على اجراءاته، حتى وفاته في الأيام الأولى من عام 121 ق.م[3].

[1] نفسه، ص 112-113.

[2] Plutarque, Gaius Gracchus, XXXVII.

[3] W.E.Heitland, **A History of The Roman Repuplic**, at the university press, 1911.p261.

الفصل الثاني: الملكية الزراعية في روما أواخر الجمهورية والازمة الفلاحية في ايطاليا.

I -الملكية الزراعية في روما أواخر الجمهورية.

1-واقع الزراعة الرومانية.

2-ملكية الأراضي الزراعية.

II -الأزمة الفلاحية في إيطاليا.

1-أسباب تدهور الزراعة في إيطاليا.

2-النتائج الاقتصادية للتوسعات الرومانية.

الملكية الزراعية في روما أواخر الجمهورية والازمة الفلاحية في ايطاليا:

I-الملكية الزراعية في روما أواخر الجمهورية

1-واقع الزراعة الرومانية:

كانت إيطاليا في عهودها الأولى مملكة غنية، فقد كانت أرضا منتجة فجنوب إيطاليا وسردينيا وصقيلية كانت جميعا أغنى أسواق الغلال في العالم زمنًا طويلاً.[1] ويرى فارون (Varron) أن إيطاليا أرض منتجة لكل وأفضل أنواع المحاصيل الزراعية،[2] ومن بين المنتوجات الزراعية التي اشتهرت بها هي القمح، حيث أن القمح الصقلي كان يمون روما بشكل كبير.[3]

ويتجلى اهتمام الرومان بالزراعة من خلال تقديسهم لآلهة تعرف بآلهة الزراعة (سيرس) (Céres)، وهي آلهة الزراعة والمحاصيل الزراعية والخصوبة، وفيما يتعلق بهذه الآلهة فقد قدم هنري لـ بونيي "Henri Banieg" معلومات كافية من خلال الاعتماد على قدرة هذه الآلهة طوال فترات العهد الروماني عن طريق إيمان كل من الأخوين كايوس وتبريوس كراكوس وششرون بقدرة هذه الآلهة في الحماية في وقت عرفت فيه الدولة الرومانية أزمة اقتصادية خطيرة إلى جانب ذلك يرى يوليوس قيصر أن نجاحه بفضل قدرتها ومساعدتها له طوال حياته.[4]

ومن نماذج اهتمام الرومان بالزراعة فقد قدم لنا باحثوا علم الآثار لنماذج تتعلق بالزراعة في أتروريا بالتحديد في مدينة" Settefinestre" كوصف كيفية عصر

---

[1] روستفوزف، **تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي، والاقتصادي**، تر، ومراجعة زكي علي، محمد سليم سالم، مكتبة النهضة المصرية، جزءان، 1957، ص 29.

[2] Leveau, plilippe, **compagne de la méditerranée**, p 143, d'après varron.

[3] Peiey (jean plilippe, **l'économie antique**, perss universitaire, 2eme édition, paris, 1969, p 82.

[4] Hinre de Boniey, **le culte de cérés à Rome des origines à la fin de la république**, thèse de doctorat, université, paris, librairie, c, Klingksieck, 1958, p367-375.

الزيتون، حتى يصبح زيتًا، أما فيما يتعلق بالخمر، فإن نفس المدينة تحتوي على ثلاثة آلات لعصر العنب واستخراج النبيذ.[1]

كما لعبت منطقة لاتيوم دورًا هاما في تموين الشعب الإيطالي بالقمح، رغم قلة الأراضي الزراعية إلا أن الرومان أولوا اهتماما بزراعة القمح في كل من كمبانيا وأتروريا ما بين 340 ق.م إلى 241 ق.م[2]، إلى جانب اهتمامهم بإنتاج الخضر والفواكه، فأصبحت بعض العائلات الأرستقراطية تحمل اسم بعض الخضر والفواكه.[3]

أما فيما يخص معارف الرومان حول الزيتون، فقد استقوها من كتاب ماغون للزراعة الذي كان يبحث حول تقنيات زراعة الزيتون،[4] كما أولت روما اهتمامًا واسعًا بالصيد سواء الصيد البحري والبري، فضلاً عن تربية الحيوانات التي كانت تستخدم لأغراض الحرب أو السلم، وكان الرومان يختارون هذه الحرفة كذلك، ومن بين الحيوانات التي كان يستحب صيدها هي الطيور.[5]

أما الصيد البحري فكان يمارس عبر الأنهار الشهيرة في إيطاليا منها نهر البو (Pô)، الراين "Rhin" ونهر الدانوب،[6] غير أن الحروب البونية أثرت على مجرى الحياة في روما، حيث قام حنبعل بتخريب أجزاء كبيرة من جنوب إيطاليا. وبالتالي تعرض الاقتصاد الإيطالي إلى الانهيار،[7] مما ترتب عنه تشكيل الضيع الكبرى في

---

[1] Leveau plilippe, op.cit, p 144.

[2] André clecici, et Antoine oliveste, **la République romaine**, france, 1960, pp 53-54.

[3] ول ديورانت، **قصة الحضارة**، قيصر والمسيح، أو الحضارة الرومانية، تر، محمد بدران، جامعة الدولة العربية، من المجلد الخامس، ط3، 1972، ص ص108.109.

[4] Camps, Fabrer Henriette, **oliveir et l'huile dans l'Afrique romain**, imprimerie , officielle, Alger, 1953,p 12.

[5] Ugo Enrico Paoli, **vita Romana**, notizie di antichita private, felice le Monnier-firenze.SD. pp 360-361.

[6] Ibid,p 340.

[7] Scullard (HH), Fran the cracch to Nero,P 18.

روما بعدما تخلى أصحاب المزارع الصغرى عنها. مما جعل أراضي الحبوب تستبدل بأراضي الماشية والرعي.[1]

وقد تم استخدام العبيد لخدمتها، نظرًا لكلفتهم الزهيدة وقد قدر عددهم ما بين اثنين وثلاث ملايين، لدرجة أن الاقتصاد الإيطالي أصبح يعتمد بالدرجة الأولى على العبيد، فإذا أخذنا مثالاً على ذلك مدينة سات فنستر (Sette finestre) الأترورية، نجد أن أراضيها المقدرة بحوالي خمسين هكتارا لزراعة الكروم، واستخراج الخمور، وست وستين هكتارًا مخصصة لزراعة القمح ومائة وأربعة وستين يوجيرا لغراسة الزيتون، والباقي حوالي سبع هكتارات ونصف هي عبارة عن غابات، تستمد منها مختلف أنواع الأخشاب وذلك من خلال استخدامها في مختلف المجالات، وهذه المساحة يقوم بتشغيلها إثني وأربعين عبيدا.[2]

وعلى كل حال فقد ساعدت ولعبت عوامل كثيرة في تدهور الاقتصاد الإيطالي، ووجدت إيطاليا نفسها مضطرة للبحث عن مخرج لمشاكلها الاقتصادية خاصة أزمة القمح، وأزمة استغلال الأراضي الزراعية.

2-ملكية الأراضي الزراعية:

كان من نتائج الحروب الرومانية، تدفق رؤوس الأموال إلى روما بشكل غير مسبوق، وتوسع تجاري ضخم خاصة بعد أن أصبحت روما سيدة البحر المتوسط، وتدفقت الثروات الخارجية من جراء تعويضات الحروب التي فرضتها روما على أعدائها إثر انهزامهم إلى الخزينة العامة الرومانية، بالإضافة إلى عائدات الضرائب الناتجة عن بيع العبيد في سوق النخاسة، واستغلال الأراضي والمناجم والغابات ومصايد الأسماك، ومن ناحية أخرى استفاد قائد الحرب من الترقيات بالجيش والإعفاءات،

[1] ول ديورانت، **قصة الحضارة، قيصر والمسيح أو الحضارة الرومانية**، تر، محمد بدران جامعة الدول العربية، الجزء الأول، من المجلد الخامس، ط3، 1972، ص ص 108-109.

[2] Leveau (Plilippe), op.cit,p 145.

والإجازات، وفي الكثير من الأحيان اختلاس الأموال من المدن والأقاليم الخاضعة تحت سيطرتهم. [1]

وكما جرت العادة أن روما وأثناء حروبها في إيطاليا كانت تنتزع من المدن والشعوب المقهورة جزءا من أراضيها وتضمه لممتلكات الشعب الروماني، وكانت الحكومة تقسم هذه الأراضي وتوزعها كأنصبة صغيرة على المواطنين الرومان الفقراء، أو تبيعها أو تؤجرها لأمد قصير أو طويل، لكن في معظم الأحيان كانت الحكومة لا تفعل شيئا بهذه الأراضي أكثر من إعلان ملكية الدولة لها، وفي هذه الحالة كان في وسع الراغبين من الأفراد أن يحصلوا على تصريح بزراعتها والانتفاع بها مقابل إيجار ضئيل، وغالبًا ما كان المواطنون الرومان يستفيدون من هذه الرخصة،[2] وفي الكثير من الأحيان فالحكومة لم تطرد الملاك الأصليين من أراضيهم المنزوعة وبذلك احتفظ كثير من الإيطاليين بأراضيهم التي كانوا تنازلوا عنها لروما تنازلاً اسميًا، وكان الأفراد الذين وضعوا أيديهم على الأراضي العامة بهذه الطريقة يعرفون بالحائزين على الأراضي (Possessores) تمييزًا لهم عن الملاك الحقيقيين.

وظلت الدولة محتفظة بحقها في طردهم في أي وقت تراه مناسبًا لتتصرف في الأراضي على نحو آخر، ولما كان الأشراف ملاك الأراضي يسيطرون في العادة على الأداة الحكومية، فقد تبين لهم منذ وقت مبكر أن مصلحتهم تقتضي أن تترك الحكومة معظم الأراضي العامة دون تصرف، ثم يستحوذون عليها لأنفسهم، وقد جرت محاولات من وقت لآخر للحيلولة دون ذلك، ونادى البعض بضرورة توزيع الأراضي العامة على الفقراء، أو بفرض حد أقصى لحيازة الفرد لهذه الأراضي، وبازدياد نفوذ النبلاء استطاعوا وقف توزيع الأراضي العامة على المعدمين وتخطى القيود القانونية المفروضة على

[1] - Fritz M. Heichellien & Cédric A, Yeo, **A History of the Roman people**, Prentige. Hall. INC., Press 1962- P 160.

[2] عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص 4،5.

حيازة هذه الأراضي، وهكذا أصبح كثير منهم حائزين لمساحة شاسعة من الأراضي العامة التي كان يمتلكها الشعب الروماني امتلاكًا اسميًا.

كانت مشكلة توزيع الأراضي من أبرز المشكلات في تاريخ الجمهورية الرومانية لأنها من المشكلات المعقدة التي طال أمدّ حلها، [1]وخاصة أن الأراضي الخصبة كانت توزع على النبلاء والفرسان مما أوغر بذلك صدور العامة.[2] حيث عندما ينجح الرومان في ضم أراضٍي جديدة كان النصيب الأكبر من الأراضي للأشراف، مثل المستعمرة التي كانت على الحدود مع الفولسكي،[3] وأصبح من حق العامة عند تقسيم أرض فييي بعد انتصار كاميللوس الحصول على خمسة يوجيرا،[4] في حين أن الأشراف كانوا ينالون أضعاف ذلك. ولذلك كانت تزداد الضغينة ما بين الأشراف والعامة، بل يبلغ الحيف مداه مع ازدياد اختلاس الأموال وكان يتمثل دور مجلس الشيوخ حينها في انتهاك القوانين.[5]

برزت التجارة بعد التوسعات الرومانية بشكل كبير، التي سيطرت عليها طبقة الفرسان وحققت من وراءها ثراء وارباح ضخمة، استخدمتها في شراء الأراضي وانشاء شركات جباية الضرائب، وتأسيس البنوك وتقديم القروض بفوائد خيالية.

كل هذه العوامل ساهمت في توسيع الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع الروماني، الذي أصبح ينقسم إلى طبقتين متباينتين من حيث الثورة، طبقة العامة التي شهدت تراجع مستواها المعيشي باستمرار، بسبب فقدانها لأراضيها، ومعاناتها من البطالة، لمنافسة العبيد لها، والطبقة الثانية تتحكم في الثورة، والتي تتكون من طبقة

[1] Oakly, S, **the Early Public**, Cambridge University Press, 2004,p 16.

[2] Dionysius Halicarnassus, **Antiquitates Romanae**,Trans,by Earnest Cary,v,II,LcL,cambridge Massachusetts,Harvard University,press 6.44,london 1990,6.44.

[3] Tite, live, 4.58, 5.24.

[4]عبد اللطيف أحمد علي، المرجع السابق، ص 4.

[5] Tite live, 2.61, 6.11.

النبلاء والفرسان الذين تنافسوا في استعراض مظاهر ثرواتهم، فقد تخلوا عن حياة البساطة والتقشف، وتبنوا نمط معيشة يعكس مستواهم المالي[1].

وعندما أصبح للعامة نقباء يدافعون عن حقوقهم، تمت إثارة هذه المشكلة من قبل نقيب العامة ليكينيوس وسكستيوس.[2] وتولى إبان هذه الأزمنة كلا من كاميلليوس ومانيليوس الديكتاتورية للتعامل مع مسألتي الأراضي والديون.[3]

واستمر ليكينيوس وسكستيوس في منصب نقباء العامة، يدافعون عن حقوق العامة لمدة عشر سنوات، وتوصلوا لحقوقهم عندما أصبح سكستيوس أول شخص من طبقة العامة يصل لمرتبة القنصلية،[4] كما سنا الاثنان قوانين خاصة بتوزيع الأراضي، وكانت هذه القوانين تنص على ألا تزيد حيازة المواطن الروماني عن خمسمائة يوجيرا،[5] ولكن السؤال المطروح هل ستظل القوانين أم ستنتهك؟

كانت العلاقة بين مجلس الشيوخ ونقباء العامة متوترة للغاية، وكان أول من تحدى مجلس الشيوخ هو فلامينيوس نقيب العامة 232 ق.م، عندما اقترح قانونًا لتقسيم أراضي إقليم السنونس واعترض مجلس الشيوخ، فذهب بمشروعه لجمعية القبائل لنيل الموافقة،[6] ولم يثأر مجلس الشيوخ لشرفه، بدليل عدم إعاقته له في تدرجه الوظيفي لمنصبي الكنسور والقنصل بعد ذلك،[7] ولكن دافع مجلس الشيوخ بعد ذلك عن مكانته في الجمهورية الرومانية، ولذلك تعرض نقباء العامة لإيذائه.[8] وكان تيبريوس أول

[1] نصحي إبراهيم، المرجع السابق، ص 410.

[2] Tite live, 6.6.

[3] Titelive, 6.38-40.

[4] Titelive, 6.40-42.

[5] Oakly, S, op.cit, p 18.

[6] Polybius,**Histories**,trans,By w.R,Paton ,V,VI,LCL,Harvard university press,cambridge massachusetts,london,1995,p2.21

[7] Book, **A History of rome to 565 A**, **D, Macmillan** company, New York, 1921,p 125.

[8] Mekay, c, **Ancient Rome Amilitary and political History**, Cambridge university press, 2004, p 36.

ضحية لهذا الصراع الداخلي،[1] وخاصة عندما أراد حل مشكلة الأراضي فاقترح لها حلولاً بعد أن أصبح نقيبًا للعامة 134ق.م.[2]

والجدير بالذكر أن الملكية الزراعية كان لها أثر هام على الوضع الاجتماعي والسياسي في روما في ذلك الوقت، فقد تضاءلت نسبة ملاك الأراضي الزراعية تلك الفترة نتيجة مخلفات الحروب، ونضوب الريف من الفلاحين، وتحول الإقطاعيين إلى زراعة الكروم بدلاً من القمح، وبسبب منافسة قمح صقلية وإفريقيا للقمح الروماني، مما أدى إلى ارتفاع سعره وقلة الطلب عليه، فضلاً عن انتشار البطالة بسبب تدفق آلاف العبيد على روما واستغلال أصحاب الإقطاعيات لهم بدلاً من العمال الرومان، وكانت النتيجة الهجرة من الريف والتدفق على العاصمة ولهذا برزت طبقة من غوغاء المدينة (Vulgus) أصبحت تطالب مجلس الشيوخ بحل مشاكلها المتزايدة خاصة أزمة الديون، وتوفر الغذاء والقمح لها، بل وراحت تعبر عن حقدها الطبقي إزاء الأثرياء.[3]

ويؤكد بعض المؤرخين أن أخطر ما صاحب انتشار الضياع الكبيرة وازدهارها هي نقص عدد صغار أملاك الأرض، وكان مرد ذلك أنه في بعض الجهات ترتب على منافسة الضياع الكبيرة أن فلاحة المزارع الصغيرة أصبحت غير مجزية، فكان كثيرون من أصحابها يبادرون إلى بيعها ويتوجهون إلى روما، والظاهرة الأخرى هي استخدام العبيد على نطاق واسع في استغلال الضياع الكبيرة، وإزاء الظروف السيئة التي كانت أعداد كبيرة من العبيد تعيش في كنفها، لم تكن فكرة الثورة بعيدة عن أذهان هؤلاء التعسين المستغلين من طرف أرباب العمل.[4]

بالرغم من أن الرومان لم يكن لديهم تصور واضح للمشاكل الاقتصادية، والتغيرات التي تجري في إيطاليا وخارجها، فإن بعض النتائج التي لا يمكن لأحد أن يغفلها أن

---

[1] Appiaus, **Histoire Romanae**,**Bellum civile**,trans,By Horace white M,A,V,III,LCL,Cambridge Massachsettes,Harvard University Press london,1995,1.2.

[2] Appiaus : B, C, 1.2.

[3] السيد الناصري، المرجع السابق، ص 195.

[4] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 14.

القادة العسكريين وجدوا صعوبة في تجنيد أبناء طبقتي النبلاء والفرسان لأن أعدادهم كانت تتناقص، ويرى سياسيون أنه لا يمكن تجاهل الزيادة الكبيرة للغوغاء في روما خاصة القادمين من المناطق الريفية، مما سبب الكثير من المشكلات التي ساهمت في تدهور الأوضاع الاقتصادية من جهة والجمهورية الرومانية من جهة أخرى.[1]

كان توجه الرومان إلى تغيير سياستهم تجاه المقاطعات الجديدة، ولاسيما بعدما بدأت روما في ضم بعض المقاطعات إليها، لأن روما في البداية لم تكن ترغب في ضم أي أراضي، بل كانت تؤثر فرض المصالح، وإزاء ميزات استراتيجية عسكرية جديدة، اضطرت إلى ضم بعض الأقاليم الهامة مثل صقيلية التي أعلنت أنها جزء لا يتجزأ من روما، كذلك فعلت بأراضي قرطاجة التي ضمتها إليها وحكمتها حكما مباشرا، وكان لهذا أثار وخيمة، فقد طمع الرومان في هذه المقاطعات الغنية وظهرت طبقة من الموظفين الفاسدين الذين تهافتوا على المناصب أملا في جمع الثروات و نهب الولايات مما سبب مشاكل كثيرة فيما بعد أثرت على الجمهورية الرومانية. [2]

ومن خلال ثراء بعض الناس كانوا يقومون بتأجير الأراضي لفلاحين الصغار، وظهر دورهم كذلك من خلال الحضور في جلسات مجلس الشيوخ، وبالتالي أصبحت معظم العائلات تولي الاهتمام بها، وذلك للتأثير على مجلس الشيوخ ضد الطبقة الفقيرة والتي لم يكن يهمها إلاّ الأرض باعتبارها مصدر رزقها الوحيد.[3]

في الواقع الطبقة الأرستقراطية أو طبقة النبلاء هي الطبقة الحاكمة وصاحبة القرار فيما يتعلق بمستقبل الجمهورية الرومانية، حيث كان رجال الأسر النبيلة هي صفوة المجتمع الروماني، وكبار ملاك الأراضي، والذين يتمتعون بنفوذ وامتيازات واسعة في الدولة، لذلك لجأوا إلى جمع الثروة سواء بطريقة مشروعة أو غير مشروعة، وكان

[1] Frank Marsh, op.cit, p 32.

[2] - سيد الناصري، المرجع السابق، ص197.

[3] Weller (Max), op.cit, P 316.

حكم الولاية من أهم مصادر الثروة، نتيجة القيام بحملات عسكرية يجنون من ورائها الأسلاب وأقواس النصر، فضلا عن الهدايا والرشاوي وجباية الضرائب[1].

وحسب بعض المؤرخين فأن طبقة رجال الأعمال ذوي النفوذ والجاه في روما وإيطاليا، نشأت حياتهم الاقتصادية الناجحة عن طريق تقديم العون للدولة والمدن الحليفة لها، مقابل استغلال العقار الثابت والضياع الشاسعة التي كانت في حوزتها من أرض خصبة، ومناجم، ومصايد أسماك، وغابات وغير ذلك، وفي أثناء الفتوحات العسكرية كان أصحاب المال يمدون الجيوش الرومانية بالغذاء والكساء والأسلحة، ويشترون الأسلاب والغنائم الحربية من الدولة، وأيضا من القادة العسكريين والضباط والجنود، كما كانوا يبيعون مختلف السلع إلى أولئك الجند أثناء المعارك الحربية، وقدموا قروضا لحلفاء روما وأتباعها أثناء الحروب وكانوا يقومون بالتزام جباية الضرائب والإيرادات المستحقة للدولة على الولايات، وازداد نشاط رجال الأعمال ضد الرومان حتى شمل صقيلية وسردينيا وأجزاء من إسبانيا وبلاد الغال و إفريقيا. [2]

وكان بديهيا على أن وفرة المال كان أمرا ضروريا للفوز بوظيفة عامة تؤهل صاحبها لمكانة اجتماعية مرموقة، فيجب أن يكون لديه على الأقل مليون سسترتيوس(Sestertius) حوالي ربع مليون دينار روماني، ورغم أن القانون الروماني حتى أخر عهد الإمبراطورية كان يحرّم على أعضاء مجلس الشيوخ استثمار أموالهم في التجارة أو الصناعة، فلم يكن من الصعب عليهم العمل خفية في هذا النشاط المثمر، كما كانوا يحصلون على رشاوي باهظة من السفراء الأجانب ومبعوثي الولايات للموافقة على طلباتهم، ولقد نتج عن ازدياد الثروة لطبقة النبلاء إقبال شديد

---

[1] هابيل فهمي عبد الملك، **معالم التاريخ القديم (اليوناني – الروماني)**، الجزء الثاني، التاريخ الروماني، الهدى للطباعة والكمبيوتر، المنوفية، 1999م، ص41.

[2] م. رستوفتزف، **تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي**، ج1، ترجمة زكي علي ومحمد سليم سالم، دار النشر مكتبة النهضة العربية، القاهرة 1957. ص 37-38

على المتعة والترف، وكان كل نبيل يحرص على أن يكون لديه قصر في أحد أحياء روما الراقية وعدد من القصور الريفية إما على شاطئ البحر أو على قمم التلال. [1]

ويعلق كويل(Cowell) أن شيشرون أشار أن عدد الأسر الأرستقراطية كان قد قل بشكل واضح وأصبح دورها السياسي ضعيف، ومن أشهر هذه العائلات فاليري(Valeri)، فابي(Furii)، كورنيليا(Coruelii)، أيميليا(Iemilii)، فوري(Furii)،ومانلي(Manilii). في حين صعدت أسر أرستقراطية على صلة وثيقة بطبقة العامة وأهمها سمبرونيا(Sempronii)، فلافيو(Fulvii)، كلوديا ماركيلي(Claudii Marcelli)، وكانت مرتبطة بروابط الزواج مع العديد من الأسر الأرستقراطية القديمة، وأن أحفاد هذه الأسر جميعا شكلوا طبقة النبلاء التي تدير شؤون روما من خلال مجلس الشيوخ.[2]

إذا كانت طبقة مجلس الشيوخ أرستقراطية أرباب الأراضي والمناصب الرفيعة فإن طبقة الفرسان بمفهومها الواسع كانت أرستقراطية أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة خلال القرن الأخير من العصر الجمهوري. [3]

ومن المرجح أن هذه الطبقة التي حصلت على ثورة هائلة من نشاطاتها في مختلف الأعمال المالية واستثمرت أرباحها في شراء الضياع الكبيرة، وقد كان لقب الفارس في بداية الأمر يطلق على ملاك الأراضي الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 45 سنة [4]، ويخدمون في الجيش على صهوات جياد تمدهم بها الدولة(Equietes Equo

---

[1] - سيد محمد عمر، **الحضارة الرومانية**، طبعة القاهرة 2008. ص88- 89.

[2] F.R. Cowell, **Cicrero and the Roman Republic**, édition 1962. Published in Pelican Books. P 198- 199.

[3]- ذياب يسري عبد الحكيم خليفة، **الفرسان دورهم الاقتصادي والسياسي في المجتمع الروماني خلال القرن الأخيرمن العصر الجمهوري** (رسالة دكتورا)، جامعة الإسكندرية ، كلية الأدب . 2006.ص 7.

[4]الشيخ حسين، تاريخ حضارة اليونان والرومان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1987. ص 218.

puplic)، ومنذ تطوع أثريائهم باقتناء جياد على نفقتهم الخاصة(Equietes Equo private)، أخذ اسم الفرسان[1]

ويوضح فرانك مارش(Frank March) أن طبقة الفرسان ولدت من رحم الحروب التي خاضتها روما ضد أعدائها، وهي الحروب التي انتصرت فيها وحصدت من خلالها العديد من المكاسب الاقتصادية [2]، وزاد ازدهار أفراد هذه الطبقة ونمت ثرواتهم مع حركة التوسع في آسيا وإفريقيا وأروبا [3] ، وسيطر هؤلاء على الأعمال التجارية والنقل البحري بين إيطاليا والولايات التابعة لها، كما اشتغل العديد منهم في عملية جباية الضرائب وهو عمل أربحهم أموالا طائلة واستغلوا الأهالي وسلبوهم مواردهم وثرواتهم. [4]

وبدأ الظهور الأول لهؤلاء الأثرياء ورجال الأعمال عندما منحتهم الحكومة الرومانية حق انشاء المباني والطرق ومشاريع أخرى من خلال تعاقدات مبرمة بين الحكومة وبينهم، وعندما توسع نفوذ روما خارجيا في الأراضي الإيطالية كلفت هؤلاء بجمع الضرائب، وقد أطلق عليهم بعض رجال مجلس الشيوخ اسم الرجال الجدد(Homines Novi) أو الأباء المضافين(Patres Conscripti). [5]

ويؤيّد هذا الرأي رستوفتزف(Rostovtzeff) حين قال أن أغنى طائفة من رجال الأعمال الرومان، فكانت طبقة الفرسان الذين عاشوا غالبا في روما وسعوا إلى دخول مجلس الشيوخ عن طريق الانتخابات العامة، وكان تدفق الأموال وكثرة الماشية والبضائع على اختلاف أنواعها من الولايات حافزا على بعث النشاط في الحياة

---

[1] - هبيل فهمي، مرجع سابق، ص 43.

[2] - Frank Burn Marsh, A History of the Roman World (From 146 to 30 B.C), op.cit, P 3.

[3] - إبراهيم نصحي، **تاريخ الرومان**، ج2، ص 740.

[4] - إندرية ايمار، **تاريخ الحضارات العام**، تر. فريد داغر، مج2، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 1972. ص 162.

[5] - Frank Burn Marsh, op.cit, p3.

الاقتصادية في إيطاليا وجمع معظم الأغنياء الجدد ثرائهم عن طريق المضاربة التجارية، تلي ذلك الاستثمار في العقارات واستغلال الأموال في دعم الصناعات الإيطالية، في نفس الوقت كانت الدولة في حاجة إلى الأموال لتشييد الأبنية العامة وإقامة الجسور وقناطر المياه وبناء الطرق الحربية والإنفاق على المراسيم العامة لعبادة الآلهة وكذلك الألعاب العامة.[1]

ويفسر سيد الناصري على ازدهار هذه الطبقة، بتبلور ونمو النقد الروماني لأول مرة في صورة عملية نقدية لها حضورها الدولي وهي الدينار (Denarius) الذي كان يساوي عشرين قطعة برونزية من فئة الآس (Asses)، وفي عام 221 ق.م، عندما انخفض وزن الدينار ليساوي ست عشر آس اضطرت مصر البلطمية إلى أن تقيم عملتها على أساس الدينار الروماني وحذى حذوها سائر الممالك الهلينستية، وهو بداية السيطرة الرومانية على اقتصاد البحر المتوسط، وسرعان ما أصبح الدينار الروماني ونصف الدينار (Victoriatus) وربع الدينار (Sestertius) علامات متداولة في كل إيطاليا وسائر بلدان البحر المتوسط وكان ذلك بفضل النشاط التجاري لطبقة الفرسان.[2]

ظهرت طبقة الفرسان لأول مرة على مسرح السلطة القضائية، فاستمدت منه النفوذ السياسي وكذلك قانون تنظيم الضرائب لولاية آسيا، استمدت منه النفوذ الاقتصادي، وهكذا فإن طبقة الفرسان بجانب نفوذها السياسي والاقتصادي ظهرت كيانا اجتماعيا له مكانته في المجتمع الروماني في هيئة طبقة ثالثة إلى جانب طبقة العامة ومجلس الشيوخ. [3]

[1] - رستوفتزف، المرجع السابق، ص 39.
[2] - سيد الماصري، مرجع سابق، ص16.
[3] - إسماعيل، شحاتة، دراسات في تاريخ الرومان، دار النهضة العربي، القاهرة، 1984. ص13.

حصل أفراد طبقة الفرسان على العديد من الأوسمة الرفيعة التي كانت تخص أعضاء ميئات الفرسان ومن أهمها وسام الخاتم الذهبي الذي أصبح فيما بعد دلالة على انتماء صاحبة لطبقة الفرسان[1]، ومن المرجح أن كايوس كراكوس نجح في اسناد سلطة القضاء وحق جباية الضرائب لطبقة الفرسان، إلاّ أنه فشل في اقناعهم بالمساندة الدائمة التي كان يحتاج إليها، ولذلك كان من الأمر الطبيعي أن تحدث مؤامرات من اتحاد الفرسان وطبقة مجلس الشيوخ من شأنها التخلص من كايوس كراكوس لأنه وقف عائقا أمام مصالحهم[2].

ولقد أصيبت هذه الطبقة بكارثة كبيرة عندما أعدم سولا(Sulla) ألف وستمائة فارس منهم وصادر ممتلكاتهم في القرن الأول ق.م[3].

مما لاشك أن الحرب نادرا ماكان لها أسباب إقتصادية في العصور القديمة، والرغبة على العثور على سياسة تجارية أو مالية، والاستلاء على ثروات الشعوب الأخرى، ويجب أن نشير إلى الأزمة الإيطالية، التي عملت على تغيير توازن البحر الأبيض المتوسط بشكل عميق، التي أثرت على كل الجوانب، ليس فقط الجانب العسكري، بل كانت لها نتائج وخيمة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، خاصة ماترتب عن الحرب البونية الثانية وتدمير قرطاجة بالكامل من طرف روما، والتدخل في اليونان والشرق، كل هذه التوسعات ساهمت في البداية في ثراء الجمهورية الرومانية، لكن هذا لم يستمر لمدة طويلة، حيث دخلت الجمهورية الرومانية في دوامة من المشاكل، خاصة الازمة الاقتصادية الناتجة عن الازمة الفلاحية والمالية، لم تستطع الجمهورية الخروج منها حتي زوالها.

---

[1] H.H. Scullard, **A History of the Roman World (753-146 B.C**), landon and New York Presse 1963. P42.

[2] العبادي، مصطفى، **الإمبراطورية الرومانية ومصر الرومانية**، دار المعرفة، الجامعة الإسكندرية، 2007. ص37.

[3] H.H. Scullard, op.cit,p43.

II-الأزمة الفلاحية في إيطاليا :

1-أسباب تدهور الزراعة في ايطاليا:

1-1حروب الوحدة:

شهدت نهاية القرن السادس ق.م احداثا جساما، تمثلت في التحرر من السيطرة الأتروكسية وإلغاء النظام الملكي واعلان النظام الجمهوري، وقد اعتمد حكام الحضارة الرومانية على السياسة التوسعية، وذلك لضمان استقرار واستمرار وجودها، خاصة واذا علمنا بأن الحدود الرومانية مرتبطة بقوة المدينة وتوسعاتها الخارجية، التي انتهجها ملوك روما في الفترة الملكية على حساب المناطق المجاورة في اللاتيوم، ونفس السياسة استمرت في الفترة الجمهورية لكن بأشكال مختلفة علما أن سنة (509م ق.م) هو تاريخ تحول روما من نظام الملكية الى نظام الجمهورية ما أدّى إلى محاولة أقلمت هذا النظام الجديد بمؤسسات تتماشي معه، ومتطلباته، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الهادفة الى التوسع اكثر مما سبق، وهذا ما تبين تدريجيا خلال المراحل التي تلت تغيير النظام، اذا تمكنت المدينة الصغيرة من بسط سيطرتها على كامل المدن الإيطالية ثم العالم القديم، وفقا لسياسة التحالف مع بعض الشعوب المجاورة خاصة من الجانب العسكري وكذا بعض الشعوب التي منحت لهم حقوق المواطنة واعتبارهم رومان، واصبح هؤلاء يمارسون حقوقهم السياسية والمدنية وفقا ما نص عليه القانون الروماني[1].

تعتبر الجمهورية الرومانية من النماذج التي تعتمد على الحكم على الدستور لمنطقة جغرافية واسعة (نظرا لحركة التوسع والاستيطان التي مست مناطق شتى من العالم القديم.) واستمر لعدة القرون، كما تعاملت مع مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق اظهار طرق جديدة في الحكم أثرت بشكل كبير في الديمقراطية باعتبارها الاكثر ديمومة في التاريخ القديم، ويعتبر شيشرون من أهم

[1]أيوب براهيم رزق الله، **التاريخ الروماني**.ط1 الشركة العالمية للكتاب، لبنان، 1995، ص57.

المصادر وأوثقها حول الحياة السياسية خلال الجمهورية بعدما درس مبادئ الدستور الروماني القديم الذي حافظ عليه حكام وقادة الرومان.[1]

قام النظام الجمهوري في مدينة روما بعد طرد اخر ملوك الاتروسكيين وكان من نتيجة ذلك أن استولي الاشراف الارستقراطيون (المنظمون في عشائر والمدعومون من اتباعهم) على مقاليد السلطة في روما.[2] وانشاء نظام دعم جديد يقوم على وجود قاضي يحكم لمدة سنة، ما ادى الى ظهور العديد من الازمات في القرن الخامس ق.م، بين الرومان أنفسهم والشعوب المجاورة لهم، حيث حاول الملك المطرود استعادة عرشه مستعينا بسكان مدينة "تسكولوم" و"بوريسنا" ملك مدينة "كلوزيوم" الذي تمكن من دخول روما واحراقها بعد تدمير اسوارها، ثم ظهرت صراعات بين الطبقة العامة والنبيلة، ثم ثورة قادها اللاتين ضد روما في سهل اللاتيوم استمرت طيلة القرن الخامس ق.م بعدها الصراع ضد السابيين الذين يسكنون جبال الابنين استمر خمسين سنه، كما ظهرت فيها العديد من الغزوات التي قامت بها الاقوام الجبلية التي كانت تحيط بها مثل السامنيين و الفولسكيين الى غير ذلك.[3]

واجهت روما العديد من الازمات وخرجت منها منتصرة بفضل السياسة التي اعتمدت عليها في تلك الفترة بعد المرحلة الانتقالية من النظام الملكي الى الجمهوري القائم على العديد من الهيئات التي لعبت دورا مهما في تاريخها، والجدير بالذكر أن هذه التوسعات والحروب، انعكست سلبا على الجانب الاقتصادي خاصة الزراعة.

لطالما كانت الفلاحة قوام الحياة الاقتصادية في روما بداية عصر الجمهورية، وقد كان المواطن الروماني يفتخر بكونه فلاحا وجنديا في نفس الوقت[4]، وقد تميزت هذه المرحلة بسيادة الملكيات الصغيرة، التي كانت تتراوح مساحتها بين 2،4 و4,8

---

[1]Thomas N. Mitchell, **Roman républicanism**, The underrated legacy, Dublin, Vol 145, Wo2, 2001. P128.

[2]أيوب براهيم رزق الله، المرجع السابق، ص57.

[3]علي عكاشة، شحاتة الناطور، جميل بيضون، **اليونان والرومان**، دار الأمل للنشر، الأردن، 1990. ص163.

[4] Salles (C): **L'antiquité Romaine des origines a la chute de l'empire**, edit, Larousse, France, 1993, p, 170.

يوجيرا (0،5 و1،5 هكتار)[1]، تستغل من طرف أفراد العائلة الواحدة، وفي بعض الأحيان تستدعي الضرورة للاستعانة ببعض العمال الاحرار.

بالإضافة الى الملكيات الصغيرة، كانت تسود الملكيات المتوسطة والكبيرة، تراوحت مساحتها بين 200 و240 يوجيرا (50 و60 هكتار)[2]، تستغل من طرف العبيد، تحت إشراف الملاك الكبار للأراضي.

نفس الوضع ميز أراضي وسط شبه جزيرة إيطاليا في كمبانيا (cambania) ومرتفعات الصابينيين (sabinainne) وبيكنوم (picenum) وصامنيوم (samnium)، وفي الشمال حيث قبائل السلتيين، لكن الوضع اختلف قليلا في منطقة اتروريا، التي تميزت بانتشار الضياع الواسعة، والاعتماد الواسع على العبيد في كل النشاطات الاقتصادية لاسيما الزراعة[3].

وقد تغيرت الأمور بعد أن فرضت روما هيمنتها على كل شبه جزيرة إيطاليا، وضمها لأراضي شاسعة، سخرتها لخدمة مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك باستحواذها على جزء منها حيث أسست فيه المستعمرات، وإعلان الجزء المتبقي ملكية عامة للشعب الروماني (Ager publicus popul romani).

اختلفت مساحة القطع الموزعة على المستفيدين فيما يخص انشاء المستعمرات، من عصر الى اخر[4]، فكانت مهمة جدا بالنسبة للسلطة الرومانية، اذ ساعدتها على حل مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية كثيرة، فقد سمحت لها بمضاعفة عدد ملاك الأراضي الصغار، وهو ما يتجلى من الاحصائيات التي تبرز أن عدد

---

[1] Latouche(R), **Les origines de L'économie occidentale IVIXI° Siècle**, edit, Albin Michel, paris, 1956, p,7.

[2] Caton, **de l'Agriculture**, trad. Sous la direction de M. Nisard, édit., Firmin Didot, paris, 1877, I ; II, 1,7 ; XII ; XIII ; Martin (R) : Recherches les agronomes Latins et leur Conceptions Économiques et Sociales, paris, 1971, p343.

[3] Clérici(A), Olivesi Antoine, **la République Romaine**, édit. P.U.F, paris, 1974, p., 101.

[4] Rostovtweff (M.L), **Histoire économique et Sociale de L'empire Romaine**, Trad, Demange (o), édit, Robert Laffont, paris, 1988,pp 23.24.

هؤلاء ارتفع بين 343 و264 ق.م بستين ألف مالك، وبين 264 و133ق.م بمائة ألف[1]، وهذا التطور مهم جدا في اقتصاد روما وحياة المواطنين، لأنه يوفر للفلاحين المعدمين أراضي زراعية يقتاتون منها، وبالتالي تغلق في وجههم أبواب الهجرة نحو المدينة. وكذلك يساعدها في تشكيل الجيش التي تحتاجها للدفاع عن أراضيها وكذا في حركاتها التوسعية، لأن القانون الروماني يحصر التجنيد في المواطنين الرومان الذين يتوفرون على قدر معين من الثورة، تسمح لهم بتجهيز أنفسهم دون الاعتماد على الدولة، حيث كان الحد الأدنى الذي يجب أن يتوفر لدى المواطن ليجند في بداية العصر الجمهوري يقدر بإحدى عشر سيسترس.

وبداية القرن الثاني ق.م، ومع انخفاض عدد الملاك، تراجع الحد الأدنى إلى أربعة الاف سيسترس، وفيما يخص الأراضي العامة، فالقانون الروماني يمنع التنازل عنها، لذلك كانت تسمح للملاك الكبار الرومان والأهالي باستغلالها، دون امتلاكها، مقابل دفع إتاوة سنوية، وهذا ما أدى إلى بروز الضيع الكبرى (Latifundia)، أما الأراضي المتبقية فكان يترك للأهالي يستغلونه مقابل دفع ضريبة الجزية (Stipendium)، وأما فيما يخص أراضي البور، التي لم تستغل بسبب عزلتها أو انتشار المستنقعات بها، أو بسبب تعرضها للتخريب بفعل الحروب، فكانت توضع تحت تصرف من يريد استغلالها مقابل ضريبة سنوية، اختلفت من الزراعة الشجرية إلى زراعة الحبوب[2]، ونظرا لصعوبة استصلاح أراضي البور، لعدم توفر الإمكانيات المادية لدى الفلاحين الصغار، كانت هذه الأراضي تؤول حتما إلى الملاك الكبار، الذين استغلوا هذه الأوضاع لمضاعفة مساحة أراضيهم، حيث شجع قانون كلوديا 218

---

[1] Bloch (G) & Carcopino (J)**, La République Romaine de 133 av.J.C a la mort de Cesar**, paris, 1919, p, 149./ Frank (T)، **An Economic Survey of Ancient Rome**، T,IV,Baltimore,1938, VII,p, 638.

[2] بشاري محمد الحبيب، **دور المقاطعات الإفريقية في اقتصاد روما بين 146 ق.م و285 م**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2007م، ص 110.

Grimal (P), **La civilisation Romaine**, édit, Arthaud, paris, 1932, p187.

ق.م[1] على استثمار أموالهم في المجال الزراعي، من خلال هذا القانون تمكن الملاك الكبار على الاستحواذ على أكبر المساحات الزراعية ، حيث تشير المصادر الأدبية الى أن مساحة الضيع الكبرى، تجاوزت تلك التي عرفتها روما في بداية عصرها، كما ان الملاك كانوا يملكون أكثر من ضيعة[2].

وتشير المعطيات أن أول المناطق التي تطورت فيها الضيع الكبرى، كانت تلك التي ثارت قبائلها في شبه جزيرة إيطاليا ضد روما، كأرض الصابينيين واللاتين وأبوليا وصامنيوم وبيكنوم وكمبانيا، فبعد أن هزمتها روما وأبادت سكانها، استحوذت على أراضيهم، كما استولت على الأراضي التي شهدت الخراب والدمار وتشرد سكانها إبان الحرب البونية الثانية، وأمام تهافت أفراد طبقة النبلاء والفرسان على امتلاك الأراضي بكل الوسائل، وتوسع الملكيات بشكل أضرّ بالملاك الصغار، وبالتالي بأسس النظم الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية الرومانية، أصدر القنصلان ليكنيوس (Licinius) و سيكستوس (Sextus) سنة 378ق.م، قانونا يحرّم على كل مواطن امتلاك أكثر من 500 يوجيرا[3].

كما استجاب هذا القانون لمطالب الفلاحين الصغار الذين فقدوا أراضيهم في الحصول على قطعة أرض يعيشون منها، ويبدوا أن هذا القانون طبق بصرامة في البداية، حيث ارتفع عدد الملاك في منتصف القرن الثالث ق.م إلى ستين ألف[4]، لكن ذلك كان ظاهريا فقط، لأن الكثير من الملاك الكبار احتالوا على القانون بتنازلهم على أجزاء من ضيعاتهم الى أقاربهم أو أتباعهم، كما تجنب هؤلاء الملاك الكبار تشغيل المزارعين الأحرار خوفا من تجنيدهم عند الضرورة، واختاروا استغلال العبيد، وهذا ما

[1] Tite Live, **Histoire Romaine**, XXXI, texte etabli, trad, par Alain Hus, les belles lettres, paris, p 63.

[2]بشاري محمد الحبيب، المرجع السابق، ص 110./ إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص401.

[3] Rostovtweff (M.L), op.cit, P, 111.

[4]بشاري محمد الحبيب، المرجع السابق، ص111. / إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص205.

زاد الأغنياء غنا والفقراء فقرا، فعلى حد تعبير بلينوس الكبير فأن الضيع الكبرى أضاعت إيطاليا[1].

لقد صاحب توسع الضيع، إفلاس الفلاحين الصغار، وتشردهم وتمركزهم في المدن الكبرى، خاصة في روما، دون أن يتوفروا على مصدر للرزق، مما حتم على السلطة توفير الغذاء لهم، بأسعار منخفضة في المرحلة الأولى، ومجانية في المرحلة الثانية، تجنبا لما قد يحدثوه من فوضي واضطرابات. وتجدر الإشارة الى أن توزيع القمح من طرف السلطة على المواطنين الرومان ظاهرة قديمة تعود الى القرن الخامس ق.م، وذلك بعد حدوث أزمات نقص الغذاء، الناجم عن الظروف الطبيعية أو الحروب، بحيث تتدخل الحكومة بشراء القمح، من الولايات المجاورة، مثل أتروريا وكمبانيا، وفيما بعد من صقيلية وإسبانيا، وتعيد بيعه بأسعار منخفضة[2]، وهذا من أجل تفادى المجاعة، حدوث اضطرابات. خاصة في خضم التحولات التي شهدتها الجمهورية الرومانية، حيث وجدت هذه الأخيرة نفسها أمام مهمة عويصة ومعقدة، تمثلت في إرضاء مختلف طبقات المجتمع الروماني، من أجل المحافظة على الاستقرار السياسي في روما، وكذلك تفادي احتجاج فئة معينة، خاصة بعد تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لطبقة العامة.

في نفس الوقت الذي تكونت فيه الضيع الكبرى، على حساب الملكية العامة للشعب الروماني، والملاك الصغار والمتوسطين عرفت زراعة الحبوب تحديا لم تستطع التغلب عليها، وتمثل ذلك في تدفق قمح صقيلية، المقاطعة الرومانية الجديدة، والذي تحصلت عليه روما على شكل ضريبة عينية، تدفع به الى السوق بأسعار منخفضة مقارنة مع القمح الروماني أو الايطالي[3].

---

[1] Pline L'ancien, **Histoire Naturelle**, XVII, XVIII, trad., Hubert Zehnaker, édit, Gallimard, France, 1999, XVIII, 35.

[2] Van Bershem (Denis), **La distribution du blé et d'argent a la plèbe romaine sous l'empire**, Genève, 1939,p .84.

[3] Homo (L), **Nouvelle Histoire Romaine**, édition, Marabout, paris, p.136.

وأمام هذه الظاهرة الخطيرة على الاقتصاد الروماني، حاول الكثير من المزارعين الايطاليين مقاومة المنافسة غير المتساوية بين القمح المحلي وكذلك المستورد، لكن دون جدوى، إذ تفاقمت مصاعبهم مع وصول القمح المقاطعات سردينيا وإفريقيا وإسبانيا ومصر، فانهارت زراعة الحبوب في شبه الجزيرة الإيطالية.

أمام هذه الأزمة التي هزت الزراعة الإيطالية، ارتأى المزارعون تبني زراعات أخرى ماتزال مربحة، مثل زراعة الكروم والزيتون، لكن هذا النوع من الزراعة يحتاج إلى مساحات واسعة، ورؤوس أموال مرتفعة، وانتظار سنوات عديدة لجني الأرباح، وهذه الشروط لم تكن متوفرة إلا لدى الملاك الكبار، أصحاب الضيع الواسعة، والقوة المالية الهائلة، والأعداد الكبيرة من العبيد التي يتحكمون فيها، وبذلك دخل الملاك الصغار والمتوسطون، الذين استطاعوا الصمود أمام كل التحديات التي شهدتها الزراعة الإيطالية، مرحلة الاحتضار، انتهت بهم إلى التخلي عن أراضيهم للملاك الكبار.

خلال النصف الأول من القرن الثالث تقريبا، انتشر نوع جديد من الزراعة في إيطاليا، وكانت تقنياتها وأهدافها مختلفة تماما وشكلت نوعا من الثورة الزراعية، يمكن أن نطلق عليها الزراعة الرأسمالية، القائم على أساس البحث عن الربح، وليس على أساس الاستهلاك المحلي(الذاتي)، فحسب ما أورده كاتو، فالوحدات المخصصة لهذه الزراعة ما بين 100و 120و 240 يوجيرا (1 يوجيرا يعادل تقريبا ربع هكتار)، موزعة في مناطق مختلفة، مخصصة للحبوب والكروم والزيتون[1].

انتشار الزراعة الرأسمالية، أدت بداية من القرن الثالث، إلى الاختفاء التام للطبقات الدنيا من الفلاحين الأحرار في إيطاليا[2]، وبدأ يظهر ميل نحو التخصص في الأراضي في زراعة الكروم وأشجار الزيتون، وبالتالي انخفاض في الزراعة المتعددة الأنواع التي كانت حتي ذلك الحين، تضمن التوازن الغذائي لروما وولاياتها، وسوف تنتشر في

[1] Claude Nicolet, **les gracques crise agraire et révolution à Rome**, Edition Revue. Gallimard.p131.
[2] Claude Nicolet, op.cit, p, 132.

إيطاليا محاصيل الأشجار، التي تتطلب في البداية رأس المال، لانتظار الحصاد الأول، ولكنها قد تنتج أكثر من الحبوب، وستكون العواقب وخيمة، جراء ما سببته من عجز غذائي في إيطاليا، خاصة مع التنمية الحضرية واكتظاظ المدن بالعاطلين ، وبالتالي سوف تضطر إيطاليا للحصول على امداد من الحبوب من المقاطعات من صقيلية ثم من اسبانيا، وفي ما بعد من افريقيا [1].

نتيجة لكل الأسباب السالفة الذكر، شهدت إيطاليا بدء من القرن الثاني قبل الميلاد تمركز الأراضي الزراعية في يد فئة قليلة من الملاك الكبار، ينتمون إلى الطبقة الأرستقراطية وطبقة الفرسان، وغيرهم من رجال الأعمال والمال، وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن الكثير من هؤلاء لم يكونوا مزارعين، حيث اعتبروا الأرض مجالا للاستثمار، ولتحقيق الأرباح مثل أي قطاع اقتصادي اَخر[2].

وحسب ما أورده كاتو أنه بالنسبة لمالك الأرض، لا شيء يتفوق على المراعي، ويؤكد أنهم حققوا الثراء في ذلك الوقت بزراعة الكروم ، وأشجار الزيتون ، كما صرح أنه من المرجح أن تصبح إيطاليا تدريجيا بستانا كبيرا، حيث وصف كاتو مزرعته في نهاية حياته مزرعته الخاصة في دليل زراعي، بتخصيص 60 هكتارا من أشجار الزيتون، و25 هكتارا من الكروم، ويذكر أيضا قطيعا مكونا من 100 خروف وأربعة أزواج من الثيران ، بالإضافة الى وجود حيوانات أخري ترعي في الأراضي العامة(ager publicus)، وهذه المزرعة لا تهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي، بل على العكس من ذلك، لكي تنتج للسوق وتحقق الأرباح، ولذلك يجب أن تكون قريبة من الميناء أو الطريق الرئيسي، و تجدر الإشارة هنا أن رب الأسرة في منصب البائع، وليس المشترى، بالإضافة الى هذا العقار الكبير، يمتلك كاتو بالقرب من روما، منزلا وحقولا تزوده بالفواكه والازهار، لأن في القرن الثالث عشر ولد فن الحدائق[3].

---

[1] Ibid, p, 133.

[2] Rostovtweff (M.L), op.cit, P, 29.

[3] Piganiol (André), **la conquéte romain**, presses universitaires de frqnce 108, Boulevard Saint-Germain, prais, 1974, p389.

استغل الملاك الكبار أراضيهم في زراعات نقدية مربحة، مثل الزيتون والكروم وتربية الماشية، واعتمدوا في ذلك على يد عاملة كثيرة تتكون من العبيد الذين جلبوا من مختلف الأراضي التي استولت عليها روما.

نتيجة لكل التغيرات التي شهدتها الزراعة الإيطالية، أصبحت زراعة الحبوب عاجزة على تلبية حاجة المجتمع الإيطالي بصفة عامة، وسكان روما بصفة خاصة.

ومن أجل تحقيق السلم الاجتماعي، وكسب تأييد المواطنين الرومان، خاصة أثناء الانتخابات، لجأ المسؤولون الرومان إلى نهب حبوب المقاطعات، وبرزت ظاهرة شاذة في عالم السياسة، وهي تأثير المستعمر على المستعمر، وبعبارة أخرى أصبحت روما تابعة اقتصاديا لمستعمراتها، وهذه التبعية ما فتأت تزداد مع مرور الوقت حتي أصبح موضوع تعيين حكام هذه المقاطعات، وخاصة إفريقية يقض مضجع المسؤولين الرومان، حيث اتضح لهم أنه بإمكان كل من يتولى حكم هذه المقاطعة، الطمع في الاستلاء على السلطة، وتهديد روما بالمجاعة، بقيامه بعمل بسيط جدا، وهو إيقاف نقل الحبوب بصفة عامة، والقمح بصفة خاصة إلى روما[1]، مما حتم على المسؤولين الرومان اتخاذ إجراءات صارمة، تمنع الطامعين في السلطة من تحقيق مأربهم، أهمها فصل السلطة العسكرية عن السلطة السياسية والإدارية، كمرحلة أولى[2].

لقد كان للتطور الذي شهده الريف الروماني آثار اجتماعية عميقة في المزارعين الصغار والمتوسطين، اللذين اعتبروا في بداية تاريخ روما، الركيزة الأساسية للمجتمع والعمود الفقري للجيش، الذي تصدي لكل الاخطار التي هددت بلادهم من جهة، وهم كذلك اللذين وسعوا أراضيهم، حتي أصبحت عاصمة إمبراطورية واسعة، من جهة أخري، ومن الناحية الاقتصادية، كون المزارعون القوة المنتجة الأساسية التي توفر الغذاء الضروري للسكان، لكن فقدان هؤلاء لأراضيهم، والهجرة نحو روما بحثا عن

---

[1] Tacite, **Histoire**, texte etabli, trad par Henri Goelzer, paris, 1863, I, 73.

[2] بشاري محمد الحبيب، المرجع السابق، ص.113.

ظروف حياة أحسن، لم يكن أمرا هينا، وساءت حياتهم، حيث لم يجدوا عملا يقتاتون منه لأن معظم الأعمال ان لم نقل كلها، كانت تنجز من طرف العبيد، الذين ارتفع عددهم بعد حروب روما في الشرق، وهذا جعلهم يتحولون إلى عاطلين عن العمل يتسكعون في مدينة روما يعيشون عالة على الدولة، التي تكفلت بتوفير القوت اليومي لهم .

وقد استفادوا من الظروف السياسية لأنه بعد أن فقدوا بيوتهم ومزارعهم، احتفظوا بورقة أساسية يضغطون بها على المسؤولين وهي حقهم في الانتخاب[1]، علما أن روما كانت تعج بالطموحين والمتلهفين على السلطة وكلهم يسعى إلى كسب أصوات المواطنين بتقديمهم الهدايا وتنظيم الألعاب المختلفة، وهو الأمر ما وجد فيه المواطن الروماني مكسبا للرزق ومتعة.

وقد وصف فارون، هذا الوضع وهو يتأسف بقوله:" هاجر كل أرباب الأسر تقريبا إلى روما، أين اختاروا استعمال أيديهم في التصفيق في المسرح أو السرك بدل استعمالها في عمل الأرض[2]. وبالنسبة لتربية الماشية فقد تمثلت في تربية الأبقار والأغنام والمعز والخنازير. لكن هذا النشاط بقي محدودا بسب قلة المراعي الصيفية، لذلك صاحب اتساع النطاق الإقليمي الروماني توسع المراعي وتنشيط تربية الماشية المختلفة، وارتفاع عدد رؤوسها رغم توسع مساحة الأراضي والمراعي التي تتحكم فيها روما فإن الإنتاج لم يساير ذلك التوسع، بسبب عدم تطور طرق وأدوات العمل، والاستعمال المكثف للعبيد، الذين في الكثير من الأحيان لا يحسنون عمل الأرض ، أو بسب تهاونهم، الأمر الذي جعل روما غير قادرة على توفير احتياط غذائي كاف، وخاصة الحبوب لمجابهة الظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف والأوبئة والأزمات الحادة مثل حالات الحروب، وهذا ترك شبه جزيرة إيطاليا بصفة

[1] Homo (L), op.cit, p, 142.

[2] [2]Varron, **De L'agriculture**, texte établi et traduit et commenté Charles Guiraud, paris, 1985, II, 3.

عامة، وروما بصفة خاصة، عرضة لأزمات نقص الغذاء وأحيانا المجاعة، التي لم يخل منها تاريخها، ومنها أزمة 505 و504 ق.م التي حدثت عندما حاصر هابورسينا (porsenna) ملك كلوزيوم(Clusium)، مما أجبر مجلس الشيوخ على جلب الحبوب من كومس(Cumes)، بالإقليم كمبانيا على سواحل البحر التيراني، وبلاد الفولسك(Volsques)[1] الواقعة جنوب شرق سهل اللاتيوم . وما شهدته سنتي 491/ 492 ق.م، إثر تمرد طبقة العامة، الشيء الذي أعاق زراعة الأرض، ولمجابهة الوضع الحرج لجأ مجلس الشيوخ إلى استراد القمح من صقلية ومدن إيطاليا أخرى[2].

ومرة أخرى سجلت روما نقصا في المواد الغذائية عندما حاصرتها المدينة الإترورية فايس(Veis)، مما حتم على النواب جلب القمح من المناطق المجاورة، وفتح مخازن الخواص لتوزيع القمح على الأهالي الذين حمّلوا النواب مسؤولية الأزمة[3]، وفي سنة 456 ق.م تسببت أمطار طوفانيه في إتلاف المزروعات، وإفشال الموسم الزراعي، مما ساهم في حدوث أزمة غذائية حادة[4]، في حين عرفت روما مجاعة أخري حادة سنة 433 ق.م في هذه المرة بسبب وباء الطاعون[5]. ومرة أخري تعود الأزمة الغذائية سنوات قليلة بعد ذلك بسبب الطاعون والحروب[6].وبصفة عامة لم تنحصر أزمات نقص الغذاء والمجاعات في مرحلة معينة من تاريخ روما، بل شملت كل مراحل تاريخها.

لم تتوقف التغيرات في شبه الجزيرة الإيطالية عند هذا الحد، فقد أضرت بالمزارعين الصغار والمتوسطين، الذين اضطروا الى الهجرة نحو المدن وخاصة روما، فحركة النزوح الريفي بدأت خلال الحرب البونية وتفاقمت سنة 177ق.م[7]، بعدما تعذر عليهم تأمين مداخيل تضمن لهم مستوي معيشي مقبول، بسبب فقدان البعض لأراضيهم،

[1] Tite Live, **Histoire Romaine**, trad, Daneille De Clereq, 2001,II, 9-14.
[2] Ibid,II,34-35.
[3] Tite Live :II,52.
[4] Ibid,III, 31.
[5] Ibid,IV ,25.
[6] Ibid, IV,20.
[7] Nicolet Claude, les gracques crise agraire et révolution à Rome, op.cit, p145 .

وعدم قدرة البعض الأخر الصمود أمام منافسة الضيع الكبرى لهم، وانعدام مناصب الشغل لاعتماد الملاك الكبار على العبيد، في استغلال أراضيهم، بالإضافة الى ذلك توجه الآلاف من الجنود المسرحين الى المدن، بعد أن رفضوا العودة الى الريف، وقد ترتب عن هذه الظاهرة، عجز الريف الإيطالي عن تلبية حاجة السكان من المواد الغذائية الأساسية، وأصبحت ظاهرة الأزمات الغذائية تهدد السكان وخاصة سكان مدينة روما، وهي المشكلة التي أقضّت مضاجع الساسة الرومان[1].

يتضح مما سبق أن التوسع الإقليمي في شبه جزيرة إيطاليا، والتطور السياسي الذي شهدته روما ، لم يساعد على تراكم الثورة، لدي السلطة أو الأفراد، ثورة قادرة أن تؤثر في حياة المواطنين الرومان، وتغير نمط معيشتهم، وهذا لسبب بسيط، هو أن شبه الجزيرة إيطاليا لم تكن غنية، ولا تملك إمكانيات طبيعية وبشرية، تسمح لها بتكوين ثروات، فالأراضي الزراعية محدودة بسبب انتشار المستنقعات والمرتفعات والغابات، والمناجم فيها شبه منعدمة، والتجارة راكدة، حتي أن أعظم ثروة جناها الرومان خلال توسعاتهم في شبه الجزيرة إيطاليا، كان ما حصلوا عليه من مدينة تارنت، لم يتجاوز 3000تالنت ذهبا[2]، وهذا قليل إذا ما قارناه بما جنوه فيما بعد من مدن الشرق.

لكن الأمور تغيرت جذريا بعد أن نجحت روما من الخروج من شبه جزيرة إيطاليا، وقضت على أكبر القوي الاقتصادية في حوض البحر المتوسط آنذاك، والمتمثلة في قرطاجة وكورنثيا، وسيطرتها على كل حوض البحر الأبيض المتوسط، وتحكمها في الأسواق العالمية، والمناجم الغنية، وخاصة مناجم المعادن الثمينة، والأراضي الزراعية الواسعة والمراعي الشاسعة في شبه جزيرة إبيريا وإفريقيا ومصر وبلاد الشام[3].

---

[1] Velleius Pateculus, **Histoire Romaine**, trad.P.Hansselin, H.Watelet, paris, 1932.II, 6,3./ Ciceron, **Des officiis**, trad.Charles Appuhn, paris, 1933,II,21,72.

[2] Salvioli(G), **le Capitalisme dans le monde Antique**, paris, 1906. P.32.

[3] بشاري محمد الحبيب، المرجع السابق، ص.120،

2.1.حروب التوسع:

عند انشغال روما في توحيد شبه الجزيرة الإيطالية ، كانت حذرة كل الحذر من العالم الخارجي ، وبعد أن بسطت سيطرتها على إيطاليا باتت تهتم بشكل أوسع بما يحدث خارج حدودها، كانت القوى الكبرى في شرق البحر المتوسط دولة البطالمة في مصر و الدولة السلوقية في سوريا ، و بلاد الرافدين و دولة مقدونيا في بلاد اليونان ، أما غرب المتوسط فكانت قرطاجة التي بسطت سيطرتها في غرب البحر المتوسط ، من جزيرة صقلية شرقا إلى مضيق جبل طارق غربا، ولم تمكث كثيرا حتى فرضت سيطرتها على كثير من مناطق شمال إفريقيا ، وزحفت مسيطرة على اسبانيا ، وأقاموا فيها مستعمرات أشهرها مدينة قرطاج الجديدة. هذا ما جعل روما تخوض حروب طويلة لم يدرك الرومان خطورتها على مجتمعهم بسبب طمعهم في التوسع، حيث تعتبر الفترة المحددة بين أواخر العهد الجمهوري وأوائل العهد الإمبراطوري من بين أهم الفترات التاريخية الكبرى في تاريخ روما، وقد تميزت بحركة توسع كبيرة في مختلف أرجاء العالم القديم وتحولت على إثرها روما إلى قوة دولية في تلك الآونة.[1]

وهذا ما أشار إليه "بوليبيوس" في حديثه عن سياسة روما الخارجية حيث تساءل قائلا: من ذا الذي تبلغ به الحقارة أو البلادة حدًا لا يريد معه معرفة بأية وسائل وفي ظل أي نظام سياسي أفلح الرومان في أن يخضعوا إلى سلطانهم في أقل من خمسين عامًا جميع العالم المعمور، وهو عمل فذ لا نظير له في التاريخ؟ ومن ذا الذي أولع بغير هذه الدراسات ولعا يحمله على أن يرى أن أية دراسة أخرى هي أجل شأنًا من هذه الدراسة[2].

اعتبر مجلس الشيوخ، بعد القضاء على قرطاجة وكورنثيا، أن كل كنوز العالم تعود الى روما، وعلى هذا الأساس تبنت هذه الأخيرة، تجاه البلدان التي احتلتها، سياسة

---

[1] أبو اليسر فرح، **الشرق الأقصى في العصر الهللينسى والرومان**، المرجع السابق، ص 223

[2] ول ديورانت، **قصة الحضارة حياة اليونان**، (ترجمة محمد بدران). المجلد الرابع، الباب الثلاثون -الفصل الأول، ص 191.

اقتصادية قائمة على نهب كل ما كان له قيمة مالية واقتصادية، واعتباره غنيمة حرب، وهذا ما سمح لها بالاستيلاء على كميات هائلة من مختلف المعادن الثمينة، مثل الذهب والفضة والأموال، فقد غنمت من بلاد الاغريق بين 194و166ق.م ماقيمته 70 مليون ديناريوس(Denier)، منها 52.5 مليون غنمها باولوس ايمليانوس(Paulus Aemilianus) سنة 168ق.م بعد معركة بيدنا(Pydna)[1]، وفي نفس الوقت سمح لجنوده بنهب كل شيء ثمين[2]. وبين 200و157ق.م بلغت الغنائم 3000طن من الفضة[3]، بالإضافة إلى ذلك غنمت روما خلال توسعاتها، عشرات الالاف من العبيد، ببعد انتصار ايمليانوس باولوس على برسيوس (Perseus) ملك مقدونيا في معركة بيديا، حول كل سكان المدينة البالغ عددهم 150 ألف إلى عبيد، وباعهم في السوق، كما حول سكيبيو ايمليانوس بعد إنتصاره في الحرب البونية الثالثة، خمسين ألف قرطاجي الى عبيد[4].

الى جانب الأموال والمعادن الثمينة، كانت روما تستولي على عقارات الدول والشعوب التي تخضعها، والتي تتكون عادة من الأراضي الزراعية والمناجم والغابات، وتعلنها ملكية عامة للشعب الروماني، ثم تستغلها بشكل يسمح بتدفق الأموال عليها[5].

كان المزارعين الرومان الذين عاشوا طوال القرون على الشح، بهروا بالأموال التي تدفقت عليهم، وكميات الذهب والفضة التي تحصلت عليها روما من توسعاتها، مما أثار فيهم رغبة جمع المعادن الثمينة، وأصبحوا يتنافسون على امتلاك أكبر كمية منها، وقد مس هذا التهافت كل فئات المجتمع، حيث عبر عن ذلك الكثير من المفكرين والكتاب الرومان، وحتى كاتو الكبير المعروف بتعلقه بالأرض والحفاظ على التقاليد

[1] Aymard(A), Auboyer(J), **Rome et son empire**, paris, 1967, p.147.
[2] Plutarque, vie de P.Emilianus, LV.
[3] Christol (M), Nony (D), **Rome et Son empire des origines aux invasions barbares**, edit, Hachette, paris, 2001, p74.
[4] Christol (M), Nony (D), loc.cit. p74.
[5] Aymard(A), Auboyer(J) :op.cit, 148.

الرومانية، صرح أن المهمة الأولى للإنسان هو كسب الثروات والمال[1]، وفي نفس السياق يقول هوراس "أيها المواطن عليك أولا السعي وراء الثورة، وبعدها تأتي الفضيلة، ثم يضيف أن المال هو أهم شيء، وأن الثورة هي الشيء الوحيد الضروري ، ويواصل قائلا أن الكل ينحني أمام الذهب، وفي نفس السياق يقول بروبرس (properce) الذهب هوالوسيلة من أجل شراء ذمم القضاة[2].

إن المكاسب التي حققتها روما، وخاصة كبار رجال الدولة والسياسيين الذين يمثلون الهيئة الأرستقراطية التقليدية الحاكمة في روما، والتي نقصد بها مجلس الشيوخ الروماني، والفرسان، وإما كانت هذه الانتصارات من صنع الدولة فمعنى ذلك أن ثروات هائلة وشاملة سوف تعود على روما بالخير، بالإضافة إلى استلاء روما على مبالغ كبيرة من العملة المسكوكة والمعادن الثمينة من ذهب وفضة. [3]

ويؤكد المؤرخ فلوروس(florus) أن تارنتوم(Tarentum) وسرقوسة (Syracuse) دفعتا جزية باهظة من الأعمال الفنية والأموال.[4]

فأصبحت روما صاحبة أملاك واسعة من أراضي زراعية ومراع وغابات ومصايد أسماك في البحيرات والأنهار، ومناجم للتعدين ومحاجر في إيطاليا وأملاك قرطاجة، وكانت الأراضي الصالحة للزراعة في تزايد مستمر، وقسمت وتم توزيعها على الرومان الأحرار الذين أسكنوا في مستعمرات(coloniae) زراعية جديدة.

إن زيادة عدد الرومان واللاتين لم تساير التوسع المستمر في مساحة الأرض الرومانية(Ager Romanus)في إيطاليا خاصة عقب الحروب الغالية (Gallia)

---

[1] Plutarque, vie de Caton le censeur, XLV.

[2] بشاري محمد الحبيب، المرجع السابق، ص 123.

[3] م. رستو فتزف، المرجع السابق، ص35.

[4] David cherry and Donald G. Kyle, **A History of Rome**, Publiching Blackwell, Third Edition 2005, p107.

والبونية (Punica)، وكان لتأسيس المستعمرات الجديدة اعتبارات سياسية أكثر منها اقتصادية، بحيث أن معظم تلك المستعمرات كانت تشمل الجزء الشمالي من إيطاليا لحماية الأراضي الإيطالية من غزوات القبائل الشمالية، أما جنوب إيطاليا فكانت أقل خطرا فيما عدا كمبانيا وحرص الرومان على ضمها أثناء الحروب البونية.

ونتيجة لذلك دخلت مساحات واسعة من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة في حوزة الدولة الرومانية، ولم يكن لأحد من الفلاحين الرومان ملكية عليها.

وقد تحصل قادة الجيش الروماني وأعضاء مجلس الشيوخ نصيب الأسد من هذه الغنائم، وفضلا عن ذلك فإن مجلس الشيوخ كان يفوض أفرادا من الطبقة الأرستقراطية فيبعث بهم إلى تلك الولايات التي كانت من قبل أملاكا لقرطاجة لتولى إدارتها واعتبرها الشعب الروماني جزء من أملاكه الخاصة ومزرعة له (Praedia Populi Romani)، ومع ذلك أصبحت طبقة مجلس الشيوخ تجد في تولي حكم الولايات الرومانية الخارجية موردا جديدا للثراء على أساس أنها كانت غنائم حرب [1].

ضمت روما نتيجة توسعاتها مناطق غنية بالقمح، مثل صقيلية وشمال إفريقيا، مما أدى إلى تدفق القمح الجيد الرخيص في البلاد، ونافس القمح الروماني في الأسواق، مما أدى إلى وقوف الفلاحين الرومان عن زراعة القمح، لأن قمح الولايات كان أرخص من القمح الذي كانوا يزرعونه، ومن ثم لجأ بعضهم إلى زراعة محصولات أخرى غير القمح مثل الكروم، وبدلا من الزراعة لجأوا إلى تربية الماشية والأغنام وصناعة زيت الزيتون والنبيذ. [2]

شجعت الدولة الرأسماليين الجدد على استثمار أموالهم في المساحات الواسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، والمراعي التي تركت بورا في شمال إيطاليا وجنوبها، عقب

[1] - رستوفتزف، المرجع السابق، ص 36 - 37.
[2] - سيد الناصري، المرجع السابق، ص 187.

أهوال وفظائع الحروب الغالية والبونية، ولم يكن زراعة تلك الأراضي سهلا، فعدد الرومان والإيطاليين كان في تناقص بسبب الحروب والهجرة، ومن ناحية أخرى كان من السهل الحصول على أعداد كثيرة من العبيد الذين كانوا في متناول أيدي الأغنياء الرومان والإيطاليين وقبلت الدولة تأجيرهم لمساحات شاسعة من الأراضي وفق أساليب الرعي والزراعة في سبيل التزامهم بقسط من المحصول المنتج من الأرض التي استصلحت على هذا النحو، مما ادى إلى تركيز الثورة الزراعية والعقارية في أيدي فئة من الملاك تمثل طبقة مجلس الشيوخ والفرسان، الذين سعوا إلى تطوير أساليب الزراعة عن طريق نشر الكتب اليونانية عن الزراعة العلمية، وترجمت هذه الكتب إلى اللاتينية عن اليونانيين فأصبح الاطلاع عليها في متناول أعداد كبيرة في إيطاليا. [1]

3.1.الحروب البونيقية:

كلفت الحروب البونية روما الكثير من الخسائر في الأرواح التي أثرت عليها ماديا، نتيجة التكاليف الكثيرة للحرب وفقدان العديد من المساحات الزراعية خاصة في إيطاليا نظرا لما تعرضت إليها من خراب جراء حملة حنبعل على إيطاليا، وقد تركت حملة حنبعل آثارا بالغة على الريف الإيطالي، مما انعكس سلبا على اقتصاد روما، باعتبار أن الزراعة هي عماد وركيزة الاقتصاد الروماني، فقد استنزفت كل ثروات وموارد روما[2]. ونقص عدد سكانها، كما تخلى الكثيرون منهم عن أراضيهم بعد تجنيدهم في صفوف روما لمقاومة الغارات الخارجية، وبالتالي تحولت أراضيهم إلى بور.[3] حيث أن النزيف الناتج عن الصراع مع حنبعل سيظل محسوسا طوال القرن الثاني ق.م،

---

[1] رستو فتزف، المرجع السابق، 38- 39.

[2] الصفدي (هشام)، **تاريخ الرومان في العصور الملكية الجمهورية، الإمبراطورية، حتى عهد الامبراطور قسطنطين**، الجزء الأول، لبنان 1965، ص 171.

[3] Leveau (Philippe)، Sellières (Pierre)، Vallt (Jean, Pierre**): Compagnes du méditerrané roman occident**, hachette, 1993. P 16.

وستظل أثار هذا النزيف من الرجال تؤثر على مستقبل المدينة لفترة طويلة[1]، والجدير بالذكر فإن الريف هو الذي تأثر بشكل كبير، فأغلبية المقاتلين كانوا من الفلاحين، فإن الفلاح الجندي، الذي يبتعد عن أرضه لفترات طويلة بسبب الحرب، فيكون من الصعب الحفاض عليها، لان الأرض تبقى غير مستغلة طوال فترة غيابه، وبالتالي تستغل من طرف جاره الذي نجا من الالتزامات العسكرية، بعد أن حصل على رهن عقاري على هذه القطعة[2]، إن هذا التدمير للفلاحين أمر خطير من وجهة نظر عسكرية، فحسب رأي كاتو، فإن رجل الأرض هو الذي يمتلك أعلى الفضائل القتالية، كما أنها كارثية من الناحية الزراعية[3]، لأنه يتزامن مع تدهور الزراعة الإيطالية والصقلية، اذا كانت صقلية تحملت العبء الأكبر من الحرب البونية، لاسيما الطرف الغربي والواجهة الجنوبية، فإن شبه الجزيرة الإيطالية تعرضت للدمار خلال الحرب البونية الثانية، طوال الخمسة عشرة عاما(217-203)، حيث زحف جيش حنبعل هناك وعاث في أراضيها، الى جانب سردينيا التي خرجت بأضرار جسيمة من الاضطرابات التي سببتها الحروب، بسبب العداء سواء بين قرطاجة ومرتزقتها، أو بين الرومان والسكان الأصليين، بدعم من القرطاجيين[4].

ويذكر كلود نيكولا أن عدد السكان الذين شاركوا في الحرب البونية الثانية ارتفع من 270713 في عام 233 ق.م، ووصل إلى214000 في 204 ق.م، وكان أغلبهم من المزارعين. والجدير بالذكر أن الخسائر الفادحة للحرب البونية الثانية، أثرت بشكل رئيسي على ملاك الأراضي من ذوي الدخل المتوسط، بما في ذلك الأرامل والأيتام، الذين عانوا جراء فقدانهم لأراضيهم، حيث تم تجريدهم من ممتلكاتهم بطرق مختلفة،

[1] Louis Harmand, **Societe et ecomomie de la Republique Romaine**, Librairie Armand colin, paris, 1976, p.64.
[2] Ibid, p,65.
[3] Ibid.
[4] Ibid, p, 66.

حسب ما ورد في المصادر التاريخية، فقد أخذت الحرب المزارعين الأحرار، وكان هناك نقص في العبيد، ضف إلى ذلك تم نهب القطعان وتدمير المزارع أو حرقها خلال الحرب البونية الثانية[1].

ولم يسلم حتى العبيد من هذه الحملة حيث قتل مئة وخمسين عبدا في روما، دون ذكر الأعداد التي قتلت من المزارعين الآخرين حسب مومسن. [2]

كان اخلاء الريف من السكان، واختفاء عامة الفلاحين الذين جعلوا روما القديمة قوة، من أخطر المشاكل، التي أثارت مخاوف الحكومة الرومانية، وقد زاد عدد المواطنين بشكل كبير منذ حرب حنبعل حتى عام 163ق.م، من 258.000 رجل في سن الخدمة العسكرية في عام 189 ق.م إلى 337،000 في عام 163 ق.م، ثم بدأ يتناقص 382،000 رجل في عام 158 ق.م ، و 324.000 في عام 153ق.م، ويصل 327 في عام 135 ق.م، وفي الوقت نفسه ازداد عدد العبيد، الذين شكلوا خطر على الجمهورية الرومانية، كان على القناصل في 143-141ق.م، اتخاذ إجراءات صارمة في لاتيوم من أجل إيقاف شغب وتمرد العبيد[3].

ولم تتمكن روما من تجاوز هذه المشكلة إلا بفضل الجهود التي بذلتها مختلف أطراف المجتمع الروماني، خاصة والإيطاليين عامة، وتعتبر هذه المرحلة من أهم الفترات التي عرفت فيها روما العديد من التحولات الداخلية والخارجية نتيجة تراجع قوة قرطاجة في الحوض الغربي المتوسط مايفتح المجال لانفراد روما في السياسة المرتبطة بكل المناطق الموجودة في حوض الغربي المتوسط، وكل ما ظهر مشكل

[1] Nicolet claude, les Gracque, **Crise agraire et révolution à Rome**, rêne Julliard, imprimerie en France 1967, P125.
[2] Mommsen Théodore, **Histoire romaine**, robert laffont ; le club française du livre, (paris 1970) ; P88.
[3] Piganiol André, op.cit, p409.

داخل القبائل والممالك والدول المجاورة لروما نجد هذه الأخيرة تتدخل مباشرة فيها و إذا حدث اضطراب داخل روما نجد أن المناطق المجاورة لها تتأثر بذلك.

ولعل وصول الرومان إلى درجة من الوعي السياسي وهو الذي مهد لهم الطريق للسيطرة على العالم القديم ابتداءا من القرن الثاني ق.م، وذلك بمساعدة كل طرف في خدمة الجمهورية لكن في نفس الوقت تمكنت بعض الأطراف من البروز واستغلال الفرصة من أجل خدمة مصالحها الشخصية دون الإكثرات لما ستؤول إليه أوضاع الجمهورية من خلال استغلال نفوذهم ماولد المشاكل الداخلية في نفس الوقت.

2.النتائج الاقتصادية للتوسعات الرومانية:

1.2.أزمة نقص الغذاء:

ومن بين أهم المواضيع التي يتناولها التاريخ الروماني منذ تأسيس المدينة إلى غاية سقوطها هو مشكل التمويل بالقمح، كون روما أكبر سوق للقمح في العالم القديم وهو أساس النظام الغذائي الروماني، وكان توزيع القمح مجانا أو بسعر منخفض كان نتيجة عدة قوانين خاصة في القرون الأخيرة من الجمهورية، هذه القوانين التي فتحت عهدا جديدا بعد تدخل الدولة مباشرة بعدما تحصلت على كميات كبيرة من القمح على شكل ظرائب وارسال كميات منه إلى روما مجانا من طرف دول حليفة، أو عن طريق شرائه في السوق وإعادة توزيعه على المواطنين أثناء نقص أو ندرة المحصول أو ظهور مجاعة في الجمهورية الرومانية. [1]

[1] Alessandro Cristofori, **Grain distribution in late republican Rome**, Italie, SD, PP 141- 142- 143.

لم تكن تربة روما فقيرة في زراعة القمح، لكن اعتمد الرومان على قمح ولايات إمبراطوريتهم بعد اتساعها. [1]

وتسبب اعتماد روما على القمح من مقاطعاتها تعرضها لأخطار شديدة مثل أزمة القراصنة، حيث تناقصت كميات القمح لدرجة سيئة للغاية [2] ، استطاعت الجمهورية الرومانية في الفترات الأولى تلبية معيشة أسرة متوسطة ب 7 يوجيرا، لكن مع ظهور المزارع الكبرى(التي تحولت إلى مراعي لأن أصحابها أصبحوا لايستطيعون منافسة أسعار القمح المستورد من صقيلية أولا ثم سردينيا لاحقا وغيروا النشاط) والمدن على نطاق واسع التي أدت إلى اختفاء المساحات الصغيرة وهي المساحة المحددة بعد الحملات والتوسعات العسكرية ل مانيوس كور (Manius Cur) الذي قال بأن المواطن قد يثورلأن 7يوجيراغير كافية، لكن ما يهمنا في هذه الفترة هو التساؤل عن السبب الذي أدى إلى زوال هذه المساحة وتمت السيطرة عليها من الإقتطاعيين ، وعن ذكرها في المصادر التاريخية ماعدا إصلاحات آل كراكوس خلال النصف الثاني من القرن الثاني ق.م.[3]

وحتى نعطي فكرة عما سبق يمكن الرجوع إلى السنة الثامنة من الحرب البونية الثانية 210 ق.م، وهو تاريخ تعرض روما لأزمة مالية، ما أجبر مجلس الشيوخ على تقديم اقتراح يتضمن تقديم الرومان كل الذهب الذي يملكونه من أجل انقاذ الجمهورية الرومانية، ولقيت الدعوة استجابة العديد من الشخصيات الثرية والفرسان وعدد كبير من أعضاء مجلس الشيوخ، وتقديم مبالغ مالية كبيرة على شكل قروض للجمهورية، مقابل استرجاعها فيما بعد على ثلاث مراحل، ولقد تمكن المدنون من استرجاع كل

---

[1] لطفي عبد الوهاب يحي، **تاريخ اليونان والرومان**، موضوعات مختارة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 187.

[2] إبراهيم نصحي، تاريخ روما، ج م، ص 392.

[3] Ellsworth Hungtimton, **Climatic change and agricultural Exhaustion as elements in the fall of rome**, p 174./ ou Vladima G, Simklovitch, **Rome's fall reconsidered**, political science quarterly, n 2- 1916- p 205.

أموالهم سنة 200 ق.م، اصطدمت الجمهورية بمشكل آخر وهو تمويل الحرب المقدونية، أو إرجاع الأموال لأصحابها، ولما تقرر الدخول في الحرب فإن الخزينة العامة لايمكنها أن تضمن تسديد الديون التي كانت على عاتق الجمهورية. [1]

فقد أشار كلود نيكولا في هذا الصدد أن القناصل عندما كانوا مستعدين لمغادرة مقاطعاتهم، اصطدموا بحشد كبير من المواطنين، متوجهين الى مجلس الشيوخ، الذين أقرضوا المال للجمهورية، وكان من المقرر أن يحصلوا على الدفعة الثالثة من ديونهم هذا العام، لكن القناصل الذين توقعوا أن الخزانة بالكاد تكفي لحرب جديدة، والتي ستتطلب اسطولا كبيرا وجيشا قويا، أعلنوا لهم أنه لا يمكن دفع أجورهم في هذا الوقت[2].

عدم قدرة الخزينة على تسديد الديون أدى إلى حل المشكلة بطريقة أخرى من خلال بيع الأراضي العامة للذين يريدون شرائها على مسافة خمسين ميلا عن روما، مع تخصيص ضريبة تقدر ب (As) على كل يوجيرا، من أجل إعطائها صفة الأرض العامة لتتمكن الدولة من استرجاعها فيما بعد، وسميت أرض" Trientabulum" لأنها خصصت لدفع الجزء الثالث من الديون[3]، كانت مشكلة عدم سداد الديون موجودة منذ فجر الجمهورية [4]، وطالت مناقشات مجلس الشيوخ لحل هذه المشكلة [5].

وكما تعد هذه المشكلة سببا رئيسيا لثورة العامة ضد الأشراف، وخاصة أن العامة كانوا يقاتلون في صفوف الجيش، وكانت الزراعة عماد الاقتصاد الروماني، وبعد عودتهم من الحروب، تصبح الأرض غير صالحة للزراعة وبذلك يعجزون عن سداد

[1] Daniel Roman, Yves roman, **Rome de la republique a l'empire**, 3 Siecle avj- c, 2 siecla ap-j-c, 2éd.Paris, 2006, p 140.
[2] Claude Nicolet, op.cit, p129.
[3] Tite live, XXXi, 13./ claude Nicolet, loc.cit, p130.
[4] Dionysius Halicarnasus, Antiquitates Romanae, 6- 22.
[5] Tite live, 2, 30 / Dionysius Halicarnasus , 6, 6, 38- 41.

الدين، وبسبب ذلك أصبحوا يد عاملة عند هؤلاء قبل تعويضهم بالعبيد، ثم يتحولون إلى البطالة، وهناك رواية لرجل عجوز غطت ملابسه القذارة وتم جلده لعجزه عن السداد، وقد كان قائدا للمائة، ولذا أراد العامة ترك الحرب للأشراف[1].

خلال نهاية سنة 201ق.م، بدأ يظهر مشكل المحاربين مع سكيبيو ما دفع مجلس الشيوخ إلى تكليف بريتور المدينة "م. جونيوس" بتكوين لجنة تقوم بتوزيع أراضي السمانيوم وأبوليا التي تندرج ضمن الأراضي العامة، كما قام سكسبيو بإرسال كميات كبيرة من القمح من إفريقيا. [2]

وفي سنة 196 ق.م تم توزيع القمح من مخزون الدولة على المواطنين الفقراء، ومنه بدأت المشاكل الاقتصادية (الزراعية) تتسلسل بعدما أصبحت 7 يوجيرا غير كافية لمعيشة أسرة، ما أدى إلى تحول صغار المزارعين إلى فقراء بعدما ظهرت المراعي الواسعة.[3]

والجدير بالذكر أن كل الرومان ساهموا في انقاذ الجمهورية من أزمة مالية لكن في الحقيقة أعطت فرصة لبعض الأطراف للحصول على مساحات كبيرة من الأراضي خلال شرائها أو حيازتها بطرق غير شرعية، ومع مرور الوقت اعتبروها ملكا خاصا لهم، بعد تركها من طرف أصحابها الذين جندوا للحروب، كما استولوا على الأراضي المجاورة لهم التي لم يستطيع أصحابها استغلالها فظهرت المساحات الكبيرة التي تحولت فيما بعد إلى مراعي نتيجة عدم وجود يد عاملة مؤهلة، ما تطلب استخدام العبيد على نطاق واسع لكن ذلك لم يؤدي إلى نتيجة إيجابية لأن عدد العبيد المستغلين

[1] tite live, 2, 23- 24.

[2] Tite live, XXXi, 4.

[3] Ellsworth Hungtinton, **Climatic change and Agricultural Exhaustion as Elements in the fall of Rome**,SD. p 174.

في المجال الزراعي قليل جدا مقارنة بالمساحات الزراعية الموجودة في الجمهورية الرومانية خلال القرن الثاني ق.م.

حاز أغلب أعضاء مجلس الشيوخ (البارزين) على المساحات الكبيرة، وأيضا الطبقة النبيلة مثل: لوكيوس إمليوس باولوس (قنصل سنة 182 ق.م) يملك مساحة تقدر ب 1200 يوجيرا أي حوالي 300 هكتار، سكيبيو الإفريقي يملك مساحة 8400 يوجيرا، سكبيو إمليانوس 3800 يوجيرا [1] ، هذه الحيازة غيرت نمط معيشة الرومان وفقا للتغيرات السياسية التي ظهرت في تلك الفترة بعد التوسعات الخارجية، حيث أصبح القمح الذي يزرع في إيطاليا من طرف صغار المزارعين غالي الثمن مقارنة مع القمح الذي يصل إلى الموانئ الإيطالية، ما أجبر أصحاب المزارع الكبرى يتوجهون إلى تربية المواشي أو الزراعة الشجرية بعد هجرة أصحابها لأراضيهم وأصبحوا عاطلين عن العمل. [2]

يظهر هذا الإختلاف أثناء المقارنة بين قمح شبه الجزيرة الإيطالية الذي لم يتمكن من منافسة الكميات التي تصل من صقليا وسردينيا وإفريقيا ومصر لاحقا بسبب وفرة الإنتاج. [3]

كانت أزمة توزيع القمح سببا ساهم في تغيير نمط معيشة الرومان نتيجة وصول كميات كبيرة من المنتجات الزراعية إلى روما التي ساهمت في رخاءها والإسراف في نفقاتها في نفس الوقت الذي تمكنت طبقة الفرسان من استحواذ حصص لها ضمن طبقة النبلاء خاصة في المساحات التي ألحقت بالجمهورية، دون وجود طرف يستغلها بعد فقدان صغار المزارعين لمكانتهم الاقتصادية، وتوجههم إلى روما بحثا عن عمل يضمن لهم المعيشة مما أجبر مجلس الشيوخ الروماني شراء كميات كبيرة من القمح

[1] - Daniel roman, Yves romain,op.cit, p 141.
[2] - ibid, p 142.
[3] - أندري ايمار و جنين أوبواية، مرجع سابق، ص174.

كونه المصدر الأول لسد جوع الشعب الروماني من جهة، وبيعه بأسعار منخفظة من جهة أخرى.

كما يمكن اعتبار توزيع روما للقمح مجانا هو الذي أدى بأغلبية المواطنين إلى ترك النشاط الزراعي (زراعة القمح) والتوجه للزراعة الشجرية وتربية الماشية، مع التزايد المستمر لعدد المواطنين الرومان، والجفاف الذي تعاني منه أغلب المناطق قديما، ومصر أحسن دليل على ذلك حيث تعرضت لقحط دام سبع سنوات في فترة النبي يوسف عليه السلام ما أدى إلى نقص الإنتاج. [1]

2.2.نهاية صغار الفلاحين وظهور المزارع الكبرى:

غيرت التوسعات الرومانية وجه الزراعة الإيطالية، إذ هيمنت الضيع الكبرى (Latifundia) فقبل عصر كاتو الكبير، كانت تعتبر ضيعة واسعة ما يتجاوز قدرة اسرة واحدة، لذلك اعتبرت واسعة كل مزرعة تصل او تزيد مساحتها عن 200 يوجيرا (50 هكتار)، لكن في القرن الأول ق.م زادت مساحة الضيع توسعا، فأصبحت تعتبر الضيعة واسعة التي تصل مساحتها 1000 يوجيرا (250 هكتار)، ولكن مع مرور قرن أصبحت مساحة الضيع الكبرى لا يمكن لصاحبها تفقدها في يوم واحد على ظهر حصان نظرا لاتساعها[2].

كانت روما تحرز انتصارات إثر توسعاتها المختلفة بعد توحيد شبه الجزيرة الإيطالية، بعد اخضاع مختلف القبائل بداية من 264 ق.م، دخلت روما في صراع مع قرطاجة في إطار الحروب البونية [3] ، التي انتهت بهزيمة قرطاجة، واجبار قرطاجة عام 241 ق.م على التنازل على صقيلية، كما تنازلت قرطاجة على كورسيكا

[1] Ellsworth Hungtinton, op.cit, p 180.

[2] Columelle, **De L'agriculture**, texte établi, traduit, commente par Jacques André, 1988, p, 62.

[1] شارن وآخرون، *الاحتلال الاستيطاني وسياسة الرومنة*، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 45. (الجزائر، 2007)، ص 98.

وسردينيا [1]، إلى جانب سيطرتها على منطقة مقدونيا، عام 168 ق.م، وأصبحت على شكل مقاطعة في 148 ق.م.

يذكر أن روما اعتمدت في الشرق على انشاء مقاطعات، وهو ما قامت به في كل من سردينيا وكورسيكا وصقيلية، كما سيطرت على منطقة كورنيثيا في 146 ق.م مما فسح المجال للرومان في السيطرة على بلاد الإغريق[2]، وبالتالي أحكمت روما قبضتها على العالم القديم وقد كانت من نتائج هذه الحروب التوسيعية، إفتقار الريف الإيطالي وتدهور الزراعة، وضعف طبقة صغار المزارعين، لأنه نتيجة للحروب هجر كثير من صغار الفلاحين من الطبقة العامة أراضيهم، وكانوا هم عصب الجيوش الرومانية، مما عرض أراضيهم للبور وقد هجروها سنوات طويلة، وكان الفلاح حين يعود يصبح في الغالب غير لائق للعمل الزراعي المجهد، ولاسيما أن الفتوحات هيأت لهم فرص لنوع آخر من الكسب السريع عن طريق الغنائم وتوزيع الأسلاب، وغالبا ما كان يعود ليجد أسرته قد رهنت أرضه في غيابه فيضطر إلى بيعها لأحد الرأسماليين الجدد الذين أوجدتهم ظروف الحرب، أما صغار المزارعين الذين احتفظوا بأراضيهم فإنهم هم الآخرين عجزوا عن منافسة الضياع الكبيرة التي نشأت، وخاصة أن بعض المحاصيل كان قد انخفض سعرها نتيجة للكميات الكبيرة التي تأتي من إيطاليا و مستعمراتها. [3]

وقد كان من نتائج الحروب التوسيعية ازدياد عدد الأسرى الذين قدرهم "هشام الصفدي" بحوالي ربع مليون [4]، والذين بيعوا في الأسواق، وحولهم أصحاب المزارع الكبرى إلى مزارعين واستغنوا عن أصحاب الأرض الأصليين، خصوصا بين أوائل

---

[1] حارش (محمد الهادي)، **التاريخ المغاربي القديم، السياسي والحضاري منذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر. 1995، ص 56، 70.

[2] روستوفزف، المرجع السابق، ص28.

[3] ناهد عبد الحليم الحمصاني، **تاريخ الرومان**، القاهرة، 2009، ص 19- 20.

[5] الصفدي (هشام)، **التاريخ الروماني في العصور الملكية، الجمهورية، الإمبراطورية حتى عهد الإمبراطور قسطنطين**، الجزء الأول، دار الفكر الحديث، لبنان، 1967، ص 203.

ومنتصف القرن الثاني ق.م، والتي كان لها الأثر في القرنين الأخيرين من حياة الجمهورية، فلا يمكن فصل السياسة الرومانية عن الاقتصاد الروماني، وقد اختارت روما تموين الحرب بالحرب، على حد تعبير سانت برتراند.[1]

وقد انعكس ذلك سلبا على إيطاليا، إذ كانت الدولة قد استحوذت على مساحات شاسعة من الأراضي، استفاد منها كبار الملاك من الطبقة الأرستقراطية، سواء عن طريق البيع أو بإستخدام القوة [2]، وقد اثر ذلك على الفلاحين الصغار الذين كانت عليهم ضغوط كبيرة عن طريق إثقالهم بالديون. [3]

وقد اضطر البعض لبيع أراضيهم بعدما لم يجدوا وسيلة للشكوى من كثرة الديون المتراكمة عليهم.[4]وخاصة زمن الحروب البونية ففي الفترة الممتدة من "معركة كانة" عام 216 ق.م حتى وفاة الأخوين سكيبيو 210 ق.م، التي أضنت فيها الحرب خزائن الجمهورية، اضطرت الجمهورية إلى إثقال كاهل الفلاحين بالضرائب، حتى تواجه أعباء الحرب، كما تساهلت روما مع الفئات الأخرى من المجتمع الروماني مثل النواب، وطبقة الفرسان. [5]

وكانت الحروب البونية فرصة أمام الطبقة الأرستقراطية لتوسيع نفوذها وهيمنتها بشكل كبير[6]، وبالتالي تحملت الطبقة الدنيا من المجتمع الروماني عبأ الضرائب، كما سمحت التوسعات الرومانية بإلقاء الحمل الثقيل على كاهلهم، وقد مست الضرائب

---

[1] Saint Bertand-de-comminges, **economie antique, la guerre dans les économies antique**, les presses de l'inpremonie fournie à balama, Fonsegriver, 2000. P 103.

[2] Appien, **Histoire des guerres civiles de la république romaine**, i , 1, Tome premier, Paris.

[3] Weller (Max), op.cit, P 317.

[4] Tite- live, **Histoire romaine** ,edition .w weissenbon et A.muller ,1962 ,XXXI, 1- 9.

[5] Nicolet (cloude), « Rome pendant la deuxieme guerre punique Technique financières et manipulation monètaire » :Annales èconomie,sociologie et civilisation , 1963. Pp 451- 431.

[6] Levan (philippe), Sillieres (pierre), Vallat (jean. Pierre), **Compagnes de la méditerranée romaine occident**, Hachette 1993, p 16.

العقارية بشكل كبير الفقراء ثم الطبقة الوسطى، أما الطبقة الغنية العليا فقد تحملت أقل عبئ ممكن.[1]

كل هذا أدى إلى اختفاء المزارع الصغيرة، بعدما هاجر أصحابها إلى المدن بحثا عن ظروف أحسن، فإكتظت المدن بالعاطلين عن العمل، وأجبرت الدولة الرومانية على توفير الغذاء لهم[2]، وحلت محلها الأملاك العامة المعروفة ب (Ager Publicus) والتي تشكلت خاصة مع التوسعات الخارجية الرومانية [3]، لقد كان من نتائج تدهور الزراعة ازدحام العاصمة روما بالسكان من العامة بحثا عن الرزق من مورد غير الزراعة، وقد جذبتهم المآدب ومهرجانات النصر وسخاء النبلاء وبريق الحياة في العاصمة، وقد عاش الكثير من هؤلاء مرتبطين بالسادة النبلاء برباط التبعية(Clientia) أو عيشة الدهماء العاطلين المعتمدين على الهبات التي توزعها الدولة في الأعياد القومية، وقد أدى اكتظاظ روما بالسكان إلى مشكلات أمنية وتموينية كثيرة وكان لعنصر دهماء العامة أثر على الحياة السياسية بما كان يمارسه في العاصمة من ضغوط على الجمعيات الدستورية من خلال أصواتهم الانتخابية.

وكان أيضا من نتائج ظهور الملكية الزراعية الكبرى وعدم قدرة الطبقة المتوسطة من العامة المؤلفة من الفلاحين والمالكين الصغار (العنصر الريفي) على المنافسة، إن أخذت هذه الطبقة تزول تدريجيا منذ أواخر القرن الثاني ق.م، وكانوا هؤلاء عنصر استقرار وتوازن في المجتمع الروماني، وقد لعبوا من قبل دورا كبيرا من خلال تمثيلهم في الجمعيات الشعبية الرومانية فكانوا عنصرا مهما في بناء الدولة الرومانية، فقد نجحوا في تحقيق المساواة بين العامة والنبلاء دون إراقة الدماء.

---

[1] Tertullien, Apologie, p 13. 6.

[2] شارن وآخرون، مرجع سابق، ص 54.

[3] يفصح (نادية)، **سياسة الاستيطان الروماني في بلاد المغرب القديم آواخر العهد الجمهوري، وأوائل الامبراطوري**، مذكرة السنة الأولى ماجستير في التاريخ القديم، اشراف حارش(الجزائر / 95- 96)،ص 230.

ظهور هذه الطائفة من الرأسماليين(publicani) الذين استحوذوا على الأراضي الزراعية وشاركوا في الحروب وكان لهم انعكاساتهم على الحياة السياسية. [1]

وبالتالي سيطرت أراضي الضيع الكبرى في روما بعدما سادت الملكيات الصغرى طول فترة العهد الجمهوري، والتي تتراوح ملكيتها مابين 0.5 إلى 1.2 هكتارا [2]، وحتى أن الأراضي الإفريقية لم تسلم من ذلك حيث اعتبرت ملكا للجيش الروماني، ولم تسلم من انتشار الضياع الكبرى. [3]

كل هذا أثر سلبا على الاقتصاد الروماني، فقد كان لإنتشار الضيع الكبرى الأثر السلبي على الزراعة الإيطالية، بإعتبار أن المزارعين هم كيان الاقتصاد الروماني.[4]

فضلا عن الحروب الخارجية الرومانية التي دفعت المزارعين إلى التخلي عن خدمة أراضيهم طوال فترة الحروب[5]، وبالتالي تركت المهمة لأشخاص لا علاقة لهم بالأرض وهم العبيد، وكانوا يستخدمون في المجالين الزراعي والصناعي بدل أصحاب الخبرة، وذلك بأسعار زهيدة، أو دون مقابل، فلم يسلم أي قرطاجي من العبودية بعد سقوط قرطاجة في 146 ق.م. [6]

فمن خلال التوسعات الرومانية وصل عدد الأسرى والذي تحولوا إلى عبيد إلى ربع مليون ما بين أوائل إلى منتصف القرن الثاني ق.م، وقد تم الإعتماد على عددهم

---

[1] رستوفتزف، مرجع سابق، ص 41.

[2] بشارى (محمد الحبيب)، **دور المقاطعات الإفريقية في اقتصاد روما، مابين 146ق.م إلى 285م**، مذكرة لنيل شهادة دكتورا في التاريخ القديم، إشراف الشنيتي 2006/ 2007م، ص 145.

[3] Toutain (J), Tunisie**, Atlas Historique, géographique, économique et Touristique**, horizon de France, Paris 1936, p 25.

[4] الصفدي هشام، مرجع سابق، ص 206.

[5] Grimal (Pierre), **la vie à Rome dans l'antiquité**, France, octobre 1953, p 29.

[6] الشنيتي (م. البشير)، **التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بلاد المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في احداث القرن الرابع ميلادي**، الؤسسة الوطنية للكتاب (الجزائر 1984)، ص 243.

الهائل خاصة بعد تغيير روما لسياستها الزراعية من خلال اعتمادها على زراعة الكروم والزيتون وتخليها شيئا فشيئا عن زراعة الحبوب، فالتغييير في الإنتاج الزراعي كان لابد من الإعتماد على القوة والكثرة العددية، وقد حققت روما مرادها من خلال الإعتماد على العبيد.[1]

وقد شكل العديد من العبيد الذين تدفقوا نحو إيطاليا بعد الحروب التي انتصرت فيها روما، العديد من أسواق العبيد مثل: سوق ميسينا، على مصب نهر الرون، سوق أكيليا على الشاطئ الشمالي للأدرياتيك، كما أنشأ سوق في روما على رصيف الطريق المقدس بالقرب من الكابيتول والذي لا تغلق أبوابه[2].

ولقد أصبح استغلال هؤلاء ينافس المزارعين البسطاء الذين أجبروا على ترك مزارعهم والتوجه نحو روما بحثا عن عمل آخر. شكل اذن العبيد في أواخر عهد الجمهورية ركيزة الاقتصاد الروماني.[3]

وكان ملاك الأراضي يستغلونهم بشكل مريع وقد وصفهم "مومسن"(Mommsen Thèodore) بالحشرات [4]، حيث تستند إليهم مختلف الأعمال الشاقة، وقد تمت ملاحظة جموع العبيد في المزارع مكبلين بالأغلال والحديد فوق رؤوسهم، كما كانوا يعملون طول النها،وتحت المراقبة وفي الليل يتم جمعهم في مكان واحد، ونتيجة الأوضاع المزرية التي كانوا يعيشونها، قامت هذه الفئة بعدة تمردات في مختلف مناطق الإمبراطورية تعبيرا لرفضهم للظروف القاسية التي كانوا يعيشون تحت وطأة أسيادهم، منها التمرد الذي حدث مابين 185 ق.م إلى 181 ق.م، في منطقة

---

[1] الصفدي هشام، مرجع سابق، ص 203.

[2] المجيد حمدان، "العبيد عند الرومان خلال القرنين الثاني والأول قبل الميلاد"، مجلة الدراسات التاريخية، العددان 117- 118. 2018. دمشق.ص. 65.

[3] - Pigniol André, **la conquéte romain**, librairie alcan, Paris 1972. P 448.

[4] - Moumsen (théodore), **Histoire romain**, Robert la ffont, le club française du livre (Paris , 1970), p 87.

أبوليا(Apulie)، إلى جانب التمرد الذي حدث مابين 135ق.م إلى 123ق.م، كما حدث أخر في منطقة كمبانيا(Campanie)، قاده فيتوس(Vettius)، وبالتالي بدأت المشاكل الإيطالية تتفاقم، ومازاد الأمور تعقيدا هي حملة حنبعل[1]، حيث قتل مئة وخمسين عبدا في روما حسب مومسن. [2]

حسب (le glay) فإن طبقة العبيد ينقسمون إلى عبيد الأرض، وعبيد المنازل والذين تم تحريرهم، ويذكر أن بعض العبيد طبيب، مدرس، أو سكرتير، فهو يعتبر فرد من العائلة تقريبا وكان البعض منهم يحضون بالثقة، أما الآخرون فهم عبيد بأتم معنى الكلمة من الناحية القانونية، فهم مقصون من ممارسة الحقوق السياسية وكان معظمهم ساذج، وقد شكل العبيد حوالي إثنين وثلاثين إلى خمسين % ،من حيث مجمل السكان مابين القرن الثاني والأول ق.م.[3]

ويضيف سيد محمد عمر عن أوضاع العبيد وفقا للقانون الروماني لم تكن لهم شخصيات معنوية، ولم يعتبرهم الرومان أشخاصا وإنما متاع لمن يملكهم، وعاشت أعداد كبيرة من العبيد في الريف لزراعة الأراضي لأسيادهم من كبار ملاك الأراضي، وظلوا يمثلون الغلبية العظمى من اليد العاملة في الريف إلى أن حدد قيصر عددهم بثلثي العاملين لكل مزرعة، وفي المدن خاصة روما كان يوجد مالا يقل عن ربع مليون عبيد. [4]

[1] - Le Gay (Marcel), **Rome, grandeur et déclin de la républic**, Tome 1. Edittion perrin, 1990, p 23- 25.

[2] - Moumsen, op.cit, p 88.

[3] - le glay marcel, op.cit, pp 21- 23.

[4] - سيد محمد عمر، المرجع السابق، ص 91.

وكانت مهام العبيد في الريف تنحصر في زراعة الأراضي أو أداء الخدمات المنزلية وكانوا يستخدمون كمبعوثين أو كرفاق في السفر، والمتعملون منهم يستخدمون في أعمال السكرتارية، والنسخ وأمناء للمكتابات، ومعلمين وأطباء لأبناء الأسرة. [1]

وكان العبيد غالبا عبارة عن أسرى مثقفون يتكلمون لغات مختلفة وكثيرة ولا يستطيعون لذلك أن يفهم بعضهم البعض، أو كانوا عبيد بمولدهم ولم يكن بينهم تضامن لمقاومة الإضطهاد، وكان عمال الزراعة العبيد يلاقون شر الإهانات، فيربطون بالسلاسل لمنعهم من الهرب، أو تحلق نصف رؤوسهم ليصعب عليهم الفرار، كما انتشر نظام الرقيق في معظم الصناعات وفي كل نوع من أنواع العمل، مثل العمل بالمناجم وصناعة المعادن والتجديف في السفن، ورصف الطرق وعمليات البناء الكبرى التي تتم في الغالب على يد العبيد.

وقد انتشرت في روما قبيل بداية الحرب البونية عام 264 – 263 ق.م الرياضة الأتروسكية التي كان العبيد يضطر فيها للقتال لينقذ حياته، وكان هناك أيضا عبيد علماء، وقد جرت العادة أن يكون معلم أي شاب روماني من عائلة كريمة عبدا مثقفا، وكان الرجل الغني يملك عبدا يونانيا ليكون أمينا لمكتبته، وكان العبيد المثقفين يدربون على نسخ الكتب وصناعة الجواهر وغير ذلك من المهن[2].

كان وضع العبيد يعد نقطة ضعف في التشريع الروماني والنظام الاجتماعي، فقد كانوا في نظر المشرع الروماني مخلوقات بشرية محرومة من أي حق إنساني مثلها مثل الدواب تباع وتستبدل ولصاحبها الحق في قتلها إذا هرمت وصارت غير قادرة على العمل، ولهذا ملء السخط والغضب قلوب العبيد في المزارع ولم يكن يعنيهم سلامة المجتمع الروماني على عكس نظرة النبلاء والعامة الذين دفعهم حرصهم على سلامة المجتمع إلى حل الصراع الاجتماعي بينهم بالطرق التشريعية وليس بالعنف

[1] - هابيل فهمي، مرجع سابق. ص 45.
[2] - سيد عمر، المرجع السابق، ص 92- 93.

والثورة، مما يوضح عقلية المواطن الروماني التي تميزت بطاعة القوانين والالتزام بها مهما اختلفت درجتها في العدالة. [1]

ولا شك أن العبيد شكلوا ركيزة الاقتصاد الروماني في عهد الجمهورية الرومانية، كما شكلوا احدى أركان وقاعدة لبناء وثراء الطبقة الثرية الرومانية من خلال الإعتماد على جهودهم في خدمة الأراضي بأثمان منخفضة وشروط قاسية ولا شك أن تلك العوامل والظروف هي التي أدت بهم بالقيام بالتمردات والثورات للتخلص من الإستعباد الذي كانوا يعيشون فيه.

وأمام هذه الظروف، زاد تأزم الوضع بمطالبة السكان بحقوق المواطنة الرومانية، هذه الأخيرة كانت مقصورة حتى القرن الرابع ق.م، على سكان مدينة روما وسهل اللاتيوم والمنتمين للطبقة الأرستقراطية دون بقية سكان شبه الجزيرة الإيطالية. [2]

و أدرك الجنود الإيطاليون الذين كان لهم الفضل في نجاح روما في توسعاتها الخارجية أنهم لم يستفيدوا من الحقوق السياسية التي قامت روما بمنحها للجنود الرومان، وبالتالي عهدوا بالإنفصال عنها في حالة رفض روما منحهم الحقوق السياسية. [3]

مما أدى إلى منح الكثيريين منهم حقوق المواطنة بداية من 212 ق.م. [4]

وأخيرا رضخت روما لمطالب الثوار وأعلنت قبولها منح جميع الإيطاليين الحقوق السياسية بداية من 90 ق.م. [5]

---

[1] - ناهد الحمصاني، مرجع سابق، ص20.

[2] - شارن (شافية)، وآخرون، مرجع سابق، ص 65.

[3] - نفسه، ص 65.

[4] - Saint bertrand- de- comminges,op.cit, p 101.

[5] - السيد (مسعود)، **التاريخ اليوناني والروماني**، حتى مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2002، ص117.

فرغم منح الرومان الحقوق السياسية للإيطاليين، إلا أن الواقع يظهر عدم اكتراث الحكومة بما يحدث في إيطاليا من مشاكل اقتصادية واجتماعية في الوقت الذي ارتبط الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعنصرين هامين هما: الزراعة والمال. [1]

كما عرف الجيش بدوره تغيرات جذرية، في نهاية القرن الثاني ق.م، على يد القائد ماريوس، الذي سن قانون ينص على التخلي عن فكرة الاعتماد على الخدمة العسكرية الاجبارية، والاعتماد في بناء الجيوش على المتطوعين، وهذا لمواجهة الصعوبات التي أصبحت تصادفها الحكومة في تجنيد العدد الكافي من الرجال، بسبب نقص عدد من يملكون النصاب المالي القانوني المحدد، وإقامة الكثير من المواطنين خارج ايطاليا[2].

لكنها تأكدت بعد تراكم المشاكل أن الوضع الاقتصادي أصبح متدني للغاية من خلال معاناتها من أزمة اقتصادية طول فترة الجمهورية، وظهرت آثارها جليا خلال العهدين الإمبراطوريين الأول والثاني، وكانت انعكاساتها على المجتمع الروماني من خلال ظهور الطبقية فضلا عن ميلاد فئة جديدة استطاعت فرض وجودها على مسرح الحياة الرومانية وهي فئة الفرسان.

كان للعامل الاقتصادي أثر بالغ في الأحداث التي شهدتها روما خلال القرنين الأخيرين من الجمهورية بعد سيطرة فئة من المجتمع الروماني على الثروة الناتجة عن المساحات الشاسعة من الأراضي التي استحوذوا عليها من خلال الحملات العسكرية المتتالية، في نفس الوقت الذي تم القضاء على الطبقة المتوسطة التي فقدت

[1] - Moumsen Théodore, op.cit, p 84.

[2] بشاري محمد الحبيب، المرجع السابق، ص130.

أراضيها نتيجة الديون المتراكمة عليها، مما أدى في الأخير إلى ضرورة القيام بإصلاح اقتصادي قادر على خلق الاستقرار والتوازن للمواطن الروماني.

في الوقت الذي أصبح منصب نقيب العامة مهما بالنسبة للعامة في الشؤون السياسية من أجل الدفاع عن حقوقهم وللضغط على الطبقة الأرستقراطية، حيث نجد الصراع الأول حدث سنة 287ق.م بعد قانون (Lex Hotonsin) أماالصراع الثاني بدأ133ق.م مع الأخوين كراكوس وبين هاتين الفترتين حدث العديد من الصراعات نجد بعض الحالات التي تحدى فيها النقباء النبلاء مثل سنة 151 ق.م، حيث تم اعتراض موقف القناصل وسجنهم فيما بعد، وكذلك 138 ق.م أين قام النقباء بسجن القنصلين ويعتبر هذا العمل تحدي لأنه لم يحدث سابقا. [1]

كما استغلت الطبقة الأرستقراطية أموالها في المجالات الصناعية، والعمل على إيجاد حوانيت ومصانع جديدة، تستخدم العبيد للعمل فيها لإحياء الصناعات القديمة خاصة في كمبانيا وأتروريا، ونتج عن ذلك الإضرار بمصالح الأحرار من صغار المهنيين و الحرفيين. [2]

ونتيجة للنشاط الزراعي والصناعي، أتيحت الفرص لروما لتعريف البضائع التي كانت تنتجها إيطاليا لبيعها، و أهمها زيت الزيتون والنبيذ والمصنوعات المعدنية والفخار، وكانت الأسواق الرئيسية مفتوحة أمام إيطاليا في الجزء الغربي من البحر المتوسط، وفي بلاد الغال وإسبانيا و إفريقيا ثم الشمال وولايات الدانوب. [3]

[1] - Lily Ross Taylor, **Forerunner of the Gracchi**, the journal of roman studies. Vol 151, 1962. P 19.

[2] - رستوفتزف، المرجع السابق، ص 21- 22.

[3] - نفسه، ص 42- 43.

ولقد زاد بالفعل نشاط الطبقة التجارية بحيث أن التجار الرومان المغامرين قاموا بصفقات تجارية مُجزية على نطاق واسع في نهاية القرن الثاني ق.م ليصبحوا قوة عظمى مؤثرة على السياسة الخارجية لروما. [1]

كما عرفت الجمهورية الرومانية أزمات اقتصادية بسبب الأضرار و الأجور وتكاليف المعيشة التي كانت تتزايد على حساب الطبقات الفقيرة وبرزت بصورة رئيسية في العنصر الاقتصادي والوضع السياسي، بالإضافة إلى أن الغياب الطويل للجنود عن روما في مسارح الحروب البعيدة، أدى إلى توقف العمل في أراضيهم لسنوات عديدة، فضلا عن حاجة الجيش لكميات كبيرة من الحبوب والزيت والنبيذ، كل هذا أدى إلى تغيرات عميقة في قطاع الزراعة الإيطالية.[2]

تسببت أزمة توزيع الأراضي ومشكلة الديون في زيادة المعاناة عند العامة [3] ، وكذلك معاناة العامة في المجاعات مثل مجاعة 439 ق.م – 440 ق.م، وعندما قام أحد الأثرياء ويدعى سبوريوس مايليوس بتوزيع القمح، تمت محاكمته بتهمة استعادة الملكية. [4]

إلى جانب هذا كان العامة في حالة اقتصادية سيئة، ولما كانت غالبية العامة فقيرة معدمة فقد اضطرت إلى الإستدانة، ومن ثم أصبحت ضحية الطبقة الأولى الجشعين [5].

---

[1] - S.A Cook, litt. D.& F. E. Addcock, M.A & M.P. Charles worth, M.A, The cambridge Ancient History- **the Rome Republic 133- 44 B.C.** Vol- IX, cambridge at the university press 1951, p 6.

[2] - David & Donald, op.cit, p 108.

[3] - Tite Live, 4- 12- 13. / Dionysius Holicarnasus, 12, 1.

[4] - Tite Live, 2- 32.

[5] - سيد الناصري، المرجع السابق، ص70.

وحتى نفهم طبيعة هذا الصراع لابد وأن نذكر أن الأرستقراطية الرومانية الحاكمة التي خافت الحكم الملكي كانت تعتمد على ثروتها الزراعية والرعوية، وكان العنصر الاقتصادي مؤثرا في جعل تلك الطبقة الثرية هي القادرة على إدارة شؤون الحكم، بالإضافة إلى عنصر آخر تمتعت به وهو العنصر العسكري، فقد كان الرومان أساس التعبئة العسكرية هو الثورة ومن ثم سيطرة النبلاء على الجيش لأنهم كانوا يستطيعون تجهيز أنفسهم بالسلاح الجيد وبالخيول، بينما وضع الفقراء في الصفوف الخلفية كمشاة، حملة أسلحة خفيفة، لعدم قدرتهم على اقتناء الخيول والأسلحة الثقيلة، وبالتالي إدعى النبلاء حق الأفضلية في شؤون الدولة العسكرية أيضا. [1]

وما أن حل عام 140 ق.م حتى كان واضحا إن انتشار الإقطاعيات الكبرى واحتكار السناتوس للسلطة السياسية سيواجهان تحديا سافرا، وبالمثل كان واضحا أن التحدي سيقابل بمقاومة عنيفة وتوضح لنا الصفات الشخصية التي كان يتسم بها زعيما الإصلاح الأخوين تيبريوس وكايوس كراكوس، وأن هذا التحدي يجب أن يكون عنيفا ولا يخضع لأي مبدأ. [2]

ومما سبق يستنتج أن الصراعات الاجتماعية كانت دافعا مؤثرا لمجلس الشيوخ لإصدار قرارات صارمة ضد من يحاول تغيير الأوضاع الاجتماعية، وكان الأخوان جراكوس أبرز ضحايا هذا الإضطراب الاجتماعي.

لقد قدم نيكولا كلود[3]، احصائيات حول عدد سكان الأحرار والمقدرة عددهم خمس ملايين شخص في أواخر عهد الجمهورية حيث كانوا يشكلون أكثر من خمسة بالمائة من المجتمع الروماني، بعد الانخفاض الكبير الذي مسّ روما جراء الحروب البونية،

---

[1] - ناهد الحمصاني، المرجع السابق، ص 6.

[2] - رونالد.ر. ددلي . **حضارة روما**، ترجمة جميل يواقيم الذهبي وفاروق فريد، مراجعة صقر خفاجة، دار النهضة مصر للطبع والنشر 1964، ص 107 .

[3] - Nicolet (Claude), **Rome La Conquête du monde méditerranéen**, I, PP, 197-198.

وقد أصبح عدد سكان إيطاليا ما بين ست إلى ثمانية ملايين نسمة، وقد شكلت إفريقيا مصدرا للتموين أربع ملايين من السكان بالغذاء، وفيما يتعلق بالمناطق المفتوحة فكانت إسبانيا تضم ست ملايين نسمة، وبشكل عام فقد شكل سكان المدن ما بين 30 إلى 40% من المجموع العام لسكان إيطاليا. [1]

لم تعد روما بلدا زراعيا تحكمه طبقة أرستقراطية من ملاك الأراضي، بل نشأت طبقة وسطى، لتصبح إيطاليا في القرن الثاني تعرف الحياة الحضرية لأول مرّة، ولقد كان لتدفق العبيد على المزارع والإقطاعيات(latifundia) أثرا بالغ في إخفاء ملاك الأراضي الصغار، واضطروا إلى هجرة الأرض أو بيعها للإقطاعين والهجرة إلى العاصمة روما، والانضمام إلى الغوغاء الرومانية التي كانت تشتكي من البطالة، والتي كانت تعيش على عاتق الدولة (كانت عبئا على الجمهورية الرومانية)، والتي كانت على استعداد لخوض الثورة وإثارة الشغب في روما. [2]

وكان قد حدث تغيير في الوضع الاجتماعي، نتيجة تدفق العديد من العبيد الذين أخذوا كأسرى حرب، فمثلا: نقل خمسون ألف من قرطاجة إلى روما، ومائة وأربعون ألف من قبائل كمبري وتيوتون. [3]

ويرى فرانك ماتش أن هذه الأرقام مباغ فيها إلى حد كبير، ولقد كانت النتائج المباشرة والغير المباشرة للحروب التي خاضتها روما على صغار المزارعين سيئة جدا، في ظل انخفاض أعداد النبلاء وزيادة مزارعهم الواسعة، في حين بقية الشعب بات

[1] - Leveau (Philippe)، Sellières (Pierre)، Vallat (Jean. Pierre), **Compagnes de la méditerranée Romaine Occident**, Hachette 1993. Pp 17-19.

[2] - السيد الناصري، المرجع السابق، ص 186.

[3] - Frank Bun Matsh، op.cit. P.9.

يعيش في فقر مدقع، وصار رجال المال يمتلكون أراضي جيرانهم الأكثر فقرا وضمها إلى ضياعهم الكبيرة، مما أدى إلى تغير واضح في التركيبة الاجتماعية. [1]

3.2.الأزمة المالية:

شهدت روما تغيرات عديدة في عدة مجالات، وذلك بفضل تدفق ثروات هائلة من الكنوز والأراضي التي استحوذت عليها، من الشعوب التي أخضعتها واستغلتها، حيث استفادت منها مختلف الطبقات المجتمع الروماني بنسب متفاوتة، حيث اعتبرت مكاسب لا يمكن الاستغناء عنها، خاصة أن هذه المكاسب غيرت نمط الحياة الذي تميز به المجتمع الروماني في عهوده الاولى، ولكن ذلك لم يستمر طويلا، خاصة بعد وقف تدفق الغنائم وتعويضات الحرب، عندما انتهت التوسعات، واستولت روما على حوض البحر الأبيض المتوسط ووسط اوربا، واخضعت شعوبها، ولذلك وجب على الجمهورية الرومانية إيجاد مصادر مالية جديدة، ولم يتأت لهم ذلك الاّ باستغلال الشعوب الخاضعة للسيطرة الرومانية أبشع استغلال، إذ قامت السلطة بفرض أنواع عديدة من الضرائب، وفتحت المجال للطبقة الأرستقراطية والفرسان باستثمار أموالهم في القطاعات المربحة كالزراعة والتجارة[2].

الجدير بالذكر أن الجمهورية الرومانية جنت ثمار توسعاتها واستحواذهم على حوض البحر المتوسط، ونهبوا كل ثرواته، ولكن هذا لم يدم طويلا، لان النتائج بعيدة المدى كانت سلبية الى حد بعيد، ويتجلى ذلك في الازمة المالية التي عصفت روما، خلال القرن الثاني ق.م.

كانت النتائج الاقتصادية والاجتماعية للتوسعات الرومانية في البحر المتوسط، إيجابية بالنسبة للرومان في البداية، لكن الأمور سرعان ما تغيرت، ودخلت روما في أزمة اقتصادية حادة، نتيجة التضخم المالي الذي أصبحت تتخبط فيه، والازمة النقدية

[1] Ibid.

[2] سيد الناصري، المرجع السابق، ص71.

الناجمة عنه، ويتجلى ذلك من خلال تراجع القدرة الشرائية الرومانية، وخاصة الدينياريوس (Denier)، وانعكاسات ذلك على المستوى المعيشي للمواطنين الرومان[1].

والجدير بالذكر أن الأزمة الفلاحية تتشابك مع الأزمة النقدية، حيث انخفضت قيمة العملة البرونزية التقليدية الاَس، وضعفها باستمرار في التاريخ الروماني خاصة حوالي 214ق.م.حيث تم ربط البرونز بعملة فضية، الدينياريوس بقيمة 10 اَس، وكان الهدف من ذلك هو مواءمة روما مع الدول اليونانية التي مارست الفضة، وهذا حسب ما ورد في الاكتشافات الاثرية التي تم العثور عليها في مورجانتينا في صقيلية (Morgantina en Sicile)[2].

كان لهذه التلاعبات وتخفيضات العملة، عواقب وخيمة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية لاسيما المجتمع الزراعي، والتي تم تعريفها برأس المال المعبر عنه بالعملة، والجدير بالذكر أن المال لم يكن في العصور القديمة، أداة اقتصادية تحكم انتاج وتبادل السلع بقدر ما كانت تستخدم لأغراض سياسية، فالعملة تصك وفقا لتوفر المعادن، لتلبية الاحتياجات المباشرة للدولة، بالدرجة الأولى، وتجهيز القوات، والاشغال العامة والبناء بشكل رئيسي، فمن المؤكد أن وفرة أو ندرة العملة كان لها أثار عواقب على الاَلة الاقتصادية بشكل رئيسي، ويظهر ذلك جليا في انخفاض قيمة العملة[3]، قرب نهاية الحرب البونية الثانية، فقد لوحظ زيادة أسعار الأراضي الزراعية، ويرجع ذلك لتراجع العملة[4] .

لقد سمحت دراسة الانبعاثات النقدية خلال القرن الثالث لبعض العلماء ببناء منحنيات، يبين أن فترة تيبريوس كراكوس تقع في منتصف مرحلة من الكساد تتميز بندرة الانبعاثات، وذلك من خلال تخفيض الانفاق العام، الانشاءات وغيرها، والذي بدأ حوالي 145ق.م، وفي سنة 133ق.م-132ق.م تفاقمت الأزمة الاقتصادية، وهو ما

[1] بشاري محمد الحبيب: المرجع السابق، ص.133.
[2] Nicolet (Claude), les gracques crise agraire et révolution à Rome, op.cit, p 142.
[3] Ibid, p143.
[4] Tite Live, XXX,13.

يفسر بلا شك استخدام موارد الدولة، وهذا ما يظهر جليا في استغلال كنز أتالوس الثالث ملك برغامس (Pergame)، الذي ترك مملكته للرومان في عام 133ق.م، لتغطية النفقات الناجمة عن القانون الزراعي. وفي الفترة الممتدة بين 133ق.م و115ق.م، يحدث التلاعب النقدي مرة أخرى، مما يعدل قيمة الفضة بالبرونز، حيث أنه سيكون الدينار الفضي[1] يساوي 16 اَس، بدلا من 10اَس، ولا شك أن هذه محاولة من الدول للترويج العملة الفضية، وذلك على حساب العملة التقسيمية المستخدمة يوميا، هذه التلاعبات النقدية انعكست سلبا على الاقتصاد والمجتمع الروماني، حيث زاول التضخم للعملة البرونزية طوال فترة الجمهورية[2].

ساهمت التوسعات الرومانية في استنزاف روما لثروات مختلف الشعوب التي اخضعتها لسيطرتها، خاصة الأراضي الزراعية، والمناجم، وخاصة المعادن الثمينة، التي عادت بالفائدة على الخزينة الرومانية، وارتفاع القدرة الشرائية لمواطنين الرومان، ما أدى الى ارتفاع المستوى المعيشي، كما استغلت الثروات المتدفقة على روما من طرف الحكومة الرومانية، لكسب تأييد الطبقة العامة، من خلال توزيع الهبات عليها، خاصة في فترة الانتخابات، ثم توفير القمح بأسعار منخفضة، قبل أن يوزع مجانا لاحقا.

ولكن هدر روما الثروات الهائلة التي حققتها خلال توسعاتها، في قطاعات لا تحقق فائض الإنتاج، انعكس سلبا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وأدخل الجمهورية الرومانية في أزمة اقتصادية، إذ بدأت بوادرها تتضح منذ منتصف القرن الثاني ق.م، عندما تسامحت السلطة مع الملاك الكبار، الذين استولوا على أراضي الفلاحين الصغار، والمتوسطين بكل الطرق الشرعية وغير الشرعية، وكذلك عندما لم

[1]وحدة عملة روما هي الدينار، وهي عملة فضية تزن 4،55 جراما، وتساوي اَس سداسية، أي 10 أَس برونزية، يعود تاريخ الدينار إلى عملة التوحيد النقدي التي جرت في عام 187ق.م.أنضر:
Pigniol (André), op.cit, p 388.

[2] Nicolet Claude, les gracques crise agraire et révolution à Rome, op.cit, p144.

تتحرك ساكنا أمام إهمال أصحاب الضيع الكبرى زراعة الحبوب، وخاصة القمح، ثم الزيتون والكروم، واعتمادها على مقاطعاتها الجديدة في توفير الغذاء لمواطنيها، واهمال صغار الفلاحين بعد أن فقدوا أراضيهم، وتعويضهم بالعبيد في خدمة الأرض، الذين يفتقدون للخبرة في هذا المجال.

كل هذه المشاكل أدخلت الجمهورية الرومانية في دوامة، والتي لم تتخلص منها الجمهورية حتي زوالها، رغم ظهور مصلحين، الذين تبنوا مجموعة من الإصلاحات الزراعية عن طريق سن مجموعة من القوانين والمشاريع، التي تصب في مصلحة الجمهورية الرومانية، والهادفة الى تحقيق العدالة الاجتماعية، في ظل بروز الفوارق الطبقية، هذه الإصلاحات الهادفة الى إنقاذ الجمهورية الرومانية من الترنخ والانحلال المبكر، لكن تضارب مصالح الطبقة الارستقراطية، حالت دون تحقيقها، وضربت عرض الحائط إصلاحات الاخوين تيبريوس كراكوس وكايوس كراكوس لخدمة أغراضها الشخصية. ما أدخل الجمهورية في صراعات دموية عرفت بالحروب الأهلية التي انتهت بزوال الجمهورية الرومانية.

الفصل الثالث: إصلاحات تيبريوس كراكوس.

I-المشاريع الزراعية السابقة لمشروع تيبريوس.

II -المشاريع والقوانين الإصلاحية لتبريوس كراكوس.

III -أسباب فشل قانون سمبرونيا الفلاحي.

IV-قوانين أخري.

V- تصاعد المواجهة بين مجلس الشيوخ وتيبريوس.

VI-إغتيال تيبريوس كراكوس.

- مصير إصلاحات تيبريوس

إصلاحات تيبريوس كراكوس.

I-المشاريع الزراعية السابقة لمشروع تيبريوس

1-مشروع قانون الأراضي:

كان هدف سن القوانين والمشاريع الزراعية تخفيض عدد العامة العاطلين عن العمل الذين يتجمعون في روما، وذلك بمحاولة إعادتهم إلى العمل الحر في الحقول، إلا أن هذا العدد لم ينخفض بل استمر ولكن لولا القوانين الزراعية لازداد هذا العدد أكثر من ذلك، وبطبيعة الحال كانت للبطالة والأعمال التي لا تعود على أصحابها بالنفع أثارها السيئة والخطيرة، لقد دفعتهم أحوالهم البائسة إلى الانحطاط الخلقي والشغب والفوضى.[1]

وفي البداية يجب أن نشير هنا إلى معنى كلمة المزارع أو الضياع الكبيرة بالمعنى القديم، فقد كانت تعني هذه الكلمة نوعًا من التنظيم الرأسمالي الزراعي والتي يستثمر فيها رؤوس الأموال بكميات كبيرة من الأراضي والعمالة والمعدات لتحقيق غرض الإدارة المركزية الموحدة والتخصص في إنتاج بعض المحاصيل الغذائية الأساسية وبيعها في الأسواق المحلية والأجنبية، والمزارع من هذا النوع كانت لا بد أن تحتوي على خمسة عناصر أساسية وهي: 1-وفرة روس الأموال، 2-الأرض، 3-اليد العاملة، 4-الإدارة المنظمة، 5-تسويق المنتوجات.[2]

يتحدث بلوتارخوس عن مشكلة الأراضي والقوانين السابقة، حيث يذكر أن الأرض التي ربحها الرومان في الحرب من جيرانهم، باعوا جزءًا منها، وجعلوا جزءًا آخر أرضًا عامة، وخصصوها لحيازة الفقراء والمحتاجين من المواطنين، مقابل إيجار صغير يدفعونه إلى الخزانة العامة، وعندما بدأ الأغنياء في عرض إيجار أكبر وقاموا بطرد الفقراء، وصدر قانون يمنع حيازة شخص واحد لأكثر من خمسمائة هكتار (يوجيرا)

[1] عبد الله حسن المسلمي: **الحضارة الرومانية**، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة. 1998. ص 197.
[2] Heichelheim & Yeo: op.cit, p 160.

من الأراضي ولفترة قصيرة كان هذا القانون شاهد على جشع الأغنياء، ولمساعدة الفقراء الذين بقوا في أماكنهم على الأرض التي استأجروها وامتلكوا الجزء الذي حصلوا عليه من البداية، ولكن لاحقًا حوّل الرجال الأغنياء المجاورون (للفقراء) الأراضي المستأجرة لأنفسهم بواسطة شخصيات مزيفة.

وفي النهاية استولوا على معظم الأراضي علانية، وأصبحت الأراضي بأسمائهم، أما الفقراء الذين طردوا من أراضيهم لم يجدوا أنفسهم تواقين للخدمة العسكرية، وأهملوا تربية أطفالهم، لذلك فإن إيطاليا جميعها تقريبًا كانت تشعر بندرة الأحرار، وامتلأت بعصابات العبيد الأجانب، الذين جلبهم الأغنياء لرعاية ممتلكاتهم، وبذلك أبعدوا المواطنين الأحرار.[1]

إن المشكلة الأكثر صعوبة وتعقيدًا الآن هي مشكلة الأراضي العامة، أنه يجب أن نضع في اعتبارنا أننا لا نتحدث عن ملكيات خاصة وإنما عن أراضٍ مملوكة للدولة، وقد ضم الشعب الروماني هذه الأراضي في حروبه مع المدن الإيطالية واللاتينية وفي حروب روما مع حنبعل، ثم قامت الدولة بتأجير الأراضي على أن تحصل الإيجارات سنويًا، ولكن لم يستمر الحائزون على الأراضي في دفع مستحقات الدولة. ومن هنا بدأت مشكلة توزيع الأراضي.[2]

2.1. قانون ليكينيوس 267ق.م Lex licinia : (leges licinieae sextiae):

يحمل هذا القانون اسم نقيب العامة "كايوس ليكينيوس ستولن " Cains licinius stolon" و" لاترنوس لوكيوس سكستوس "Lateranus lucius sextius"، حيث

[1] Plutarques, les vies des hommes illustres, Tibirius Gracchus, 8, 1, 2,3.
[2] Heitland, W, E, A, **Short, History of the Roman Republic**. Cambridge: at the University press, 1911, p 250.

مباشرة بعد انتخابها اقترحا على الفور سلسلة من القوانين لتحسين وضع العامة في روما.[1]

ويقضي هذا القانون بألا تزيد مساحة الأرض العامة التي يجوز حيازتها على 500 يوجيرا،[2] ولم يعمل بهذا القانون أو يفعل إلا بعد عام 167 ق.م، [3]ولم يكن مشروع قانون ليكينيوس صارمًا بشكل كافٍ فقد تجاهل تمامًا الأراضي الحديثة التي ضمتها روما بعد الحرب البونية الثانية والتي تقدر بـ 14 مليون هكتار منها 9 مليون هكتار تقريبًا من الأراضي ذات الإنتاجية الزراعية العالمية، وبما أن الدولة وجدت أنه من الأسهل التعامل مع كبار المستثمرين، فأجرت معظم الأراضي العامة لفترات طويلة للنبلاء، ومع مرور الزمن اعتبرت الأجيال اللاحقة الأراضي المستأجرة ملكية خاصة، بل وتوقفت عن دفع الإيجار للدولة، واستخدمت المناطق الوعرة والمرتفعات الجبلية في جنوب إيطاليا كمزارع للأبقار والأغنام بينما في غرب ووسط إيطاليا كانت مزارع تربية المواشي بالإضافة إلى نوع آخر من الاستثمار الزراعي يتمثل في زراعة الحبوب والنبيذ والكروم.[4]

وحسب Tite–live فإن هذا القانون عمل على منح حقوق مساوية بين القنصلين والأشراف الذين كانوا يهيمنون على المناصب العليا في الدولة الذين مثلوا السلطة التنفيذية والتشريعية، وشملت هذه القوانين المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكانت تهدف إلى تقاسم السلطة العليا بين عامة الشعب والأشراف، ومحاربة ظاهرة استيلاء الأشراف على الأراضي التي تم ضمها مؤخرًا إلى روما، وتخفيف أعباء الديون التي أثقلت كاهل الشعب الروماني، حيث كانت مشكلة الديون من أبرز المشكلات في تاريخ الجمهورية الرومانية، وفيما يخص التشريع الخاص بالناحية السياسية فتمثل في

[1] Tite-Live, **Histoire ramaine**, trad, par (M, Nisard) Tone éd, Firmin Didot et frères et C Libraires, (paris 1869), VI, 35.

[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 14.

[3] Cook & Addcock& Charlesworth, op.cit, p 22.

[4] Heichelhein, and yeo ,op,cit, p 161.

إعادة الاعتبار للقنصليين، وطالبا أن يكون إحداهما دائما وبصورة إلزامية مختارًا من بين عامة الشعب.[1]

وعلق هافيل (Havell) على هذا القانون أنه منع أي مواطن من امتلاك أكثر من 500 يوجيرا من الأرض العامة، ولكن لم يأخذ في الاحتياط الضمانات اللازمة لاحترام تطبيق هذا القانون، الذي كان مجرد قناع لإخفاء مطامع النبلاء لأكثر من قرنين من الزمن وبالتالي أصبحت الأراضي تنتقل من الأب إلى الابن بطريقة غير مشروعة، وتتغير عقود ملكيتها عن طريق عمليات الشراء، ورغم ذلك فإن هذه الضياع الواسعة وفقًا للقانون كانت لا تزال أراضٍ عامة، وفقًا لمبدأ من مبادئ التشريع الروماني، كانت تغير المستأجر من شخص لآخر لا يعني تجاوز الحق الأصلي للملكية، وبما أن الدولة كانت هي المالك الأصلي لهذه الأراضي العامة، فإن تيبريوس كراكوس استغل هذا القانون لمنع التعدي في المستقبل مع مراعاة الضمانات اللازمة.[2]

كما يشير (Bouclé–lectercq) إلى إلغاء مشروع انتخابات المجالس العسكرية، الذي يعد أحد أهم المشاريع الضخمة في الجمهورية الرومانية والتي لا يمكن أن تنجح دون احتدام الصراع بين الطرفين، لأنه كان مشروعًا طموحًا شمل عدة جوانب منها ازدياد طموح العامة للوصول إلى المناصب العليا في السلطة والحصول على الممتلكات والأموال والأوسمة التي كانت حكرًا على طبقة الأشراف بحيث هذا المشروع تم الاقتراع عليه من طرف مجلس القبائل الذي تلقى معارضة من مجلس الشيوخ.[3]

[1] Tite-Live, **Histoire romaine**,VI,35.
[2] Hil,havell, A, **Ancient Rome the Republic (a compre hensive illustrated listory of republican Rome)** this edition Geddes & Grosset -2003.p 348.
[3] Bouché leclercq (A), **Manuel institutions romaines**, éd, Hachatte,(paris 1886),p 94-95.

3.1.قانون كايوس فلامينيوس (C.Flaminius) 232ق.م:

ينص مشروع فلامينيوس على توزيع الأراضي في شمال إيطاليا بعد موافقة الجمعية القبلية، وبعدها تبين أن هناك أراضٍ غير مسجلة ويمكن توزيعها على المواطنين، في الوقت نفسه رفض مجلس الشيوخ هذا الإجراء مؤكدًا أنه يجب عرض جميع مشاريع القوانين على مجلس الشيوخ أولاً، وفي المقابل قدم أعضاء مجلس الشيوخ حججًا مقنعة، مفادها أن الخزانة العامة في حاجة إلى الأموال القادمة من إيجار الأراضي لتمويل حروب روما الخارجية من جهة والإنفاق على الفقراء من جهة أخرى.[1]

ويضيف إبراهيم نصحي أن فلامينيوس عرض على مجلس الشيوخ مشروعا قانونه الخاص بتوزيع أراضي إقليم الغال على فقراء المواطنين، وعندما رفض مجلس الشيوخ الموافقة على هذا المشروع، أغفل، تجاهل فلامينيوس رأي مجلس الشيوخ وعرض مشروع القانون على جمعية القبائل فأقرته.[2]

2.طرح قانون إعادة توزيع الأراضي وأهدافه:

لم يكن تيريوس كراكوس صاحب مشروع الأرض هو أول من نادى به ولكن هناك من سبقه إليه من الرومان، حيث أشار" أبيانوس" إلى بعض نقباء العامة الذين وجدوا صعوبة في تمرير القانون الذي يمنع أي مواطن من تملك أرض تتجاوز مساحتها 500 يوجيرا، ولا عددًا من الماشية يفوق 100 رأس من الكبيرة و500 رأس من الصغيرة، كما يلزم هذا القانون الملاك باستعمال عدد محدد من الأحرار،[3] أما بلوتارخوس (Plutarque) فيتحدث عن مخاوف ساورت كايوس لوليوس (Gaius lulius) صديق سكيبو (Publius cornelius scipion) من ثورات وتمردات جراء

---

[1] Tenney Frank, **A History of Rome, New York-**May 1928, Henry Holt Company, p 194.195.

[2]إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 26.

[3] Appien, **Guerres Civilies**, Texte Traduit Par combes-Doumous, Imprimerie des frères Mame, Paris, 1808, livre 1, VII-IX.

كثرة عدد العبيد في إيطاليا الذين يستعملهم الأثرياء، وعزوف الإيطاليين الأحرار عن إنجاب الأولاد مخافة تكاليف نفقتهم.[1]

وتجدر الإشارة أن عددا كبيرا من أعضاء مجلس الشيوخ الأرستقراطيين كانوا في طليعة كبار أرباب الأراضي، وأن معظمهم كانوا يعارضون أي تغيير في الأوضاع القائمة، خاصة بعد قانون فلامينوس في عام 232 ق.م، حيث اعتبر مجلس الشيوخ كل محاولة لتوزيع الأرض العامة على الفقراء المواطنين اتجاهًا ثوريًا، يستهدف السيطرة على مقاليد الحكم، والتقزيم من سلطة مجلس الشيوخ.[2]

ومن هذا المنطق تم القضاء على مشروع لايليوس في مهده الذي بدأت أثاره تهدد كيان الجمهورية، وتنذر بنهاية مأساوية في حال لم تكن هناك حلول للخروج من هذه الأزمة وإنقاذ روما من حافة الدمار، أو على الأقل في إطالة زمن حدوثها، فخلال هذه الفترة كانت روما تعيش ظروفا استثنائية، لم ترق للكثير من سكان روما سواء الطبقة العامة وبعض من كانوا من طبقة النبلاء، الذين أدركوا ضرورة وضع حد لتلك الأوضاع، فبرزت من هؤلاء زعماء من النواب (Tiribunus plebis) الذين بادروا إلى اقتراح مشاريع إصلاحية لإنقاذ الوضع وتفادي الانفجار.

وقفوا في وجه الفئة الأخرى من الأشراف الذين كانوا يقفون ضد أي مشروع إصلاح لصالح العامة والشعب الروماني.

ومن أبرز هؤلاء الزعماء الآخرين تبيريوس (Tiberius) وكايوس كراكوس (Ciaus Gracchus) وكانا من الأوائل الذين بادروا بمشروع إصلاح فعلي، متحديان بذلك طبقة النبلاء، فالأول طرح مشروعه عام 133 ق.م والثاني سنة 122 ق.م محدثان بذلك ثورة في تاريخ الجمهورية الرومانية، حتى وإن كانت هناك محاولات

[1] Plutarques, **Vies des Hommes illustres IV, Tiberius et Gaius Gracchus**,trad par Alexis Pieron,Imprimerie de Gustave Gratiot,paris,1853,p 182.

[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 23.

سابقة للإصلاح الزراعي، من طرف بعض النقباء أمثال كايوس لكنيوس ستولون، والذي لم يكلل بالنجاح، وتلقى معارضة كبيرة من طرف مجلس الشيوخ والأشراف، عكس مشروع الإخوة كراكوس اللذين تميزا عنه بإيمانهما وإصرارهما الكبير من أجل وضع حد لسلطة الأشراف على أرض العامة، وأملاكهم وإرهاقهم بالضرائب والديون، والعمل على تحسين أوضاع العامة وإنقاذ روما من الانحلال المبكر.

1.2.قانون عام 180 ق.م:

لعل من أهم العوامل التي أدت إلى تدهور الزراعة في الجمهورية الرومانية وهجر صغار المزارعين الأحرار لأراضهم هو لجوء كبار الملاك إلى وسائل غير مشروعة لطرد صغار المزارعين منها والاستحواذ عليها بشتى الطرق، حتى أصبحت زراعة الأراضي صغيرة المساحة غير مجزية أمام منافسة الضياع الكبيرة التي يمتلكها النبلاء، ولمعالجة الوضع المتدهور للزراعة، صدر قانون الحد من الملكيات الكبيرة عام 180 ق.م مما ساعد على انتعاش الزراعة، فانتشرت زراعة الكروم والزيتون، بالإضافة إلى المراعي التي ترعى عليها الأبقار والأغنام...الخ وغيرها.[1]

كان هدف المشروع إيقاف انتشار الضياع الكبيرة ومنع تحويل الأراضي الزراعية إلى مراعٍ، وفي عام 173 ق.م خول مجلس الشيوخ لأحد القنصلين تحديد نطاق كل من الأراضي العامة والأراضي الخاصة في كمبانيا لوقف طغيان أرباب الأراضي الخاصة على الأراضي العامة، وتقسيم الأراضي العامة على الفقراء الذين كانوا يعانون من أزمة الديون، وإزاء الضجة التي أثارها الرأسماليون الزراعيون لم تحاول الحكومة تكرار ما فعلته عندئذ، واتجهت إلى محاولة تجفيف مستنقعات بومبتياي (Ponptinae) في لاتيوم وإلى إنشاء مستعمرة جديدة في أوكسينوم (Auxinum)[2].

---

[1]هابيل فهمي، عبد الملك، **معالم التاريخ القديم (اليوناني-الروماني)**، الجزء الثاني، التاريخ الروماني، الهدى للطباعة والكمبيوتر، المنوفية، 1999م، ص 33.

[2]إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 16.

3.2.قانون جايوس لايليوس (Gaius laelius) 145 ق.م:

تقدم البراتيور جايوس لايليوس في عام 146 ق.م بإيعاز من صديقه سكيبيو ايميليانوس بمشروع قانون لحل مشكلة الأراضي العامة، لكنه اضطر إلى سحب مشروعه بسبب معارضة السناتو وكبار أرباب الأراضي العامة والخاصة.[1]

ويضيف بلوتارك حول قانون جايوس لايليوس أن جايوس لايليوس حاول إصلاح هذا الفساد، لكن الرجال أصحاب النفوذ عارضوا إجراءاته، لذلك كان يخشى الاضطرابات التي ربما تحدث، فتوقف وكوفئ بلقب حكيم أو متعقل.[2]

ويفسر السعدني مشروع جايوس لايليوس بأنه حدد الإقطاعات الكبيرة، بحد أقصى 320 يوجيرا، مع ضرورة توزيع الفائض على الفلاحين الرومان الفقراء غير المالكين للأرض، وما كان من السناتو إلا أن عارض بشدة ذلك المشروع، وكل مشروع شبيه له أتى بعده كما سنرى.[3]

مما جعل لايليوس يسحب مشروعه فأكسبه هذا التصرف لقب العاقل (Sapiens)، وتفاقمت المشكلة الاقتصادية عند منتصف القرن الثاني ق.م تفاقمًا خطيرًا يشهد عليه ازدياد عدد المتعطلين في روما ازديادًا هائلاً، لم تلق إلا المحاولة التي قام بها لايليوس.[4]

---

[1] يسرى عبد الحكيم، خليفة دياب، **لجنة سمبرونيوس للأراضي وسلطاتها القضائية**، مطبوعات جمعية الآثار بالإسكندرية، 2003، ص 161.

[2] Plutarque, La vie des Hommes illustres, Tiberius Gracchus, 8.4.

[3] محمود السعدي، **حضارة الرومان**، المرجع السابق، ص 100.

[4] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 16-17.

II-إصلاحات تيبريوس كراكوس(قوانين سمبرونيا):

1. قوانين سمبرونيا إصلاحات تيبريوس:

لقد كانت فترة ما بين 133 ق.م -121 ق.م منعرجًا حاسمًا في تاريخ الجمهورية الرومانية، وعلى التاريخ الروماني ككل، فقد أطلق على هذه الفترة اسم القرن الأخير للجمهورية وأيضا عرف باسم عصر الثورات التي سرعان ما تحولت إلى حروب أهلية، دمرت الجمهورية الرومانية ونخرت جسدها.

حيث عرفت روما في أواخر العهد الجمهوري توسعات في أجزاء كثيرة من العالم القديم نتجت عنه عدة اضطرابات سياسية أثرت بدورها على المجالات الأخرى خاصة الاقتصادية والاجتماعية فدخلت روما في أزمة حادة أصبح لها انعكاسات على حياة الفرد الروماني، وقد كانت الطبقة العامة أكثر الطبقات تضررًا كون أغلبية الشعب من الفلاحين.

لم تكن تلك الأوضاع التي آلت إليها الجمهورية الرومانية تروق للكثير من الرومان خاصة الطبقة العامة وبل حتى من كانوا من طبقة الأشراف والذين أدركوا وببصيرة حادة أن هذا المسار سيؤدي حتمًا بالجمهورية الرومانية إلى التدهور والاضطراب وبذلك انقسم الأشراف إلى قسمين، فريق من المحافظين (Optimates) وهو الفريق المتمسك بزمام الأمور في مجلس الشيوخ، والواقف دومًا في وجه أي إصلاح لصالح الطبقة العامة، والشعب الروماني عمومًا وفريق آخر من الشعبيين (Populares) يدعو إلى إصلاح الأوضاع قبل استفحالها.

أجمعت الكتابات التاريخية على أن هذه الفترة بدأت بإصلاحات كان من شأنها أن تجنب الجمهورية خطر الزوال والاضمحلال. وذلك من خلال بروز شخصيات آمنت بضرورة الإصلاح والعمل على تقليص الشرخ بين طبقتي المجتمع الروماني.

لا سيما وأن مساحات واسعة من الأراضي قد سيطرت عليها منذ سنين، وانتقلت مع الأرض الخاصة من شخص إلى آخر إما بالميراث وإما وفاء لقروض لم تسدد، إما بصفة كونها هدايا أعراس، وأصبح من الصعب التفرقة إن كانت أرضا عامة أو خاصة، وقد كان من بين شكاوي كبار أرباب الأراضي أن مقابر أجدادهم أقيمت في أنحاء متفرقة من الأرض التي ستبقى لديهم بعد أن تسترد الدولة ما يزيد عن الحد الأقصى الذي اقترحه المشروع، وإيزاء هذه الاعتبارات المختلفة كان مشروع قانون تيبريوس يمس مصالح الأثرياء جميعًا سواء كانوا من أعضاء مجلس الشيوخ، أم من غيرهم، والواقع أن هذا المشروع لا يهدد مصالح كبار أرباب أرض الحيازة من الرومان فحسب بل أيضا مصالح الكثيرين من حلفاء روما من اللاتين والإيطاليين.[1]

وكان على ما يبدو تيبريوس كراكوس أكثر إصراراً وحزمًا ممن سبقوه في عرض هذا المشروع، وأن الظروف قد تهيأت له لتمريره عن طريق التصويت في المجالس الشعبية لأن الأوضاع أصبحت مشحونة إلى أبعد الحدود، بعد إلقاء تيبريوس لخطاب أمام الشعب أثناء حفل تنصيبه كنقيب للعامة سنة 133 ق.م حيث أثنى على كل شعب إيطاليا الذي أوضح أنه تربطه بسكان روما أواصر قربى، وأن هذا الشعب قدم خدمات كثيرة للجيش الروماني أثناء حملاته العسكرية، هذا الشعب صار حسبه في وضعية بؤس قد تؤدي به إلى الهلاك، ووضعيته تزداد سوءا ولا يملكون أي بصيص أمل في تحسين ظروفهم.[2]

كانت إصلاحات تبريوس الأكثر شعبية من بين الإصلاحات التي عرفتها روما، والتي ذاع صيتها وجاءت في رسائل وخطباء روما المعروفين، وهم الذين تزعموا الطبقة الفقيرة ضد الطبقة الغنية.[3]

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 23-24.

[2] Appien ,9.

[3] Philip Van ness Myers, **Ancient history**, (USA, 1904),p 443.

حدثنا بلوتارخوس عن روح التحدي والإصرار لدى تبريوس حيث أشار إلى سبوريوس بوستميوس (Postunius Spurius) الذي وجه اللوم لتبريوس وكان في نفس عمره، ومنافس له في الشهرة كنقيب للعامة، وعندما عاد تبريوس من حملته، وجد أن منافسه كان قد سبقه في الشهرة والنفوذ، وكان هدفًا للإعجاب بشكل عام، فقرر تبريوس كما يبدو أن يتغلب عليه بعرض نظم سياسية جذابة وجريئة، تثير أمالاً عريضة بين الشعب.[1]

استطاع تبريوس بمشروع القانون أن يجذب إليه دهماء العامة الذين كانت لهم أصوات كثيرة في القبائل الريفية، لا سيما أن بعض الوافدين من الريف إلى العاصمة في السنوات الأخيرة، كانوا تواقين إلى العودة إلى أسلوب حياتهم القديمة، على خلاف البعض الآخر الذين لم تكن لديهم أي رغبة في اقتناء قطعة من الأرض، فكانوا يأملون في أن يؤدى المشروع إلى تقليل عدد سكان العاصمة، ليتسنى لهم العثور على العمل، وكان من بين الدهماء فريق يؤيد المشروع بدافع من الحسد والغيرة على الأثرياء، وثمة فريق آخر تأثر بفصاحة تيبريوس وإعجابهم بمنطقه في الدفاع عن مشروعه، واستناده إلى أسس أخلاقية سامية ووطنية صادقة.[2]

ويشير "بلوتارخوس" أن تبريوس لم يضع تشريعه بنفسه، لكن أخذ بالمشورة من المواطنين الذين كانوا من ذوي الفضيلة، والسمعة الحسنة، ومن بين هؤلاء كراسوس (Crassus) كبير الكهنة، وموكيوس سافيولا (Mucius Saevola) الخبير القانوني، الذي أصبح لاحقًا قنصلاً، بالإضافة إلى ابيوس كلوديوس صهره.[3]

كما يبدو فإن تبريوس استطاع أن يستميل إلى جانبه بعض أقطاب روما الأكفاء مثل: أبيوس كلوديوس زعيم مجلس الشيوخ، وكراسوس موكيانوس المحامي المعروف،

[1] Plutarque, Tiberius Gracchus, VI-VIII.

[2] عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص 3.

[3] Plutarque, Tiberius Gracchus, IX.

وبوبليوس سكيفولا، أول من اشتهر بالفقه بين أفراد أسرته وأحد قنصلي عام 133 ق.م.[1]

كما تلقى مشروع تيبريوس معارضة شديدة من قبل كبار ملاك الأراضي الزراعية وأغلب أعضاء مجلس الشيوخ، الذين لا يريدون تغيير الأوضاع، خاصة ما عرفته روما أثناء صدور قانون فلامينيوس سنة 232 ق.م، حيث تعتبر كل محاولة تعتبر كل محاولة لإعادة توزيع الأراضي الزراعية على الفقراء تحديًا ثوريًا يهدف إلى السيطرة على مقاليد الحكم والسلطة.[2] بحيث قام رجال الثورة والنفوذ الذين قادوا أطماعهم لبغض القانون بإثارة المشاكل وكراهيتهم لمشرع القانون، وحاولوا إثناء الناس عن ادعاءات تبريوس بإعادة توزيع الأراضي، وذلك لإرباك المجتمع، والتحريض على ثورة عامة.[3]

وإذا كان مشروع قانون تبريوس قد أثار معارضة الرأسماليين الزراعيين من الرومان والحلفاء، فإنه حاز على إعجاب فئات كثيرة من فقراء المواطنين وكذا صغار المزارعين، ذلك أن الفقراء المقيمين في روما منذ أن اضطروا إلى هجر أراضيهم والبحث عن أي عمل في العاصمة، هللوا للمشروع وكانوا يريدون إقراره، رغبة منهم في استئناف حياتهم السابقة ولمزاولة حياة زراعية مجزية، ومما يجدر بالملاحظة أنه بالرغم من نزوح كل هؤلاء من الريف إلى روما، فإنهم ظلوا مسجلين في قبائلهم الريفية الأصلية وكانت لهم فيها أصوات كثيرة، وكذلك حبذ المشروع الناخبين المقيمين في الريف، فوفدت أعداد كبيرة منهم على روما لإقراره، وكان بعضهم من صغار المزارعين الذين يعانون من منافسة الضياع الكبيرة، ويرجون أن يؤدي إقرار المشروع إلى تحسن حالهم.

وكان البعض الآخر من الأجراء الأحرار يمنون النفس بأن يصبحوا أرباب ملكيات صغيرة.[4]

---

[1] عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص 4.

[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 23.

[3] Plutarque, Tiberius Gracchus, IX.

[4] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 24-25.

ويحدثنا "بلوتارخوس" عن موقف العامة من مشروع تبريوس ويقول" والعامة شعروا بالارتياح بترك الماضي للماضي، إذ أنهم أصبحوا آمنين من مثل هذا الظلم مستقبلا".[1]

ولا أشك أنه هنا يقصد الاستغلال الممارس من طرف الأشراف على عامة الناس، واستمر تبريوس بتنفيذ مشاريعه، على الرغم من المعارضة التي تلقاها من طرف أرباب العمل ومجلس الشيوخ الذين وقفوا كحائل دون بلوغ هدفهم، أمام نضال وإصرار تبريوس من أجل تأييد تلك الإجراءات التي كانت جديرة بالاحترام، وتمتعه بالبلاغة التي جعلته يعلى من شأن القضايا المتدنية أيضا، إذ أن تيبريوس كان عظيمًا ولا يقهر، فاستطاع احتشاد الناس حول منابر الخطابة، صعد منصته وناشد الفقراء،[2] حيث استمر تيبريوس يثير إعجاب الشعب بكلماته المتناسقة، حتى تأثر الشعب بها تمامًا، وتغلغلت في نفوسهم، وعرفوا حقيقة موقفهم من الأغنياء، حتى أنهم لم يعودوا يصدقون كلمة واحدة من الأقوال التي كانت تحكي ضد نقيبهم المحبوب، المتفاني في خدمة الفقراء.[3]

وينقل لنا بلورتاخوس خطابًا، ينسبه إلى تبريوس فيقول" وقال تيبريوس: الوحوش البرية التي تجوب أنحاء إيطاليا، كل منهم يملك كهفًا أو عرينًا يمكث فيه، أما الرجال الذين يحاربون ويموتون من أجل إيطاليا، لا يملكون سوى النور والهواء، ألستم تنظرونهم يطوفون الأحياء مع زوجاتهم وأطفالهم مشردين وبلا مأوي وبلا هدف، وبشفاه كاذبة يقوم حكامهم بحث الجنود أثناء المعارك للدفاع عن القبور، والمقدسات من الأعداء، ولم يكن رجل منهم وارثًا لمعبد، ولا أحدا من هؤلاء الرومان الكثيرين وارثين لقبور أسلافهم، ولكنهم يقاتلون ويموتون لينعم الآخرون بالثروة والترف، وحتى لم أطلق عليهم سادة العالم، فإنهم لا يملكون قطعة أرض خاصة بهم.[4] فأذهلت فصاحته

[1] Plutarque, Tiberius Gracchus, IX.

[2] Plutarque, IX.

[3] أمين سلامة، **التاريخ الروماني**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1959م، ص 264.

[4] Plutarque, Tiberius Gracchus, IX.

الحاضرين وانصرفوا وهم متعجبين، حيث تكلم ببلاغة تفتن الألباب، وكان المجلس والشرفاء يحاولون إهلاكه وعرقلة مشروعه. [1]

ولقد اختلف مؤرخون في تحليل خطاب تيبريوس فذهب البعض إلى اعتباره أنه يثير الناس المعتدلين ليتحولوا إلى الجشع، فبالنسبة "لأبيانوس" (Appien) فإنه اعتبره كوطني إيطالي، حريص على بقاء طبقة الجنود، أما بالنسبة لبوتارخوس فقد اعتبره غير مثير للجدل بأي طريقة من الأحوال، فقد اختار الكلمات بعناية غير استفزازية،[2] أما السياسي شيشرون (Cicéron) فقد وصف هذا الخطاب بالرائق والرصين.[3]

ويهاجم عبد الله المسلمي تيبريوس على ضوء هذا الخطاب موضحًا أن تيبريوس في حديثه عن أولئك الذين يموتون وهم يدافعون عن إيطاليا وليس لهم بيت يأوي عائلاتهم، لم يقصد سوى المواطنين الرومان دون غيرهم، إذ يطلق عليهم اسم سادة العالم، بل ويقارن بينهم وبين الوحوش البرية تملك كهوفًا وهو يقصد بهم غير المواطنين، ومعنى ذلك أن الفكر الداعي إلى حب البشر والمساواة، كان يقصد في حقيقته طبقات المواطنين الرومان وليس غيرهم.[4]

وبطبيعة الحال لا نتفق مع هذا الرأي، بدليل أن تيبريوس سعى إلى إعداد مشروع قانون يهدف إلى إعطاء الجنسية الرومانية لكافة الحلفاء الإيطاليين واللاتين، ومساواتهم بالرومان في حق التصويت، ولكن القدر لم يسعفه لاستكمال إصلاحاته.

2.تيبريوس يتحدى التقاليد ومجلس الشيوخ:

ما إن انتشر خبر مشروع "تيبريوس" وتباين ردود الفعل حوله، بالنسبة للعامة رحبوا به كثيرا حيث لقي المشروع إعجاب عدد كبير من المواطنين الرومان وصغار

---

[1] إبراهيم نجيب طراد، **تاريخ الرومان**، مكتبة ومطبعة الغد، (مصر 1997)، ص 167.

[2] Raepsaet-charlier-therese yahir schochat, **Recutement and the program of TIberius gracckus in l'antiquite clasique,** T 53.1984, P 46./ Appien، Histoire des Guerre civiles ,I,9.

[3] André Pigagnol, op.cit, p 305.

[4] عبد الله المسلمي، **الحضارة الرومانية**، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1988، ص 192-193.

المزارعين، وخاصة الذين فقدوا أراضيهم وذهبوا إلى روما بحثًا عن العمل في المجالات الأخرى.[1]

إذ سرعان ما بدأت مدينة روما تكتظ بالوافدين الذين لم تشهد مثله للتصويت على هذا التشريع، فقد علق هؤلاء أمالاً كبيرة عليه أملاً في أن يحسن من أحوالهم وفي الجهة المعاكسة قوبل بالمعارضة والرفض من طرف مجلس الشيوخ، الذي أراد صرف الناس عن المصادقة عليه، وحاولوا أن يبينوا "تيبريوس" كشخص مثير للفتنة، وأنه اقترح تشريعًا هدفه التشويش، وإزعاج الحكومة فقط.[2]

لقد تجاهل تيبريوس مجلس الشيوخ الروماني وتقدم مباشرة بالمشروع إلى جمعية القبائل مباشرة، وقد كان هذا التصرف يفوق في جرأته ما فعله فلامينيوس في عام 232 ق.م، حيث أهمل تيبريوس شأن مجلس الشيوخ كليًا، وتقدم بمشروعه إلى جمعية القبائل مباشرة، ولا جدال في أن تصرف تيبريوس كان دستوري، لأن قانون هورتنسيوس كان قد حرر جمعية القبائل من كل قيد على حريتها في التشريع، هذا التصرف تغاضى عن العرف الذي كان يقضي بعرض كل التشريعات قبل إصدارها على مجلس الشيوخ، واحترام رأيه فيما يعرض عليه، بدليل أن تجاهل فلامينيوس لرأي مجلس الشيوخ، أثار سخطًا كبيرًا.

ولم يكن إغفال تيبريوس لمجلس الشيوخ إلا أنه زاد في مناهضة هذا المجلس لمشروع القانون.[3] وحسبما ذكره "بلوتارخوس" فإن تيبريوس دافع في خطابه عن مشروعه بشجاعة كبيرة، وكثير من الشفقة التي ملأ بها الناس بحماس لا يستطيع احتوائه، ولم يتجرأ أحد من خصومه أن يناقضه في ذلك، لأنهم أدركوا أن قضيته عادلة، تراعي التوازن بين الأغنياء والفقراء، وتحقق الصالح العالم لكل المواطنين الرومان، فالأغنياء سيضمنون اقطاعيات كبيرة عن طريق إضافة المساحة الأخرى

[1] محمود إبراهيم السعدوني، **حضارة الرومان منذ النشأة إلى غاية القرن الأول الميلادي**، ط1998، ص 104.
[2] Andrée Pigagnot, op.cit, p 305.
[3] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 26-27.

التي كلفها القانون للأبناء، أما الفقراء فسيحصلون على حصص صغيرة يعيشون على ريعها بدلاً من التسول أو العمل كأجراء، وبذلك يتم تحجيم خطر البطالة.[1]

لم يكن الطريق معبدًا لتمرير قانونه، فأول عقبة واجهت التصويت عليه هو اعتراض زميل تيبريوس في التربيونية وهو ماركوس أكتافيوس (Marcus Octavius).

ولا يمكننا الجزم بسبب هذا الاعتراض والإصرار عليه، فهناك من ذهب إلى أنه بتحريض من كبار أعضاء مجلس الشيوخ من أجل استخدام حقه في مصادرة مشروع قانون تيبريوس باستخدام حق النقض الفيتو" عند عرض المشروع على جمعية القبائل،[2] وهناك من أورد أن "أكتافيوس" نفسه كان من ذوي الأملاك الكبيرة فهو بذلك أول المتضررين من إصدار هذا القانون.[3]

ويصف لنا "بلوتارخوس" كيف تعامل مجلس الشيوخ بذكاء ودفع بأكتافيوس في مواجهة "تبريوس" فيقول" إن أعداء تيبريوس لم يستطيعوا مقاومة النجاح وبناءً عليه تخلوا عن مهاجمة تيبريوس، بأن أنابوا عن أنفسهم أحد الخطباء الشعبيين ويدعي "ماركوس أوكتافيوس" وهو شاب ذو شخصية متزنة، وحكيم، وصديق حميم لتبريوس واعتبارا لذلك حاول أكتوفيوس في بادئ الأمر أن يبقِ نفسه بعيدًا احترامًا لتبريوس"، ولكنه أجبر في مكانه، إذ أجاز التعبير، بالتوسلات والابتهالات للعديد من أصحاب النفوذ، لكي يضع نفسه في صف المعارضة "تيبريوس" وليتجنب إقرار القانون أنداك، كانت القوة الحاسمة في أيدي التربيون الذي يتدخل بالنقض، رغم رغبات الأغلبية فإنها لا تنفع إذا عارض تربيون واحد مشروع القانون.[4]

---

[1] السعداني محمود إبراهيم، **حضارة الرومان منذ نشأتها وحتى نهاية القرن الأول ميلادي**، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1998، ص.124.

[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 26.

[3] André Pigagnol, op.cit, p 305.

[4] Plutarque, Tiberius Gracchus, X.

ويعلق سيد الناصري على هذا الموقف قائلاً: أن مجلس الشيوخ تعود على أن يسيطر على الجمعية الشعبية عن طريق شراء ذمة أحد نقباء العامة، لاستخدام حقه في الاعتراض لعرقلة أي قرار قد يعرض على الجمعية ضد مصالح مجلس الشيوخ.[1]

والجدير بالذكر أن مجلس الشيوخ لم يكن من حقه إصدار قوانين، ولكنه كان يصدر قرارات، وعلى الرغم من ذلك اكتسبت قراراته قوة القانون نظرًا لمكانته السامية التي كسبها على مدى قورن عديدة.[2]

كانت الخطابة مظهرا آخر من مظاهر الحياة السياسية الرومانية أنداك، بهدف إثارة العامة وكسب تأييدها، فهنا نجد المواجهات الخطابية بين " أوكتافيوس" وتيبريوس من خلال ما ذكره "بلوتارخوس"، بحيث يشير أن هناك مسابقات جدلية بين "تيبريوس وأوكتافيوس"، التي فيها كما قيل لنا، أن كليهما كافح كفاحًا سويًا بجدية وبأقصى جهد ومنافسة، ولم يؤذ أحد منهم الآخر أو يلقي كلمة واحدة غير لائقة ضد الآخر أثناء الغضب، سوى في مهرجان إله الخمر ديونيوس، كما يبدو، بل أيضا في ممارسة المنافسة والغضب، والطبيعة النبيلة والتدريب الجيد وتنظيم العقل.[3]

ويضيف تيني فرانك أن معارضي تيبريوس ليسوا بالعدد القليل، وأنهم تجمعوا وظلموا ينددون بإجراءات تيبريوس في حسرة، ويتهمونه بإعطاء مزارعهم وبيوتهم للفقراء، والبعض قال أنهم اشتروا أرضهم من جيرانهم، وبالتالي جيرانهم لديهم أموال، وقال آخرون أن قبور أسلافهم على الأرض التي اشتراها أباءهم، والتي يريد تيبريوس أن يوزعها على الفقراء، وقال آخرون أن مهور زوجاتهم أنفقت على شراء الأراضي وأيضا اعترض الدائنون على هذا المشروع، وفي المقابل طالب الفقراء من العامة بتمرير المشروع، لأنهم لا يستطيعون أن ينجبوا أطفالا وهم غير قادرين على رعايتهم،

---

[1] سيد الناصري، المرجع السابق، ص 214.

[2] أمال محمد الروبي، **نظام الحكم الروماني في العصر الجمهوري**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1959، ص 76.

[3] Plutarque, Tiberius Gracchus ,X,IV.

وأنهم أكثر من التزم بالخدمة العسكرية رغم أن مكاسب الحروب، كانت تذهب إلى الأغنياء، وانتقدوا الأغنياء لاستخدامهم العبيد بوفرة رغم نقمتهم الدائمة وعدم نفعهم في الحرب بدلاً من المواطنين الأحرار والجنود الشرفاء.[1]

حاول زميله نقيب العامة "أوكتافيوس" اعتراض "تيبريوس" بإجباره على تأجيل التصويت النهائي للمشروع لمدة أسبوعين أو ثلاثة ليعيد دراسته أو صياغته بشكل يضمن إقراره من مجلس العامة، وخلال هذه الفترة قام" تيبريوس" بالاستعداد لمواجهة مؤامرات أعضاء مجلس الشيوخ الذين كان لهم تأثير قوي وغير مباشر على أعضاء ذلك المجلس كما أنه كان من المتوقع أن يخفف من حدة بنود هذا المشروع الإصلاحي الذي سيقدمه "تيبريوس" للمرة الثانية، وأن يقوم بإرضاء الأغنياء والفقراء، وأن يقدم وهو مكره عدة تنازلات ليضمن نجاح مشروعه بأي صورة كانت لكنه رغم كل التنازلات التي قام بها، لقي معارضة من زميله "أكتافيوس".[2]

أمام هذه المعارضة قام "تيبريوس" في استخدام حقه في منع أكتافيوس في مزاولة كل الأعمال الرسمية، ثم أعاد طرحه مرة أخرى، لكن أكتافيوس عارضه مرة أخرى، ما أدى إلى مناقشة حادة بين التريبونين، بعدها طرحه مرة ثالثة لكن "أوكتافيوس" واصل المعارضة، الأمر الذي دفع "تيبريوس" إلى الطلب من جمعية القبائل بعزل أحدهما، من منصبه، لكن أكتافيوس رفض ذلك وقال إن الاقتراح غير قانوني.[3]

ويشير "بلوتارخوس" إلى محاولة "تيبريوس" الأولى لإقناع "أوكتافيوس" حيث ذكر أن "تيبريوس" توسل إليه بعدم معارضته، وتعهد له يدفع قيمة الأرض الزائدة عن ملكيته، بالرغم من أنها لم تكن جيدة ومع ذلك لم يوافق أوكتافيوس،[4] حيث استجاب أوكتافيوس إلى رغبة مجلس الشيوخ وصادر مشروع قانون تيبريوس، فرد تيبريوس على

[1] Tenney Frank, An Economic Survey of Ancient Rome, op.cit, p 237.238.
[2] Appien, Histoire des Guerres Civiles, op.cit, 12.
[3] Mechelin legras-wechsler, **conflits sociaux en république Romaine** ,paris 1979, p 103.
[4] Plutarque, Tiberius Gracchus, X, V.

ذلك باستخدام حقه في منع مباشرة جميع الأعمال الرسمية، ثم أعاد عرض مشروعه في الاجتماع التالي لجمعية القبائل بعد أن يدخل بعض التعديلات على المشروع الأصلي. [1]

بحيث يصف "بلوتاخوس" تيبريوس باتخاذ إجراءات ضد أوكتافيوس لوقفه عن أداء عمله، بحيث أصدر بيانًا يمنع كل القضاة الآخرين من العمل العام حتى يتجنب وقت التصويت، ويجب أن يدلي إما بالموافقة أو رفض قانونه، ووضع الأختام نفسها أيضا على معبد كرونوس وطلب من الرقباء الماليين عدم إخراج أو إدخال أي أموال من الخزينة، وأعلن تيبريوس بأنه سوف توقع عقوبة على القضاة المخالفين، لذلك فجميع القضاة قلقوا بشدة وتوقفوا عن أداء وظائفهم المتعددة.[2]

ومن البديهي أن أوكتافيوس كان يهمه مصالحه الشخصية، فلم يجد فيه إغراء ولا رشوة كي يوافق على اقتراح يسلبه ممتلكاته ويعطيها للفقراء، فرفض أن يلبي رغبات صديقه، وعلى ذلك كان من المستحيل تقديم العريضة بطلب اعتماد القانون الإصلاحي.[3]

قام تبريوس بمحاولة ثانية لإقناعه كما يروى" بلوتاخوس" حيث استدعى تبريوس أوكتافيوس علنًا، وخاطبه بكلمات عذبة ورقيقة وصافح يديه للتنازل وإرضاء العامة، الذين طالبوا فقط بحقوقهم ويأخذون الربح البسيط مقابل الجهود العظيمة والأخطار التي يواجهونها، لكن أكتافوس رفض العرض.[4]

وعندما انعقدت الجمعية لنظر المشروع للمرة الثالثة وعاود أوكتافيوس مصادرة المشروع، اقترح تيبريوس أن تقرر الجمعية أيهما يجب أن يعتزل منصبه.[5]

---

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 27.

[2] Plutarque, Tiberius Gracchus, X,V.VI.VII.

[3] أمين سلامة، **التاريخ الروماني**، دار الفكر العربي، ط1، 1959، ص 265.

[4] Plutarque, Tiberius Gracchus, X*I.*

[5] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 28.

كان أصحاب الأملاك على يقين أن "تيبريوس" لن يهدأ إلا إذا نجح في تمرير مشروعه، لذلك أظهروا سخطهم وأعلنوا عن عدم ارتياحهم، وقاموا بمظاهرة صامتة في طرقات روما، لابسين ملابس الحداد، وتكسوا وجوههم الكآبة. لأن ممتلكاتهم كانت عزيزة عليهم، بل وفعلوا أكثر من ذلك، فقد جمعوا أتباعهم وأذنابهم وصمموا على مقاومة تيبريوس بالقوة إذا لزم الأمر، وتآمروا على حياته، ولكن تيبريوس أحيط علمًا بذلك، فكان يحمل خنجرًا بين طيات ملابسه منذ ذلك الحين.[1]

حاول "تيبريوس" وللمرة الثالثة إقناع "أوكتافيوس" للعدول عن رأيه كما يذكر "بلوتاخوس" حيث صعد تيبريوس إلى منصة الخطابة وحاول إقناع أوكتافيوس مرة أخرى، وحث أوكتافيوس للامتثال لتصويت الناس، إذا كانت هذه إرادة المواطنين، ورغم ذلك فإن أوكتافيوس لم يقتنع،[2] وحين عجز تيبريوس عن إقناع زميله عن العدول عن اعتراضه، وجه توصية للقبائل إلى خلع زميله من منصبه.[3]

برر "تيبريوس" هذا الاقتراح بأن "أوكتافيوس" يعارض مصالح الشعب الروماني وهو الذي انتخبه لخدمتهم والدفاع عن مصالحهم،[4] وإزاء حماس الجماهير للمشروع، استجابت الجمعية إلى نداء تيبريوس وبادرت كل قبيلة من القبائل الخمس والثلاثين إلى الإدلاء بأصواتها في مسألة العزل، ولم يبقى إلى نتيجة التصويت في كل قبيلة،[5] وفي كل مرة يتم فيها تصويت إحدى القبائل الخمسة والثلاثين كان تيبريوس يعود إليه ويترجاه العدول عن رأيه إلى أن صوتت الأغلبية على خلعه.[6]

وبالتالي طرح" تيبريوس" قانونا يحرم أوكتافيوس من ممارسة نشاطه كتربيون حسب ما ذكره بلوتارخوس، حيث قدم تيبريوس قانونا يحرمه من ممارسة وظيفية التربيون،

---

[1] أمين سلامة، المرجع السابق، ص 265.

[2] Plutarque,Tiberius Gracchus, XI-XIII.

[3] Appien, op.cit, p 12.

[4] Bloch Gustave, op.cit, p 211.

[5] Appien, ibid.

[6] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 28.

واستدعى المواطنين للإدلاء بأصواتهم في وقت واحد، هناك خمسة وثلاثين قبيلة، وعندما تدلي سبعة عشر منهم بأصواتهم إضافة إلى أكثر من واحد يجعل ذلك من الضروري أن يصبح "أوكتافيوس" مواطنا عاديا.[1]

ولابد الإشارة إلى طبيعة عملية التصويت، لأن عملية استطلاع أراء القبائل كانت تتم على مرحلتين متعاقبتين:

1-المرحلة الأولى، تدلي القبائل بجميع أصواتها في وقت واحد، وكل قبيلة منفردة ليتبين رأي غالبيتها.

2-المرحلة الثانية تعلن كل قبيلة رأيها وفقًا للترتيب المحدد الذي تحدد في القرعة في كل حالة.

ناشد تيبريوس زميله أكتافيوس مرتين للاعتدال من موقفه قبل عملية التصويت لكنه رفض ذلك، فتواصلت عملية التصويت، وبمجرد الإعلان عن موافقة سبعة عشر قبيلة طلب تيبريوس مرة أخرى الاعتدال من زميله، لكنه واصل الرفض، لكن بعد تصويت القبيلة الثامنة عشر. تم عزل أوكتافيوس، ليخرج خلسة من المجلس، وعلى الفور.

انتخبت جمعية القبائل بدلاً من أوكتافيوس تربيونًا آخر هو "كوينتوس مميوس (Quintus Memmius)"، بعدما وافقت الجمعية على المشروع ويحصل على القوة القانونية.[2]

[1] Plutarque, Tiberius Gracchus, XII.

[2]Appien, Histroire des Guerres civiles, XIII.

Plutarque, Teberius Gracchus, IV, IX.

إبراهيم أبوب المرجع السابق، ص ص 208-209. / إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص ص 25-29.

في الواقع " لقد باءت كل المحاولات مع "أوكتافيوس" بالفشل. ووافقت الجمعية القبلية على طلب "تيبريوس" وعزلت "أوكتافيوس" في خطوة غير مسبوقة في تاريخ روما.[1]

وبذلك صدر القانون بحرمان "أوكتافيوس" من ممارسة منصبه، كما يذكر "بلوتارخوس" حيث صدر القانون، وطلب تيبريوس من أحد معتقيه سحب "أوكتافيوس" من منصب الخطابة، وكان هذا المشهد "أوكتافيوس" وهو يسحب بإهانة، ومثيرا للشفقة، فاضطروا إلى استخدام القوة والعنف لإخراجه مرغمًا من قاعة المجلس.[2]

أثار أعضاء مجلس الشيوخ جدلاً حول شرعية هذا الإجراء وحول حدود وظيفة نقيب العامة، واعتبروا أن الموقف قد تغير منذ ابتكار هذه الوظيفة من أجل حماية العامة لأن العامة أصبحوا يشكلون غالبية أعضاء مجلس الشيوخ، وبذلك فهم ليسوا بحاجة إلى نقباء العامة لحماية مصالحهم.

ومن جهة أخرى أثار أنصار تيبريوس نقطة معارضة لرأي مجلس الشيوخ، وهي سيطرة مجلس الشيوخ على المجالس الشعبية عن طريق شراء ذمة أحد نقباء العامة أمرا يخالف قواعد الدستور الروماني، مغايرا بذلك هدف وظيفة النقباء، وانقاصًا لحقوق العامة التي اكتسبها بعد كفاح طويل، وأن هناك فرقا بين الأرستقراطيين من الطبقة العامة الذين دخلوا مجلس الشيوخ وأصبحوا غالبية فيه، وبين فقراء العامة، وأنه إذا كانت الأرستقراطية من طبقة العامة لا تحتاج إلى نقيب يحميها، فإن الفقراء والمعدمين بحاجة إلى حماية النقباء.[3]

على أية حال وافقت الجمعية على عزل" أوكتافيوس" وانتخاب كوينتوس مميوس بدلاً منه عام 133 ق.م، وأقرت مشروع تيبريوس فأصبح قانونًا يعرف بقانون

---

[1]A.E.R, Boek& R, Hudson,**A History of rome to 565 A**,P Fouth Edition 1964.New York,the Magnillan company,p174.

[2] Plutarque, Tiberius Gracchus, XII.

[3]سيد الناصري، المرجع السابق، ص 215-216.

سمبرونيوس الخاص بالأراضي (Lex Sempronia Agraria) نسبة إلى عشيرة تيبريوس[1].

وبذلك نجح تيبريوس في تمرير قانونه بغض النظر عن الإجراء الذي قام به والخاص بخلع زميله من الناحية الدستورية، وهناك من ذهب إلى أنه إجراء غير دستوري لكون القناصل والمحامين والمنتخبين للوظائف في جهاز الدولة لا يمكن لأحد أن يعزلهم في الجمعية التي انتخبتهم قبل انتهاء عهدتهم، إلا إذا استقالوا طواعية ويمكن للدولة أن تحاسبهم بعد انتهاء مدتهم القانونية.[2]

ولا جدال في أن مشروع قانون "تيبريوس" كان مشروعًا عادلاً أملته مقتضيات ملحة من أجل مصلحة العامة، ويبدو أن حماس تيبريوس لإقرار مشروعه دفعه إلى انتهاك قوانين الدستور الروماني، وارتكاب خطأين خطيرين هما: إغفال اعتراض (فيتو) تربيونية العامة، وثانيا عزل زميله.[3]

3.أسباب اقتراح تيبريوس لتشريع سمبرونيا:

إن الأسباب التي أوحت "لتيبريوس كراكوس" تشريع سمبرونيا تتمثل في سببين رئيسيين:

السبب الأول: هو أثناء توجه تيبريوس من روما نحو نومانثيا مرورًا" بتوسكانا" "اتروريا" وهي منطقة غنية وصالحة للزراعة يمكنها إعطاء مختلف المنتوجات الزراعية لكنها أهملت رغم امتلاكها لسهول كبيرة،[4] لاحظ الضياع الكبيرة للأراضي الزراعية وهجرتها من طرف أصحابها، ما أعطى له الفكرة الأولى من مشروعه الزراعي.[5]

---

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 29.
[2] نفسه، ص 30.
[3] نفسه، ص 29.
[4] Diodore de Sicile, **Histoire Universelle**, tra Abbé, Terrasson, paris, 1851. XXVII.
[5] Plutarque, Tiberius Gracchus, IX.

ويروي كلود نيكولي (Claude Nicolet)، أن ما أثار سخطًا وغضب تيبريوس، ما شاهده وهو في طريقه إلى "نومانس"[1] (Numance) عبر أتروريا" من إفقار الريف الإيطالي من الفلاحين، وامتلائه بالعبيد الأجانب، فأدرك تيبريوس الخطر الذي يهدد روما خاصة اقتصادها، وتيقن أن السبب الرئيسي لكل هذه المشاكل يكمن في انهيار فئة الفلاحين الصغار، وتشغيل فئة العبيد الذين لم تكن لديهم أية خبرة في المجال الزراعي (الفلاحة)، هذا ما ولد الحقد والكراهية في نفسيه تيبريوس ضد الطبقة الأرستقراطية المستبدة، التي لا يهمها سوى تحقيق مصالحها، لذلك سيقف تيبريوس إلى جانب تيار الشعب المتضرر من هذه الأوضاع السيئة، رغم انتمائه إلى الطبقة الأرستقراطية.[2]

السبب الثاني: يعود إلى الخيبة التي أصابته، والتي كادت أن تكلفه حياته، لولا المكانة التي كان يحظى بها والده بين الإسبان، وذلك لما رجع إلى روما ورفض مجلس الشيوخ المصادقة على معاهدة الصلح التي عقدها مع النومنسيين، الذي كسب ودهم بسبب أفكاره التحررية، ومنها أدرك تيبريوس" خطر تزايد أملاك الأشراف، والآثار السلبية التي ستترتب على المجتمع الروماني في جميع النواحي،[3]وكما هو معروف عندما ينتصر الرومان على أي شعب من الشعوب يقومون مباشرة ببناء المدن أو إنشاء المستوطنات أو ببيع أراضي الشعوب التي أخضعوها، كما يوزعون بعض المساحات من أجل استغلالها مقابل ضريبة معينة حسب النشاط الممارس في الأرض، ولكن أرباب المال سيطروا على مساحات كبيرة من الأراضي وجعلوها ملكًا لهم.[4]

---

[1]نومانس: مدينة إسبانية تقع في شبه جزيرة إبيريا، هدمها الجيش الروماني بقيادة سكيبيو إيمليانوس، وبالانتصار عليها انتهت الحرب على الإبيريين وانتصر الجيش الروماني في المنطقة، انظر محمد الصغير غانم، **نصوص بونية**، ليبية مختارة من تاريخ الجزائر القديم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص 124.

[2] Nicolet (claude), les graques, **Crise Agraire et Révolution à Rome**, éd, collection Archive dirigé par piere Nora, paris 196, p 127/plutarque, VIII.

[3] عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص 3.
إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ج2، ص 19.

[4] Appien, **Guerres civiles**, trad.combes dounous, paris, 1808,I ,7.

مما أجبر صغار المزارعين على هجرة أراضيهم والتوجه إلى روما، ما خلق اكتظاظا في روما واستغلال العبيد على نطاق واسع في الأراضي التي تركت من طرف أصحابها.[1]

كون هؤلاء فضلوا استخدام العبيد في خدمة الأرض على الأحرار فالعبيد كانوا غير ملزمين بالخدمة العسكرية، فتزايدت أعدادهم بنسب كبيرة على حساب الأحرار الذين فقدوا أملاكهم ولم يعد بوسعهم القيام بأي عمل بعد أداء الخدمة العسكرية، ووجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل، هذه الحالة أثارت استياء الشعب الروماني، لأنه رأى أنه سيفتقد المساعدين للخدمة العسكرية. وأن الحفاظ على سلطته سيكون عرضة للخطر وسط هذا العدد الكبير من العبيد.

بالإضافة إلى الظروف الخاصة التي كانت تمر بها إيطاليا في تلك الأثناء، إذ أصبحت الأمور هناك مشحونة إلى أبعد حد، وبالنظر إلى أواصر القرابة التي كانت تربطهم مع سكان روما، والخدمات العسكرية التي قدموها للجيش الروماني أثناء حملاته وهذا بالضبط ما أشار إليه "تيبريوس" في خطبه أثناء حفل تنصيبه نقيبًا للعامة، فبعد الثناء عليهم، أشار إلى وجوب تحسين ظروفهم، بسبب الوضعية المزرية التي ألوا إليها.[2]

أما من ناحية الملكية الزراعية فلم تكن تتناسب مع الطبقات الاجتماعية فقد استولى الأشراف على المزارع الشاسعة(Latifundia) ، حتى الأراضي المملوكة للدولة وضع الأشراف أيديهم عليها واستأجروها بأثمان رمزية ولم يلتفتوا لصراخ العامة أو مطالب الجنود المسرحين في حقهم في هذه الأراضي لأنهم هم الذين أضافوها للدولة بقوة السلاح [3]، ولم تكن علاقات الفرسان بالنبلاء تسير على وتيرة واحدة، فتارة تكون

[1] Plutarque, Tiberius Gracckus, VIII.

[2] عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص 3./ إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ج2، ص 20.

[3] سيد الناصري، المرجع السابق، ص 70 – 71.

متوترة بسبب الصراع على عضوية هيئة المحلفين، وتارة أخرى تكون وِدية حينما تكون هناك أعمال عنف وشغب تهدد مصالحهم المادية. [1]

ومع كل هذه الأسباب، قام باقتراح مشروع قانون يحدد فيه الملكية الزراعية للرومان، وهذا القانون مكرس بالدرجة الأولى للأزمة الريفية التي أثرت على إيطاليا.[2]

ويرجع بعض المؤرخين أن هذه الأزمة سببها المنافسة بين ملاك الأراضي،[3] وأراد "تيبريوس" من مشروعه إصلاح بعض جوانب الخلل في التركيبة الاجتماعية للمجتمع الروماني، بعدما لاحظ بأسف حالة الفقراء التعيسة بسبب فساد الحالة السياسية التي انعكست على الحياة الاقتصادية التي تسببت في انهيار الطبقة العامة، وذلك بسبب خبث الأشراف وتماديهم في الاختلاس، والسطو على أراضي العامة التي كانت توزع عليهم بعد فتح البلدان، وعمليات الغزو، ليحرموا العامة من هذا الحق، ولتزداد معاناتهم، بسبب البطالة، لذا أخذ على عاتقه مهمة اقتراح مشروع قانون كفيل بإعادة تكوين الطبقة الوسطى، عرف باسم قانون الأراضي، إذ شمل هذا التشريع قواعد تنظيمية لكيفية حيازة الأرض.[4]

وقد نص هذا القانون على:

4.نص قانون الأراضي (lex Sempronia Agraria) (بنود تشريع سمبرونيا):

ويعلق فرانك مارش على مشروع تيبريوس فيقول أن اقتراحات تيبريوس كان الهدف منها، ليس تنفيذ القوانين القديمة التي تحد من مساحة الأراضي العامة التي يملكها

---

[1] هابيل فهمي، المرجع السابق، ص 44.

[2] Morie thérese-raepsaet-charlin, Alvin H Bernstein, **Tiberius Sempronius gracchus**, tradition and a postory in l'antiquité classique T53-1984, p 505.

[3] Deman Albert, klaus brinfamann, **Die agrarre form des tiberius gracckus**,legende and wirklichkeit in l'antiquite clasique,56,1987,p 465.

[4] Appien, Histoire des Guerres civiles, VII -IX.

شخص واحد، أو طرد الحائزين لها بطرق غير مشروعة، بل استئناف النشاط المتمثل في توزيع الأراضي العامة على المواطنين الفقراء على نطاق غير مسبوق.[1]

وحسب ما ذكره "بلوتارخوس" فإن تيبريوس حظي بمساندة بعض الأشراف الأقوياء الذين تميزوا بسمعة جيدة أمثال صهره، الذي كان من أبرز زعماء الأشراف في مجلس الشيوخ وهو" أبيوس كلاوديوس بولكر (Appius Claudius) والكاهن الأعظم" بوبليوس كراسوس (Publius Crassus) وبوبليوس موكيوس سكيفولا، أحد الفقهاء الكبار الرومان وبعد أن قام باستشارتهم شرع في صياغة تشريعه.[2]

إلا أن "بلوتارخوس" لم يتحدث عن طبيعة مشروع تيبريوس لتوزيع الأراضي بشيء من التفصيل رغم أهمية هذا القانون في ذلك الوقت، ومن المحتمل أن جمعية القبائل وافقت على اقتراح تيبريوس في أبريل من عام 133ق.م، لأن تيبريوس ربما كان تعمد أن ينتظر أمرين:

1. اتجاه كالبورنيوس بيسو (Piso) أحد قنصلي عام 133 ق.م، لتولي بروقنصلية بولاية صقيلية في شهر مارس من عام 133 ق.م، حتى يتجنب معارضته.
2. ربما تيبريوس ينتظر انتهاء عامة الريف من أعمالهم الزراعية ليتمكنوا جميعًا من المجيء إلى روما للتصويت على المشروع.[3]

ويضيف سيد الناصري أن الهدف من القانون هو مطالبة الدولة بمصادرة الأراضي التي تزيد ملكيتها عن 320 يوجيرا مع التجاوز عن ملكية 160 يوجيرا لولدين من أبناء المالك، كذلك تضمن القرار تقدير المساحات المؤجرة وتعويض الملاك عن أي إصلاحات أو مباني قاموا بها في الأراضي المزروعة، وبعد حصر المساحة المصادرة

[1] Frank March, op.cit, p 35.

[2] Plutarque, TIberius et Gaius Gracckus, IV, IX.

[3] يسرى عبد الحكيم، خليفة دياب، **لجنة سمبرونيوس للأراضي وسلطاتها القضائية**، مطبوعات جمعية الآثار بالإسكندرية، 2003، ص 162.

تقسم إلى حصص صغيرة تتراوح ما بين 8–9 يوجيرا، وتوزيع على المعدمين مقابل إيجار رمزي يدفع إلى الدولة.[1]

بينما يرى إبراهيم نصحي وأغلب الباحثين أن مشروع قانون الأراضي يتضمن ثلاثة بنود وهي:

1. ألا يحتفظ أحد من الأرض العامة التي استولى عليها عن طريق الحيازة بأكثر من 500 يوجورا، مع السماح لكل ابن من أبناءه الثلاثة بحيازة 250 يوجورا، شريطة ألا تتجاوز ملكية العائلة 1000 يوجورا، وهو ما يعادل 250 هكتار، وتعويضًا لأصحاب الحيازة عما تسترده الدولة منهم، اقترح المشروع ألا يطرد الحائز مستقبلاً من أرضه وألا يدفع عنها إيجارًا للدولة.[2]

ومن الجائز أن المشروع كان يتضمن في صورته الأصلية نصًا خاصًا يدفع بدفع تعويض نظير الإصلاحات التي أدخلت على الأرض التي تستردها الدولة.

2. أن تسترد الدولة أرض الحيازة التي تزيد على الحد الوارد في البند الأول، وتقسيمها إلى أنصبة صغيرة تقوم بتوزيعها على فقراء الرومان، دون غيرهم، بشرط ألا يبيعوها.
3. أن تنتخب كل سنة بالتناوب لجنة ثلاثية (Tresviri agris indicandis adsignandis) لتحديد الأراضي الواجب استردادها، وتتولى توزيعها على المستحقين، وثم تعين هذه اللجنة للإشراف على توزيع الأرض وقيادة المستعمرات.[3]

---

[1] السيد الناصري، المرجع السابق، ص 213.

[2] André pigagnol,op.cit, p 304/Appien,histoire des Guerres civiles,op,cit,I,11.

[3] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 40. /
Plutarque, Tiberius et Gaius Gracchus IV, XIV. /Appien, Histoire des Guerres viciles, 9.10.

ويعزز تيني فرانك هذا الرأي، موضحًا أن تيبريوس أشار إلى أنه حتى الأراضي التي لم تتجاوز الحد القانوني لا بد من إثبات صاحب ملكيتها.[1]

وأكد القانون الزراعي، على أن هذه المخصصات غير قابلة للتصرف فيها أو بيعها، ولكن هذا القيد تم إلغاءه في وقت لاحق، وغالبًا أن سبب إدراج هذا الشرط هو رغبة تيبريوس في منع المضاربة.[2]

ولم يذكر "أبيانوس" دفع أي تعويضات عن الإصلاحات التي أدخلت على الأرض الزائدة على الحد الذي يسمح به المشروع لأنه من الجائز أن يكون تيبريوس قد حذف من مشروعه المعدل البند الخاص بالتعويض، إذا صح أنه كان موجودًا في المشروع الأصلي.[3]

ويؤكد كذلك سيد الناصري بأن تيبريوس أعاد صياغة مشروع قانونه بعد رفض مجلس الشيوخ له بطريقة قاسية وحازمة، إذ أنه أسقط من النص القديم البند الذي ينص على تعويض الإقطاعيين عن الأراضي التي سوف تنزع منهم ملكيتها والتي تؤول إلى الملكية العامة للدولة (Ager Publicus)، كما تضمن المشروع فقرة جديدة تنص على إنشاء لجنة ثلاثية لفحص وتقسيم الأراضي.[4]

وكما أشرنا سابقًا فقد شارك في صياغة هذا القانون عددا من أعضاء مجلس الشيزخ الذين يميلون إلى الإصلاح الاجتماعي، منهم اثنان من فقهاء القانون الروماني هما ليكينيوس كراسوس (Licinius Grassus) وموكيوس سكايفولا (Mucius Sacevola) قنصل عام 133 ق.م.[5]

[1] Tenney Frank, A History of Rome, op.cit, p 197.
[2] Frank Marsh, op.cit, p 36.
[3] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 27.
[4] السيد الناصري، المرجع السابق، ص 216.
[5] المرجع نفسه، ص 213.

كان أمام تيبريوس كراكوس بعد استصدار القانون وتمريره في الجمعية القبلية تحديين اثنين وهما: من يقول بتنفيذ والوقوف على تطبيقه؟ وكيف يتمكن من تمويل التكاليف المترتبة عن تطبيقه.

5-عمل اللجنة الثلاثية والعقبات التي واجهت مشروع قانون الأراضي:

أمام إصرار تيبريوس وتحمسه لقانونه ومضّيه إلى الأمام، والتفاف العامة من حوله، جعله يقوم بتعيين نفسه وأخيه كايوس كراكوس وصهره أبيوس كلوديوس (Appius Claudius) أعضاء للجنة الثلاثية لفحص وتقسيم الأراضي وانتزاع الأراضي الزائدة عن المقدار المحدد وتوزيعها على مواطني الطبقة العامة كما نص عليها القانون.[1]

حدثنا "بلوتاخوس" عن أبيوس كلاوديوس، عضو لجنة تقسيم الأراضي أن أبيانوس كان قنصلاً ورقيبًا، وقد عين رئيسًا، لمجلس الشيوخ الروماني استنادًا إلى منزلته وتفوقه على معاصريه بنشاطه.[2]

ويعلق عبد اللطيف أحمد على تشكيل اللجنة موضحًا أن هناك قانونا ينص على أن من يقترح تشكيل لجنة لا يجوز له أن يكون عضوًا فيها، ولعل العضوية في اللجنة كانت لمدة سنة قابلة للتجديد.[3] وهنا يجدر الإشارة إلى أن تيبريوس خالف القانون بوضع نفسه عضوًا في اللجنة المشرفة على تنفيذ القانون، وأنه ربما سعى لهذا من أجل الاستفادة الشخصية من سلطة الإمبريوم القضائية.

ومنحت اللجنة سلطة الإمبريوم القضائي لإعادة فحص الملكية الزراعية كلها، وتبيان ما هو ملكية وراثية خاصة وما هو مسلوبٍ من أراضي الدولة العامة ثم مصادرة الأراضي المسلوبة والزائدة عن الحد وتوزيعها على المعدمين وصغار الملاك ومن أجل

[1] Appien, 13.
[2] Plutarque, Tiberius Gracchus, IV.
[3] عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص 6.

الفض في المنازعات التي قد تنشأ حول أحقية في ملكية بعض الأراضي المزروعة التي يملكها الإقطاعيون.[1]

وذلك ما يتضح فيما ورد عند "ليفيوس" أنه بمقتضى تشريع تال خولت اللجنة سلطة قضائية للفصل فيما ينشأ من منازعات حول ملكية الأرض التي تقع تحت طائلة قانون الأراضي، ووفقًا لما جاء عند "أبيانوس" كان يتعين اختيار أعضاء جدد للجنة في كل عام، بيد أنه لما كان هذا لا يتفق مع ما هو معروف من أنه لم يطرأ أي تغيير على أعضاء اللجنة إلا عند وفاة أحدهم، فإن أكثر الباحثين يرون أن أبيانوس أساء التعبير عن وضع كانت بمقتضاه عضوية اللجنة سنوية مع جواز إعادة انتخاب أعضائها.[2]

كما اقترحت اللجنة أن الدولة يجب أن تستعيد جميع الأراضي العامة، المملوكة لأفراد بشكل غير قانوني، وينبغي توزيعها كإقطاعيات صغيرة للفقراء.[3]

ويعلق تيني فرانك على أداء اللجنة الثلاثية فيقول أنها استطاعت أن تعمل في نشاط وبشكل فعال، ولقد قدر عدد الأفراد الذين حصلوا على الأراضي بحوالي 50.000 مواطنا حصلوا على حوالي ستمائة ألف يوجيرا من الأراضي العامة التي أعيد توزيعها، أي حوالي 7% من مساحة الأراضي العامة (Ager Publicus).[4]

---

[1] سيد ناصري، المرجع السابق، ص 216.

[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 31.

[3] Frank Marsh, op.cit, p34.

[4] Tenny Frank, An Economic Survey of Ancient Rome,op.cit, P 239.

6.قائمة أعضاء لجنة قانون تقسيم الأراضي:

تيبريوس كراكوس	نقيب العامة عام 133ق.م، ومشرع القانون الزراعي
كايوس كراكوس	شقيق تيبريوس، ونقيب العامة عام 123ق.م-122ق.م
ماركوس فلافيوس فلاكوس	رئيس اللجنة الثلاثية
أبيوس كلاوديوس بولكر	زعيم مجلس الشيوخ، وصهر تيبريوس
كايوس بابيريوس جاربو	نقيب العامة عام 131ق.م
بوبليوس ليكينيوس كراسوس	قنصل سابق، وصهر كايوس

7.الموارد المالية لمشاريع تيبريوس:

وما أن باشرت اللجنة الثلاثية عملها حتى أدركت أن نجاح تنفيذ قانون الأراضي لا يتوقف فقط على استرداد الأرض العامة الزائدة على أحكام هذا القانون وتقسيم هذه الأرض إلى إقطاعات وتوزيعها على فقراء المواطنين، بل أيضا على وجود اعتمادات مالية لمساعدة أرباب هذه الإقطاعات على الحصول على ما يلزم من بذور وماشية وأدوات زراعية ليتمكنوا من استغلال إقطاعاتهم.

ووفقًا للعرف لم يكن يحق إلا للقناصل استخدام الأموال العامة دون أخذ موافقة مجلس الشيوخ، ولما كان تيبريوس قد أثار سخط مجلس الشيوخ بقانونه والأساليب التي لجأ إليها لإقرار هذا القانون، فإن سيطرة مجلس الشيوخ على الشؤون المالية أتيحت له الفرصة ليكيل ضربة قاتلة للقانون، برفض الموافقة على الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذه،[1] وقد تحجج مجلس الشيوخ بأن الموارد الحالية بالخزانة العامة غير كافية، وأنها مخصصة في الأساس للمواطنين الفقراء.[2]

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 31-32.

[2] Arthun E,R Boak and,Richard Hudson, **A History of Rome to 565 A,D**,Fourth Edition 1964.New York the Magnillan copany,p 174.

ولأن مجلس الشيوخ كان على دراية أن هذه اللجنة لن تنجح في القيام بعملها بدون الدعم المالي الذي يسيطر عليه، لذلك حاول مجلس الشيوخ تعطيل تنفيذ المشروع برفضه الموافقة على الاعتمادات المالية المطلوبة وتسويف الأمر حتى انتهاء مدة تولي تيبريوس منصب نقيب العامة عسى أن يُهجر المشروع وينسى أمره.

وقد حدثنا بلوتارخوس عن موقف مجلس الشيوخ إزاء الاعتمادات المالية المطلوبة لتيبريوس، ويقول " على أية حال، الأرستقراطيون الذين غضبوا من هذه الإجراءات، وخافوا من القوة المتزايدة لتيبريوس، أهالوا عليه الإعانات داخل مجلس الشيوخ، وعندما طلب على نفقة الخزانة العامة، حين تقسيم الأراضي العامة، مقر جيد لاستخدامه حين تقسيم الأراضي العامة، ورفضوا إعطائه، رغم أن رجال آخرين كان لديهم مقر لأغراض أقل أهمية، وحددوا نصيبه اليومي من النفقات بتسعة أبولات (Obols).[1]

لكن خطة مجلس الشيوخ فشلت عندما دخلت الخزانة الرومانية أموالا جديدة من مملكة برجامون، لأن الملك أتالوس الثالث ملك مملكة برجامون قد أوصى أن تؤول ثروته الطائلة ومملكته للشعب الروماني،[2] نظرًا لعدم وجود وريث يخلفه، والكثير من المؤرخين يتفقون على أن تيبريوس طلب الاستفادة من هذا الإرث وتوزيعه على المواطنين المستفيدين من الأراضي ليتمكنوا من استغلالها.[3] لكن مجلس الشيوخ رفض، وما كان على تيبريوس إلى أن تقدم بمشروع قانون إلى جمعية القبائل بتخصيص من الإرث لتنفيذ قانون الأراضي، وتقدم بمشروع آخر يتضمن تولي جمعية القبائل تنظيم شؤون مملكة برجامون، هذا ما طرح العديد من التساؤلات حول الأهداف والمساعي التي يريد تيبريوس الوصول إليها.[4]

[1] Plutarque, Tiberius Gracchus, XIII.
[2] Plutarque, XVI, Bloch, op.cit,P 212.
[3] André piganiol, « l'ouevre des Gracques », Annales d'histoire économique, et sociale, Année, m3, 1929, p382.
[4] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 209-210.

وتضيف أمال الروني، أن الملك أتالوس كان يشعر بثقل تدخل روما في اسيا الصغرى، وأدرك إنها سوف تجد ذريعة للاستيلاء على مملكته، لذلك أراد أن يحافظ على دماء شعبه وأوص بمملكته للرومان.[1]

ويذكر "بلوتاخوس" وصية أتالوس التي أنقذت مشروع تيبريوس، أن عندما مات أتالوس فيلوميتور "Attlus philometor"، وجاء يوديموس من برجاموم "Eudemus of pergamum" إلى روما بوصية الملك، التي فيها أن تؤول تركته إلى الشعب الروماني.[2]

ويحدثنا ديفيد ماجي مؤكدًا أن أتالوس كتب وصيته قبل أن يموت بعام، لأنه كان يتوقع اغتياله من قبل الملك البطلمي ملك مصر، والجدير بالذكر أنه يضم مملكة برجاموم إلى أملاك الشعب الروماني، بسطت روما نفوذها على غرب آسيا الصغرى، وأن الوصية كانت تتضمن أيضا بجانب ثروته، أراضي المملكة وحدودها والمدن الخاضعة لنفوذها بشكل مباشر.[3]

كما أنه بعد العثور على نقش يتضمن بقايا نص هذه الوصية ونشر هذا النقش في أواخر القرن التاسع عشر، لم يعد هناك مجال للشك الذي أثاره المؤرخ الروماني سالوستيوس حول وجود مثل هذه الوصية، وإذا كان يتبين من النقش السالف الذكر أن أتالوس أوصى أن تبقى "حرة" مدينة برجامون، وإقليمها، فإنه لا يستعبد أن تكون الوصية نصت على تمتع المدن اليونانية الأخرى في هذه المملكة بوضع مماثل، وأن الملك كان يقصد بذلك إعفاء المدن اليونانية في مملكته من السيطرة الرومانية، ومن دفع الجزية لروما.

---

[1] أمال الروبي، المرجع السابق، ص 14.

[2] Plutarque, op.cit, XIV.

[3] David Magie, **proman Rule in Asia Minor to the end of the third century after Christ**, New Jersey, pringeton university press, 1950-p32.

بيد أن الأحداث أثبتت أن "أتالوس" كان شديد التفاؤل على الأقل من حيث إعفاء المدن اليونانية جميعًا من الضرائب أو من الخضوع لسيطرة حاكم الولاية الجديدة.[1]

ويعلق عبد اللطيف أحمد على تركة "أتالوس" مضيفًا أن هذه التركة لم تصل إلى روما إلا في عام 129ق.م، أي بعد مصرع" تيبريوس" بسنتين، ويبدو أن الكثير من رجال طبقة الفرسان الذين كانوا قد عارضوا مشروع الإصلاح الزراعي، قد أيدوا المشروع الخاص بتركة أتالوس نظرًا لاتفاقه مع مصالحهم الخاصة.[2]

ولما كانت مباشرة الشؤون المالية والخارجية حكرًا على مجلس الشيوخ منذ أمد بعيد، وكان مجلس الشيوخ أبدى عدم استعداده للموافقة على الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ قانون الأراضي،[3] بل وأكثر من ذلك حيث لجأ إلى عرقلة أعمال تيبريوس عن طريق قطع الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ مشروعه.[4] ولذلك لم يكن أمام تيبريوس سبيل للإفادة من تركة أتالوس سوى بالاعتماد على حق مجلس الشيوخ التقليدي في مباشرة الشؤون المالية والخارجية، وتبعًا لذلك فإن تيبريوس تقدم الى جمعية القبائل بمشروع قانون لتخصيص جانب من تركة أتالوس لتنفيذ قانون الأراضي، وأعلن أنه سيتقدم بمشروع قانون آخر يقتضي بأن تتولى جمعية القبائل تنظيم شؤون مملكة برجاموم، ويبدوا أن هذا التهديد يفتح الباب على مصراعيه أمام جمعية القبائل للتدخل في الشؤون المالية والخارجية لها.[5]

وهذا ما يؤكد عليه بلوتاخوس من خلال الإجراءات التي اتخذها "تيبريوس" من أجل تحدي مجلس الشيوخ، حيث اعتبر المدن التي انضمت من مملكة أتالوس لا يحق

---

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 73-74.

[2] عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص 11.

[3] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 32.

[4] Jean pierre Martin, Alain chauvot,Mireille cébeillac Gervasoni,**Histoire Romaine**,Ed,Armand collin,3eme édition,paris 2003,p 143.

[5] إبراهيم نصحي، المرجع السابق ص32./عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص 13.

لمجلس الشيوخ التشاور بشأنها، لكنه قدم بنفسه المبررات وثيقة الصلة إلى الشعب، وبهذه الإجراءات تحدى مجلس الشيوخ أكثر من أي وقت مضى.[1]

ولم يكن من شأن تحدى حق مجلس الشيوخ وإفساح المجال أمام جمعية القبائل لممارسة اختصاصات وسلطات غير مألوفة إلا زيادة نقمة أعضاء مجلس الشيوخ على تيبريوس وإثارة أشد مخاوفهم حول أهدافه ومراميه.[2]

إن اعتداء تيبريوس على حق مجلس الشيوخ التقليدي في مباشرة الشؤون المالية والخارجية وإعطائها إلى الجمعية القبلية خطأ كبير، لأنه بذلك أثار حفيظة النبلاء ضده، من ناحية، ومن ناحية أخرى كلف جمعية القبائل بإدارة شؤون لم تألفها في الماضي.

ومن جانب آخر، وفي عام 129ق.م وجد فولفيوس فلاكوس الذي ترأس اللجنة الثلاثية نفسه أمام قضية هامة وهي أحقية الحلفاء الإيطاليين في الاستفادة من قانون الإصلاح الزراعي في المناطق التابعة لهم، وتوجه الحلفاء الإيطاليين إلى سكبيو ايميليانوس وطالبوه بعرض قضيتهم أمام مجلس الشيوخ، فوافق على ذلك، وينجح في نقل السلطة القضائية للنظر في المشاكل بالنسبة للحلفاء الإيطاليين، [3]ومن اللجنة الثلاثية إلى القنصلين، وكان سكبيو قد حذر اللجنة من نزع أراضي الحلفاء الإيطاليين بل وأحال هذا الموضوع إلى القنصل توريانوس، ودخل سكبيو في نزاع بينه وبين أنصار تيبريوس في هذا الشأن.[4]

ويشير فرانك مارش إلى أن التعداد السكاني لعام 130ق.م حوالي 318 ألف مواطن روماني استفادوا من قانون الإصلاح الزراعي وأصبحوا مزارعين جدد، مقارنة

[1] Plutarque, op.cit,Tiberius Gracchus,XIV.

[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 32.

[3] السيد الناصري، المرجع السابق، ص 221.

[4]المرجع نفسه، ص 220.

بعام 125 ق.م حيث بلغ عددهم 394 ألف مواطن روماني، ورغم أن هذه الأرقام مشكوك في صحتها، أيضا ربما تكون غير خاطئة.[1]

ولقد واجهت اللجنة الثلاثية صعوبات لعدم وجود دعم مالي يساعدها في القيام بمهمتها مثل دفع أجور المساحين ونفقات التحرك والانتقال ورواتب الموظفين المساعدين فضلاً عما يحتاجه الملاك الجدد من مساعدات مالية للاستقرار في الأرض الجديدة وبداية حياة الفلاحة، ومدهم بالبذور والآلات والمواشي والإنفاق عليهم في حصاد المحصول من أراضيهم الجديدة.[2]

لقد أحرز المشروع نجاحًا في حل مشكلتي إفقار الريف وتدهور الزراعة، غير أن هذا النجاح كان جزئيًا ومؤقتًا لأن المشروع لم يكن هو العلاج الجذري الشامل لحل مشكلة الأراضي، أو مشكلة دهماء العاصمة الذين لم يطرأ على حالتهم أي تحسن، وحتى إذا سلمنا بازدياد عدد صغار الفلاحين في الريف كنتيجة للمشروع، فإن مدى بقائهم مرتبطين بالأرض كان مرهونًا بالأحوال الاقتصادية التي لا نعرف عنها شيئًا مؤكدًا، بل نحن نشك في أن تيبريوس نفسه قد عني بهذا الجانب من المشكلة أو كان لديه معلومات أوفر مما لدينا حقيقة تلك الأحوال، وكذلك كيف كانت طريقة تيبريوس في اختيار المنتفعين بالأنصبة الزراعية؟ وهل كان ينوي أن يختار صغار المزارعين من بين دهماء المدينة؟ أم كان لديه خطة معينة لاختيارهم من بين من كان لهم دراية بالفلاحة؟[3].

[1] Frank March, op.cit, p48.

[2] السيد الناصري، المرجع السابق، ص 217.

[3] عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص 7.

8.تيبريوس يرشح نفسه نقيب للعامة العالم التالي يوليو 132 ق.م:

لقد بلغ تيبريوس كراكوس هدفه من خلال تمرير القانون وتعيين اللجنة الثلاثية التي تسهر على تطبيقه وكذلك الاعتمادات المالية المخصصة له، لكن سلاح الوقت لم يكن في صالحه فمدة توليه منصب نقيب العامة، لن تدوم طويلاً وهي في أقصى الحالات لن تتجاوز السنة كما هو النظام المعمول في روما سواء بالنسبة للقناصل أو نقباء العامة،[1] حيث بعد مرور ستة أشهر من مباشرة تيبريوس عمله أي في 15 ديسمبر 134 ق.م، وصل موعد انتخاب النقباء الجدد لسنة 132ق.م، وما كان على تيبريوس إلا البحث عن الحماية القانونية، من أجل ضمان مواصلة تنفيذ مشروعه وكذا الابتعاد عن المحاكمة التي يمكن أن تقرر ضده بعد نهاية مدة توليه منصب نقيب العامة بزوال الحصانة، وهو الذي كان يدرك بأن النبلاء ينتظرون هذا الموعد من أجل منعه من تولي منصبه مرة ثانية بعدما اتهم بالخيانة.[2]

كل هذه الأسباب دفعت بتيبريوس للترشح مرة ثانية لمنصب نقيب العامة، هذا العمل الذي لقي معارضة وسخطا من طرف النبلاء الذين صمموا على منعه، ولذلك فقد قرر خصومه الذين لم يستطيعوا الوقوف ضد طموحات الشعب، محاربته في إطار ما يسمح به الدستور، وعزموا أمرهم على عدم انتخابه مرة أخرى خاصة وأن الانتخابات شهر جويلية وأغلب الناخبين الريفيين منشغلين بالحصاد في مناطقهم، ولا يمكن لهؤلاء الفلاحين العودة إلى روما من جديد والتصويت لصالح التجديد لتيبريوس كراكوس.[3] لذا عندما انعقدت جمعية القبائل فوق تل الكابيتول لإجراء الانتخابات، اعترض النبلاء ترشيح تيبريوس للمرة الثانية، ما أدى إلى حدوث خلاف بين نقباء العامة حول من يترأس الجلسة، الأمر الذي دفعهم إلى تأجيل الاجتماع لليوم التالي.[4]

---

[1] Appien, p 14.

[2] Bloch Gustave, op.cit, p 212.

[3] Appein, p 141.

[4] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 35.

لم يعد أمام تيبريوس سوى المضي قدمًا من أجل الظفر بمنصب نقيب العامة عام 132ق.م لحماية نفسه من أي خطر يمكن أن يتعرض له بعد انتهاء عهدته ولذلك سعى لدعوى العامة في روما واحدًا واحدًا لحضور الجمعية كما يروي ذلك "أبيانوس" ونجح في حشد ما يكفي يوم الانتخاب وبدأت القبائل تصوت.[1]

ولكن الأغنياء العازمين على الوقوف في وجهه احتجوا أن القوانين لا تسمح بأن يتولى نفس المواطن منصب نقيب العامة مرتين متتاليتين وهو أمر محظور بمقتضى قانون قيلليوس lex Vallia Annalis)) الصادر سنة 180 ق.م، ورغم أنه ليس من المؤكد أن هذا القانون كان يقصد به منصب نقيب العامة، إلا أنه لم يحدث أن ترشح أحد نقباء العامة مرتين منذ زمن بعيد، ورغم ذلك نجح الأرستقراطيون في التشويش على الانتخاب، [2]وعلى أية حال لقد أثار تيبريوس المزيد من العداء من قبل مجلس الشيوخ ضده.[3]

بينما تضيف أمال الروبي أن قانون قيليوس نص على إدراج منصب نقيب العامة ضمن مناصب الحكومة وشدد على ضرورة مرور عشر سنوات على تولي المنصب في المرة الأولى وتوليه للمرة الثانية، وبالرغم من ذلك لم يراعي القانون.[4]

ويرى البعض أنه رغم عدم دستورية تقدم تيبريوس لإعادة توليه منصب نقيب العامة، فإن الشعب هو صاحب السيادة حتى في ظل العرف والدستور، وسبق أن تم انتهاك القانون بانتخاب جد "تيبريوس" (سكيبيو أفريكانوس) عامًا بعد آخر، لقيادة الجيوش الرومانية في الحرب" البونية".[5]

---

[1] Appien, p14.

[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 32.33/ عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص 12.

[3] Arther E,R,Boak &William,G Simniger, **A History of Rome to 565 A**,D,Fifth Edition,New York,1965,p178.

[4]أمال الروبي، المرجع السابق، ص 32-33.

[5] Heichelhein & yao, op.cit, p175.

وكان من شأن إقدام تيبريوس على إعادة ترشيح نفسه ازدياد مخاوف النبلاء منه ونقمتهم عليه، مما حفزهم على العمل للحيلولة دون نجاحه في الانتخابات بعد أن فشلوا لمنع صدور قانون الأراضي، ثم لعرقلة تنفيذه، وكانوا يتأملون أنه بانقضاء عام تربيونية تيبريوس سوف يزول الخطر الذي يهدد مصالحهم، وأما إذا أعيد انتخاب تيبريوس ثانية فإنه لن يكون هناك ما يحول دون انتخابه مرات أخرى، ودون صدور تشريعات جديدة، ولكن اللجنة الثلاثية تابعت عملها بكل نشاط، فإنه من المحتمل عندئذ ان يتعذر عليهم إنقاذ أراضيهم الزائدة على الحد الذي فرضه القانون.

وإزاء المخاوف التي استبدت بالنبلاء صمموا على استخدام كل وسيلة ممكنة لمنع إعادة انتخاب تيبريوس نقيبا للعامة مرة ثانية، ومهدوا لذلك ببذل كل مجهود في نشر شائعات مغرضة عن أهداف تيبريوس، فأخذ يتناقص عدد مؤيديه،[1] ويذكر "بلوتارخوس" ادعاءات بومبيوس ضد" تيبريوس"، حين صعد بومبيوس (Pompeius) ليتكلم هناك قائلاً أنه كان جار تيبريوس، ولذلك عرف أن يوديموس من برجاموم قدم لتيبريوس إكليلا ملكي مع عباءة أرجوانية ويعتقد بأنه يريد أن يصبح ملكًا على روما.[2]

ويواصل أنيوس أحد أنصار مجلس الشيوخ الهجوم على "تيبريوس" حسب ما أورده "بلوتارخوس" حين صرح تيبريوس أن أنيوس قذفه بمجموعة من الإهانات وأحط من شأنه، بينما كان بأمس الحاجة لمساعدته ودعمه لكونه أحد زملائه في المنصب، وكان من المفروض أن يصعد إلى منبر الخطابة للدفاع عني، وهذا دليل أنه يريد تجريده من منصبه.[3]

حيث ألقى تيبريوس خطابا رائعا يعرضه بلوتارخوس حين صرح تيبريوس أن ظلم الشعب، يسلب قوته، ويسلبه شرف التصويت، هو بأفعاله حرم نفسه من منصب مُشّرف من خلال عدم الوفاء بالشروط التي حصل عليها، وبطريقة أخرى لن يكون هناك

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 33-35.

[2] Plutarque, Tiberius Gracchus,XIV.

[3] Plutarque,XIV.

تدخل ضد نقيب العامة حتى لو سعى لهدم الكابيتول، أو أشعل النار في الترسانة البحرية، فإذا قام نقيب العامة بفعل هذه الأشياء، أصبح نقيب العامة سيئا، بل وإذا ألغى سلطة الشعب، لن يكون نقيبا مطلقًا، ويضيف تيبريوس " أليس ذلك شيئا بشعا أن يملك نقيب العامة السلطة لإدخال قنصل السجن، بينما الشعب يعجز عن حرمان نقيب العامة من سلطته، التي منح لها عندما يستخدمها ضد واحد بذاته؟ وفيما يتعلق بالقنصل ونقيب العامة، فينتخبهما الشعب على حد سواء، وبالتأكيد فإن النظام الملكي، بالإضافة إلى شموله العمل المدني بالكامل، هو أيضا مكرس لعبادة الآلهة من خلال أداء معظم المناسك الدينية، ورغم ذلك تاركوين طرد من المدينة لسوء عمله، وذلك بسبب غطرسة القوة لرجل واحد، عندما تأسست روما وانحدرت من الأب إلى الابن سقطت مرة أخرى، كما تأسست في روما من مقدسات وأعمال جليلة مثل العذارى اللواتي يخدمن ويحرسن النار الأبدية؟ ورغم ذلك لو واحدة من هن نقضت نذورها، فإنها تدفن حية، حتى لا يكن قد أخطئن في حق الآلهة، وهم لن يبقوا تلك الفتاة المنحرفة التي قدموها لخدمة الآلهة، لذا هو ليس فقط ذلك النقيب العامة الذي اعتدى على حقوق الشعب، يجب أن يحتفظوا بذلك الشخص ذو الحصانة الذي أخذها لخدمة الشعب، وبالتأكيد إذا كان من الصحيح أن ينتخب نقيب العامة بأغلبية أصوات القبائل[1].

فمن باب أولى أن يحرم بدرجة أكبر من وظيفة نقيب العامة من خلال التصويت الجماعي، وثانيا لا يوجد شيء مقدس ومحرّم، عندما تكرس الأعمال لخدمة الآلهة، ورغم ذلك فإن الشعب لم يمنع أحدا من إقامة المشاريع الكبيرة، أو نقلهم، أو غير موقعهم بمثل هذا الأسلوب بينما الكثير مرغوبين، لذا من حق الشعب تغيير النقيب أيضا.

[1] Plutarqe, op.cit, XV.

وإن المنصب ليس مقدسًا أو ثابتًا أنه في الواقع بسيط، لأن هناك العديد من رجال الساعة الذين يتولونه ثم ينسحبون في ظروف الفشل، وتستجدى اتفاقيتهم الخاصة التخلص منها.[1]

III-أسباب فشل قانون سمبرونيا الفلاحي :

- قيام تيبريوس كراكوس بعرض مشروع قانونه على جمعية القبائل مباشرة وإغفال طبقة مجلس الشيوخ، مما أدى إلى تعرض القانون إلى نقد كبير من قبلهم ومحاولة عرقلته.[2]
- جشع أصحاب الأراضي الأثرياء ومحاولة التمسك بأراضيهم بكل الوسائل غير القانونية والتعسفية.[3]
- الصعوبات التي واجهته من الناحية العلمية والتطبيقية حيث نلاحظ أن هذا المشروع لم يتناول الأراضي الخاصة (Ager privatus) بل اقتصر على الأراضي العامة، وهو لم يضمن الراديكالية في التغيير حيث لم يهدف أكثر من تنفيذ قوانين قديمة مهملة كانت تنص على تحديد ما يجوز أن يبقى من الأراضي العامة في حيازة فرد واحد وإلى استرداد الدولة لأراضيها من أيدي الذين استحوذوا عليها عن طريق غير شرعي وإلى متابعة سياسة توزيع الأراضي العامة إلى المواطنين على نطاق أوسع من ذي قبل.[4]

---

[1] Plutarque, XV. /
بلوتارك فلوطرخوس، **تاريخ أباطرة وفلاسفة الإغريق**، تر.جرجيس فتح الله، المجلد الثالث، الدار العربية للموسوعات، ط1، 2010، ص 1523.

[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 27.

[3] Danielle hyeon ahjoh, **Tiberius Gracckus to the study of Korean historia graphy of Tiberius Gracchus a garina reform the 70 s to 90 s** unidergrate senion thesius de partement of history Colinia University, 2010, pp13.14.

[4] عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص 62.

- صعوبة اختيار المنتفعين الذين لهم دراية بالزراعة والفلاحة من بداية العاطلين في المدن والأرياف هذا من جهة ومن جهة أخرى صعوبة صغار الفلاحين والزرع بالأرض.[1]

- عدم معالجته أو لم يشير من قريب أو بعيد إلى مشكلة العبيد وأحوالهم السيئة.[2]

- إغفال تيبريوس في هذا المشروع حقيقتين هامتين: إحداهما هي غريزة التملك، والأخرى هي عدم قدرة الكثيرين من الذين منحوا إقطاعيات على تحمل حياةالريف، بعدما ألفوا الحياة البهيجة الصاخبة التي عاشوها في روما، فما إن سمح لهم بيع إقطاعاتهم تخلصوا منها، واتجهوا صوب العاصمة، ووجد الأثرياء فرصة لاقتناء الضياع من جديد، وهكذا عادت الأوضاع إلى ما كانت عليه فيما مضى تقريبًا، باستثناء بقاء الحد الأقصى لما تجوز حيازته من الأرض العامة، وذهبت كل التضحيات التي قام بها تيبريوس من أجل قانون الأراضي في مهب الريح.[3]

[1] نفس المرجع ص 7.
[2] السعدي محمود إبراهيم، المرجع السابق، ص 104.
[3] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ج2، ص 40.

IV- قوانين أخري :

1.مشروع قانون الخدمة العسكرية:

تألف الجيش الروماني الذي بسطت به روما سيطرتها على أنحاء شبه الجزيرة الإيطالية من المواطنين الرومان الذي يتمتعون باللياقة البدنية، والذين يتم استدعاؤهم عند الحاجة كجزء من التزامهم من قبل الدولة[1].

وكان الجندي يجهز نفسه بالسلاح على نفقته الخاصة، ولا يتقاضى أجرًا نظير خدمته العسكرية، لذلك كونت الطبقات الثرية جنود الفرسان، والطبقة المتوسطة جنود المشاة، أما الطبقة الدنيا فجهزت القوات ذات الأسلحة الخفيفة التي تتسلح بالعصى والسكاكين، ولم يعد هذا النظام يفي بحاجة روما مع انتشار معاركها مع الشعوب الإيطالية، لذلك قررت روما في حوالي منتصف القرن الخامس دفع رواتب الجنود(Stipendium) نظير الخدمة العسكرية، وبعد ذلك قدمت الدولة الأسلحة والمعدات لهم، وكانت هذه أولى خطوات روما نحو بناء جيش محترف[2].

كانت الفرقة (legio) هي سلاح الجيش الروماني الرئيسي، وبلغ عددها أربعة، تتألف من 500 من المشاة و300 من الفرسان، ثم قسم الرومان أداء العمل في الفرقة إلى مجموعات على أساس السن، الأولى: رماة الرماح (Hastate) من الشبان، والثانية المشاة الثقلي العدة (Princes) ،وأخيرًا المحاربون القدماء (Triarii) الذين يمثلون الاحتياطي، وكان يُستفاد من سلاح الفرسان في حماية أجنحة تشكيلات المشاة، وليس باعتباره سلاحًا مستقلاً، ولا شك أن هذا التشكيل يصلح للقتال في الأراضي السهلة، ودفعت حروب روما في المناطق الجبلية إلى ضرورة إيجاد تشكيل يتوافر له قدر كبير من المرونة، لذلك قسمت الفرقة إلى كتائب (Manipuli) لها القدرة على العمل باعتبارها جماعات مستقلة، وفرضت روما بسبب معاركها المتصلة على

[1] ناهد الحمصاني، المرجع السابق، ص6.
[2] أمال الروبي، المرجع السابق، ص73.

الشعوب الإيطالية التي سيطرت عليها تقديم قوات عسكرية مساعدة (Auxilia) للاشتراك في الجيش الروماني وظلت قوات الرومان برية حتى بداية المرحلة الأولى من الحروب البونية، وعندما أرسلت قرطاجة أسطولاً عام 260 ق.م، لحصار ميلاي (Mylae) لم يكن الرومان يملكون قطعة بحرية واحدة، واستولى الرومان على إحدى القطع البحرية القرطاجية التي جنحت ودفعتها الرياح إلى الساحل الإيطالي وصنعوا على نسقها أسطولاً ضخمًا، ومن العجيب أن انتصروا على قرطاجة في أول معركة بحرية دخلوها في تاريخهم 183 ق.م.[1]

حدثنا "بلوتارخوس" عن سعي تيبريوس للفوز بتأييد الأغلبية من خلال القوانين الجديدة، ومنها تخفيض فترة الخدمة العسكرية.[2]

ويعلق (روبينسون (Robinson) على هذا القانون مؤكدًا رغبة تيبريوس في جذب أكبر عدد من المؤيدين من خلال الدعاية الانتخابية لإعادة ترشيحه لمنصب نقيب العامة لعام ثان على التوالي، لأن هذا القانون تضمن تخفيض مدة الخدمة العسكرية،[3] والجدير بالذكر أن الخدمة العسكرية كانت تبدأ في سن الرابعة عشر وتنتهي عند الخامسة والأربعين أو السادسة والأربعين، أما في حالة الدفاع عن المدينة فيتم استدعاء المواطنين حتى سن الستين،[4] وبينما كان النبلاء يزدادون ثراءً كان العامة يزدادون فقرا، فقد كان استدعاء العامة المتكرر للمتطلبات العسكرية، قد جعلت الجندي يترك أرضه مما يلحق الضرر بأرضه وعند عودته يجد أنها بحاجة إلى نفقات مالية كبيرة لإصلاحها فيضطر إلى الاستدانة، وكان قانون الدين قاسيًا يترتب عليه فقد حريته أو حياته، أو يجد أسرته قد باعت الأرض، وكان نصيبه من غنائم الحرب أقل بكثير مما يحصل عليه النبلاء والفرسان.[5]

---

[1] أمال الروبي، المرجع السابق، ص 73.

[2] Plutarque, op.cit, XVII.

[3] Gyril, E, Robinson, A **History of Rome**,Publishers, New york,1990,p120.

[4] أمال الروبي، المرجع السابق، ص 69.

[5] ناهد الحمصاني، المرجع السابق، ص 7.

وهنا يجدر الإشارة إلى ظهور نجم تيبريوس ومحاولة إصلاح المجتمع الروماني من بعض الهفوات والثغرات ورسوخ عدة تقاليد ظهرت جليًا مع الفتوحات والغزوات الخارجية، إنها كانت ضد مصلحة الجمهورية الرومانية، ومنها اقتراحه بتخفيض مدة الخدمة العسكرية للرجل الروماني، وذلك لعدة أسباب يمكن توضيحها على النحو التالي:

- بسبب استمرار التمييز الطبقي بين النبلاء والإشراف من ناحية، وبين فقراء الرومان من ناحية أخرى. وهيمنة الطبقة الأولى على كل شيء، سواء داخل روما أو خارجها.

وكانت منها خدمة فقراء الرومان مدة طويلة في الجيش بينما لا يخدم أولاد النبلاء والأشراف.

- طول مدة الخدمة العسكرية أسفر عن إهمال الأراضي الرومانية، وما نتج عن ذلك من قلة الإنتاج الفلاحي، وبالتالي كثرة الاستيراد من الخارج، وثراء طبقة التجار، واستثمار النبلاء الجدد (Novi Nobiles) أموالهم في شراء الأراضي من فقراء الرومان غير القادرين على نفقات الزراعة وما ترتب عليهم من ديون.
- محاولة تحسين الأوضاع المزرية والمتردية للجنود الرومان بتسريحهم مبكرًا حتى يظلوا قادرين في شبابهم على العمل الزراعي الذي يتطلب صحة جسدية وتفرغًا تامًا[1].
- إرضاء العامة ببعض الحقوق وإيجاد بعض الحلول لمشاكلهم التي من شأنها كسب ثقتهم وتأييدهم السياسي فيما بعد[2].

[1] Robinson, op.cit, p120.
[2] Heichelheim&Yeo, op,cit, p175.

2.مشروع قانون الاستئناف ضد أحكام القضاة:

لقد كانت سلطة القنصل القضائية مطلقة مع بداية العصر الجمهوري، ثم ما لبث أن قيدت بصدور قانون فاليريوس (Lex Valeria) الذي منح الشعب حق استئناف أحكام الإعدام التي يصدرها القناصل أمام الجمعية المئوية 300 ق.م، وهو ما يعرف بحق التظلم أمام الشعب (Provocation ad Populum)، وبهذا القانون اكتملت سلطة الشعب التشريعية التي بدأت تنمو منذ العصر الملكي وتكاملت بصدور قانون فاليريوس.[1]

ويحدثنا بلوتاخوس عن قانون الاستئناف ضد أحكام القضاة الذي منحه تيبريوس للشعب للاستئناف ضد أحكام القضاة.[2]

حيث بذل تيبريوس جهودا حثيثة من أجل الحصول على الأغلبية التي يحتاجها في حملته الانتخابية الثانية، عن طريق الوعد بتمرير مشروع قانون يحق فيه للشعب الاستئناف أمام المحكمة القضائية.[3]

3.مشروع قانون زيادة عدد القضاة:

حدثنا بلوتارخوس عن قانون زيادة عدد القضاة حين أضاف إلى القضاة الذين كانوا في ذلك الوقت مشكلين من أعضاء مجلس الشيوخ فقط، بعدد مساوٍ من طبقة الفرسان.[4]

وبموجب قانون كالبورنوس (Lex Calpurnian) عام 149 ق.م، والذي دعا إلى محاكمة المتهمين بقضايا ابتزاز الأموال، دعا تيبريوس من خلال مشروع القانون

---

[1] أمال الروبي، المرجع السابق، ص26-27.

[2] Plutarque, op.cit, XVI.

[3] Heichelheim&Yeo, op.cit, p175.

[4] Plutarque, op.cit, XVI.

المقترح إلى زيادة عدد القضاة المشكلين من أعضاء السناتوس بعدد مساوٍ له من طبقة الفرسان.[1]

ولعل تيبريوس بإصداره لهذا القانون كان يرمي إلى تحقيق هدفين:

1. حتى يحرم السناتوس من التستر على جرائمه وعلى قضايا الفساد التي طالت أعضاءه.
2. إدخال السناتوس في مواجهة مباشرة مع الفرسان مما يضعفهما معًا، ويكون ذلك لصالح مقترحات تيبريوس في الإصلاح.

V- تصاعد المواجهة بين مجلس الشيوخ وتيبريوس.

تعددت مضايقات مجلس الشيوخ لأعمال اللجنة الثلاثية بزعامة الكاهن الأكبر سكيبيو ناسيكا(Scipion Nasica)،خاصة فيما يخص الاعتمادات المالية اللازمة لعمل اللجنة ، ورد تيبريوس على هذه المضايقات بأن أعلن عدم أحقية مجلس الشيوخ في التصرف في إرث الملك أتالوس[2] ، وأنه عازم على إصدار قانون يجعل من هذه الأموال ملكا للشعب، وسوف يباشر بتوزيعها على الملاك الجدد من أجل استئناف النشاط الزراعي [3].

وعندما أثير الامر في مجلس الشيوخ هاجم القنصل السابق تيتوس أنيوس (Titus Annius) هذا الاجراء، وادعي كوينتوس بومبيوس كما أشرنا سابقا ، أنه رأي يوديموس البرجماني يعطي تيبريوس عصابة ملكية ورداء أرجوانيا معتقدا أنه سيصبح ملكا على روما، في إشارة الى ان هذا الأخير يسعي لإعادة الملكية بدعم من مناصريه هناك [4]، وان صحت رواية بلوتارخوس فإن هذا الادعاء كان خطيرا ، إذ كان لفظ الملك أو ملكية مساوية للطغيان ، وكانت الملكية تحمل العديد من الذكريات البغيضة للرومان، إذ كانت

[1] Heichlhiem&yeo, op.cit,p175.
[2] Plutarque, op.cit, 14.1
[3] Ibid.
[4] Plutaque, op.cit,14.2

مخاوف بومبيوس تعكس مشاعر عددا متزايدا من أعضاء مجلس الشيوخ ، الذين يخشون أن يسعي تيبريوس الى المزيد من السلطة لنفسه ، وبدأت تتصاعد أصوات داخل مجلس الشيوخ بوجوب محاكمة تيبريوس بعد انتهاء ولايته كنقيب للعامة [1]، بل وأكثر من ذلك فهناك من طرح فكرة قتل تيبريوس باعتباره طاغية.

وإزاء تلك المخاطر التي تحيط بتبريوس بدأ يفكر في حماية نفسه بالترشح للمرة الثانية لمنصب نقيب العامة، حيث أصبحت الانتخابات على مقربة والأغنياء يتربصون به، كما بدأ يروج لقوانين جديدة من اجل جذب العامة، مثل تخفيض مدة الخدمة العسكرية وكذلك فكر تيبريوس في إضافة الفرسان الى محلفي المحاكم بعدد مساو لعدد أعضاء مجلس الشيوخ، كما حاول تيبريوس ترويج قضيته بين الإيطاليين، فوعدهم بمنحهم المواطنة الرومانية[2]، كما أشرنا سابقا.

عمل تيبريوس كل ما في وسعه ليؤثر على الشعب، ولذلك بدأ يطوف أرجاء المدينة محاولا جمع الأصوات، مروجا لفكرة الأخطار التي يكبدها من أجلهم، مشيرا الى أن أعداءه يترصدون لقتله في أول فرصة تتيح لهم، وربما يقتحمون

منزله ليلا، مما دفع بعضا من أنصاره الى الذهاب لمنزله لحراسته ليلا[3].

كما ظهر أمامهم في ملابس الحداد وطلب إليهم أن يعتنوا بابنه الصغير من بعده، إذ لم يتمكن من النجاة من بطش مجلس الشيوخ والنبلاء بعد الانتخاب، حيث تأثر الشعب بسهولة بفصاحة تيبريوس وملابسه السوداء، وهموا للانضمام إليه، ورافقوه إلى منزله، ووعدوه أن يدلوا بأصواتهم له في صباح الغد[4].

---

[1] وسام أنطوان، المرجع السابق، ص 50.

[2] Bernstein, Alvin H, **Tiberius Sempronius Gracchus**, tradition and Apostasy.USA: Cornell University press, 1978, p 216.

[3] Plutarque, Tiberius Gracchus, XVI.

[4] امين سلامة، **التاريخ الروماني**، دار الفكر العربي، ط1959،1، ص 268.

وحسب رواية بلوتارخوس فإن العراف تنبأ بالخطر الذى كان يحوم حول تيبريوس، الذي لجأ مع أنصاره الى بيت العراف ليكتشفوا نتائج الاعمال وعواقب الأمور، ان كان خيرا او شرا، حيث بادر العراف الى وضع الطعام أمام الطيور ، ولكن الطيور لو تخرج من القفص ،باستثناء واحد، ومع ذلك حرك العراف القفص بشدة ، وحتي الطائر الذي خرج لم يمسّ الطعام ، بل رفع جناحه الايسر، ومدّ ساقه، وبعد ذلك أدار ضهره عائدا الى القفص، هذا نبه تيبريوس لنذير شؤم كان قد حدث سابقا، عندما كان لديه خوذة حربية ثمينة جدّا، رافقته في سائر المعارك التي خاضها، فزحفت الثعابين نحوها بشكل غير ملحوظ ، ووضعت بيض هناك وفقس خارجها، لهذا السبب كان تبيريوس منزعجا من إشارات الطيور[1].

غادر تيبريوس بيته بالرغم من تحذيره بان حياته ستكون في خطر، وتعثر في الطريق، وجرحت أبهام قدمه جرحا بليغا، لدرجة أن الدم كان يسيل من حذائه، ولكنه بالرغم من ذلك استمر في طريقه، ولم يمضي وقت طويل حتى رأى غرابين يتشجران فوق سطح أحد المنازل، وقد أحاط الناس بتبريوس في ذلك الوقت، ولكن أحد الغرابين أسقط حجرا، فوقع بجانب قدم تيبريوس، ويبدو أن هذا كان فال سيء، ونذير شؤم بالنسبة لتبريوس، ولكنه لم يكترث للأمر واستمر في طريقه الى الكابيتول، حيث رحب به أنصاره[2].

وعندما حان وقت التصويت، اجتمعت جمعية القبائل في معبد الكابتول، وقد اعترضت الطبقة الارستقراطية بحجة أنه لا يجوز قانونيا انتخاب الشخص لتولي المنصب مرتين على التوالي، كما حدث خلاف حول رئاسة الجلسة، بعدما تنازل نقيب العامة روبريوس عن منصبه، واستخلافه ب كوينتوس موميوس، ولكن باقي النقباء

[1] Plutarque, Tiberius Gracchus, XVII ,1.2

[2] امين سلامة، المرجع السابق، ص 268.

اعترضوا بحجة أنّ الاختيار لابد أنّ يتم عن طريق الاقتراع، وعندما اشتد النزاع بين الطرفين أجل تيبريوس التصويت لليوم التالي[1].

ظهرت الأوضاع بشكل عادي لتيبريوس في البداية، وبمجرد أن تطلع للجماهير الغفيرة، علت صيحات التأييد، وعندما صعد تيبريوس التلّ قابلوه بترحيب حار والتفوا حوله، وذلك لحمايته من أعدائه أو أي معارض له، [2]

بدأ تيبريوس يستعد للمواجهة فجمع أنصاره قبل الفجر، واتفق مع أنصاره على إشارة معينة، أن يرفع يده على رأسه يظهرها في حالة الحاجة إلى استعمال القوة،[3] وفي الصباح عندما حاول الأغنياء منع ترشيح تيبريوس، أعطى الإشارة المتفق عليها، فتدخل أنصاره للدفاع عنه، كما طردوا الأغنياء من الجمعية، وفرّ الترابنة وقد جرح بعضهم جراء تلك الفوضى، وأغلق الكهنة أبواب المعبد، وانتشرت شائعات على أن تيبريوس خلع باقي الترابنة، وأعلن نفسه تريبونا للعام التالي دون انتخابه.[4]

وحسب رواية بلوتارخوس فإن تيبريوس طلب من الحشود أن تفسح الطريق لفلافيوس فلاكوس ((Flavius Flaccus الذي شق طريقه بصعوبة، فأبلغ تيبريوس أن الأغنياء قد خططوا لقتله بأنفسهم، وسلحوا عبيدهم من أجل ذلك، لذا فقد وضع يده على رأسه لإفهام أتباعه أن حياته في خطر، ولكن معارضي تيبريوس فهموا الإشارة على أنها مطالبة بالتاج الملكي[5].

والجدير بالذكر أن الكثير من أتباع تيبريوس لم يحضروا من الريف الإيطالي، لأن الانتخابات للتبريونة سنة 132ق.م ستكون في فصل الصيف، وهو موعد الحصاد

---

[1] Appien, I.XIV/ Plutarque, XVI.I.

[2] Plutarque, Tiberius Gracchus, XVII.V.

[3] Robinson, op.cit, p120. \ إبراهيم نصحي ،المرجع السابق،ص35.

[4] Appien, op.cit, 1,14-5. \ أيوب إبراهيم،المرجع السابق،ص 210.

[5] Plutarque, op.cit, XIX .I.II.

ولا يمكن لهؤلاء الفلاحين العودة الى روما من جديد والتصويت لصالح التجديد لتبريوس كراكوس.[1]

كان مجلس الشيوخ مجتمعا في تلك الأثناء في معبد ربة الايمان(Le Temple de Fides) القريب من الكابيتول الذي وقعت فيه الأحداث، لدراسة الأوضاع، ووصل إلى أسماع أعضاء مجلس الشيوخ، ما وقع في جلسة جمعية القبائل، مع بعض التهوين من أن تيبريوس يطمع في تنصيب نفسه طاغية، استغل مجلس الشيوخ هذه الفرصة واتهم تيبرسوس بتهمة انتهاك سنة السلف(Mores Maiorum) بغية الاستئثار بالحكم، وكانت مخالفة إحدى القواعد في الدستور الروماني تجيز استباحة دم من يسعي إلى تنصيب نفسه طاغية، وثار المتطرفين من رجال مجلس الشيوخ الذى عقدوا العزم على الحيلولة دون إعادة انتخاب تيبريوس نقيبا للعامة بأي ثمن[2].

دعا الكاهن الأكبر سكيبيوناسيكا(Scipion Nasika) القنصل موكيوس سكايفولا(Mucius Scaevola) أن يتخذ إجراءات حاسمة للدفاع عن الجمهورية والقضاء على الطاغية،[3]ولكنه رفض مؤكدا أنه لن يقدم على العنف، ولن يقتل مواطنا رومانيا دون محاكمة، وكذلك لن ينساق إلى أية قرارات غير قانونية يقرها الشعب، وحيال ذلك قفز ناسيكا من مقعده صائحا في وجه أعضاء مجلس الشيوخ، "مادام القنصل لا يراعي سلامة الجمهورية، فليتبعني كل من يريد الدفاع عن حرمة القوانين والجمهورية،[4] لأنهم لم يستطيعوا إقناع القنصل لاتخاذ القرار الحاسم، فعندما طلب مجلس الشيوخ من القنصل سكايفولا إعدام تيبريوس رفض أن يشترك في هذه الجريمة البشعة لأن تيبريوس كان ينتمي بالمصاهرة إلى أسرة ال كلاوديوس، لأنه كان رواقيا

[1] Appien, op.cit, XIV. / Bernstien, Tiberius Sempronius Gracchus, p215.

[2]ناهد الحفصاني، المرجع السابق، ص 32.33.

[3]إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص32.

[4] Plutarque, Tiberius Gracchus, XIX.II.III.

ويؤمن بالإصلاح[1]، لقد أدرك أنصاره أن حياته أصبحت في خطر، ومن ثم التفوا حوله، وأصبح تيبريوس يتحرك بحراسة مؤيديه[2].

ويبدو أن مجموعة أعضاء مجلس الشيوخ بزعامة ناسيكا كانوا يترصدون للتخلص من تيبريوس فقد سلحوا أتباعهم، وأخذوا ينتظرون الفرصة المواتية لتنفيذ خطتهم، ولكن القنصل خذلهم بحياده المنطقي واتهموه أنه خائن للوطن.

ولو كان أعضاء مجلس الشيوخ منصفين حقا لربما اقتنعوا أن الغلبة ستكون لهم، إذ أن التزام القنصل بحياده المنطقي يضع تيبريوس تحت طائلة القانون، لكن الرغبة في الانتقام من دفعت ناسيكا وبصحبته أعضاء مجلس الشيوخ الناقمين على تيبريوس وأتباعهم للتآمر عليه.

اندفع ناسيكا نحو تل الكابيتول بعد أن غطي رأسه بطرف ثوبه الأرجواني، ويطرح أبيانوس العديد من التفسيرات لهذا الموقف منها: أن يحث عددا كبيرا من الناس للذهاب معه بمظهره المتفرد، ومنها أن يجعل لنفسه منها خوذة حتي تكون بمثابة علامة للمعركة لمن يرونه، وأن يخفي نفسه من غضب الالهة بسبب ما كان على وشك القيام به[3].

وحسب راي سبايث(Spaethe) أن له دلالة دينية، ولكنه يستبعد أن يكون هذا الطقس طقس تضحية.[4]

VI- إغتيال تيبريوس كراكوس:

يعد الهدف من وراء إغتيال تيبريوس كراكوس إقتصاديا، لأنه بتشريع قانون الأراضي يكون قد انتقص من ثراء طبقة النبلاء المتمثلين في مجلس الشيوخ لصالح العامة،

[1] سيد الماصري، المرجع السابق، ص219.

[2] Robinson, op.cit, p120.

[3] Appien, I.XVI. / Plutarque, XIX.III.

[4] Spaeth Barbette Stanley, **The Goddess Ceres and the Death Tiberius Gracchus**, Historia: Zeitschrift Fùr Alte Geschiche 39 N02,(1990) , p192.

وبالتالي خططوا لاغتياله عندما فشلوا في محاولاتهم المتعددة لإسقاط القانون، إذ يذكر بلوتارخوس أنهم عزموا على تدبير مؤامرة للتخلص منه، أما أبيانوس فيذكر أنهم كانوا ينتظرون انتهاء فترة التربيونية للانتقام منه،[1] فخشي تيبريوس على نفسه و مؤيديه من بطش أعضاء مجلس الشيوخ، فرشح نفسه للانتخابات مرة ثانية، وكانت النتيجة احتدام الصراع بين الطرفين ادي في النهاية الى اغتياله[2].

فيذكر بلوتارخوس، أن كورنيليوس سكيبو ناسكا(P.Cornelius Scipio Nasica) شق طريقه بالقوة قائلا منذ متي القناصل يضللوا الدولة، والذي يرغب في حماية القوانين يتبعني، وانطلق صوب الكابيتول وتبعه العديد من أعضاء مجلس الشيوخ الذين لفوا على عباءاتهم على سواعدهم اليسرى،[3] وانطلقوا نحو الكابيتول يبعدون كل من في طريقهم، فلم يجرؤ أحد على اعتراضهم، أما أتباعهم فقد استعدوا بالهراوات والعصي التي جلبوها من المقر، وتسلح أعضاء مجلس الشيوخ بأنفسهم بسيقان المقاعد التي تحطمت بفعل تدافع العامة، واندفعوا نحو تيبريوس يكيلون الضربات لكل من يتصدى لحمايته[4]، مما دفع تيبريوس لمحاولة الفرار، وأسرع نحو معبد جوبيتر، طالبا المساعدة في بيت الالهة، ولكن الكاهن أغلق الباب فلم يستطيع تيبريوس الدخول[5]،في نفس الوقت ضربوا أولئك الذين التفوا لحماية تيبريوس، ولكن أحدهم أمسك بطرف ثياب تيبريوس عندما لاذ بالهروب، لذلك ذهب تيبريوس وترك ردائه وهرب بسترته الداخلية، لكنّه تعثر وسقط على الأرض، بين بعض الجثث التي كانت ملقاة في طريقه، وحاول جاهدا النهوض على قدميه، الا أنه تلقي الضربة الاولي من زميله بوبليوس ساتوريوس(P.Satureius) بساق أحد المقاعد، بينما كانت الضربة الثانية من لوكيوس روفوس(Lucius Rufus)، وكان يتباهى بها وكأنه أقدم على عمل نبيل وهام، وقد

[1] Appien, I.III.
[2] Bloch, op.cit, p212.
[3] Spaech Barbette Stanley, op.cit, p 192.
[4] Plutarque, op.cit, XIX. /Appien, I.XVI.
[5] أمين سلامة، المرجع السابق، ص269.

قتل في هذه الأحداث حوالى ثلاثمائة من أتباع تيبريوس وتيبريوس نفسه، لقوا حتفهم بفعل ضربات العصى والحجارة، ولم يمت أحد بالسيف، وفي الليل ألقيت الجثث في نهر التيبر.[1]

ويذكر فالريوس ماكسموس(Valerius Maximus) أن الايديليس لوكريتيوس (Lucretius) هو من ألقي بجثة تيبريوس في النهر[2]، وحسب ستوكتون إن مجلس الشيوخ رفض دفن تيبريوس وأنصاره خوفا من خروج تظاهرة شعبية أن أقيمت لهم جنازة[3]، وهكذا سفكت الدماء لأول مرة في صراع أهلي روماني منذ طرد الملوك، لكن هذه المرة عبارة عن سابقة خطيرة ستفتح المجال للعديد من الصراعات وخاصة الاغتيالات، وأنها المرة الأولى التي يشهد فيه الفوروم هذا الصراع و الجرائم[4].

كون في الفترات السابقة يلجأ الرومان في حل الصراعات بطرق سلمية دون سفك الدماء لأن مجلس الشيوخ الروماني يهاب الشعب الروماني، والشعب بدوره يحترم سلطة المجلس[5]، وحتي مشكلة تيبريوس كان يمكن أن تحل دون صعوبة عن طريق محاولة إقناعه، دون اللجوء إلى العنف، وسفك الدماء، وخاصة أن عدد أنصاره لم يكن يتجاوز ثلاثة ألاف، ويؤكد بلوتارخوس أن تلك المأساة كانت بسبب حقد وكراهية طبقة الأغنياء أكثر من الأسباب التي زعموها، والدليل القاطع على ذلك ،هو تلك الطريقة المهينة والوحشية التي عومل بها جثمان تيبريوس، وأنهم لم يقبلوا توسلات أخيه ورجاءه في دفن الجثمان ليلا، بل ألقوه في النهر جنبا إلى جنب مع الاخرين[6].

---

[1] Plutarque, Tiberius Gracchus, XIX./ Danielle Hyeon Ahjoh : **Tiberius Gracckus to the a study of Korean Historia graphy of Tiberius gracckus a garina reform the 70 s to 90 s,** unidergrate senion thesius department of history colonia university,2010,pp13-14.

[2] Valerius Maximus, **De factis Dictisque Memorabilibus**, X, 4.3 ; liv.per.58.

[3] Stokton, David, **The Gracchi**, Oxford University press, 1979, p87.

[4] Philip Van Ness, Ancient **History**, éd Ginn et company.USA, 1904, p444.

[5] Plutarque, XXIV.

[6] Plutarque, Tiberius Gracchus, XX, I, II, III.

وتميل أغلب المصادر إلى اتهام تيبريوس بأنه كان يسعى لأن يكون ملكا، أو أنه حرض الناس على الثورة[1]، في حين يوافق سالوستيوس وجهة نظر الشعبيين ويعتبر أن السبب هو كشف تيبريوس جرائم الأقلية[2].

ولكن السبب الجوهري لإغتيال تيبريوس كراكوس هو تحدي سلطة مجلس الشيوخ، حيث أصر على إصدار قانون الأراضي الزراعية، متجاهلا مجلس الشيوخ تماما، كما أقر المشروع رغما عن رغبات مجلس الشيوخ، وعزل أوكتافيوس من منصبه متجاهلا اعتراضه على القانون، كما تدخل في الشؤون الخارجية في تلويحه بمنح الحلفاء المواطنة الرومانية، ورغبته في منع مجلس الشيوخ من التصرف في إرث الملك أتالوس البرجامى، وكانت الشؤون الخارجية والمالية من اختصاص مجلس الشيوخ وحده، وكذلك انتهك تيبريوس الأعراف الدستورية برغبته في إعادة الترشح لمنصب نقيب العامة في حين أن مجلس الشيوخ كان ينتظر انتهاء مدة توليه المنصب للانتقام منه .

أراد مجلس الشيوخ أن يلقن أنصار تيبريوس، وكل من يفكر في تحدي سلطته درسا قاسيا، بحيث سيطر عليهم الحقد والغيظ ضد تيبريوس ومؤيدوه، وذلك بسبب تفضيل مصالحهم على المصالح العامة، ففي العام التالي لإغتيال تيبريوس، كلف مجلس الشيوخ قنصلي عام 132 ق.م، بوبليوس لانياس(Publius Laens)، وبوبليوس روبيليوس(Publius Rupilius)، بتشكيل محكمة غير عادية لمحاكمة من تبقي من أنصار تيبريوس[3]، لمعاقبة المتآمرين من أتباع تيبريوس طبقا لعادة السلف، ولذلك حكم على العديد من أتباع تيبريوس إما بالنفي بدون محاكمة، وإما إلقاء القبض عليهم وتنفيذ حكم الإعدام[4].

[1] Salluste, Guerre de Jugurtha, 42-1.
[2] Dio Cassius, Historia Romana, 34-35.33, 6-7.
[3] Alexander, Michael Charles, **Trials in the late Roman Rupublic, 149 BC to 50 BC**, Toronto 1990, pp 7, 16.
[4] Santiago Aguirre, Sic Semper Tyrannis; **Tirannide and Violence as Political Tools in Rupublican Rome**, pp46, 47.

وقد قضت هذه المحكمة بنفي أنصار تيبريوس الذين تمكنوا من الهروب دون محاكمة، كما تم إعدام الكثير منهم، وكان من بينهم الخطيب ديوفانيس(Diophane)، وكايوس فلليوس(Caius Villius) صاحب النهاية البشعة، حيث وضعوه في الحبس، وأدخلوا عليه الأفاعي وبذلك ألقى حتفه، أما بنسبة لمعلم تيبريوس تيبيريوس بلوسيوس (Blossius)، فتم إحضاره أمام القنصلين ، وعندما سئل عما حدث، أقر أنه لم يتلقى أي دعوة من تيبريوس، وحينها فإن ناسيكا قال له "ماذا لو أن تيبريوس أمرك بإضرام النار في الكابيتول؟" فأجابه على الفور بأن تيبريوس لم يعطي أوامر بمثل ذلك، وعندما عرضت عليه نفس الأسئلة من أشخاص أخرون فكان يجيب، لو أن شخص مثل تيبريوس قد أمر بمثل ذلك فكان من الصواب تنفيذه، لأن تيبريوس لم يعط مثل تلك الأوامر التي لاتهم مصالح الشعب، وحينها تمت تبرئة بلوسيوس، وفيما بعد رحل إلى أريستونيكوس(Aristonicus) في أسيا، وانتحر هناك بعد عامين تقريبا[1].

إلا ان هناك من يخالف بلوتارخوس في أن معظم من تم تنفيذ حكم الإعدام فيهم تم نفيهم، ومن هم فلليوس الذي تم توجيه الالتهام ضده بمصاحبة تيبريوس وذلك عام 132ق.م، فنظرت القضية أمام محكمة استثنائية (Quaestio Extraordinaria) وبرئاسة القنصلين بوبيليوس لايناس وبوبيليوس روبيليوس وكان من هيئة المحلفين لايليوس سابينس(C.Laelius Sapiens) وكان القرار بالنفي، وكان هذا نفس المصير الذي تلقاه كل من ديوفانس وكذا بلوسيوس في عام 132ق.م[2].

كما قدم فولفيوس فلاكوس (M.Fulvius Flaccus) من مؤيدي تيبريوس كراكوس، كورنيليوس سكيبيو ناسيكا للمحاكمة بتهمة قتل تيبريوس، ويبدوا ان مجلس الشيوخ هو من اختار هيئة المحلفين، إذ كانت جميعها من أعضاء مجلس الشيوخ، وانتهى الامر بمغادرة ناسيكا الى أسيا، دون الفصل في القضية[3].

[1] Plutarque, Tiberius Gracchus, XX.
[2] Alexandre, Michael Charles : op.cit, pp9, 8.
[3] Alexandre,…op.cit, p18.

قوبلت هذه المحاكمة برفض شعبي قوي، وقد شعر العامة بالاستياء لقتل تيبريوس، ويذكر بلوتارخوس، عندما تم توجيه الاتهام ضد ناسيكا، فإن أعضاء مجلس الشيوخ شعروا بالخشية على حياته فصوتوا بإرساله الى أسيا من الرغم من عدم الحاجة إليه، وعندما تقابل الشعب مع ناسيكا لم يستطيعوا إخفاء كراهيتهم له، وبل زاد العداء والكراهية ضده، وكان الخطر يلاحقه أينما ذهب، وكانوا ينادونه بالرجل الملعون والطاغية المستبد، الذي دنس روما بدماء رجل كان له مكانة مقدسة، حيث كانت جميع المدن ملجأ له، ولذلك هرب ناسيكا خلسة إلى إيطاليا، على الرغم من أهمية وجوده في روما لأداء مهامه المقدسة بصفته الكاهن الأعظم، ولكنه طاف في الأراضي الأجنبية بشكل مخزي، وبعد وقت قصير أنهي حياته بالانتحار في برجاموم (Pergamum) ، ولم تكن من دهشة من كون الشعب كان أشد كرها لناسيكا[1].

وشيع أن الكاهن الأعظم لو يعد الى روما لأنه تم قتله من قبل أحد مؤيدي تيبريوس كراكوس[2].

ويذكر شيشرون أن القنصل سكايفولا على الرغم من أنه تخاذل في البداية عن الدفاع عن الجمهورية فإنه دعم تصرف ناسيكا بعد ذلك بالعديد من القرارات[3].

كما تعامل العامة بسخط وكراهية تجاه كورنيليوس سكيبيو ايميليانوس (Cornelius Scipion Aemilianus)، الذي دان له الرومان بالحب والتقدير، حيث عندما سمع بنبأ موت تيبريوس وكان في نومانتيا في اسبانيا، تغني ببيت شعر لهوميروس(Homeros)، يقول فيه "هكذا سيهلك أيضا من يقدم على هذه الشرور"[4].

[1] Plutaraue, Tiberius Gracchus, XXI.
[2] Santiago, op.cit, p 61.
[3] Cicero, Oration de Domo Sua, 91.
[4] Plutarque, Tiberius Gracchus, XXI.

وعندما طرح عليه نقيب العامة جايوس بابيريوس كاربو سؤال هل يمكن تبرير إغتيال تيبريوس فرد أن نقيب العامة الذي يحاول أن يجعل نفسه ملك حينها يستحق القتل[1].

وينفرد كاسيوس برواية يخبرنا فيها أن نقباء العامة استدعوا أعضاء مجلس الشيوخ الى منصة الخطابة، يستفسرون عن قتل تيبريوس، ولكنهم أنكروا جميعا، واعطوا إجابات مبهمة خوفا من غضب العامة، ولكن سكيبيو ناسيكا عندما سئل أعلن أنه قتله بيديه، لان طموح تيبريوس للاستلاء على السلطة المطلقة كان واضح له ولمجلس الشيوخ[2]. وبطبيعة الحال يصعب تصديق هذه الرواية فهي لم ترد الا عند كاسيوس، وكذلك من الصعب استجواب أعضاء مجلس الشيوخ كلهم، وتصبح الأمور أصعب تصديق نكرانهم للقتل، وخاصة ان الجريمة كانت على مرأى من الشعب، وربما أراد كاسيوس من روايته ان يظهر شجاعة ناسيكا واقتناعه بما فعل.

ويذكر أبيانوس أن اغتيال تيبريوس لم يغب عن أذهان الرومان، فقد كان حاضرا في اغلب المواقف، فدائما ما تستدعي سيرته في المواقف المختلفة، وانقسمت المدينة بين الحزن والفرح، وقد نعى بعضهم واستنكروا بشدة الوضع الناتج عن حادثة الاغتيال، معتقدين أن هذه الإمبراطورية التي قامت على المصالح المشتركة أوشكت على الانهيار، وحلت محلها دولة القوة والعنف، ومن ناحية أخرى رأي أخرون أن أعز رغباتهم قد تحققت[3].

كذلك أثرت أفكار تيبريوس فيما أتي بعده ففي عام 129/130 ق.م، اقترح كايوس بابيريوس كاربو (C.Papirius Carbo) مشروع قانون لإصدار تشريع يسمح

[1] David Shotte, **The Fall of Roman Republic**, Routledge, 1994, pp.19-22.
[2] Dio Cassius, pp34-35.
[3] Appien, 1.17.

بإعادة انتخاب نقباء العامة لأعوام متتالية، ولكنه رفض، وخاصة بعد المعارضة الشرسة من سكيبيو ايميليانوس[1].

يعتبر اغتيال تيبريوس ومؤيديه توضيحا للعلاقة بين الاغتيال والقوة السياسية فعلى الرغم من كون ناسيكا مواطنا عاديا، ولكنه صاحب نفوذ كبير في الحكومة الرومانية، الا أنه أستطاع قيادة عصابة من أعضاء مجلس الشيوخ إلى الجمعية القبلية، وشارك في قتل مائتي مواطن روماني من بينهم نقيب العامة ومع ذلك تم تبرئة القتلة بشكل شرعي على أنهم يحمون الدولة بقتل هؤلاء الذين يمثلون تهديدا وخطرا عليها، تلك المحاولة الشرعية للقتل كانت تعرف بقرار السناتو الأخير[2].

ويجب التعلق على أن قرار السناتو الأخير لم يستغل في قضية تيبريوس، وان اقتراحات أعضاء السناتو في تلك القضية كانت بداية تطور لقرار السناتو الأخير، وان أعضاء مجلس الشيوخ والصفوة تمت قيادتهم من قبل ناسيكا، والذي استجاب فجأة وبطريقة عنيفة لكي ينفذ ما ظهر لهم من خطر وما هو كامن من أزمات الثورة[3].

ولقد تم توضيح إغتيال تيبريوس في عام 133 ق.م من قبل كل من المؤرخين القدامي والمحدثين على أنه أول حالة لإراقة الدماء في الصراع الطبقات بين الإباء والعامة[4]، وبداية وجود حزبين متناحرين، مع ظهور أسلوب التخريب السياسي، الذي سيطر على القرن الأخير من العصر الجمهوري، وتمثل ذلك بإصدار تيبريوس للتشريعات الحيوية في بداية توليه منصب نقيب العامة عام 133 ق.م، والتي أدت في النهاية إلى إراقة الدماء واغتياله[5].

---

[1] Astin, A.E, **Scipion Aemilianus**, Oxford, the clarendon press, 1967, p233.
[2] Gaughan, Judy E.Murder Was not a Crime: **Homicide and Power in the Roman Republic**, Austin, 2010.P109.
[3] Shump, Scott, "**The Senatus Consultum Ultimum and the Relation to late Republican History** "Summer Research. Paper 99. 2011. p 6.
[4] Santiago Aguirre, op.cit, p 118.
[5] David Chotter, op.cit, p19.

موت تيبريوس قسم الشعب الروماني الى قسمين متباينين هما الشعبيين والأخيار (النبلاء)، وبات هذا الانقسام أكثر وضوحا بعد موت تيبريوس، وأصبح الصراع السياسي في روما في السنوات المقبلة محصورا بين حزب الشعبيين (Populares) الذي يقوده بعض الارستقراطيين، وحزب الاخيار النبلاء (Optimates) وهو صفوة الطبقة الارستقراطية التي تمتعت بقدر كبير من النفوذ السياسي والمكانة الاجتماعية والثراء الاقتصادي.

اعتبر المؤرخون ان فترة تيبريوس هي بداية عصر الثورة وذلك بسبب الاتجاه الى العنف، لذلك بدأ أبيانوس كتبه عن الحرب الأهلية بأجزائها الخمسة بفترة الاحداث، وقد حاول بعض المؤرخين إعادة تنظيم الفئات المتواجدة في روما في تلك الفترة، والمسيطرة على عمليات العنف في سوق العامة، فلاحظوا ان العداءات الشخصية يتم استغلالها من قبل الخصوم وتحويلها كعداء ضد الدولة، وظهر ذلك بشكل واضح في الخطة التي تبناها الكاهن الأعظم ناسيكا وكأنه يحث الجمهور لارتكاب العنف ضد تيبريوس كراكوس ، بحجة ان نقيب العامة انتهك مبادئ الديمقراطية في الجمهورية، وذلك من أجل توطيد نفوذهم، والجدير بالذكر ان الجديد في الاغتيال السياسي كان متعمدا، وظهر ذلك جليا أثناء الصراع بين ماركوس اوكتافيوس وتيبريوس، وعلقوا على قانون السيناتو الأخير بأنه امتلك الهيمنة السياسية للقرار التنفيذي لكي يوظف القوة المسلحة في المواقف التي لم تكن غير قانونية في الأوضاع الطبيعية[1]

وبعد مقتل تيبريوس كراكوس أرسل مجلس الشيوخ بعثة من الكهنة الى معبد الربة كيريس(Ceres) في هينا/إنا (Enna/Henna) في جزيرة صقيلية، وبخصوص هذه الزيارة، يخبرنا شيشرون أنه في هذه الأوقات الصعبة والمخيفة من عمر الجمهورية، عندما قتل تيبريوس، أشارت النبوءات الى خطر محتمل سيحدث في قنصلية بوبليوس

[1] John McGrory Bollan, Pontificalis Honor, Re-evaluation of Priestly Auctoritas and Sacro-Political Violence in the Transition From Republic to Principate, Glasgow,2003,p 27.28.

موكيوس ولوكيوس كالبورنيوس عام 133 ق.م، وقد أوصت الكتب السبيللية(Libri Sibyllini) بضرورة استرضاء الربة كيريس الاقدم، والتي يقع معبدها في هينا في صقيلية، ومن ثم شكل الكهنة الرومان بعثة من عشرة رجال بارزين، وذهبوا الى هينا لما تمتع هذا المعبد من قدم وسلطان[1].

ويضيف فاليريوس ماكسيموس في إشارته الموجزة عن هذه الزيارة ان طقوس الاسترضاء يجب ان تقام هناك في صقيلية[2].

ويري بعض الباحثين ان أرسال وفد من الكهنة لمعبد الربة كريس ما هو الا لفتة تصالحية من مجلس الشيوخ نحو عامة روما، باعتبار الربة كيريس هي الربة الراعية لهم، وان اختيار أقدم معبد كان لإضفاء نوع من المصداقية على رغبة مجلس الشيوخ في التصالح مع العامة[3].

وهناك من يخالف هذا الراي على ان هذه الزيارة كانت جزء من خطة مجلس الشيوخ للنيل من شعبية تيبريوس وتبرير قتله على أساس أنه اعدام قانوني ومستحق، واختيار الربة كيريس يرجع الى ارتباطها الوثيق باثنين من القوانين الرومانية القديمة هما: قانون عقوبة انتهاك قدسية الترابية(Sacrosanctitas)، وقانون عقوبة اسقاط الجمهورية وتنصيب طاغية، وطبقا لهذه النظرية، فان تيبريوس قد قام بإجبار زميله اوكتافيوس على ترك منصبه مما يعد انتهاكا لقدسية هذا المنصب، كما أدين تبريوس بالسعي لتنصيب نفسه ملكا على روما، ومن ثم فالهدف من الزيارة كان ادانة تيبريوس واثبات أنه انتهك حرمة القوانين الرومانية، وعليه فانه استحق العقاب المحدد وهو القتل والتجريد من الممتلكات، وكانت كيريس هي الربة المختصة بهذه التكريسات[4].

[1] Cicero, Orationes Verrinae, 2-4 p108.
[2] Valerius Maximus, De Factis Dictisque Memorabilibus, 1,1.
[3] Astin, op.cit, p227 .
[4] Spaeth, op.cit, p 185.

وهناك من يخاف هذا الراي ويري ان هذه الزيارة لا علاقة لها بمقتل تيبريوس، وأنها زيارة دينية بحتة[1]، والاقرب الى الصواب هو احتمالية ان يكون مجلس الشيوخ أراد إرضاء العامة وبخاصة ان تيبريوس قد حقق شعبية كبيرة بينهم، وربما يدل على ذلك سماح مجلس الشيوخ باستمرار أعمال لجنة الأراضي وانتخاب بديل لتيبريوس، وان إرضاء الربة الراعية للعامة من شأنه ان يؤكد ان اغتيال تيبريوس لم يكن بسبب انحيازه للعامة، ولكن كان بسبب استبداده السياسي، واما عن اختيار معبد صقيلية بالتحديد فربما كان لإظهار الجدية في إرضاء الربة، وربما رغبة مجلس الشيوخ في عدم اثارة العامة مرة أخرى.

VII- مصير إصلاحات تيبريوس وقرارات مجلس الشيوخ :

أما بالنسبة للجنة الأراضي التي أنشأها تيبريوس ، فيبدوا ان مجلس الشيوخ حاول استرضاء العامة، فلم يعارض توزيع الأراضي، واقترح انتخاب عضو بديل عن تيبريوس، وتم انتخاب بوبليوس ليكينيوس كراسوس(P. licinius Crassus) حمو كايوس شقيق تيبريوس[2]، ولكنه في عام 131 ق.م غادر كراسوس الى اسيا الصغرى اين أسندت اليه مهمة قيادة الجيش، اين توفي فيها العام التالي، كما مات أبيوس كلاوديوس حمو تيبريوس [3]، وأحد أعضاء اللجنة الثلاثية، ما أدي الى تعيين نقيب العامة كايوس بابيريوس كاربو(C.Carbo) والسيناتور فولفيوس فلاكوس(Fulvius Flaccus) بدلا منه في عضوية اللجنة الثلاثية التي واصلت عملها مع كايوس ولقد طالبت هذه اللجنة كل ملاك الأراضي بالتصريح عما يملكونه والا سيمثلون أمام المحاكم، لكن دون جدوى لان أغلب الأراضي تم بيعها أو عدم امتلاك أصحابها لعقود الحيازة، أو تم توزيعها على الحلفاء[4].

[1] Dillon, John Noel, **The Delegation of The Xviri to hnna ca 133 B.C and the Murder of Tiberius Gracchus**."Bulletin of the Institute of Classical Studies 56, 2013, p 103.
[2] Plutarque, TIBERIUS Gracchus.XXI.
[3] Bloch, op.cit, p 217.
[4] Appien, I, 18.

وعلى الرغم من الدماء التي خصبت الأرض الرومانية لإقرار قانون الأراضي، ومصاحبها من اعمال العنف، فإن الأثرياء استولوا على أراضي الفقراء سواء بالشراء او باغتصابها بالقوة، وأصدروا قرارهم ببيع الأراضي التي حصل عليها العامة بمقتضي قانون توزيع الأراضي الذي أصدره تيبريوس كراكوس[1].

وما يدفعنا للتساؤل عن عدد المواطنين الرومان (ربما يقصد بلوخ المواطنين المستفيدين من الأراضي الزراعية) بين 131و 125 ق.م، حيث زاد العدد ب 76 ألف مواطن ومعناه نفس العدد المستفيد من الأراضي الزراعية، ويذكر أن الكنسور "كوينتوس متيلوس" المكلف بالإحصاء لسنة 131 ق.م كان يدرك بأن عدد المواطنين الرومان ضعف ما هو مسرح به، لذا قام بمعارضة تيبريوس مباشرة[2].

بعد تعيين الأعضاء الجدد باشروا نشاطهم بتوزيع الأراضي الزراعية، لكن في نفس الوقت اصطدمت بمشكل وهو المجتمعات اللاتينية والايطالية وذلك لعدة أسباب:

- منح الرومان بعض هذه المجتمعات مساحات زراعية من الأراضي العامة الرومانية لاستغلالها شرط دفع أيجار، وضلت هذه الأرض في حيازة هذه المجتمعات.
- استلاء الرومان على عدد كبير من الأراضي والاقاليم التابعة للمجتمعات الإيطالية واللاتينية وأصبحت أرضا عامة رومانية.
- عندما يكون فائض من الأراضي العامة يقوم الرومان بمنحها لحلفائهم اللاتين والايطاليين لاستغلالها حتى أصبح هؤلاء من أصحاب الحيازة.

[1] Adam Donaldson, **Peasant and Slave Rebellions in the Roman Republican**, university of Arizona, 2018, p 187.
[2] Mecheline Legras-Wechsler, **Conflits Sociaux en Republique Romaine**, paris, 1979, p101.

كل هذه الأسباب منحت الفرصة للمجتمعات اللاتينية والإيطالية للتعبير عن سخطها وتذمرها بعدما تحملوا أعباء الخسائر أثناء القتال من أجل الرومان، والان تقوم اللجنة بحرمانهم من الأرض التي حازوا عليها، وتوزع على المواطنين الرومان الذين لم يكونوا معنيين بالتجنيد أثناء الحروب[1].

دفعت هذه المشاكل بعدد كبير من الحلفاء بالتوجه نحو روما وطرح مشاكلهم على مجلس الشيوخ الروماني الذي عارض الإصلاحات سابقا، ولقد وجدوا الدعم من سكيبيوا اميليانوس الذي ربما انتصاراته على قرطاجة ونومانتيا بدورهؤلاء الحلفاء، لذا هم الأولى بهذه المساعدات من المواطنين الرومان، ولقد عرض قضيتهم أمام مجلس الشيوخ وطالب بحرمان اللجنة الثلاثية من مواصلة مهامها القضائية وإعطائها للقنصل" كايوس سمبرونيوس تودينانوس"سنة 129 ق.م[2].

ان المساندة التي أبدها سكيبيو أدت به لخسارة مجلس الشيوخ من جهة والطبقة العامة من جهة أخري، وما زاد الامر تعقيدا هو وفاته سنة 129 ق.م، دون تحقيق، دون تحقيق أهداف الحلفاء، وانتشرت العديد من الشائعات حول الأسباب التي كانت وراء وفاته بدءا بزوجته سمبرونيا شقيقة الاخوين، وفي بعض الأحيان كورنيليا أم الاخوين، وهناك من يعتبرونها انتحارا بعدما رأى نفسه غير قادر على تحقيق أهدافه، وهناك من يرى أن بعض العبيد تمكنوا من التسلل إلى منزله وقتله[3]، مادام كان حاضرا وتكلم في الاجتماع الأخير لمجلس الشيوخ، كما هناك من يعتقدون أن وفاته طبيعية ولقد حامت الشكوك أيضا حول خصومه مثل جاربو وفلافيوس[4].

ومهما كانت الأحوال إلا أن وفاة سكيبيو اعتبرت موتا طبيعيا وذلك حسب ما أورده إبراهيم نصحي، أن شيشرون تحدث عن هذه الوفاة واعتبرها موتا طبيعيا، بحيث

---

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 48.
[2] نفسه.
[3] Appien, I,20.
[4] Bloch, op.cit,229.

لم يقدم أي شخص للمحاكمة بتهمة القتل، وكذا لم يقوم مجلس الشيوخ بالتحقيق حول أسباب وفاته[1].

وابتداء من موت تيبريوس سيطر مجلس الشيوخ على مقاليد السلطة خاصة مناصب القنصلية إلى غاية سنة 126ق.م، بعد فوز "فولفيوس فلاكوس" بهذا المنصب لسنة 125 ق.م وإصدار قانون ينص على منح حقوق المواطنة الرومانية للحلفاء الذين يريدون الحصول عليها، ومعني ذلك امتلاكهم لحق الحصول على الأراضي الزراعية، هذا ما أدى إلى معارضة مجلس الشيوخ، والنتيجة ظهور ثورة المستعمرة اللاتينية فرجلاي، التي كانت وفية لروما نتيجة الاعمال التي قدمتها أثناء الحرب البونية الثانية ضد حنبعل، ورغم قضاء روما على الثورة في هذه المستعمرة إلا أن ذلك لم يكن إلا مؤشرا أوليا ينذر بقيام ثورة ستجعل من إيطاليا مسرحا للقتال والدم[2].

كان عام 133ق.م فاصلا في تاريخ روما القديم، حيث كان بمثابة بداية النهاية للجمهورية الرومانية، فقد بدأت روما تتحلل من الصفات التي حفظت لها وحدتها واستقرارها عبر أربعة قرون تقريبا، وبدأت مرحلة جديدة من تاريخها كان العنف السياسي هو سمتها الأساسية، ففي هذا العام قتل نقيب العامة تيبريوس كراكوس، ولم تكن حادثة اغتياله مجرد أحداث عنف راح ضحيتها شخصية سياسية بارزة أرقت ساسة روما بجرأتها وأزعجتهم برغبتها الحقيقية في إصلاح ما أفسدته النخبة السياسية عبر عقود من الزمن، لكن اغتياله سرعان ما أصبح عادة درج عليها الرومان في حل مشاكلهم السياسية الداخلية فيما بعد، حيث حركت الأهواء و المصالح الشخصية الساسة الرومان في مقابل اتجاه إصلاحي جديد لم ينخدع بمناورات مجلس الشيوخ، وظل مصرا على بلوغ غايته، وهنا بات الصدام بين الطرفين أمرا محتوما فرضته الظروف، وأصبح النزاع المسلح أمرا وشيك الحدوث، وكان تيبريوس هو الضحية الاولي، لتحدي مصالح الارستقراطيين التي تمثلها مجلس الشيوخ، وبعد اغتياله زاد

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 55.

[2] Bloch, op.cit, p230.

التوتر بين الشعبيين الاصلاحيين من ناحية والارستقراطيين المحافظين من ناحية أخرى، ونتج عن هذا العداء المتبادل إغتيال سكيبيو اميليانوس أحد ساسة روما البارزين في عام 129ق.م، وتبعه بثماني سنوات مقتل كايوس كراكوس الذي اتبع نهج شقيقه تيبريوس ، بتبنيه مجموعة من الإصلاحات، متحديا سلطة مجلس الشيوخ، التي بشأنها أن تثير نقمتها عليه[1].

[1] Ibid, p55.

الفصل الرابع: إصلاحات كايوس كراكوس

I –المشاريع السياسية

II –التشريعات الاقتصادية.

III–المشاريع العمرانية.

IV–المشاريع العسكرية.

V–المشاريع الاجتماعية.

VI– المواجهة بين مجلس الشيوخ وكايوس.

VII–اغتيال كايوس كراكوس.

VIII– مصير إصلاحات الأخوين كراكوس.

IX – قرارات مجلس الشيوخ بعد مصرع الاخوين كراكوس.

XI–مشاريع القوانين الإصلاحية عقب اغتيال الاخوين كراكوس.

إصلاحات كايوس كراكوس:

كان كايوس سمبرونيوس كراكوس ضمن اللجنة الثلاثية التي تشرف على تطبيق قانون الإصلاح الزراعي الخاصة بشقيقه تيبريوس، لكنه سرعان ما اختفى عن الأنظار عقب وفاة شقيقه، وقد اختلفت أسباب ابتعاده، إما بسبب الخوف من خصومه نظرًا لصغر سنه، أو للابتعاد عن الأجواء المشحونة والقاتمة التي كانت تشهدها روما تلك الفترة عقب اغتيال شقيقه تيبريوس[1]، إلا أنه خلال تلك الفترة عمل على صقل شخصيته، وأخلاقه، حيث ارتقت حياته إلى حياة أشد حماسة وأكثر انفعالاً، وأخصب خيالاً، وأوسع أفقًا، فكان رجلاً عمليًا بالفطرة أي توفرت فيه مؤهلات كثيرة جعلته أهلاً للزعامة كقوة الشخصية والذكاء، والقدرة على التصميم، نهيك عن قدراته الخطابية التي أظهرت مدى بلاغته في المرافعات التي أدلى بها أمام محاكم الشعب للدفاع عن أصدقائه، وتأييده لحركة الإصلاح، بمناصرته لاقتراح جاربوا الخاص بإعادة انتخاب نقباء العامة، وبمعارضته لمشروع قانون "قانون بنوس" الخاص بطرد الحلفاء من روما، وأيد كذلك مشروع قانون فلافيوس الخاص بتحرير الحلفاء.[2]

اهتم كايوس بالمشاكل التي عرفتها الجمهورية الرومانية تلك الفترة، رغم الركود المؤقت الذي أصاب حركة الإصلاح الزراعي، على إثر وفاة تيبريوس، فإن هذه الحركة سرعان ما اتخذت أبعادا أخرى على يد شقيقه كايوس، الذي سيحاول تفادي الأخطاء التي وقع فيها شقيقه.[3]

بحيث تيقن كايوس أن مشاكل الجمهورية كان السبب وراءها هو مجلس الشيوخ والنبلاء الذين احتكروا السلطة والحقوق والمزايا السياسية والاجتماعية، وعطلوا نشاط الجمعيات العامة وغير قادرين على معالجة مشاكل المواطنين الرومان المتزايدة[4].

---

[1] عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، ج2، ص 18.
[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ج2، ص 85.
[3] هشام الصفدي، المرجع السابق، ص 217.
[4] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 211.

كما أن الدستور القديم لا يتماشى مع حاجيات الجمهورية التي أصبحت كبيرة ومختلطة بين الرومان والحلفاء،[1] هذا ما دفع كايوس إلى إعادة طرح الإصلاحات التي عرضها تيبريوس مع إدخال بعض التعديلات والقوانين الأخرى.[2]

ولا شك أن مجلس الشيوخ تفطن لمدى خطورة كايوس إذا ما ترشح كنقيب العامة كونه أثار إعجاب الجمهور من خلال مواقفه السياسية الداعمة للقوانين التي تخدم عامة الشعب، ولذلك عندما شغل منصب الخزان في سردينيا سنة 126 ق.م، وهو في السن الحادية والعشرين، قاموا بإرساله للاشتراك في الحروب التي دارت هناك وحاولوا إبعاده عن الأنظار، وإطالة إقامته هناك، علّ مكروها سيلحق به ، أو يفتك به المرض ولن يعود إلى روما لكن كايوس عاد بعد مدة ثلاثة سنوات، واستطاع الدفاع عن نفسه أمام مجلس الشيوخ الذي اتهمه بأن عودته غير قانونية، وأنه عاد دون إذن منهم، وأنه لم يستوفي المدد القانونية لمهمته،[3] غير أنه استطاع الدفاع عن نفسه مستدلاً بأنه خدم في الجيش اثنا عشر سنوات وهي المدة التي ينص عليها القانون الروماني.[4]

كما أنه استطاع الدفاع عن نفسه من التهمة التي لُفِّقَتْ له من خلال إثارة شعب فرجلاي اللاتين على روما، ودحض كل التهم الموجهة إليه والشكوك التي حيكت ضده، بل واستطاع أيضا أن يكسب شعبية كبيرة بين المواطنين خاصة الفقراء منهم، وتقدم في أواخر سنة 124 ق.م للترشح لمنصب نقيب العامة رغم معارضة النبلاء، لكن توافد الإيطاليين إلى روما يوم الانتخابات، أين غصت بهم ساحة مارس (Champ de Mars) سمحت له بالفوز وترجيح كفته، وهذا الفوز لم يستسغه مجلس

---

[1] عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، ج2، ص 16.

[2] Lecaudey Timothée, **les lois de la république et du haut-empire romaine**, école National Supérieure des sciences et de l'information et des bibliothèques, France, 2002.p21.

[3] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 85-87/ عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، ج2، ص 14-15.

[4] André pigagnol, **la conquéte romaine**, librairie Félex Alcan Saint Germain (paris, 1927),p307.

الشيوخ فأعلنوا أنه جاء في المرتبة الرابعة بين ترابنة ذلك العام، لكنه سرعان ما تبوء المرتبة الأولى ما إن شرع في مهمته كنقيب للعامة سنة (123ق.م).[1]

بعد تولي كايوس كراكوس منصب نقيب تجلت خصائص عصر جديد في روما، ورأى كايوس أنه لكي ينجح في تنفيذ برنامجه الإصلاحي كان من الضروري القيام بكسر احتكار مجلس الشيوخ للسلطة المطلقة التي استمدها من سيطرته على العامة، لذلك سعى إلى إقامة تحالف بينه وبين الطبقة الوسطى والناخبين القادمين من الريف الإيطالي والمزارعين،[2] ولذلك ركز "كايوس" اهتمامه على الطبقة الوسطى، وسعى لعدم انهيارها، مدركًا أن أي خلل يصيب هذه الطبقة بسبب النبلاء ومجلس الشيوخ ستكون نتائجها كارثية على الجمهورية، فبدأ مباشرة بتنفيذ وصية أخيه بخطى مرسومة ودقيقة، على الرغم أنه كان على دراية بما سيقابله من خصومه، إلا أنه قرر مواصلة التحدي الذي مهد له شقيقه تيبريوس[3]، ولذلك سعي كايوس إلى إعادة طرح الإصلاحات بعد أن كون جبهة سياسية قوية متكونة من كل الطبقات المتذمرة، أي أولئك الذين يريدون العودة لفلاحة الأرض، دون إنفاق الكثير من الأموال، وكذا الفرسان الذين عانوا من تقصير الأشراف، والحلفاء الذين يودون الحصول على الحقوق السياسية، كل هذه العناصر جمعها كايوس وكون بها قوة سياسية اكتسب من خلالها الشعبية التي مكنته من انتخابه نقيبا للعامة سنة 122 ق.م، دون معارضة وكذا عجز النبلاء عن التصدي له من خلال تحريض زميلة،[4] كما تمكن من مساعدة " كايوس فاليوس" بالفوز بمنصب القنصلية لسنة 122 ق.م.[5]

[1] Bloch Gustave, op.cit, p231/ Plutarque,op.cit,Gaius Gracchus,XXXVII.

[2] Heichelhein& Yeo, op.cit, p178.

[3] عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص 115/ المرجع السابق، ص 112

[4] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 87.

[5] Mecheline legras wechsler, conflits sociaux en république romaine, paris,1979 , p107.

فمن خلال التشريعات المقترحة، ناشد كايوس مختلف شرائح المجتمع، في محاولة لبناء قوة متحالفة ضد مجلس الشيوخ. [1]

فقد كان كايوس دائب التفكير في برنامج للإصلاح، وأفضل السبل إلى تحقيقه، وتيقن أنه قبل الشروع في أي خطوة أن يؤمن طريقه حتى لا يتعثر أو يتعرض لما تعرض له أخوه من قبل.[2]

ويؤكد بلوتارخوس أن "كايوس" كان يتجه إلى الجمعية القبلية بدلا من مجلس شيوخ فيقول" ففي حين أن الخطباء الشعبيون قبله أداروا وجوههم نحو مجلس الشيوخ، وذلك بجزء من ساحة الفورم توجه كايوس إلى الجمعية القبلية، الآن وضع كايوس نموذجا جديدا بالانتقال نحو الأماكن الأخرى من الفروم عندما يخاطب العامة واستمر يعمل منذ ذلك الوقت، وهكذا حدث انحراف طفيف وتغير بالموقف، يثير سؤالا هاما إلى حد كبير، وإلى حد بعيد يغير الدستور من نظام أرستقراطي إلى نظام ديمقراطي، ولهذه النتيجة يجب على المتكلمين أن يخاطبوا بأنفسهم الشعب وليس مجلس الشيوخ.[3]

ويوضح إبراهيم نصحي أن العرف يقضي بضرورة عرض كل تشريع على مجلس الشيوخ قبل إصداره، إلا أنه بعد أن حرر قانون هورتنسيوس (lex Hortensia)، في عام 287ق.م، وما كسبته جمعية القبائل من ثقة مجلس الشيوخ على تشريعاتها، دون أن يفرض الدستور الروماني أي قيد على سلطة هذه الجمعية في إقرار أي مشروع قانون، حيث لم يعد هناك أي سند دستوري لضرورة أخذ الموافقة من مجلس الشيوخ، قبل عرض أي مشروع على هذه الجمعية، وقد كان في وسع مجلس الشيوخ استخدام حق الاعتراض (intercession) على أي مشروع لا يرضى عنه مجلس الشيوخ فيتعطل هذا المشروع.[4]

---

[1] Grolier, the Encyclopedia Americana International, edition complete in thirty volumes,vol,13,first published in 1829,p 137.

[2] عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص 20.

[3] Plutarque, Gaius Gracchus, 5.3.

[4] إبراهيم نصحي، المرجع السباق، ص 11.

والجدير بالذكر أن تقدم كايوس بمشاريعه إلى الجمعية القبلية دون استشارة مجلس الشيوخ ليست السابقة الأولى، حيث سبقه في ذلك كايوس فلامينيوس (Caius flaminius) عندما قدم مشروعه عام 232 ق.م، أثناء شغله منصب نقيب العامة، عقب الحرب البونية الأولى، فتوجد إلى الجمعية القبلية دون استشارة مجلس الشيوخ، مطالبًا بمصادرة الأراضي العامة التي استولت عليها روما جنوب أريمينوم (Ariminum).[1]

تبنى كايوس برنامجًا شاملاً لم يجرأ على عرضه خلال عصر الجمهورية أي نقيب قبله، وسعى إلى تنفيذه بسرعة مذهلة وفي فترة وجيزة، ولم يدخر أي جهد لتحقيق ذلك من خلال إصراره وعزيمته، وطريقة حثه لغيره على العمل الذي تميز بالرقة والتهذيب، مما جعل خصومه يقفون مندهشين أمام إصراره وعزيمته.

ويجدر الإشارة إلى أن التشريعات التي اقترحها "كايوس" شملت عدة أهداف، تمثلت في زيادة قوة الطبقة الوسطى أي الطبقة العامة، والاهتمام بالفقراء، وإضعاف قوة النبلاء ومجلس الشيوخ، اللذين لا يدركان ضرورة التخلي عن أساليب الحكم القديمة، والتي لم تعد صالحة لمواجهة مشاكل روما التي تزداد تفاقمًا، كما رأى أنه لا بد من تغيير الرومان لعلاقاتهم مع حلفائهم الإيطاليين المتعطشين للحصول على حقوق المواطنة، وكذلك المستوطنات الأخرى، ولا بد أن يأخذ بعين الاعتبار القوة النامية الجديدة المتمثلة في طبقة الفرسان، الذين أصبحوا رجال أعمال وملاك أراضٍ واكتسبوا ثروة طائلة، والذين أصبح لديهم تطلعات سياسية في هرم السلطة الرومانية ومنافسة مجلس الشيوخ وطبقة الأشراف في السلطة والنفوذ،[2] لذلك جعلهم كايوس أهم سند له في تنفيذ مشاريعه الإصلاحية المكملة والمتممة لمشروع أخيه بعد مضي عشر سنوات،[3] والتي تبناها خلال سنتي (123ق.م و 122 ق.م)، ففي الواقع أنه يمكن اعتبار عام

---

[1] سيد الناصري، المرجع السابق، ص 88.

[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 86.

Plutarque, Tiberius et Gaius Gracchus, XXXIV.

[3] Velleius Paterculus, p6.

123 ق.م عام القوانين المعتدلة، بينما يعتبر عام 122 ق.م عام الإصلاحات الأكثر حدة وجرأة.[1]

ففي فترة توليه لمنصب نقيب العامة، سعى كايوس بكل قوته لاستصدار وتنفيذ مجموعة من التشريعات يصعب ترتيبها كرنولوجيًا، أو حتى توزيعها بين فترتي رئاسته للمنصب، وهذا بسبب العديد من التناقضات الواردة عند المؤرخين.

وتمثلت تشريعات كايوس فيما يلي:

I- المشاريع السياسية:

1.قانون الإصلاح القضائي (قانون الحد من سلطة مجلس الشيوخ):

بعد توليه المنصب اقترح (كايوس) أولى مشروعي قانونين اعتبر كإعلان حرب، وانتقام من خصومه، فالأول يمنع فيه الحكام الذين تم عزلهم من تولي أي وظيفة حكومية.

ولم يقصد بهذا التشريع "أوكتافيوس" فقط، والذي تم عزله بسبب رفضه لمشروع قانون الأراضي بل كل الذين مروا بنفس الموقف، إلا أن "كايوس" سرعان ما قام بسحب هذا المشروع قبل التصويت عليه نزولاً عند رغبة والدته "كورنيليا" كما أن الشعب رحب هو الآخر بهذا القرار.[2]

أما المشروع الثاني فجاء ضد قتلة" تيبريوس" والمتابعة التعسفية التي لحقت أنصاره أي كان، وذلك ردًا على البرايتور" بوبليوس Popilius" الذي كان وراء معاقبته، ونفى أصدقاء شقيقه دون محاكمة، جاء هذا القانون ضد كل قنصل أو نقيب يقوم بمعاقبة مواطن بالإعدام، فحسبه لا يمكن لأحد أن يتصرف في حياة مواطن روماني دون إذن من الشعب، ولا يمكن إدانة أي شخص بعقوبة الإعدام على نحو مفاجئ، دون إجراء

[1] Cook & Addcock & Charles worth, op.cit,p54.
[2] Cicéron, piscours c.rabirius, IV.

قانوني، أي دون إعطائه حق التظلم أمام محاكم الشعب، ومن يخالف هذا الأمر يحال إلى محكمة مباشرة حسب هذا القانون، تم إقرار القانون بإضافة بند مع مكمل لأحكام "قانون ورشيا" (189-184 ق.م) الذي يلغي عقوبة الإعدام للمواطنين الرومانيين.[1]

تم تطبيق الحكم على الفور واختار المنفى، وفر إلى إيطاليا أما زميله" ربوليوس Rupulius" كان قد توفي.

وما يجدر الإشارة إليه أن هذا القانون كان موجودا في دستور الجمهورية الرومانية، إذ كان يحوي على هكذا نوع من القوانين، وكايوس أراد من خلال التذكير بها والحرص على عدم الاعتداء عليه مرة أخرى، فهو بمثابة انتصار الماضي واحتياط للمستقبل.[2]

يبدو أن كايوس كراكوس استهل نشاطه باقتراح مشروع قانون يقضى بأن أي نقيب عامة أو حاكم عزله الشعب من وظيفته العامة لا يجوز له أن يتولى ثانية أي وظيفة عامة أخرى.[3]

قدم كايوس كراكوس قانونين أحدهما ينص على أنه إذا عزل الشعب أي قاضي من منصبه، فلا يحق السماح له بشغل المنصب مرة أخرى.[4]

يبدو أنه من الواضح أن موقف التربيون أوكتافيوس من مشروع قانون تيبريوس الخاص بالأراضي هو الذي أوحي إلى كايوس بمشروع قانونه، فإننا في ضوء ما نعرفه عن الأخلاق النبيلة التي تحلى بها كايوس وأهدافه نرجح أن الباعث على تقدمه بهذا المشروع كان أسمى كم الانتقام من شخص أوكتافيوس، وكان كايوس يرمي من وراء هذا المشروع إلى تحقيق هدفين:

---

[1] Ludwing Lange, **Histoire intérieure de Rome Jusqu'à La bataille d'Actium**, livre quatrième la dissolution de la république, Vol 2, (paris 1888), Vol 2,p 36.37.

[2] Bloche Gustave, **La république romaine, les conflits politiques et sociaux**, Ernest Flammarion, paris (1922), p 233. /Plutarque, op.cit, Gaius Gracchus, XXV.

[3] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 88.

[4] Plutarque, Les Vies des hommes illustres, Gaius Gracchus, 4.1.

1. إقناع ترابنة العامة بعدم الانقياد وراء مجلس الشيوخ تحقيقًا لرغباته وبذلك يحرر هذا المجلس من استخدام سلاح ماضٍ، لطالما استخدمه لمنح الإصلاحات.
2. الاعتراف ضمنًا بحق الشعب في عزل الحكام ونقباء العامة الذين يتصرفون ضد رغباته ومصالحه، وتبعًا لذلك الاعتراف ضمنًا أن عزل أوكتافيوس كان عملاً مشروعًا.

كان هذا المشروع يمس أوكتافيوس شخصيًا وبذلك يبدو كأن كايوس لم يرد به إلا إفشاء غليل الانتقام، وكان من المحتمل أن يثير اعتراضات كثيرة بسبب المشكلة الدستورية التي تضمنها، فإن كايوس استجاب لرغبة والدته وسحب المشروع قبل التصويت عليه.[1]

2.قانون حماية المواطنين من المحاكم غير العادية: (lex Sempronia de Provocation)

عندما كان مجلس الشيوخ يتعرض لأزمة تهدد مصالحه أو سلامة الدولة، كان عادة يعمد إلى إقامة محكمة غير عادية لمحاكمة الذين يتهمون بالتسبب في وقوع الأزمة، وكان مجلس الشيوخ يكلف أحد الحكام المتمتعين بالسلطة التنفيذية (Imperium) بتشكيل هيئة هذه المحكمة (Consilium)، وعلى هذا النحو كانت تتشكل محكمة تعطي لنفسها حق إصدار أي حكم دون أن يكون هذا الحكم قابلا للاستئناف.[2]

ويبدو أن "كايوس" لم ينسى ما عاناه شقيقه تيبريوس من ظلم المحكمة الاستثنائية، والتي كلفته حياته، وكذلك أنصار فرجلاي بسبب الأحكام التي أدارتها المحاكم، والتي كانت غير قابلة للاستئناف، وعلى هذا النحو كانت تتشكل محكمة تعطي لنفسها حق إصدار أي حكم دون أن يكون هذا الحكم قابلا للاستئناف، مثل المحكمتين اللتين

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 88-89.
[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 89.

شكلتا، وعرفتا أن إحداهما شفت غليل مجلس الشيوخ في الانتقام من أنصار تيبريوس كراكوس، وأن الأخرى تولت أمر المتهمين بتحريض فرجلاي على الثورة.[1]

وعلى جانب آخر عبأ كايوس شعور الجمعية القبلية ضد القتلة الذين تعدوا على الحرمة المقدسة لشخص النقيب، قدم كايوس مشروعًا بأثر رجعي يحرّم على مجلس الشيوخ أو القناصل تشكيل محاكم طارئة لمحاكمة السياسيين، إلا بعد منحهم حق الاستئناف أمام الشعب ويعاقب من يخالف ذلك، وبالتالي طبق هذا القرار على بوبيليوس لايناس وصدر الحكم بنفيه خارج البلاد.[2]

ويذكر بلوتارخوس أنه إذا قام أي قاضٍ بنفي مواطن دون محاكمته، مثل ما فعله بوبيليوس لايناس، يجب أن يخضع إلى محاكمة علنية.[3]

ولما كان مجلس الشيوخ يشهر هذا السيف المتسلط في وجه خصومه، أو من يعتبرهم خطرين على الدولة أو بعبارة أصح يشكلون خطرًا عليه، دون سند قانوني، فإن ابقاء هذه السلطة في قبضة مجلس الشيوخ كان يهدد حياة كل من يحاولون مناهضته، ومما يجدر بالملاحظة أنه لم يكن لسلطة مثل هذه المحاكم أي سند قانوني إلى حق إرغام المواطنين قسرًا (Coercitico) على الطاعة واحترام النظام والقانون، بموجب السلطة التنفيذية التي خولت لهم، واقتصر حق الاستئناف عند المواطنين في الأحكام الصادرة من المجالس المئوية في الأحكام المتعلقة بالجلد، والإعدام أما أحكام الغرامات الكبيرة فكان خاصا بمجلس القبائل. واقتصر حق الحكام الاستئناف في إنزال عقوبات غير قابلة للاستئناف على ما هو دون ذلك.

ومن ثم فإنه لم يكن من حق المحاكم غير العادية التي كان مجلس الشيوخ يأمر بتشكيلها إصدار أحكام غير قابلة للاستئناف، مهما تكن صرامتها، ومن الواضح أن تكليف مجلس الشيوخ الحكام بإنشاء هذه المحاكم كان لا يكسب الحكام الحق في إنزال

---

[1] نفسه، ص 89.

[2] سيد الناصري، المرجع نفسه، ص 224.

[3] Plutarque, la vies,…Gaius Gracchus,4.1.

عقوبات على المواطنين على نطاق واسع لأنه تم تحديد هذا الحق بالتشريعات الخاصة بالمواطنين بحقهم في استئناف أحكام الجلد والغرامات الكبيرة والإعدام.

وفقًا للتقاليد الدستورية، كان الشعب ممثلاً إما في الجمعية المئوية وإما في جمعية القبائل، هو المحكمة العليا للجنايات في الدولة وظل الأمر على هذا الحال في المجلس المئوي والقبلي إلا أن تم إقرار إنشاء محكمة استراد الأموال المبتزة عام 149ق.م بمقتضى قانون كالبورينا*(lex Calpurnia)، إذ أصبح الشعب ينوب فيها عن حقه في الفصل في نوع معين من القضايا.[1]

ويعلق تينى فرانك على هذا القانون موضحًا أن كايوس أراد بهذا القانون تدمير السلطة التنفيذية والسلطة القضائية التي اغتصبها مجلس الشيوخ، وروع بها أنصار تيبريوس بعد وفاته، ليعيد التأكيد من خلال هذا الإجراء على حق المواطنين في الاستئناف أمام القضاء في حالة عقوبة الإعدام.[2]

كان حق استئناف أحكام الإعدام أمام الجمعية المئوية، وأحكام الغرامات الكبيرة أمام الجمعية القبلية، وهو ما يعرف بحق التظلم إلى الشعب (Provocatio ad Populum)، بوصفهما محكمتين شعبيتين (Iudicia Populi)، وركنًا هامًا من حقوق المواطن المدنية، ويكاد يعادل بالنسبة لغير المواطن بمثابة حق الجنسية الرومانية نفسها، وقد حصل العامة على هذا الحق أثناء نضالهم ضد الأشراف من أجل المساواة الاجتماعية والسياسية بمقتضى قانون الألواح الإثنا عشر (اللوح رقم 09) في سنة 445ق.م، ثم تأييد هذا الحق بقانون فاليريوس (lex Valeria de provocatione) الذي صدر في سنة 300ق.م، وكان هذا الحق لا يسري قديمًا إلا داخل حدود المدينة، ولكنه أصبح يسري بعد ذلك في أي جزء من أجزاء الإمبراطورية بمقتضى قوانين

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 89-90.

[2] Tenney Frank, **A History of Rome**,New York, ,Henry Holt Company, May 1928,p201.

بوركيوس (بوركيا) (La loi poria/ leges pociae) التي صدرت في عامي 199ق.م-198 ق.م.[1]

لاحظ كايوس أنه من أجل إرضاء عامة الشعب لا بد أن تمنح له صلاحيات أكبر في القرارات المتعلقة بالأحكام التي تصدره ضده ولا بد أن يضمن له الحقوق القضائية بصفة دستورية، وخصوصًا أنه يتمتع بشعبية كبيرة، وذكر شيشرون أن قانون بوركيوس، أنقذ المواطنين الرومان من التعرض للضرب بالعصا والسوط، وضمن حرية الناس ضد بربرية مقدم القضاة (اللكتور)، كما قام أيضا بإصدار قانون من شأنه أن يحمي المواطنين الرومان من محاكم غير العادية، وليضع حدًا للحكام الذين يرضخون لأوامر مجلس الشيوخ، ويفوض إلى الشعب أمر تشكيل تلك المحاكم، والموافقة على الأحكام التي تصدر منها، وألا ينطق بحكم الإعدام على المواطنين دون موافقة الشعب، ودون الأخذ بالأشكال القانونية لذلك، ومن لا يمتثل لقرارات الشعب، ويصدر أمر الإعدام يحل مباشرة للمحاكمة ويحكم عليه بالنفي.[2]

وإزاء هذه الاعتبارات رأى كايوس أنه للحفاظ على حق المواطنين في أن يكون الشعب هو الفيصل في أمر الأحكام الصارمة التي تصدر ضدهم كان لا بد من الحفاظ للشعب دون غيره على حقه الدستوري في تشكيل الهيئات القضائية، وقد أدرك كايوس أن الوسيلة المثلى لمنع مجلس الشيوخ من تشكيل هيئات قضائية غير عادية، هي الضرب على أيدي الحكام الذين يمتثلون لأوامر مجلس الشيوخ ويقومون بتشكيل مثل هذه الهيئات القضائية غير العادية، وكل ما يمكن استخلاصه من قانون كايوس أنه لا يحق إصدار حكم يمس حياة أي مواطن روماني دون إذن من الشعب، أي دون أن يكون الشعب هو الذي أعطى تفويضًا بتشكيل المحكمة التي تصدر هذا الحكم، وأن أي حاكم ينفذ عقوبة الإعدام في أي مواطن روماني دون صدور حكم من محكمة تملك حق إصدار مثل هذا الحكم، يحاكم أمام الشعب ويكون جزاءه النفي.

---

[1] عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص 21.

[2] Cicéron, Duscours pour c.Rabirius,IV.

ويبدو أن نص القانون قد صيغ على نحو يجعل أثره منسجمًا على الماضي، وذلك إبرازًا لما كان من تخطي الحكام لنطاق سلطتهم مما ينطوي عليه من الاعتداء الصارخ على حق المواطنين في الاستئناف وهو الحق الذي كلفته لهم تشريعات متعاقبة منذ منتصف القرن الخامس ق.م.[1]

ولما كان بوبيليوس لايناس أحد قنصلي عام 132ق.م، رئيس المحكمة غير العادية التي شكلها بأمر من مجلس الشيوخ، لمحاكمة أنصار تيبريوس، وقضت بإعدام أو نفي الكثيرين منهم دون إتاحة الفرصة لهم لاستئناف أحكامها الصارمة ضد الشعب، ولما كان لايناس لا يزال على قيد الحياة حتى ذلك الوقت، فإن كايوس قدمه للمحاكمة أمام جمعية القبائل وهاجمه هجومًا عنيفًا واستعاد بذلك ذكريات الماضي الأليمة، وإذ رأى لايناس عبث الدفاع عن نفسه، بادر إلى الرحيل عن روما قبل صدور الحكم ضده، وعندما لم يفلح أصدقاءه في حمايته لم يكن في وسعهم أن يفعلوا أكثر من مصاحبته حتى أبواب العاصمة، ولما كان لايناس قد حوكم أمام جمعية القبائل لا جمعية المئات، فإن هذا يدل أن كايوس أسند اختصاص تشكيل المحاكم إلى جمعية القبائل بدلاً من جمعية المئات، وكان هذا تطورًا دستوريًا جديدًا.[2]

3.قانون سمبرونيوس حول الولايات القنصلية:

(lex Sempronia Provinincii SconSularibus)

أسند الدستور الروماني إلى جمعية المئات انتخاب القناصل غير أن العرف جري منذ عهد طويل على أن مجلس الشيوخ هو الذي يعين الولايتين اللاتين يتجه إليها القنصلين، بعد انتهاء عام حكمهما في الداخل، وقد كان ذلك نتيجة طبيعية لثلاث أمور هي:

[1] محمود إبراهيم السعدي، **تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان**، مكتبة الأنجلو، المصرية، ط 2000- ص 69.

[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 90-91.

1. أن مجلس الشيوخ انفرد بتوجيه السياسة الخارجية منذ النكبة المروعة التي حلت بالرومان في معركة كاناي (Cannae) في عام 216ق.م، ومدى فشل السياسة الهجومية التي ألحت الجمعية الشعبية على اتباعها في محاربة حنبعل بدلاً من سياسة الحيطة والحذر التي كان مجلس الشيوخ أميل إلى اتباعها.
2. أن أول عهد الرومان بالممتلكات الخارجية وإنشاء الولايات كان بعد الحرب البونية الثانية، أي بعد انفراد مجلس الشيوخ بتوجيه السياسة الخارجية.
3. أن مجلس الشيوخ أصاب في توجيه السياسة الخارجية قدرًا كبيرًا من النجاح يدل عليه اتساع نطاق الإمبراطورية الرومانية باطراد.

كان لمجلس الشيوخ حق في إقرار الولايات القنصلية، وكان في أغلب الأحيان يعطي للقناصل الذين لديهم نفوذ والموالين أغنى الولايات حتى يتمكنوا من جمع الغنائم والثورة. ويعاقب الآخرين بإعطائهم أفقر الولايات كمعاقبتهم وعزلهم في الخارج، وتبعًا لذلك فإن هذا الحق وضع في يد مجلس الشيوخ سلاحًا على رقاب القناصل.[1]

قرر كايوس تحرير القناصل من رقبة مجلس الشيوخ بعد انتخابه نقيبا للعامة للمرة الثانية عام 122 ق.م، حيث أصبح أكثر قوة وعزيمة وشعبية، وبدعم من العامة وزملائه أصبح لا يقاوم، خاصة وهو مدعم بسلطة النقيب، وتوسعت قوته لتشمل كل مجالات المؤسسات الإدارية، واستطاع أن يجعل الموارد المالية تحت تصرفه، وكان يسهر شخصيا على تطبيق القوانين التي استصدرها بنفسه، والعمل على بسط نفوذه، وتقزيم سلطة مجلس الشيوخ قدر المستطاع.[2]

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 91-92.

[2] Bloch Gustave, **La République Romaine, Les Conflits Politiques et sociaux**, Ernest Flammarion, (Paris 1922),p 239.

وبما أن الدستور الرومان ينص على أن انتخاب القناصل يكون من طرف المجلس المئوي، وأمر تحديد أي من الولايات تأخذ صفة القنصلية أو البرايتورية كل سنة كان بيد مجلس الشيوخ.[1]

ومن أجل التضييف على المجلس قام "كايوس بإجباره على تحديد الولايات القنصلية المزمن إسنادها إلى القنصلان قبل ظهور نتيجة الانتخابات، مع عدم ذكر وإثارة مسألة تعيين خلف الحكام قبل أول مارس من كل سنة، وذلك تجنبًا للمحاباة والعمل من أجل المصلحة العامة للشعب. [2]

في الوقت نفسه كان كايوس لا يزال يتوخى جانب الاعتدال في إصلاحاته، فإنه لم يهاجم حق مجلس الشيوخ في إقرار الولايات القنصلية بل اكتفى باستصدار قانون يقضي بتقرير الولايات القنصلية قبل انتخاب القناصل.[3]

وتؤيد هذا الرأي ناهد الحمصاني فتقول إن قانون كايوس ألزم مجلس الشيوخ تحديد أسماء الولايات للحكام قبل إعلان نتيجة الانتخابات القنصلية وليس بعدها منعًا لمحاباة مجلس الشيوخ لأنصاره.[4]

ويبدو مما يرويه شيشرون أن هذا القانون كان يتضمن بندًا يقضي بأنه لا يحق لأي نقيب من نقباء العامة استخدام حق الفيتو ضد إقرار الولايات القنصلية، وهذا البند بالغ الأهمية فهو يدل على إدراك كايوس أن نقباء العامة كثيرا ما كانوا أداة في يد مجلس الشيوخ، وعلى عدم اطمئنان كايوس إلى أن احتمال عزل نقباء العامة كان كفيلاً بإبقائهم أوفياء لخدمة مصالح العامة، كان لا يزال في وسع مجلس الشيوخ استخدام بعض نقباء العامة لتحقيق أهدافه وتبعًا لذلك في وسعه التحايل على أحكام القانون الجديد باستمالة نقيب من نقباء العامة ليستخدم حق الفيتو كلما شرع مجلس

[1] Cicérone, Discours pour sa maison, IX.
[2] Bloch Gustave, op.cit, p239.
[3] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 91-92.
[4] ناهد الحمصاني، المرجع السابق، ص 14.

الشيوخ في تحديد الولايات القنصلية لكي يتأجل صدور قرار مجلس الشيوخ الخاص بذلك، إلى أن يتم الانتخاب والتأكد من هوية القنصلين الجديدين، فإن للقضاء على هذا التحايل أدمج كايوس هذا البند في قانونه، ولا جدال في ان الطريقة الجديدة لتحديد الولايات القنصلية كانت أكثر اتسامًا بالديمقراطية، وأنها حررت القناصل من رقبة مجلس الشيوخ، ولا يمكن القول بأن الطريقة الجديدة قضت إلى اي تحسن في إدارة الولايات، ففي الظروف العادية كان مجلس الشيوخ كثيرا ما يتأثر بعوامل غير نزيهة في إقرار الولايات القنصلية، إلا أنه في الظروف غير العادية كان يستجيب عادة إلى نداء الواجب فيرسل أحد القنصلين إلى ولاية يهددها الحرب، إذا كانت له دراية بالشؤون العسكرية، ويرسل الآخر إلى ولاية هادئة إذا كان مجرد رجل سياسي، وأما بعد صدور قانون كايوس فإن الولايات القنصلية أصبحت تحدد في وقت قد يتعذر فيه التنبؤ بالأزمات المقبلة، وفضلاً عن ذلك فإن القانون الجديد لم يبين كيفية تخصيص ولاية لكل من القنصلين فقد ترك أمر ذلك للاتفاق بينهما أو للقرعة إذا تعذر ذلك[1].

والجدير بالذكر أن كايوس لم تكن نيته إلغاء مجلس الشيوخ، لكن الهدف كما أشرنا سابقًا، هو لإضعافه إلى الحد المطلوب لتنفيذ مشروعه الزراعي، وكذلك تحرير القناصل من قبضة مجلس الشيوخ، وضمان لهم استقلالاً مطلقًا، وأن يقودهم إلى الاعتماد على النقباء، والفرسان بدل أن يحوموا حول مجلس الشيوخ[2].

4.قانوني معاقبة المحلفين المرتشين واختيار المحلفين من الفرسان:

أنشأت المحاكم المكلفة باسترداد الأموال المبتزة سنة 149 ق.م وفقًا لقانون كالبورنيوس (lex Calpurnia)[3] وكان الهدف من إنشاء محاكم الابتزاز المختصة عند الرومان هو الفصل في دعاوى الابتزاز المرفوعة على حكام الولايات بعد انتهاء

[1]إبراهيم نصحي، المرجع السابق 92-93.

Ludwing Lange, op.cit, p47.

[2]Ibid.

[3] Plutarque, Caius Gracchus, XXIV.

مدة حكمهم، وإلزامهم بدفع تعويضات في حال ثبوت التهم المرفوعة ضدهم، كون هذه الظاهرة انتشرت بشكل ملفت في مختلف الولايات الرومانية.

وقد كان يعتلي هذا النظام عيب فاضح فهذه المحاكم أو غيرها أي العادية والاستثنائية منها، أن أعضاءها يتم تعيينهم من بين أعضاء مجلس الشيوخ الذين مثلوا الهيئة القضائية، وأن من يتم محاكمتهم هم من نفس الهيئة، لذا فلطالما طالتها الشبهات حول استصدار الأحكام، التي تكون في صالح الحكام الذين رعوا مصالحهم ومجحفة في حق من خالفهم، وكان هذا العيب وحده كفيلاً بإثارة الشكوك في عدالة مثل هذه الهيئات القضائية ولاسيما إذا أخذنا في الاعتبار أن بعض أعضاء هذه الهيئات القضائية على الأقل كانوا يعتبرون الجرائم التي يفصلون فيها حق مكتسب للمتهمين، وكانوا هم أنفسهم إما سبق لهم ارتكاب ما يماثلها وإما يتطلعون بشغف إلى الفرصة المواتية لارتكابها[1].

والأمثلة عن ذلك كثيرة في التاريخ الروماني، منها ما أشار إليها "أبيانوس" عندما تحدث عن محاكمات مجلس الشيوخ المخزية التي طالها الفساد، والغش والمراوغة في شراء القضاة لتبرئة المتهمين، ومن أمثلة هذا التعسف ذكر محكمة كل من "أوريليوس كوتاAurelius Cotta" و" سيليناتور Salinator" وآخرها كانت محاكمة "مانليوس أكويليوسManlius Aquilius" حاكم ولاية آسيا، بعد عودته سنة 146 ق.م والتي انتهت بتبرأته رغم وجود أدلة تثبت تورطه في قضايا الابتزاز[2].

وتذكر لنا المصادر بعض محاولات إصلاح القضاء في المقاطعات الرومانية منها محاولة البروقنصل "ب.روبليوس Rupilius" الذي أراد إصلاح الجهاز القضائي في صقيلية، ضمن قانون روبيليا lex Rupilia" سنة 132ق.م، وحتى إن تمكن من إعادة

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 93-94.

[2] Appien, I, 22.

الأمن والاستقرار، وقضائه على حرب العصابات في صقيلية، كما منع المزارعين تقديم كفالة خارج الفورم[1].

إلا أن محاولته لم تقضي على ظاهرة تفشي الفساد في القضاء الروماني، سواء داخل أو خارج مدينة روما، ولم يقف الأمر عند مجرد الشكوك، إذ أن أبيانوس يحدثنا بإن كايوس كراكوس ضرب مثلاً لانحراف هذه الهيئات القضائية بثلاث حالات صارخة بُرئ فيها المتهمون برغم افتضاح أمر فسادهم الذي شهد به مبعوثو الولايات التي كانوا يخدمونها والواقع أن الأدلة متوافرة على تفشي الرشوة في هذه الهيئات القضائية.[2]

لاحظ "كايوس" الانحطاط الكبير في أخلاق الأشراف بعد توسع نطاق سلطتهم، ليشمل جميع المسائل المالية في الجمهورية، وأصبحوا يتلاعبون بالمناصب بالبيع والشراء، وهو الأمر الذي أصبح ينذر بكارثة على الجمهورية، أخذ على عاتقه مهمة إصلاح المؤسسة القضائية ، والقضاء على الفساد، والعمل على إصلاح الخلل في محكمة استرداد الأموال المبتزة، بعدما أصبح يملك نفوذًا واسعًا لدى العامة، وعلى الفرسان، أو بالأحرى فئة رجال الأعمال والمال، وملاك الأراضي والتي تعتبر القوة الجديدة والمنافسة، والمعارضة لهذا المجلس، فاقترح مشروعا قضائيا يقلل إلى حد كبير من سلطة أعضاء مجلس الشيوخ في المحاكم واحتكارهم لإصدار الأحكام في كل الأمور، وجعل ارتشاءهم جريمة يعاقب عليها القانون[3].

ويبدو أن كايوس بدأ يولي اهتمامه إلى هذا الإصلاح في وقت كان لا يزال فيه يلتزم جانب الاعتدال وينأى عن الصدام العنيف مع مجلس الشيوخ، ينص قانون كايوس على زيادة أعضاء مجلس الشيوخ باختيار 600 فارس للانضمام إليه، بما أنه

[1] Cicéron, Action Contre Verrés, II, 2.

[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 93-94.

[3] Plutarque, Tiberuis, et Gaius Gracchus, XXXIV.

لم يكن فيه أنذاك سوى ثلاثمائة عضو، وكان من المفترض أن يحصل الفرسان على ثلثي الأصوات في هذا المجلس.[1]

في حين ذكر بلوتارخوس أنه أراد إضافة 300 فارس ويذكر بلوتارخوس قانون اختيار المحلفين من الفرسان ويقول وقانون آخر خاص بتعيين القضاة، هذا القانون الأخير هو الأهم لأنه يحد من نفوذ مجلس الشيوخ، لأنهم وحدهم كانوا يعملون كقضاة في كافة القضايا الجنائية، وهذا الامتياز جعلهم على حدى سواء مع عامة الشعب وطبقة الفرسان، وقانون كراكوس على أية حال أضاف إلى عضوية مجلس الشيوخ، الذي كان ثلاثمائة عضو، ثلاثمائة عضو آخرين من طبقة الفرسان، وجعل خدمة القضاة أيضا امتياز كامل ستمائة عضو، في إطار جهوده لتنفيذ هذا القانون، أظهر كايوس جدية لافتة للنظر بأساليب متعددة[2].

لكن أعضاء مجلس الشيوخ رفضوا هذا القانون بشدة، فاضطر "كايوس" سحبه، واستصدار قانون آخر يقضي بمعاقبة وفرض عقوبات على المرتشين من محلفي محكمة الابتزاز، الذين تثبت إدانتهم بالرشوة، باعتبارها جريمة علمًا أن الأعضاء المحلفين لهذه المحكمة كانوا من مجلس الشيوخ، [3]لذا عمل على نقل السلطة القضائية منهم ومنحها للفرسان، [4]وذلك باختيار أحسنهم، وأبعدهم عن التحيز لحكام الولايات، ليشكل منهم الهيئات القضائية التي تفصل في مختلف قضايا ابتزاز أموال أهالي (المقاطعات) الولايات[5].

ومن خلال هذا القانون سعى كايوس إلى معاقبة مجلس الشيوخ و الذي لم يستجب لعرضه الخاص بالتوفيق بينهم وبين الفرسان، ورغم عدم رضا المجلس بهذا الاقتراح

---

[1] Tite-live, **Periochae**, Collection des auteurs latins sous la direction de M .Nisard, éd, Firmin didot,(paris1864),LX.

[2] Plutarque, XXXIV.

[3] عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني... المرجع السابق، ص 26.

[4] Velleius paterculus, **Histoire romaine**, édition de pierre hainsselin et Henri watelet, II, 6.

[5] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ج2، ص 94.

إلا أنه ومن أجل إنقاذ كرامته وشرفه والتستر على مخاوفه، وبعد مشاورات بين أعضائه وافق بموجبها على إخضاعه للاقتراع الشعبي، معلقين أمالهم على التصويت السلبي للفقراء عليه، لأنهم لا يملكون أي مصلحة في المحاكم الاستثنائية أو المحاكم الجنائية، أما الفرسان فقد أدركوا مزايا هذا القانون الذي سيعود عليه بالكثير من المزايا والفوائد المالية في المقاطعات، والذي سيضمنه لهم قضاة هذه الهيئة الذين يختارون من صفوفهم وأنهم سيتمكنون من محاسبة الحكام الذين هم من الأشراف، لذا دعموا كايوس في مشروعه هذا بكل قوة، وانتهى الأمر بتمرير القانون بعد التصويت عليه بنعم، ومنح كايوس الحق في اختيار القضاة من بين الفرسان، وكان هذا بمثابة إعطائه نوعا من السلطة الملكية، هكذا تمكن من توجيه ضربة قاضية للمجلس وكسر شوكة سلطته[1].

لم يكن للفرسان أي دور سياسي إلا منذ عهد كايوس (123ق.م-122ق.م) الذي قصر هيئة المحلفين على الفرسان فقط، ومنذ تلك اللحظة اكتسبت طبقة الفرسان كيانًا سياسيًا واضح المعالم، وأصبحت تتمتع بنفوذ واسع داخل الدولة[2].

ويروي أبيانوس أنه من أجل استمالة كايوس فئة الفرسان أعطاهم وظائفا قضائية كانت للنبلاء الذين غرقوا في الأعمال المخزية والشائنة من خلال إخضاع وظائفهم للبيع والشراء[3].

وبذلك أصبح لطبقة الفرسان كيانًا قويًا تنافس به النبلاء ومع تحالفها مع محامي الشعب أصبح وضع مجلس الشيوخ محرجًا، الذين وجدوا أنفسهم في نفس المرتبة مع الفرسان وأصبحوا يدافعون مع نقباء العامة عن نفس القضايا خاصة في الانتخابات[4].

عندما اشتدت حمي الصراع بين كايوس ومجلس الشيوخ، وأصبح صراعًا عنيفًا في إعقاب استخدام مجلس الشيوخ نقيب العامة ليفيوس دروسوس (L.Drusus) في

---

[1] Plutarque, XXVII.

[2] هابيل فهمي، المرجع السابق، ص 44.

[3] Appien, **Guerres civiles**, texte traduit par combes,dounous,imprimerie des frères mame,paris,1808,livreI,22.

[4] Appien, 1 ,22.

أثناء تريبونية كايوس الثانية في عام 122 ق.م ، لتقويض نفوذ هذا الزعيم الشعبي المصلح، خطى كايوس خطوة جريئة كان من شأنها أن هيئات محلفي محكمة استراد الأموال المبتزة أصبحت تتألف من الفرسان بدلاً من أعضاء مجلس الشيوخ[1]، ويذكر أبيانوس أن القانون أدى الحد من سلطة أعضاء مجلس الشيوخ[2]،ولما لم يكن دليل قاطع على أنه في ذلك الوقت كانت توجد محاكم دائمة أخرى إلى جانب محكمة استيراد الأموال المبتزة، وكانت الفضائح التي حفزت كايوس أصلاً على إصلاح القضاء، واستند عليها في دعوته إلى ذلك، تتصل جميعًا بقضايا نشأت من سوء الحكم في الولايات فإنه من المرجح أن إصلاح كايوس كان منصبا على محلفي محكمة استراد الأموال المبتزة، بعد استصدار القانون الخاص بهذا الإصلاح الذي وضع قاعدة جديدة وهي اختيار المحلفين من الفرسان بدلاً من أعضاء الشيوخ، كان طبيعيا إتباع هذه القاعدة في تشكيل هيئات المحلفين للمحاكم الدائمة الأخرى التي أنشأت بعد ذلك.

ولعل أن هذا هو ما حدا بالكتاب القدامى وبعض الباحثين المحدثين إلى القول أن إصلاح كايوس اقتضى تعديل نظام يشمل محاكم متعددة لم تكن محكمة استراد الأموال المبتزة إلا إحداهما. أي أن إصلاح كايوس انتزع تعريف العدالة من مجلس الشيوخ وأسندها إلى الفرسان، ولكنه بذلك وضع قاعدة طبقت في اختيار محلفي المحاكم الأخرى التي أنشأت بعد ذلك من طبقة الفرسان.[3]

بعد عودة أكويليوس (أحد المبعوثين من مجلس الشيوخ ضمن لجنة التسوية) من آسيا عام 146ق.م قدم إلى المحكمة الدائمة لاسترداد الأموال المبتزة (Quaestio perpetua de Rebus Repetundis) بتهمة الرشوة، وأن الفضيحة التي أثارتها تبرئته قد أسهمت في انتخاب الزعيم الشعبي ماركوس فولفيوس لقنصلية عام 125ق.م، وكانت إحدى الحجج التي تذرع بها كايوس كراكوس في دعوته إلى تشكيل

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 95-96.

[2] Appien, I,22.

[3] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 96.

هيئات محلفي المحكمة الدائمة لاسترداد الأموال المبتزة، من الفرسان بدلاً من مجلس الشيوخ[1]،

وذكر أبيانوس أن كايوس صرح بعد النصر الذي حققه قائلاً "لقد دفنت مجلس الشيوخ إلى الأبد"،[2] أما فلوريوس" فقد علق حول هذا القانون بقوله أن الجمهورية الرومانية بعد قانون كايوس أصبحت جسدا برأسين[3].

أما القرار الذي قصد به كايوس ضرب الفرسان برجال مجلس الشيوخ، فقد كان قانون أكليليوس (lex Acilia) الذي استصدره كايوس عام 123ق.م، ويختص بإعادة تنظيم محاكم الابتزاز المالي ضد حكام الولايات الذين يثبت إدانتهم، وقد أبعد هذا القرار من هيئة المحكمة والتي كانت تتكون عادة من خمسين عضوا من كبار الموظفين من رجال مجلس الشيوخ، أبعد كبار أعضاء مجلس الشيوخ وأقرباء المتهمين من كبار الموظفين من التواجد ضمن المحلفين في المحكمة ،منعا لتعاطف أعضاء مجلس الشيوخ مع بعضهم البعض، خاصة أن أعضاء هذه المحكمة كانوا عادة من رجال مجلس الشيوخ، الذين تولوا مناصب حكام الولايات أو على وشك أن يتولوا هذا المنصب أملاً في جمع الثروات، فكيف لهم محاكمة رفاقهم وهم مثلهم؟ فقد كانوا يبرئون زملاءهم في معظم الأحيان، ولكن بمقتضى قانون أكيليوس أصبح الفرسان يشتركون في محاكمة حكام الولايات السابقين من أعضاء مجلس الشيوخ ويكشفون ألاعيبهم وفضائحهم المالية والتي كانوا على معرفة دقيقة بها بحكم عملهم في مجال المال والإدارة، وكان رجال طبقة الفرسان يتطلعون إلى عضوية هذه المحكمة منذ أمد بعيد، وأخيرًا أعطاهم كايوس هذه الفرصة، مما ساعد على توسع وتعمق العداء بين الطبقتين المتنافستين، ويعاب على هذا القانون أنه كان سيفا متسلطا فوق رقاب حكام الولايات وليس فوق جامعي الضرائب من رجال الفرسان، كذلك فقد أعطى ذلك القانون فرصة للفرسان

[1] المرجع السابق، ص95-96.

[2] Appien, I, 22.

[3] Florus, **Abrégé de l'histoire romaine**, tirée de la collection des auteurs latins publiés sous la diretion de M.Nisard, III, XVIII.

شهر سلاح قاتل في وجه الشرفاء من حكام الولايات، إذ لما وقفوا في طريق الفرسان ومنعوهم من نهب السكان، وكان يتوجب على كايوس أن يدرك أخطاء هذا القانون إلا أن هدفه الأول لم يكن حماية سكان الولايات من الابتزاز بل تقويض سلطة مجلس الشيوخ عن طريق الوقيعة بينهم وبين رجال الفرسان[1].

ولسوء الحظ تعذر تبيان تفاصيل القانون الخاص لهذا الموضوع، وكل ما يمكن استخلاصه على وجه اليقين من مصادرنا هو أنه بإيعاز من كايوس كراكوس تقدم زميله" مانيوس أكيليوس كابريو"(Manius Acilius Glabrio) بقانون" أكليا"(lex Acilia Repetudarum) (123ق.م –122ق.م) خاص بالابتزاز، يميل أكثر الباحثين إلى أن جزء منه حفظه النقش المسجل على لوحة برونزية عثر عليها عند نابولي وتعرف أحيانا بلوحة بمبو (Tabula Bembina)[2] (أُنظر الملحق رقم 10) (حول هذا القانون)، أهم ما جاء فيه نذكر:

- لا يجب أن يتعدى عدد أعضاء المحلفين 450 عضوًا يختارون سنويًا.
- استبعاد الحكام، وأعضاء مجلس الشيوخ، وأفراد أسرهم من قوائم المحلفين وكان عددهم بمقتضى القانون الجديد 450 محلفًا.
- يختار المحلفون سنويًا، ويجب أن يكون الحد الأدنى لثورة المحلف أربعمائة 400.000 سسترتيوس (Sestentius).
- إذا ما ثبتت التهمة فإن المدعي إذا كان لاتنيًا أو أجنبيًا يكافئ بمنحة حق المواطنة، أما إذا رفض فيستفيد من حق الحماية حسب "قانون فاليريا" ومن يرفض هذه المكافئة له الحق في الإعفاء من أداء الخدمة العسكرية، والأعمال الشاقة.

[1] سيد الناصري، المرجع السابق، ص 229-230.
[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 96-97.

- محاكمة المتهمين بالابتزاز كلهم بدفاع واحد، وجلسة استماع واحدة للشهود، وهذا بغية الحد من خطر فساد أعضاء مجلس الشيوخ.
- نشر هذا القانون على لوح برونزي في الفروم، وعند اللاتين والحلفاء.
- نشر قائمة المدعين مع أسماء المدانين والقضاة.

أداء القسم باحترام هذا القانون بعد التصويت عليه من طرف كل الحكام، ومن حكام السنوات اللاحقة، وبعد عشرة أيام يكون دور أداء القسم لكل أعضاء مجلس الشيوخ.

- إذا رفض المدعون الذين يتهمون الحكام أداء اليمين يدفع غرامة، ويمكن أن يصبح متهمًا أيضا[1].

وتبعًا لأحكام هذا القانون كان على البرايتور الذي يختار لرئاسة المحكمة أن يختار هيئة محلفيها، وكان عددهم 50 محلفًا، من قائمة تتألف من 450 مواطنًا يختارون سنويًا ممن تتوفر فيهم الشروط التي نص القانون عليها، أي من الفرسان، للفصل في شكوى من ابتزاز الأموال ضد أي مواطن روماني، كان يشغل وظيفة عامة، ومعنى ذلك أنه كان لا يقع تحت طائلة هذا القانون التجار أو جباة الضرائب أو المرابون وهم الذين كانوا يوسعون الأهالي نهبًا واستغلالاً، ورسم القانون الإجراءات الواجب إتباعها لجمع الأدلة وفحصها وإبداء الرأي فيها.[2]

ويشير فرنك مارش أن كايوس أضاف 600 عضو لهيئته المحلفين وليس 300 عضو، كما يزعم بلوتارك، وذلك ليس فقط للسيطرة على محكمة استرداد الأموال المبتزة، ولكن أيضا للسيطرة على مجلس الشيوخ[3]، والسؤال المطروح حول هذا القانون هل كان من شأن استبدال محلفين من أعضاء مجلس الشيوخ بمحلفين من الفرسان أن

[1] Cicéron, Action contre verrés, II, 1.
[2] Piganiol André, **sur la nouvelle Table de bronze de tarente**, comptes rendus des séances de l'Académie des inscriptions et belles lettres année (1951), 95,1, pp58-63.
[3] Frank Marsh, op.cit, p 54.

أصبحت محكمة استرداد الأموال المبتزة أصبحت أكثر حيدة واتسامًا بالنزاهة في أحكامها، مما كان عليه من قبل، أم أن كايوس خدع نفسه حين تصور أن ثراء المحلفين الجدد سيكون ضمانًا لنزاهتهم وعدالة أحكامهم أو على الأقل السلاح الذي انتزعه من مجلس الشيوخ سيستخدمه الفرسان بحكمة واتزان؟

إن الآراء تختلف في الحكم على المحلفين الجدد، حين أكد شيشرون حين كان يطالب بإعادة اختيار المحلفين من الفرسان بعد أن أعاد سلاّ تشكيل هيئاتهم إلى مجلس الشيوخ، بأنه عندما كانت هيئات المحلفين تتألف من الفرسان في خلال الأربعين عامًا التي انقضت بين تبريونة كايوس الثانية ودكتاتورية سلاّ، لم يرق الشك مرة إلى نزاهتهم، ولعل ما ينقص من قيمة شهادة شيشرون ما نعرفه عن حالة واحدة صارخة، وهي تلك التي أدين حاكم نزيه وهو بوبليوس روتيليوس روفوس في عام 92ق.م والدليل على بطلان هذه الإدانة وبراءته، حيث بعد إدانته ذهب ليقضي بقية حياته معززًا مكرمًا بين أهالي ولاية آسيا، وهم الذين قيل زورًا أنه ابتز أموالهم، وهذا يوحي بأن محلفي الفرسان كانوا أكثر ميلاً إلى إدانة حكام الولايات منهم إلى تبرئة هؤلاء الحكام، وكانوا ينتمون إلى طبقة مجلس الشيوخ المنافسة لطبقة الفرسان، وهكذا نرى أنه إذا كان يعيب النظام القديم أن محلفين من أعضاء مجلس الشيوخ كانوا يحاكمون متهمين من ذات طبقتهم ويتعاطفون معهم، فإنه يعيب النظام الجديد أن محلفين من الفرسان كانوا يحاكمون متهمين (حكام الولايات) ينتمون إلى طبقة منافسة ويتولى اتهامهم عادة رجال من ذات طبقة المحلفين، ومعنى ذلك أنه بعد أن كان محلفو محكمة استرداد الأموال العامة المبتزة مثار شكوك مبعثها التعاطف مع متهمين ينتمون إلى ذات طبقتهم أصبحوا بعد القانون الجديد مثار شكوك مبعثها من ناحية التنافس الطبقي العنيف بين طبقتهم وطبقة المتهمين، ومن ناحية أخرى التعاطف مع رجال الأعمال، أصحاب المصالح في الولايات.

ومما يجدر بالملاحظة أن قانون كايوس كراكوس الخاص بمعاقبة المحلفين المرتشين لم يطبق على المحلفين الجدد، وذلك على أساس صدور هذا القانون قبل إعادة تشكيل محكمة استرداد الأموال المبتزة، والأمر الآخر هو أن الباعث لرجال الأعمال على اتهام حكام الولايات لم يكن الحرص على أن يلتزم أولئك الحكام بالنزاهة والأمانة، ومراعاة مصالح أهالي الولايات، وإنما الحرص على مصالحهم الخاصة، إذ تجرأ أولئك الحكام على الاضطلاع بواجباتهم فحاولوا الحد من جشع ملتزمي الضرائب والتجار والمرابين.

وتبعًا لذلك لم يعد أمام حكام الولايات إلا أحد الأمرين، إما أن يؤدوا الواجب ويتعرضوا لما يترتب على ذلك من إثارة نقمة رجال الأعمال في استغلال أهالي الولايات، وإذا كان يصعب القول إلى أي مدى كان المحلفون الجدد أداة في قبضة رجال الأعمال وفريسة سهلة للرشوة، لأنه لا يمكن تأييد الشكوك بالبراهين الدامغة، فإنه مع ذلك تساورنا الشكوك في أنه كان من شأن التعديل الذي دبر كايوس إدخاله على تشكيل محكمة الأموال المبتزة رفع مستوى القضاء أو إنصاف أهالي الولايات.

لا شك أنه قد ترتب على القانون الخاص بتعديل تشكيل محكمة استرداد الأموال المبتزة نتيجة سياسة بالغة الأهمية بسبب ما كان لها من عواقب وخيمة، فقد سبق أن ذكرنا أن هذا القانون الجديد وضع قاعدة جديدة وهي قاعدة اختيار المحلفين من الفرسان بدلا من أعضاء مجلس الشيوخ، وأن هذه القاعدة الجديدة اتبعت في تشكيل هيئات المحلفين لكل المحاكم التي أنشئت بعد ذلك.

هكذا انفردت طبقة الفرسان (Ordo Equester) بولاية القضاء فأصبحت هذه الطبقة الاجتماعية قوة سياسية منافسة لطبقة مجلس الشيوخ.[1] ولكن بالرغم من هذا فإن الأمور لم تكن كلها تسير سيرًا حسنا لأن طبقة رجال المال والأعمال من الفرسان راحت تدعم نفسها من أجل استنزاف الولايات، وتحبط أي محاولة للحد من جشعهم[2]،

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 97-99.
[2] سيد الناصري: المرجع السابق، ص 257.

فقد مكن كايوس تلك الطبقة من الاستئثار بسلطة القضاء ليحاصر بذلك الأرستقراطيين النبلاء، ولكنه في الوقت نفسه ومن خلال تكليف أفراد طبقة الفرسان بالإشراف على جمع الضرائب، وهي طبقة مكونة أصلاً من رجال أعمال ذو رؤوس أموال، كأنه بذلك يسلطهم على الملاك وأصحاب الضياع والأراضي الزراعية لابتزازهم، ولا يمكن لشيء أن يردهم إذا طمعوا في أكثر من حقوقهم كون سلطة القضاء بيدهم، وهو ما وقع فعلاً بعد ذلك حيث اصطدم جباة الضرائب الجشعين من الفرسان مع الولاة الشرفاء الذين لم يرضوا أن يستغل هؤلاء الجباة حاجة الأهالي وتسليط عليهم المزيد من الغرامات كونهم لا يهتمون إلا باستثمار أموالهم وزيادتها، ومما زاد في تفاقم الوضع هو أن الإصلاحات القضائية التي قام بها كايوس على مستوى محكمة الابتزاز تمنع أن يخضعوا محلفو تلك المحكمة الذين صاروا من الفرسان للمحاكمة في تهمة الرشوة والفساد، كما كان معمولاً فيه سابقًا وهذا ما زاد في تعسف واستغلال جباة الضرائب كونهم مطمئنين أن الولاة لن يجرئوا على التعرض لهم، إما مخافة الاصطدام بهم أو رغبة في التواطؤ معهم[1].

ففي عام 92 ق.م قدم الفرسان روتيليوس روفوس (Rutilius Rufus) للمحاكمة بتهمة الابتزاز والجشع بالرغم من أن روفوس كان مساعدا للوالي العادل النزيه "موكيوس سكايفولا" وساعده في محاربة جشع الفرسان في آسيا، وبالطبع كانت التهمة الموجهة إلى "روفوس" ملفقة ومقصود بها إنذار الفئة الإصلاحية الأمينة من الوقوف في وجه الجشع والنهب والسلب الذي يقوم به الفرسان في الولايات، بل كان بمثابة دعوة صريحة لحكام الولايات للفساد والانتهازية وجمع ما يمكن جمعه من أموال[2].

كانت طبقة مجلس الشيوخ شديدة الحرص على مكانتها وامتيازاتها التي تمتعت بها طويلاً، وتبعا لذلك شديدة النقمة على إفلات المحاكم من قبضتها ورغبتها في استعادة ما فقدته من نفوذ، ومن ناحية أخرى طبقة الفرسان التي كانت شديدة السعادة بالمكانة

[1] عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص 23.
[2] سيد الناصرين المرجع السابق، ص 257.

الجديدة التي احتلتها وبالمغانم الجديدة التي فازت بها، فإنه نشب بين الطبقتين صراع عنيف مشئوم فلا عجب أن سياسيا بارزًا مثل شيشرون، –وكان من الفرسان بحكم نشأته ومن النبلاء بحكم توليه القنصلية– قد سعى جاهدًا إلى إحلال الوفاق بين هاتين الطبقتين (Concordia ordinum) ولكن دون جدوى.

وهكذا نرى أنه لو أن مجلس الشيوخ أصغى إلى صوت العقل وقبل الاقتراح الأول الذي تقدم به كايوس كراكوس لتشكيل هيئات المحلفين من أعضاء مجلس الشيوخ بعد إدخال فريق من الفرسان في زمرتهم بحيث تصبح هذه الهيئات مكونة من أفضل عناصر مجلس الشيوخ والفرسان... لربما كان هناك أمل في رفع مستوى القضاء ورفع الظلم عن أهالي الولايات أو على الأقل تفادي التنافس السياسي بين طبقة الفرسان ومجلس الشيوخ، ولكن مجلس الشيوخ بقصر نظره وأنانيته ووقوفه في وجه الإصلاح وعمله على تقويض نفوذ كايوس، دفع "كايوس" إلى اتخاذ الخطوة التي ترتب عليها النتائج الخطيرة السالفة الذكر، وإذا صح ما يرويه أبيانوس من أنه بعد صدورالقانون الخاص باختيار المحلفين من الفرسان صرح" كايوس" بأنه قد حطم بذلك قوة مجلس الشيوخ إلى الأبد فإن هذه العبارة تنم على الأقل عن أن كايوس كان يدرك النتيجة السياسية المترتبة عن استبعاد أعضاء مجلس الشيوخ من هيئة المحلفين، ولما كان أحد الأهداف التي توخاها كايوس هو الحد من سلطة مجلس الشيوخ، فإنه لا يمكن قبول ما يذهب إليه بعض الباحثين من أن النتيجة السياسية المترتبة على القانون الخاص بتعديل تكوين محكمة استرداد الأموال المبتزة لم تكن في حسبان كايوس[1].

ولا جدال أن الفرسان كانوا جدرين بالفوز بنصيب من السلطة السياسية أكبر مما كان ميسورًا لهم حتي ذلك الوقت، ولو أن كايوس بدلاً من اهتمامه بتعديل تشكيل هيئات المحلفين كان قد استصدر تشريعًا فتح الباب أمام الفرسان لتقلد الوظائف العامة، وتبعًا لذلك أبواب مجلس الشيوخ لأمكنه تطعيم أداة الحكم بدماء جديدة كانت في أشد

[1]إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 99.

الحاجة إليها وكان في الإمكان توفيرها من صفوف طبقة الفرسان وهي التي كانت أكثر طبقات المجتمع الروماني نشاطًا وإقدامًا، وذلك في حين أن تعديل تشكيل هيئات المحلفين لم يؤدي فيما يبدو إلى رفع مستوى القضاء ولا إلى إنصاف أهالي الولايات، وإن كان قد أدى إلى تقليم أظافر مجلس الشيوخ دون إصلاحه، وإلى إعطاء الفرسان سلطة خطيرة دون تحميلهم أية مسؤولية، وإلى نشوب تنافس عقيم بينهم وبين نبلاء مجلس الشيوخ[1].

دار جدال عنيف بين الباحثين حول إذا ما كان نقل محلفو المحاكم الدائمة، أي محكمة الجنايات من قبضة مجلس الشيوخ إلى قبضة الفرسان قد ترتب عليه حدوث تغيير مماثل في تشكيل المحاكم المدنية كذلك وإنه لمن العسير الجزم بذلك ولا سيما أن اختيار قضاة المحاكم المدنية كان رهنًا بمشيئة طرفي النزاع في كل قضية على حده توجيه البرابتور، وإذا كان العرف قد جرى في الماضي على اختيار هؤلاء القضاة من أعضاء مجلس الشيوخ، فإنه غير مستبعد انه بعد عام 122ق.م لم يعد الاختيار مقصورًا على أعضاء مجلس الشيوخ، غير أن هذا لا يستتبع حتمًا استبعادهم ومعنى ذلك أنه من الجائز أن يكون تشكيل المحاكم المدنية قد تأثر ولو إلى حد ما بالتعديل الذي أدخل على تشكيل المحاكم الدائمة أو محاكم الجنايات[2].

ويمكن أن نستنتج من قانون" كايوس" حول اختيار المحلفين من الفرسان، فقد مهد به مجال الصراع بين مجلس الشيوخ والفرسان إذ أصبحا يتصارعان من أجل النفوذ والاستحواذ على السلطة، وذلك بالنظر إلى القوانين القضائية الأخرى التي تم استصدارها فيما بعد مثل: قانون سرفيليا الأول والثاني وقانون ليفيا، الذي تقاسم فيه الفرسان وأعضاء مجلس الشيوخ السلطة على حد سواء إلى غاية صدور قانون كورنيليا في عهد سلا، والذي منح للمجلس وحده المناصب القضائية وفي عهد بومبي حيث

[1] نفسه، ص 100.
[2] نفسه، ص 100-101.

قانون أوريليا تقاسم الطرفان المناصب القضائية معًا، أما خلال فترة حكم قيصر وبموجب قانون أعادها للفرسان.

II –التشريعات الاقتصادية :

1.قانون الأراضي (lex Agraria):

إن معلوماتنا عن هذا القانون غامضة وقليلة، إلا أن كايوس كراكوس أصدر قانونا يقضي بأن لا يجوز لأحد في إيطاليا حيازة مساحة تفوق 200 يوجرا، لكن عدم توفرنا على المعلومات التي تؤكد ذلك يجعلنا نشك في إصدار هذا القانون، ما دام خصص تيبريوس سابقًا مساحة 500 يوجرا لكل شخص[1].

اتبع كايوس كراكوس نفس المبادئ السياسية التي عرف بها شقيقه، كما أنه عمد إلى مواصلة وإحياء أهم مشاريعه ألا وهي الإصلاح الزراعي، وذلك باقتراح مشروع مثله، أي بنفس بنود التشريع القديم يشتمل مواد القانون القديم مع إدخال بعض التعديلات الجديدة المرغوب فيها، مع الحرص على إتمام وتطبيق هذا المشروع،[2] مع إتباعه الخطوات التي كانت المصلحون الرومان يتبعونها عادة عند إحياء قانون قديم مع تعديله.[3]

حرص كايوس على عدم إفشال القانون سواء أمام مجلس الشيوخ، أو الفرسان أو العامة أو الإيطاليين، وذلك بمحاولة إرضاء الأطراف الأربعة لتحقيقه، بالنسبة لمجلس الشيوخ الذي لم يكن ينتظر منه الموافقة والمصادقة على المشروع، عمل أولاً على عزله وإبعاده عن مقاومة هذا المشروع من خلال كسر تحالفاته التي كانت بمثابة روح هذه الهيئة، إما بالمقابل أو بالانقلاب ضده، وضد مصالحه ومجموعة حلفائه، وذلك

[1] Jean-marie pailler, **Rome antique**, (paris 2000),p35.
[2] Bloch Gustave, op.cit, P234.
[3] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 104-105.

من أجل إضعافه، ومهاجمته من كل الجوانب لهزيمته، ولم يتوان "كايوس" عن إرضاء مجلس الشيوخ حسب مطالب البعض منهم، و قناعات البعض الآخر.

أما فيما يخص الفرسان الذين لاحظ تعطشهم للسلطة والنفوذ فقد منحهم مناصب قضائية، إضافة إلى وضع ذهب آسيا تحت تصرفهم، وفيما يخص العامة الحضر فقد منحهم القمح بأقل الأسعار" قانون الأغلال (lex frumentaria)، أما الإيطاليون فقد منحهم حق المدنية والمواطنة، وهو المطلب الذي طالما سعوا إلى تحقيقه والذي كان على رأس كل مطالبهم، وهكذا تمكن من سد كل الثغرات التي كان من شأنها أن تقف حائلا (تحول) دون تجسيد مشروع شقيقه الزراعي.[1]

وقد اختير كايوس عضوًا في لجنة قانون الأراضي وهو لا يزال في الحادية والعشرين من عمره، وقد أظهر بجلاء تأييده لحركة الإصلاح الزراعي وذلك بمناصرته اقتراح جاربو الخاص بإعادة انتخاب ترابنة العامة، وبمعارضة مشروع قانون بنوس الخاص بطرد الحلفاء من روما، وبتأييد مشروع قانون فلاقوس الخاص بتحرير الحلفاء، فلا عجب أن مجلس الشيوخ كان يعتبر كايوس رجلاً خطيرًا،[2] علق بلوتارك عن مشروع القانون الزراعي الذي طرحه كايوس قائلاً" أما عن القوانين التي اقترحها بطريقة مرضية للشعب ومعادية لمجلس الشيوخ، القانون الزراعي وتقسيم الأرض العامة بين المواطنين الفقراء.[3]

ولا شك أن أول ما قام به" كايوس" هو إعادة الاعتبار للجنة الثلاثية، وذلك بتعزيزها لفقراء المدينة، وبإعادة السلطة القضائية إليها بعدما سلبت منها سنة (129ق.م) والقضاء على الاضطرابات التي واجهتها في أعقاب مباشرتها سلطتها على الحلفاء، لذا رأى كايوس أنه لا بد من رفع كل لبس وغموض حول الاختصاصات

[1] Bloch Gustave:op.cit, p234.

[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص85.

[3] Plutarque, Gaius Gracchus, 5.1.

القانونية جزء منها، ونص صراحة أن تمتد إلى كل من يحوز على أرض عامة سواء كان مواطنًا رومانيا، أو أحد الحلفاء اللاتين أو الإيطاليين.[1]

ويضيف إبراهيم نصحي أن مصدر قديم كان قد أشار إلى أن "كايوس" قد أصدر قانون يقضي بألا تكون في حيازة أحد في إيطاليا أكثر من 200 يوجرا، ولكنه إزاء صمت سائر المصادر القديمة الأخرى عن ذلك.

وإزاء الضجة الهائلة التي أثارها قانون تيبريوس حيث جعل الحد الأقصى للملكية 500 يوجرا يصعب علينا أن نتصور إقدام كايوس على إنقاص هذا الحد إلى أقل من النصف، ويذهب أحد الباحثين إلى تفسير هذا المصدر القديم إلى حد الزعم بأن كايوس قرر جعل مساحة كل إقطاع يوزع على فقراء المواطنين 200 يوجرا، ولا يمكن قبول هذا الرأي لسببين:

1. إن مساحة الأرض العامة لا تسمح بمثل هذا السخاء.
2. إنه إذا افترضنا جدلاً أنه كانت توجد أرض عامة كافية لمنح مثل هذه الإقطاعات الكبيرة فإنه من الحماقة منحها لأنه كان يتعذر على فقراء الرومان استثمارها.

ولعل الأصح أن يكون المصدر القديم السالف الذكر قد خلط بين قانون الأراضي، وقانون إنشاء مستعمرة يونونيا (Junonia).[2]

وقد نجح "كايوس " في إعادة سلطة الإمبريوم القضائي للفصل في المنازعات إلى اللجنة الثلاثية للإصلاح الزراعي، والتي كان سكبيو إيمليانوس قد حرض السناتو على سحبها من اللجنة وإعادتها للقنصلية مما عطل عمل اللجنة لمدة طويلة، بسبب انشغالل القنصلين في الشؤون الخارجية ومن ثم نجح في حل الكثير من المشاكل الزراعية،[3]

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 106.
[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 106.
[3] السيد الناصري، المرجع السابق، ص 225.

ولتدعيم مشروعه الزراعي استصدر مجموعة من القوانين والتشريعات التي تمثلت فيما يلي:

2.قانون القمح أو قانون الغلال (lex Frumentaria):

عمد كايوس إلى مواجهة مشكلة قديمة كانت تؤرق المجتمع الروماني، ألا وهي مشكلة تزويد سكان روما بالقمح خاصة مع الزيادة الكبيرة للفقراء التي تشهدها العاصمة، وتقلب أسعاره بسبب التلاعب والمضاربة، فأصدر قانون يحدد سعرًا منخفضًا للقمح أقل من سعر السوق الذي سيوزع عليهم، عرف بقانون الغلال، يتلقى بموجبه كل فرد من العامة شهريًا، وعلى حساب الخزينة العامة مقدارا من القمح إلى أجل غير محدد،[1] هذا القانون يقتضي شراء روما القمح بكميات كبيرة، يباع لكل روماني يريد ذلك بسعر رخيص.[2]

وقد حدد سعره حسب "تيتيوس ليفيوس" بـ 16 س 3/1،[3] أما "فليوس برتيكلوس" (Velléius paterculus)، فقد حدد هذا السعر عند خمسة أسداس آس لكل "موديس" (Modius).[4]

(والموديس هو المقياس العام للمكيال الروماني الخاص بالمواد الجافة، خاصة القمح وهو ما يعادل 16 سستراس أو 8.75 لترات)،[5] وحرص كايوس في هذا المشروع من أجل تأمينه كان على الدولة أن تنشئ عددا كبيرا من صوامع التخزين والتشوين من أجل تخزين محصول القمح الوارد من صقيلية وإفريقيا بميناء أوستيا،[6]

---

[1] Plutarque, TIberius et Gaius Gracchus, XXXIV.
Appien, **Histoire des Guerres civiles de la république romaine**, trad, combes, dounous (j,j)(paris,1808),1,21.
[2]Bloch, op.cit, p236.
[3] Tite live, periochae, collection des auteurs latins sous la direction de de M.Nisand, éd, Firmin Didot (paris, 1864), LX.
[4] Velleius Paterculus : **Histoire Romaine**, Livre second, éd, Garnier, édition de pierre Hainsselin et Henri Walteler, II, 6.
[5] Gaffiot Félix, dictionnaire latin française, Nouvelle édition revue et augmentée, (2016), p 861.
[6]عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص 22-24.

مما أعطى فرصة لتشغيل أعداد كبيرة من العاطلين، وقد نجح كايوس في استخدام أموال الملك أتالوس الثالث والتي أوصى بها الشعب الروماني، وذلك لإنفاق على هذه المشاريع ويبدو أن الحزب الأرستقراطي ومجلس الشيوخ لم يعارضا مشروع القمح المسعر لأنهما كان يران فيه وسيلة لإسكات الفقراء وإلهائهم عن فكرة الثورة الاجتماعية، [1]وعن قانون القمح يحدثنا بلوتارك قائلاً" وقانون آخر متعلق بتجهيزات الحبوب وتخفيض سعر السوق للفقراء".[2]

ولقد تعرض"كايوس" لعدة انتقادات واتهامات بسبب استصدار هذا القانون مثل رشوة الناخبين على حساب الدولة التي تتكبد خسائر كبيرة، كما أتهم على القضاء على نتائج الإصلاح الزراعي، وكسب رضى العامة، والتشجيع على الكسل والبطالة وذلك على أساس أنه لم يكن هناك مفر من المقارنة بين حياة المزارع الصغير، وهي دائمة رتيبة شاقة، وبين حياة المتعطلين في روما، وهم الذين أصبحوا يتمتعون بشراء القمح بسعر زهيد، مما كان ييسر لهم الحياة دون تكبد مشاق القيام بأي عمل منتظم، وذلك فضلاً عن تمتعهم بمباهج العاصمة والإصغاء إلى خطب الساسة والمرشحين للوظائف العامة والمآدب والحفلات التي كان هؤلاء يقيمونها إرضاء لهم ولكسب أصواتهم، واتهم باستخدام الأموال العامة لرشوة الفقراء.

ومعنى هذا الاتهام أنه إزاء هذه الاعتبارات ازداد عدد الفقراء الذين هموا إلى روما ليصوتوا من أجل ملء بطونهم، فازداد عدد الطبقة الفقيرة، والتي أصبحت الحكومة تعولها وفقًا لأحكام هذا القانون، وكأن الحكومة أصبحت تعول الغوغاء من أجل هدم ما قضت البلاد سنين طويلة من الكفاح والنشاط من أجل بنائه،[3] رغم أن كايوس لم يمنح القمح مجانًا وإنما باعه بسعر ثابت على مدار العام لكل مواطن روماني يرغب في ذلك، وفي هذا السياق لم يكن قد حاد عن الطريق في تسييره لهذا الأمر، خصوصًا

[1]إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 226-227.

[2] Plutarque, Gaius Gracchus,5.2.

[3]إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 107-108.

أن الحكومة الرومانية كانت في السابق تلجأ إلى تنظيم تجارة القمح، وضبط أسعاره في وقت الأزمات، كما أنه سمح حتى لأغنياء روما بالاستفادة هم أيضا من هذا القانون كونه لم يستثنيهم من ذلك أي أنه كان مباحًا لكل المواطنين دون أي استثناء.[1]

لكن مهما يكن إلا أن "كايوس" يريد أن ينقذ روما من أزمة اقتصادية بعد الدمار الذي عرفته صقلية نتيجة ثورة العبيد والتي تعتبر الممول الرئيسي بالقمح، كما أنه في سنة 125 ق.م، تعرضت ولاية إفريقيا إلى الجراد الذي قضى على أغلب محاصيلها، كما ظهر وباء قضى على حوالي 200 ألف من سكان أوتيكا وقرطاجة والأقاليم المحيطة بها كل هذه الأسباب دفعت كايوس إلى إصدار هذا القانون لضمان هذا القمح على مدار السنة،[2] وربما كان كايوس يريد تفادي أزمة اقتصادية كالتي عرفتها روما سنة 440 ق.م، بعد المجاعة التي تعرضت لها روما، ولم تجد إلا رجلا ثري من الفرسان يدعى سبوريوس مايلوس (Sporius Mailus) الذي اشترى كميات كبيرة من القمح في اتروريا وكمبانيا وقام ببيعها بثمن رخيص ووزع كميات أخرى مجانًا للفقراء لكن هذه العملية كلفته حياته بعد اتهامه بمحاولة تعينه ملكًا في ظل اكتسابه لعدد من المؤيدين من الطبقة العامة.[3]

ومهما يكن فإنه ابتداءً من 146 ق.م هناك العديد من مناطق التمويل بالقمح مثل صقلية وسردينيا وإفريقيا، فبالتالي المشكل ليس في كميات القمح وإنما عدم وجود خطة محكمة لإيصال القمح إلى روما، وتزويد الجيوش الموجودة في آسيا، والتمردات والقرصنة التي أجبرت روما على تجنيد الجيوش وتزويدها بالقمح، وفي نفس الوقت الذي يراقب مناطق استيراده، لهذا نجد الجنود هم الأسبق للحصول على كميات كبيرة، وعرفت روما العديد من الصعوبات في التمويل بالقمح خلال القرن الثاني ق.م، في 150 ق.م صعوبة تمويل روما بالقمح، 138ق.م ارتفاع أسعار القمح ما أجبر القناصل

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 107-112.
[2] نفسه، ص 103.
[3] Eugene talbot, **Histoire Romaine**,Paris, 1875,p45.

ومجلس الشيوخ إلى شراء القمح، وربما السبب وراء ذلك هو ثورة العبيد في صقلية، إذا افترضنا أنها بدأت سنة 134ق.م، والحرب الأليريا والحرب في غاليا ما وراء الألب وسردينيا، كل هذه الحروب أعاقت تزويد روما بالقمح بعد انخفاض الإنتاج، وعدم القدرة على جمع المحاصيل الزراعية المتبقية.[1]

كما يمكن الإشارة إلى إرسال روما لفرقتين عسكريتين إلى سوريا أثناء ثورة (Aristouilos)، ومساعدة الملك أنتوخيوس ضد البارثيين، وبطليموس ضد كليوبترا3، بين سنتى 130ق.م و127 ق.م، كما أن أغلب السفن الرومانية الموجودة في ديلوس كلفت بنقل الجيوش،[2] كل هذه الأحداث دفعت كايوس إلى البحث عن طريق آخر يمكن روما من تجنب الوقوع في مثل هذه المواقف، خاصة وأن بقاء الفقراء مرتبط بالأغنياء، كما أن روما لا تملك مخازن كبيرة للقمح في روما، ما دام كايوس أصدر قانونا ينص على إنشاء مخازن للقمح.[3]

ولقد حدث جدال بين المؤرخين فهناك من يقول بأن توزيع القمح يشمل كل المواطنين دون استثناء، والبعض الآخر كل الفقراء، وإذا كان الرأي الأول هو الأصح فإن الفقر ليس معيارًا، والدليل على ذلك تقدم (Frujipiso) المناهض للقانون من أجل الحصول على حصة، كما أن المواطنين يمكنهم الحصول على (4 modius) في الشهر ابتداء من 14 سنة.[4]

وما يدعم هذا الرأي هو تقدم القنصل السابق بزو (Piso) لطلب حصته من القمح، فسأله كايوس أنه لا يمكنه الحصول على حقه بواسطة القانون الذي عارضه، فأجابه القنصل بأنه لا يمكن رؤية ما جناه من ممتلكات توزع على المواطنين، هذا النقاش الذي دفع ألكسندر كروستوفر نقلاً عن VerlouVet يعتقد بأن كايوس أعاد

---

[1] Peter garnsay and Dominic rathebone, **the background to the law of Caius Gracchs**, the journal of roman studies vol 25, 1985, p22.
[2] Peter garnsay and Dominic rathebone, op.cit, p 24.
[3] Plutarque, Gaius grachus, XXXV.
[4] Peter garnsay and Dominic rathebone, op.cit, p20.

قائمة من المستفيدين، وما دام عدد المواطنين سنة 123 ق.م قريب من 400 ألف، فإن المستفيدين سيصل إلى حدود 80 ألف، خاصة بعد تدفق عدد كبير من المواطنين إلى روما.[1]

ويرى آخرون أن المشروع استوحاه كايوس من المبادئ العامة المسلم بها في المدن الهلستينية القديمة كأثينا (Athénes) في القرن الخامس ق.م والإسكندرية تحت حكم البطالمة حيث كانت الدولة مسؤولة عن رفاهية الفقراء من المواطنين.[2]

ويرى آخرون أن هذا المشروع وضع من أجل تحرير الأتباع الفقراء (Clientes) من سادتهم الأغنياء مقابل إطعامهم ومدهم بالخبز، وكانت سيطرة الأرستقراطيين على القمح تحقق لهم السيطرة على أصوات الفقراء لأن الإقطاعيين من أعضاء مجلس الشيوخ كانوا يتحكمون في أسعار القمح داخليًا ويرغمون العامة على انتخابهم مقابل تخفيض سعره، وفي ذلك يكمن سر وسيطرة الحزب الأوليجارشي السيناتوري، وبالفعل حقق هذا المشروع استقلال الأتباع عن سادتهم الأرستقراطيين، وبالتالي جعل التصويت السري أكثر فعالية وجدية.

تمكن كايوس من اكتساب شعبية كبيرة بسبب هذا المشروع، لأنه كان أول روماني ينادي بحق المواطنين المعدمين في التمتع بخيرات الولايات الأجنبية التابعة لروما، لأن معظم القمح كان يأتي من ولايات تابعة لروما على شكل جزية، ولا يكلف روما سوى نفقات النقل البحري أو البري ونفقات التشوين.[3]

---

[1] Alessandro Gritofori, **Grain distribution in republica Rome**, Italie, SD, P145.

[2] Appien, **Guerres civiles**, texte traduit par combes-doumous imprimerie des frères Mame, paris 1808, livre I, 7.9.

[3] السيد الناصري، المرجع السابق، ص 226-227.

وقد أوضّح القانون أن أي مواطن روماني يستطيع شراء القمح من الحكومة بسعر ثابت أو أقل بكثير من السعر العادي في السوق، وقد حظي هذا القانون بترحيب حار من قبل فقراء المدينة، نظرًا لانخفاض سعره، وأنه لم يؤثر ماديًا على المعدمين.[1]

وهناك عدد من المؤرخين ينتقدون بشدة مشروع القمح لأنه تسبب في خلق طبقة عاطلة متسكعة أصبحت تعيش على هذا المصدر، ولا تسعى للعمل، مما زاد غوغاء المدينة، كما هاجر كثيرون ممن وجدوا أن القمح المسعر أجود نوعا وأرخص ثمنا من القمح الذي ينتجونه في حقولهم، وألزم الدولة بإعالة فئة الغوغاء (Vulgus)، والتي أصبحت تهدد الأمن والنظام في العاصمة، بل أصبحت عنصرا خطيرا قد يندلع منها أعمال الشغب السياسي إبان الانتخابات وتطالب بالخبز والتسلية مقابل الاستكانة، ويدافع آخرون عن هذا المشروع بقولهم أن "كايوس" لم يقصد سوى تثبيت الأسعار بالنسبة للمستهلك، وأن روما لم تكن تدفع شيئًا مقابل قمح الولايات وأن سعر القمح الجديد لم يكن رخيصًا جدًا بل يزيد عن الأسعار التي يباع بها في مصر وصقلية وإسبانيا وشمال إفريقيا ومهما يكن من أمر فقد كان لهذا القرار أثر كبير على المجريات السياسية في روما، لأن طبيعة إيطاليا ومناخها، لا يساعدان على جعلها بلدًا منتجًا للقمح الرخيص التكاليف وبكمية تكفي لسد حاجة السكان لأن أراضي إيطاليا الوسطى تقف على ارتفاع ألف قدم على سطح البحر مما يعيق زراعته، كما أن مشكلة نقله من الريف الإيطالي إلى روما كانت صعبة ومكلفة مما يزيد من سعره وذلك بسبب صعوبة الطرق والتضاريس، أما النقل البحري للقمح من الولايات البعيدة فكان أرخص وأيسر وبالتالي أقل تكلفة من القمح الإيطالي، ولذلك كان محتما على روما الاعتماد على قمح الولايات الأجنبية سواء في صقلية أو إسبانيا أو مصر أو شمال إفريقيا، وبدأت روما منذ صدور ذلك القرار في الإشراف على عمليات القمح والنقل والشحن

[1] Frank March, op.cit, p56.

والتوزيع والتخزين، مما أعطى الدولة لأول مرة فرصة في وضع قطاع من العمل بين يديها وإدارته بنفسها دون اللجوء إلى الوسطاء الاستغلاليين.[1]

ويضيف إبراهيم نصحي أنه من أجل تنظيم تموين روما بالقمح والقضاء على ما كانت أسعاره تتعرض له باستمرار من تقلبات شديدة بسبب جشع التجار، وتقرر أن تشتري الحكومة من الخارج كميات كبيرة من القمح، وتودعها في مخازن بميناء أوسيتا وتبيع منها لكل مواطن روماني يرغب في ذلك قدرًا معينًا كل شهر بسعر ثابت على مدار العام بسعر قدره 3.6 آس للموديوس (Modius= مكيال روماني يعادل نصف كيلو تقريبًا).[2]

ويضيف شيشرون أن كايوس كراكوس بذل جهودا كبيرة من أجل زيادة إيرادات الخزانة العامة وذلك لتغطية مصاريف احتياجات القمح المدعم.[3]

ولا جدال في أن هذا السعر كان يقل كثيراً عن الأسعار التي كانت سائدة قبل صدور القانون، ولا في أن هذا القانون حمل الخزانة العامة عبئًا ثقيلاً، ولعل شعور كايوس بثقل هذا العبء كان أحد الحوافز التي دفعته إلى استصدار قانونه الخاص بتنظيم جباية الضرائب في ولاية آسيا، مما رجح أنه بمقتضى هذا التنظيم ألغي إعفاء المدن اليونانية في هذه الولاية من دفع الضرائب، ولا جدال كذلك في أن "كايوس" عالج بقانون القمح مشكلة حقيقية كان من الممكن أن يؤدي بقاؤها أو استفحال أمرها إلى نتائج خطيرة تهون أمامها أي تضحيات تتحملها الخزانة العامة، وذلك إن أخذنا بعين الاعتبار أن الحاجة إلى لقمة العيش أشد العوامل إثارة في نفوس عامة الناس، وإن لم تفعل الحكومة الرومانية شيئًا لتخفيف عبء الحياة على الفقراء فمن الجائر أن يترتب عن ذلك ثورات مضادة من الممكن أن تهدد كيان الدولة بأسرها، خاصة إذا تصادف نشوب هذه الثورات في خضوم أزمة خارجية، أو وإذا انتهز فرصة هذه الثورات رعايا

---

[1] السيد الناصري، المرجع السابق، ص 227.
[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 107.
[3] Cook and Addcoch and charlesworth,op,cit,p 59.

روما وحلفاؤها المتذمرون وهبوا عندئذ لاسترجاع حريتهم، ولو أن كايوس قصر الإفادة من قانونه على فقراء المواطنين لربما كان من الجائر اتهامه باستخدام الأموال العامة لرشوة فقراء روما.

ولما كان شيشرون يحدثنا بأن لوكيوس كالبورينوس بيسو أحد قنصلي عام 133 ق.م وأحد خصوم كايوس البارزين تقدم كغيره من المواطنين لشراء نصيبه من القمح وفقًا لأحكام قانون القمح، فإن هذا يدل على أن حق شراء القمح بسعر زهيد كان مباحا لكل مواطن روماني.[1]

ومن جهة أخرى يضيف تيني فرانك أن قانون كايوس أثر على إمدادات الجيش من القمح، ومن ثم أصبحت الخزانة العامة ملتزمة بتدابير مالية أكثر، وهذا ما جعل الجيش يبحث عن شراء احتياجاته الغذائية من المدن الحليفة المجاورة، لأن القمح لم يعد متوفرا له.[2]

وهل كان يترتب حتمًا على صدور هذا القانون القضاء على نتائج الإصلاح الزراعي وزيادة عدد العاطلين في روما؟ إن الإصلاح الزراعي كان يستهدف إعادة تكوين الطبقة الوسطى بمنح إقطاعات صغيرة للمواطنين الفقراء، وقد كانت مؤونة روما من القمح لا تعتمد على محصول صغار المزارعين بوجه عام، لأن صعوبة النقل الداخلي، كانت تضطرهم إلى بيع الفائض في أقرب المدن إلى مزارعهم، وتبعًا لذلك فإنه من بين أرباب المزارع الصغرى كان لا يصدر القمح إلى روما إلا لأولئك الذين كانت مزارعهم قريبة من العاصمة ولم يكن هؤلاء المزارعون الصغار في عداد الذين منحوا إقطاعات سواء بمقتضى قانون تيبريوس أو بمقتضى قانون كايوس وعلى كل حال فإن هؤلاء كانوا لا يؤلفون إلا نسبة صغيرة من جموع صغار المزارعين، وفضلاً عن ذلك فإن لم يكن صغار المزارعين القريبين من روما هم الذين يجنون الأرباح

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 109-110.

[2] Tenney Frank, **An Economic Survey of Ancient Rome,(Rome and Italy of the republic)**,Vol I, pageant Books,INC,Paterson,New Jersey, press1959,P 225.

الباهظة من ارتفاع أسعار القمح قبل صدور قانون "كايوس"، وذلك من ناحية لأنه بسبب قلة فائض محصولهم ورقة حالهم كانوا يبادرون إلى بيع قمحهم في أول الموسم حين كان السعر معتدلاً، ومن ناحية أخرى لأن التجار المضاربين كانوا لا يغفلون إقتناص كل فرصة تأتي للكسب بشراء أي كمية ممكنة بمجرد ظهور المحصول وتخزينه لغرض السعر الذي يريدونه في الوقت المناسب.

وفي رأي إبراهيم نصحي أن قانون"كايوس" لم يمنح القمح دون مقابل بل حدد له سعرًا ثابتًا، وحيث أنه لم يكن في وسع المتعطلين الذين لا يملكون أي مال شراء القمح سواء قبل خفضه وتحديد سعره أم بعد ذلك، فإنه لا يمكن القول بأنه كان من شأن قانون القمح تخفيف عبء الحياة على الذين كانوا لا يمارسون عملاً منتظمًا أو لا يمارسون إلا أعمالاً وضيعة لا تدر عليهم دخلاً كافيًا، فإننا نرى أنه إذا لم يكن فعلاً من شأن قانون القمح التشجيع على البطالة الكاملة، فإنه لم يكن من شأنه كذلك على التشجيع على العمل الدؤوب المتواصل، وإننا لنستبعد أن يكون ذلك قد فات "كايوس" ونرجع أنه قد كان من بين أهداف قانون القمح، إيجاد وسيلة مؤقتة لتخفيف أعباء الحياة على أولئك الفقراء إلى أن يتيح لهم فرصة العمل لكسب قوتهم، وهل كان من شأن تخفيف أعباء الحياة على فقراء روما تشجيع المزارعين الصغار الذين منحوا بمقتضى قانوني تيبريوس وكايوس الخاصين بالأراضي على هجر إقطاعاتهم والعودة إلى روما؟ هذا مستبعد إلا إذا أضيف إلى هذا العامل عوامل أخرى لم يكن كايوس مسؤولاً عنها.[1]

ولقد ظل هذا القانون ساريًا بهدف بيع القمح بسعر منخفض، حتى سن التربيون كلوديوس في عام 58 ق.م، قانون يقتضي بتوزيع القمح مجانًا.[2]

3.قانون جباية ضرائب ولاية آسيا:

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 110-111.
[2] عبد الله حسن المسلمي، **الحضارة الرومانية**، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1998، ص 201.

lex Sempronia de Provincia Asia:

عندما أوصى الملك "أتالوس" بإلحاق كل ممتلكاته وثروته للجمهورية الرومانية، طرح سؤال حول كيفية فرض الضريبة على المملكة التي أصبحت تابعة لولاية آسيا، إما أن تكون ضريبة العشر أو الضريبة العامة المفروضة في صقيلية والتي تعود بالفائدة الكبيرة على المجتمع الروماني،[1] إلا أن بلوتارك لم يشر إطلاقًا إلى قانون"كايوس" الخاص بجباية ضرائب ولاية آسيا ربما لأن هذا القانون لا ينسب إلى "كايوس" في الحقيقة.[2]

أصدر كايوس كراكوس تشريعات كانت بمثابة الضربة القاتلة التي فرضت على النشاط المالي، وذلك من أجل تنظيم النشاط المالي، وخدمة لرجال المال، والفرسان بصفة خاصة، وتمثلت هذه التشريعات في إبرام العقود الخاصة بتحصيل ضرائب المملكة القديمة "لبرغام" والتي تحولت إلى مقاطعة آسيا وهي الأراضي التي حرص فيها" كايوس" على اختيار طريقة جباية الضرائب من هذه المقاطعة إما نقدية، أو عينية، أي تكون من المحاصيل الزراعية كما هو الأمر في مقاطعة صقيلية، التي كانت عائداتها كثيرة جدا على المقاولين.[3]

وللاستفادة بشكل أوسع من عملية تحصيل الضرائب من هذه المنطقة البعيدة، قرر "كايوس" بطرح العقود في مزاد علني يقام في العاصمة روما، على فترات مدة خمس سنوات، حيث يمنح حق جبايتها لمن يقدم مبلغا كبيرا للخزينة العامة، مقابل جباية الضرائب لحسابه الشخصي، كما أعطى الحق لمن يفوز بهذا العقد بالتزام شروط الجباية لمدة خمسة سنوات، لأن الكوستورين هما اللذان يشهران العقد، ولا ينتخبان إلا بعد مرور خمس سنوات، هذا العقد أدى إلى ارتفاع سعر شراء العقد نتيجة المنافسة

[1] Bloch Gustave, op.cit, p234.

[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 101.

[3] Cicéron, Plaidoyen pour L.Cornelius Balbus, op.cit, 27,61.
Bloch Gustave, op.cit, p234.

على هذه الولاية الغنية، وفضلاً عن ذلك فقد ضمن "كايوس" لهؤلاء فرص ربح كبيرة، كونها أغنى المقاطعات الرومانية.[1]

إن نظام فرض ضريبته مباشرة على أساس حصول الدولة على نصيب من المحصول السنوي كان عادة هو عشر المحصول، ولذلك سُميت الضريبة ضريبة العشر، وكان نظامًا شائعًا في العصور القديمة بسبب ملائمته لاقتصاداتها، وحين كان استثمار الأرض هو المورد الرئيسي، فكان من الضروري أن تشارك الدولة دافعي الضرائب زيادة دخلهم أو نقصه تبعًا لحالة المحصول في كل موسم، لعل من عيوب هذا النظام هو تقدير المطلوب من كل فرد أداؤه وجمع نصيب الدولة ونقله وتخزينه.

كلها أمور تتطلب جهازًا إداريًا كبيرًا، لم يكن أمر توفيره أمرا يسيرا للحكومات ومن بينها الحكومة الرومانية أنداك، ومن ثم فإن الحكومات كانت تلجأ إلى استخدام ملتزمين محترفين ليتولوا عنها أمر جباية الضرائب، وقد كان نظام ضريبة العشر هو السائد في ولاية آسيا، من قبل ضمها إلى الإمبراطورية الرومانية، غير أن تولي كايوس كراكوس تبريونة العامة كانت المجتمعات المحلية في هذه الولاية هي التي تقوم كل منها بجباية ضرائبها عن طريق جباة محليين، ولما كانت ولاية آسيا ولاية فسيحة غنية ليس من اليسير جمع ضرائبها النوعية وتصريفها على أحسن وجه.

كانت ولاية آسيا تفتح آفاقاً واسعة أمام طبقة الفرسان للاستثمار،[2] كونهم هم القادرون على جباية الضرائب من هذه الولاية الشاسعة والبعيدة، مما يزيد من فرص الربح عندهم، وقد اغتنم هؤلاء الفرصة، بما أنه لم يعترض طريقهم شيء، ولم يولوا أي اهتمام بحقوق سكان هذه الأقاليم، رغم خطر تصرفهم للمحاكمة بمقتضى قانون 149ق.م، الذي ينص على إنشاء محاكم دائمة، لمحاكمة حكام المقاطعات الرومانية ضد جرائم السرقة والرشوة وابتزاز الأموال، أين يتم إعادة النظر في الاتهامات الموجهة

[1] دونالدز ددلي، **حضارة روما**، تر: فاروق فريد وجميل يواقيم الذهبي مر: محمد صقر خفاجة، دار النهضة، مصر، ص 133. / إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ج2، ص 102-103.
[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 101-102.

ضد المسؤولين الرومانيين في الأقاليم، ولما كان اختيار محكمي هذه المحكمة من الفرسان أنفسهم، فكان الحاكم الذي يتحدى رجال الأعمال في ولايته يحاكم على أيديهم بعد عودته، لهذا كان السبيل مفتوحًا أمامهم لاستغلال خيرات الولايات بشتى الوسائل.[1]

حرص كايوس على كسب ود هذه الطبقة وفي الوقت نفسه يتطلع إلى زيادة موارد الدولة التي أثقل كاهلها بقانوني القمح وإنشاء المستعمرات،[2] ويعلق هابيل فهمي على مشروع القانون قائلاً: لقد منح كايوس للفرسان امتياز آخر وهو حق جباية الضرائب من ولاية آسيا مما أتاح لهم الفرصة لزيادة ثرواتهم.[3]

لقد كان الفرسان يحقدون على سيطرة مجلس الشيوخ على إدارة شؤون الولايات المالية والإدارية خاصة في الولايات الغنية مثل آسيا الصغرى وكان مجلس الشيوخ يتبع نظامًا خاصًا في جمع الضرائب وهو تكليف حاكم الولاية بجمع الحصة المحددة من الضرائب في كل مدينة أو منطقة ثم حاكم الولاية يرسل المال إلى خزانة الدولة في روما، مما كان يحرم الفرسان من فرصة الابتزاز والاستغلال، ولإرضائهم استصدر كايوس مشروعا جديدا خاصا بجمع الضرائب من الولايات عن طريق مزاد كل خمسة سنوات، لتأجير عملية جمع الضرائب في مناطق ولاية آسيا، تحت إشراف الرقباء (Censores) مقابل مبالغ باهظة لا يقدر عليها الفرد بل يقدر عليها شركات المال والتجار (Publicani) التي كانت في يد الفرسان، وبذلك ضمن كايوس للدولة دخلا ثابتا، وقضى على الاحتكار الفردي الذي كان يقوم به جامع الضرائب نيابة عن حكام الولايات، الذين كان معظمهم يسعون وراء الثراء بأقصر الطرق.

تمكن كايوس بهذا القانون تحريم رجال مجلس الشيوخ من فرصة استغلال ونهب الولايات التي يحكمونها، وزاد من قوة ونفوذ طبقة الفرسان الذين أصبحوا أكثر ثقة في أنفسهم، وراحت تستغل الرعايا بأقصى درجة ممكنة لتزيد من أموالها.

---

[1] Bloch Gustave, op.cit,p239.

[2] إبراهيم نصحي، المرجع نفسه، ص 102.

[3] هابيل فهمي، المرجع السابق، ص 44.

وهناك من يدافع عن هذا المشروع بأنه كان في صالح دافعي الضرائب في الولايات لأن أعاد تقدير الخراج كل 5 سنوات يعطي فرصة لوضع حالة المحصول وتقدير الأسعار في الاعتبار بدلاً من تقرير نسبة ثابتة لا دخل لها بالكوارث أو سوء المحصول أو ارتفاع الأسعار والتكاليف، وأنه أيضًا في صالح جامعي الضرائب لأن المشروع تضمن فقرة تحمي شركات المال من خسائر الحرب أو الكوارث الطبيعية ويلزم الدولة في هذه الحالة بتخفيف مستحقاتها المالية وفتح المجال أمام كبار الأثرياء لأن القانون اشترط على من يريد دخول مزادات الضرائب أن يكون لديه ثروة لا تقل عن 400.000 سسترتيون روماني.[1]

وإذا صح ما رواة أبيانوس إلى ماركوس أنطونيوس في خطبة ألقاها في أفيسوس عقب موقعة فيليبي (Philippi) في عام 42 ق.م فإنه يتبين من ذلك أمران:

1. أن قانون كايوس كراكوس أدخل في وعاء دافعي الضرائب في ولاية آسيا مواطني مدنها اليونانية، وهم معفيين من هذه الضرائب حتى صدور هذا القانون.
2. أن جباة الضرائب دأبوا على الإيغال في نشاطهم فكانوا يجنون من أولئك المواطنين قدرًا أكبر من النسبة المقررة.

وقد تقرر بمقتضى قانون كايوس أن تعتبر ضرائب آسيا بأسرها وحدة واحدة، وأن يقوم الكنسورين بإشهار حق جبايتها في مزاد علني يعقد في روما، ومعنى ذلك أن كايوس أوصد الباب بإحكام في وجه جباة الضرائب المحليين في ولاية آسيا وجعلها وقفًا على الفرسان، ولم يكتفي كايوس بذلك بل أنه وفر للفرسان ضمانًا في مضاربتهم للفوز بالغنيمة، وكثيرا ما كانت المنافسة بين المتزايدين تؤدي إلى ارتفاع سعر شراء العقد، بحيث أنه إذا حدث في أثناء مدة سريان العقد أن المحصول هبط بسب قحط أو وباء أو حرب فإن الشركة المتعاقدة كانت تتحمل خسارة كبيرة، وكان مجلس الشيوخ

[1] السيد الناصري، المرجع السابق، ص 228-229.

وحده هو الذي له حق إعادة النظر في شروط العقد، مما كان يخوله سلطة كبيرة على ملتزمي جباية الضرائب، ولكنه بمقتضى قانون كايوس تخلص الملتزمين على الأقل من المخاوف التي كانت تساورهم في هذا الصدد بوضح شروط واضحة لإعادة النظر في عقود التزام جباية الضرائب.[1]

على أية حال لقد أراد كايوس الوقيعة بين مجلس الشيوخ والطبقة المتوسطة (الفرسان) بهذا القانون الغوغائي المحض، الذي أدى إلى أضرار لم ينظر إليه كايوس في ضوء حركته الإصلاحية الشاملة.[2]

وهكذا يكون "كايوس" قد وضع يده ليس فقط على الموارد المالية لروما، وإنما حتى على سياستها الخارجية مقزمًا بذلك سلطة مجلس الشيوخ.[3]

ولا جدال أن تولي شركة كبيرة من المحترفين أمر جباية الضرائب، كان يضمن للخزانة العامة الرومانية الحصول من هذه الولاية على دخل كبير ومنظم، كانت الدولة الرومانية في حاجة ملحة إليه، وفي الوقت نفسه كان يكسب كايوس عرفان طبقة الفرسان وتأييدها، كان ذلك كله على حساب أهالي الولاية، فمن ناحية حرم قانون كايوس الجباة المحليين جني ثمار الاشتغال بجباية ضرائب وطنهم مثلما حرم المدن اليونانية في هذه الولاية الإعفاء من دفع الضرائب، ومن ناحية أخرى سلم الأهالي جميعًا إلى الجباة الرومان الجشعين، فقد كان همهم هو اعتصار دافعي الضرائب لجباية أكثر من أجل دفع المبلغ الذي تعاقدوا عليه مع الحكومة الرومانية، وتغطية تكاليف عملية الجباية، وجني الأرباح التي تسد جشعهم، من الرغم أن القانون نص على النسبة المقررة جبايتها، وعلى عدم تجاوز بهذه النسبة، كما أن من واجب حاكم الولاية السهر على احترام القانون، وإذا كان كايوس قد تصور أن هذه الضمانات كفيلة بحماية الأهالي من ابتزاز الجباة فإنه كان شديد التفاؤل، ذلك أن الجباة لا يقعون تحت

---

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 102-103.

[2] HeichelHein & yeo, op.cit, p179.

[3] Bloch Gustave, op.cit, p239.

طائلة قانون مكافحة الابتزاز، وتبعا لذلك لم يكن هناك ما يردعهم عن تجاوز النسبة المقررة للضريبة، إلا رقابة حاكم الولاية، الذي يفتقر إلى الجهاز الإداري لمراقبة عمل الجباة، في كل أنحاء الولاية، ضف إلى ذلك الافتقار إلى الشجاعة اللازمة للوقوف في وجه الجباة خوفا من تلفيق تهمة له وتقديمه للمحاكمة أمام محلفين من الفرسان.[1]

ولعل هناك عدة تساؤلات حول هذا القانون، فكيف يطلب كايوس أعلى سعر من ملتزمي الضرائب دون دراسة ومراعاة مكاسبهم الشخصية، في الواقع أن كايوس تجاهل وضع الأهالي في ولاية آسيا من هذا القانون، وكان جل تركيزه على إدخال أكبر مقدار من الأموال إلى روما لتمويل قوانينه ولا سيما قانون القمح الذي أهلك خزينة الدولة.

III.المشاريع العمرانية :

1.قانون الطرق:

لا جدال في أن سرعة المواصلات وسهولتها بين أنحاء البلاد عامل هام في الحياة الاقتصادية، ولا شك في أنه كانت توجد في إيطاليا عدد من الطرق الكبرى لكنها كانت طرق عسكرية، وهو ما يتوجب نظام تخطيطها ومن أن الأماكن التي كانت تمر بها كانت ذات أهمية استراتيجية وليست اقتصادية، وتبعًا لذلك فإن إنعاش حالة البلاد الاقتصادية كان يتطلب شبكة جديدة من الطرق.[2] والهدف من إصدار هذا القانون هو تسهيل حركة المواصلات لخدمة الأغراض التجارية والصناعية، وحتى السياسية لأن سهولة التنقل إلى روما يساعد على وحدة إيطاليا ويسمح للمواطنين الذين يعيشون خارج روما حضور الجمعيات الشعبية، وبالتالي ينافس مجلس الشيوخ في السياسة الخارجية لروما.[3]

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 103-104.
[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 112-114.
[3] Plutarque, Gaius Gracchus, XXXV.

ولعل أن كايوس كان يدرك أن تحقيق هذا الهدف أمر ضروري لنجاح الحكم الشعبي واستقراره بعد حرمان مجلس الشيوخ احتكاره توجيه سياسة الدولة الرومانية، وقد يؤيد ذلك ما يرجع من أنه عندما استصدر كايوس قانون الطرق كان يفكر في منح الحلفاء اللاتين والإيطاليين حقوق المواطنة الرومانية ليزيل بذلك مظلمة حقيقية، وأيضا يترتب عن ذلك تدخل العناصر الجادة المتزنة التي كانت تعيش خارج روما ولا يمكنها الحضور إليها عند انعقاد الجمعيات الشعبية إلا إذا تيسرت لها سبل الوصول إلى العاصمة الرومانية.[1]

ويحدثنا بلوتارخوس عن استصدار كايوس قانونًا يقضي بإنشاء شبكة من الطرق الريفية في مختلف أنحاء إيطاليا، بالإضافة إلى تحسين الطرق الريفية القديمة، وقد أولى لهذا المشروع قدر كبير من الحماس والعناية بحيث أشرف عليه شخصيًا، وشبهه "بلوتارخوس" وهو يشرف على مشاريعه، وكأنه ملك محاط بحاشيته، وكان دائمًا محاطا برجال الأعمال، والمقاولين والحرفيين والسفراء والموظفين الحكوميين وحتى الجنود ورجال الأدب الذين كان يخاطبهم بود واحترام، مما زاد من احترام الشعب له، أمام إصراره على العمل بإتقان، وأن يجمع هذا المشروع بين الراحة، والجمال والأناقة حتى تكون هذه الطرائق جيدة ونافعة، ولا تقل جودة عن الطرق العسكرية المنتشرة في شبه الجزيرة الإيطاليين، يتم بناءها بأحجار كبيرة متواصلة بينها بالرمال مدعومة بالجسور في الحفر، ولكل تقاطعات السيول أو الوديان أنشأت جسور لها، وعلى جانبي الطرق.

كانت الارتفاعات متماثلة ومتطابقة متوازية، ذلك أن العمل كان في كل مكان منتظم ما يضفي عليها رونقًا وجمالاً، كما حرص أن تكون جميع الطرق بمقاسات متساوية أطلق عليها اللاتين اسم الأميال، وكل ميل يكون أقل بقليل من ثماني ستاد، كل ميل معلم على جهتي الطريق بعمود حجري يشير إلى الرقم، حتى يتسنى للفرسان ركوب خيولهم دون الحاجة لمساعدة الآخرين.

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 113-114.

وكان هذا القانون يرمي إلى تسهيل عملية نقل الغلال والمحاصيل الزراعية إلى الأسواق القريبة، فيسهل على صغار المزارعين مهمة تسويقها محليًا، وأيضا لتساهم في تخفيف مشكلة البطالة كذلك، وتشجع المستثمرات الفلاحية القريبة من هذه الطرق والأراضي، التي تم توزيعها على الفلاحين الذين أخذوا على عاتقهم مهمة صيانتها مقابل إعفاءهم من الإيجار.[1]

ويهدف أيضا إلى تسهيل عملية الاتصال بين الأراضي السكنية والأسواق التجارية، وتعبيد الطرق المؤدية إلى روما للاستفادة من أصوات الناخبين لإقرار مشاريعه.[2]

في الحقيقة البرنامج الذي وضعه "كايوس" كان لبناء شبكة من الطرق الفرعية تربط بين العاصمة روما، وبين الريف، وبين القرى والأسواق لتشجيع التجارة من ناحية وتسهيل مشاركة الفلاحين في الاجتماعات السياسية التي تعقد في روما، وبذلك سهل مشاركة الشعب في الحكم بشكل لم يسبق له مثيل، وقضت على أزمة البطالة وخفضت من تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية، وقد أشرف "كايوس" بنفسه على مشروع شبكة الطرق، في فترة وجيزة، مما زاد من شكوك السناتو في نوايا "كايوس".[3]

وقد كان من جراء تنفيذ هذا القانون بسرعة كبيرة، إثارة نقمة مجلس الشيوخ عليه، وذلك لأن كايوس اعتدى على حق إشراف مجلس الشيوخ على الخزانة العامة وكذلك على احتكاره القيام بالمشاريع العامة، وأنه لم يحترم العادة التي جرت على أن مقترح أي قانون لا يتولى تنفيذه، بالرغم من أن سرعة تنفيذ المشروع لم يؤثر على جودتها، وفضلاً عن ذلك فإن كايوس أصبح صاحب فضل على العمال والضياع والتجار الإيطاليين الذين استفادوا من إنشاء الطرق. [4]

---

[1] Plutarque, Tiberius et Gaius Gracchus, IV-XXXV-XXXVI.
عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص 24-25.

[2] Tenny Frank, A History of rome, op.cit, p 202-203.

[3] السيد الناصري، المرجع السابق، ص 225.

[4] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 114.

إن الجهود المبذولة من قبل كايوس لتمهيد الطرق وإقامة مشاريع عمرانية كان من شأنها التقليل من البطالة المتزايدة داخل روما، بالإضافة إلى تنشيط حركة التجارة والاستثمارات.

IV.المشاريع العسكرية:

1.قانون الجيش (lex Militaris) الخاص بالشؤون المالية:

حسب ما ذكره بلوتارك أن هذا القانون يتضمن عدم تجنيد أي شخص يقل عمره عن 17 سنة، أي هذا القانون جاء لصالح الجنود، وقلص أيضا من مدة الخدمة العسكرية، كما وضع على عاتق الدولة أمر تزويد جنود العامة باللباس والسلاح، على حساب الخزانة العامة دون أن يتم تخفيض رصيدهم، بعدما كان هؤلاء يزودون أنفسهم بملابسهم وسلاحهم، في الحقيقة إنه عدد قليل من أفراد الجيش الروماني هو فقط القادرين على تجهيز نفسهم عسكريًا خاصة إعداد السلاح.[1]

بالنسبة للبند الأول استهدف به مباشرة الأشراف، الذين كانوا يدخلون أبناءهم إلى الجيش قبل سن السابعة عشر، كمرافقين لرئيس الفرق، وتحتسب لهم هذه السنوات على أنها سنوات خدمة، وذلك الظفر بأسرع وقت بمنصب الخزان وهو المنصب الذي يتطلب خدمة عشر سنوات في الجيش.

أما البند الأخير فإنه يتضمن للجنود الرومان الحصول على مكافئة أخرى إضافية، زيادة على المزايا الكثيرة التي سبق وأن منحت للجنود اللاتين، بعد الحرب البونية الثانية.[2]

[1] Plutarque, Tiberius et Gaius Gracchus, XXXIV, Cook &Addcock &Charlesworth, op.cit, p 62 ou Mechelin legras- wechsler**, conflits sociaux en république romaine**, paris, 1979, p109.

[2] Ludwig Lange, op.cit, p 39.

وكان المقصود من هذا القانون كسب رضا الجيش ورفع معنويات الجنود ودعمًا لشعبية حزب كايوس كراكوس،[1] ويعزز هذا الرأي الناصري مؤكدًا على أهمية التأييد السياسي من قادة الجيش لكايوس.[2]

ويتضح مما يرويه بلوتارك عن قانون الجيش الذي استصدره كايوس أنه اقتضى ألا يقل سن المجند عن 17 سنة وأن تمد الحكومة الجنود بملابسهم دون استقطاع شيء من راتبهم الضئيل، ذلك أن بعد أن كانت الخدمة في فرق الجيش الروماني مقصورة على المواطنين الذين أتموا على الأقل السابعة عشر من عمرهم وكان في وسعهم تزويد أنفسهم بملابسهم وسلاحهم، عندما يدعون للخدمة العسكرية، كثيرا ما كان يغفل الحد الأدنى لسن التجنيد وبالتدريج أنقص النصاب المالي اللازم توافره لدى المجندين إلى حد أنه أصبح يدعى للخدمة العسكرية، مواطنون عاجزون عن تزويد أنفسهم بالسلاح أو الملبس فكانت الحكومة تتولى أمر ذلك وتستقطع من راتبهم الضئيل ثمن ملبسهم.

وإذا كان يبدو أن قانون الجيش قضى على عيب خطير ومظلمة حقيقية دون أن يدخل إصلاحات عسكرية على نظم الجيش، فهذا أمر طبيعي كونه يفتقر إلى الخبرة العسكرية التي تؤهله لإدخال مثل هذه الإصلاحات، وبذلك كونه لا يتمتع بالسلطة التنفيذية (Imperium) التي تمكنه من ذلك، ولعل أهمية هذا القانون يعتبر بداية نحو إصلاح الجيش بعد أن أهملت الحكومة أمره.[3] والجدير بالذكر أن رواتب الجنود كانت لا تتعدى 120 دينار في السنة ولهم مقدار من الغنائم القادمة من الحروب التي تخوضها روما.[4]

---

[1] Heichelheim &yeo, op.cit, p 179.

[2] السيد الناصرري، المرجع السابق، ص 230.

[3] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 112-113.

[4] Teuny Frank, En Economic Survey of Ancient Rome,Op,Cit,p 222.

وهكذا فان كايوس أضاف نفقات اخري على حساب خزينة الدولة التي كانت تواجه مشاكل مع الطبقة الشعبية.

V.المشاريع الاجتماعية:

1.قانون إنشاء المستعمرات للمواطنين الرومان:

(lex Sempronia de Colonus deducendis)

قام كايوس بتمرير عدة تشريعات بهدف تدعيم مشروعه الإصلاحي، فأمر بإنشاء مستعمرات في كل من إيطاليا وقرطاجة.[1] المستعمرات التي لطالما أراد الرومان إنشاءها، منذ زمن بعيد، وذلك لعدة أسباب خاصة العسكرية،[2] لكن كايوس اقترح هذا القانون لأسباب زراعية، ومن أجل إسكان المستعمرات بالمواطنين الفقراء بهدف تحسين أحوالهم المعيشية بعد مزاولتهم نشاطهم الزراعي، والهدف الآخر حل أزمة تزايد السكان، وتخفيف الضغط على مدينة روما وغيرها من المدن، عن طريق تعزيز الرخاء في مختلف مناطق الجمهورية بإعطاء الفرصة للمواطنين من مختلف الطبقات كالتجار والمزارعين والحرفيين الأقل حظا، وما يدعم هذا الرأي هو اختيار أهم الأماكن الاستراتيجية ذات صلاحيات عسكرية واقتصادية تجارية لتسهيل مهمة الدفاع عنها، وكذلك لتدر على الرومانيين بقوت يومهم، وكانت أهم المستعمرات كل من "نبوتنيا (Neptunia)" بالقرب من ترانتة، و"مينيرفيا (Minervi)" في سقاليوم ،

[1]Tite.live, Periochae, Lx.

[2]السيد الناصري،المرجع السابق،ص223. / Bloch, Gustave, op.cit, p237

ويونونيا(junonia) في قرطاجة.[1] وميتراخا بالقرب من سقولاقيوم Scolacium على الأطراف الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة الإيطالية، والهدف من ذلك ربط غرب المتوسط بشرقه.[2]

كل هذه المواقع موجودة على السواحل وملائمة للنشاط التجاري، كما ان محاولة انشاء مستعمرة في كابو (Capua) دليل على أهمية التجمع السكاني كمركز مهم للنشاط التجاري في كمبانيا.[3]

حيث أشار بلوتارك إلى اقتراح كايوس إرسال المتسعمرات إلى تارينتوم (Tarentum) وكابوا (Capua) ودعا العصبة اللاتينية للمشاركة في الحقول الرومانية.[4] وهذا دليل على الأهمية التجارية لهاتين المستعمرتين الساحليتين نظرًا لموقعهما على أحد الطريقين البحريين اللذين كانا يربطان غرب المتوسط بشرقه.

وفي سنة123 ق.م، تم استصدار قانون سمي "بتشريع روبريا" في محاولة لتأسيس مستعمرة في قرطاجة البونية أو على مقربة منها، التي أصبحت منطقة ملعونة مباشرة بعد اثنين وعشرين سنة من تدميرها من طرف القائد الروماني سكيبيو إيميليانوس (Scipion Emilianus) عام 146 ق.م،[5] إثر انتصاره على القرطاجيين في المرحلة الثالثة من الحروب البونية[6].

وحسب ستيفان قرال (S,Gsell) فإن كايوس قدر رأى أنه من غير المعقول ترك مثل هذه المنطقة الاستراتيجية ذات الأراضي الخصبة دون الاستفادة منها، لذلك فكر

---

[1] Frank Frost Abbott, **the colonizing policy of the romans from 123 to 31 b.c** ,classical philology,vol 10,n4, Chicago,1915,p367

[2] Bloch, op. cit, p237. / عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني .. المرجع السابق 25.

[3] Frank Frost Abbott,op.cit, p 367.

[4] Plutarque, Gaius Gracchus, 8,3.

[5] Eutrope, **Abrégé de l'Histoire romain**, trad, Dubois (N.A), traduction française, œuvre numérisée par, Marc Szwajcer, (Paris 215), IV.9.

[6] Gssell(s), **Histoire ancienne de l'Afrique du Nord**, T7 éd, Hachette, Paris, 1913-1928, pp 1-2.

في إعادة تعميرها من جديد، دون المساس بأراضي السكان المحليين،[1] ثم اقترح هذا التشريع من طرف نقيب العامة "روبريوس (Rubrius)" بإيعاز من "كايوس" بتنفيذ هذا المشروع سنة 123 ق.م والذي سمي بقانون روبريوس (lex Rubrius)،[2] لصالح إعادة بناء قرطاج المعروفة بخصوبة أراضيها، ونص هذا القانون بأن تتكون هذه المستعمرة من عدد يقل عن ستة آلاف مستوطن، يمنح لكل منهم إقطاعًا يمتلكه امتلاكًا حرًا، وبأن تكون مساحة الإقطاع 200 يوجورا، واعتبر هذا التشريع من أهم المشاريع الخاصة بالمستعمرات، وتم اختيار كل من فولفيوس فلوكس (Fluvius Flucus) زميل كايوس، وأحد أعضاء اللجنة الثلاثية وغايوس، للذهاب إلى إفريقيا من أجل الاستعداد لإنشاء هذه المستعمرة التي سماها "كايوس" مستعمرة "يونونيا (Junonia)[3] كما تم بعد ذلك نقل هؤلاء المستوطنين إلى قرطاجة التي شيدت خارج الأرض الملعونة.[4]

كان الهدف من هذه المستعمرات، إبعاد شبح البطالة الناجم من العدد الكبير للفقراء، بحيث يتم تعميرها بهم ليكسبوا قوت يومهم بجهدهم، وكذلك لتسيير وتحقيق عملية توفير كميات القمح بسعر أدنى كما وعدوا به.[5]

ويحدثنا بلوتارك عن مشاريع كايوس العمرانية، حيث ذكر أن كايوس قدم مشاريع أرسلت للمستعمرات، لبناء الطرق، ولتأسيس صوامع الغلال العامة، وجعل نفسه مديرًا ومشرفًا لكل هذه المشاريع، وتحمل المتاعب في سبيل إنماء كل هذه المشاريع المختلفة والعظيمة، بل نفذ كل منها في الحقيقة بسرعة مدهشة وقوة في التطبيق كما لو كان عمله الوحيد.[6]

---

[1] Ibid, P 162.

[2] Mommsen (theodor), **Histoire Romaine**, ed, Robert lafford (paris) ,1970,p118.

[3] Plutarque, Tiberius et Gaius Gracchus,XL,XLT, Appien :op,cit,I,24.

[4] شارل أندري جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية (تونس، الجزائر، المغرب)**، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة، ج1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965، ص 152.

[5] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 114-115.

[6] Plutarque, Graius Gracchus, 6,3.

وحسب بلوتارخوس (Plutarque) المعاصر لإحداث[1]، وكذلك (Florus)[2]، فإن مجلس الشيوخ كان ضد هذا المشروع، وإن لم يظهر معارضة أمام العامة، إلا أنه تواطأ مع "ليفيوس دروسوس" (Livius Drussus)، ووافق على إنشاء هذا الأخير اثني عشر مستعمرة في إيطاليا لتوطين الفلاحين، وكان الهدف من وراء هذا المشروع هو الإطاحة من شعبية كايوس.

أثبتت إصلاحات آل كراكوس أن العديد من العناصر السياسية في روما فقدت مصداقيتها داخل الجمهورية، وأظهرت أن موقف مجلس الشيوخ ليس مانعًا للإصلاحات ولم يتغلب على الصدمة بل أعطى لها دفعًا جديدًا للمضي قدمًا من أجل السلطة، وكسر النظام القديم القائم على الانسجام بين العائلات النبيلة وأعضاء مجلس الشيوخ،[3] بعدما تمكن نقباء العامة من استعمال حق الفيتو في مختلف القرارات ومهما يكن إلا أن قرار كايوس بإنشاء المستعمرات، تم إعطاء الأرض للمستعمرين يعني إعفاء ملاكها من الضريبة خاصة وأنها أنشأت في المقاطعات، وهذا متناقض مع سياسة روما القائمة على التمييز بين روما ومقاطعاتها، خاصة وأن الرومان يرون في الجزيرة وحدة سياسية، وجغرافية مع روما كعاصمة وهي أهم الركائز لحماية الجمهورية.

كما أن إنشاء مستعمرة يونونيا يمكن أن تصبح منافسة لروما لذا يجب تدميرها بدلاً من إنشاءها، وربما يكون هذا تفسير لمعارضة مجلس الشيوخ قانون كايوس الذي يقضي بتأسيس مستعمرة "يونونيا"، خاصة وأن الرومان أدرى بأفضلية موقع قرطاجة لتأمين التجارة، بالإضافة إلى مساهمتها في الضريبة، لذا إعطاؤها للمواطنين الفقراء سيؤدي إلى تراجع الدخل.[4] على أية حال فإن الهدف من قانون كايوس كان يصب

[1] Plutarque, TIberius et Graus Gracchus, XXXII.
[2] Florus, **Abrégé de l'histoire ramaine**, trad, F,fagon et M.Villemain,Ed,C,L,F, parckoucke,Paris,(s,d)live II,XLV.
[3] Cyril E Robinson, **A history of the roman républiqué**, New York, 1932, p258.
[4] Frank Frost Abbott, op.cit, p 269.

في مصلحة روما لتخفيف الاكتظاظ السكاني بها، ويوفر فرص عمل جيدة للمزارعين، والتجار والحرفيين، وأصحاب المشاريع الصغيرة الغير قادرين على الكسب في روما.[1]

والجدير بالذكر أنه بعد مشروع "كايوس" قام نقيب العامة (ل. أبوليوس ساتورنيوسL.Apuléius Saturinus) بسن قانون مماثل سنة (100 ق.م)، يقضي بإنشاء مستعمرات رومانية في كل من سردينيا و"مقدونيا أخايا" سمي بقانون "أبوليا" lex Apuleia.[2]

2.قانون منح حقوق المواطنية للحلفاء الإيطاليين

lex de Socus et Nominee latino (122-123)

يرى فريق من الباحثين أن كايوس كراكوس لم يتقدم إلا بمشروع قانون واحد لمعالجة مشكلة الحلفاء، وأن هذا المشروع كان يقضي بمنح الحلفاء اللاتين حقوق المواطنة الرومانية كاملة ومنح الحلفاء الإيطاليين الحقوق اللاتينية، ويرى فريق آخر بزعامة بلوتارخوس أن كايوس تقدم بمشروعين لمعالجة هذه المشكلة.

والجدير بالذكر أنه بعد وفاة سكيبيو آيميليانوس خيم الضباب حول مشاريع تيبريوس كراكوس، في الوقت الذي سعت فيه المدن اللاتينية والإيطالية للفوز بقانون يعطيهم حق التصويت، وبدأوا يتوافدون على روما لعرض مطالبهم.[3]

[1] Heichelhein & yeo, op.cit, p179.

[2] Aurelius Victor, **Hommes illustres de la ville de Rome**, trad, Dubois (M, N, A), Bibliothèque latine française, 2é séré (Paris 1846) 73 ,5.

[3] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 117.

اقترح كايوس قانون يقضي بمنح الحقوق اللاتينية الإيطاليين وحقوق المواطنة للاتين.[1] بحيث كانت المواطنة الرومانية من أهم الوسائل السياسية التي لعب الرومان على أوتارها، خاصة أواخر العهد الجمهوري، وذلك من أجل كسب تأييد جيرانهم وحلفائهم لتمرير المشاريع السياسية، وكان منح المواطنة بمثابة أكبر جزاء يقدمه الرومان لمكافئتهم نظرًا للخدمة التي قدموها وهذا ما تفطن إليه كايوس كراكوس وآخرون من قبله، ولما أصبح المجتمع اللاتيني من بين العناصر الأخرى التي أصبحت تلعب دورًا في السياسة الرومانية، والتي تهدد استقرار روما أيضا بسبب تزايد الطلب بحقهم في الحصول على حق المواطنة الرومانية في إقليم "اللاتيوم" وفي إيطاليا خاصة بعد أن تمادى الرومان في استغلالهم مدة طويلة في حروبهم، وكذلك مشروع الإصلاح الزراعي الذي تخوفوا منه، وإمكانية انتزاع الأراضي منهم ومنحها للمواطنين الرومان.[2] ومن أجل إفشال المشروع الزراعي قام الأشراف بتحريض هؤلاء للتظاهر، والمطالبة بحقوق المواطنة والتي أثارتهم وتسببت في تمرد مدينة فرجلاي.[3]

برزت قضية أحقية الحلفاء الإيطاليين في الحصول على الجنسية الرومانية كاملة عام 125 ق.م، بطرح ماركوس فولفيوس فلاكوس أحد أقطاب حزب آل كراكوس، قضية الحلفاء الإيطاليين بهدف إصلاح الموقف بين حزب آل كراكوس والإيطاليين، فتقدم بصفته قنصل سنة 125 ق.م، بمشروع ينص على منح الجنسية الرومانية للحلفاء الإيطاليين أو منح حق الاستئناف أمام المحاكم الرومانية لمن لا يريد التجنس

[1] Gérome carcopino, **les lois agraires des Gracques et les guerres sociale**, paris, SD, p7.

[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 118.

[3] André piganiol, op.cit, p 142.

*فرجلاي: هي إحدى المستعمرات اللاتينية ثارت بسبب فشل مشروع الجنسية الذي اقترحه فلاكوس فلافيوس عام (125ق.م) والذي كان أحد أعضاء اللجنة الثلاثية وقنصل سنة 125ق.م وكان من الأصدقاء المقربين لتبريوس كراكوس " تلقى مشروعه رفضًا من طرف كل من مجلس الشيوخ وطبقة الفرسان والعامة، مما أدى إلى سحبه قبل الاقتراع عليه، انظر، عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، 18-19.

بالجنسية الرومانية،[1] ويبدو أن كايوس كراكوس أراد إحيائه لهذا القانون ومع إدخال بعض التعديلات عليه.[2]

ويجدر الإشارة أن قانون فلاكوس (Flaccus) قوبل بالترحاب الشديد من قبل اللاتين والإيطاليين، بينما عارضه بشدة كل من النبلاء ومجلس الشيوخ من جهة، والطبقة الوسطى والعامة من الرومان من جهة أخرى، لأن هذا الإدماج سوف يهدد قواعد حكم الأقلية الأرستقراطية، ويساوي بين الرومان والإيطاليين من ناحية أخرى، ولهذا عارضه العامة بشدة، وفشل المشروع ،ثم نجح مجلس الشيوخ في إبعاد "فلاكوس" بإرساله إلى مهمته في جنوب" بلاد الغال" من أجل الحصول على المزيد من الأراضي الزراعية لإسكان المعدومين، وقد أدى ذلك إلى انتشار السخط بين الإيطاليين المقيمين في روما فلجأوا إلى أعمال الشغب والفوضى، عندئذ أصدر مجلس الشيوخ لوائح انتخاب عام 124ق.م، وبناء على مشروع من نقيب العامة تقرر طرد الإيطاليين من روما وترحيلهم إلى المناطق التي جاءوا منها، وحرمان اللاتين من حق التصويت قبل انتخابات ذلك العام، وقد أحدث قرار رفض منح الجنسية الرومانية وقرار الطرد من المدينة والحرمان من التصويت صدمة كبرى بين الحلفاء والإيطاليين وتحفزوا للثورة ضد روما، وكانت مدينة فرجلاي الفولوكسية من اشد المدن ثورة وعداء على الرومان بعد علمها بقرار مجلس الشيوخ، ومنها انتشرت الثورة في باقي المدن اللاتينية والإيطالية، وأصبح موقف روما صعبًا، وسارع الجيش الروماني بمحاصرة المدينة الثائرة فرجلاي حتى دخلها بطريق الخيانة ثم أزالها من الوجود وسُوى بأسوارها الأرض، كنذير عاقبة لكل الحلفاء الإيطاليين أو اللاتين الذين يفكرون في الثورة ضد روما، وفي نفس الوقت ساد بين الرومان عداء شديد إزاء الإيطاليين وحزب آل كراكوس الذي اتهم بأنه المحرك وراء الثورة.[3]

---

[1] سيد أحمد الناصري، المرجع السابق، ص 221.

[2] Gérome Carcopino,op.cit,p 7.

[3] سيد الناصري، المرج السابق، ص 121-222.

وعند تولي "كايوس " منصب النقيب ونظرًا لشعبيته الكبيرة إضافة إلى ما شهد له من دفاعه وتعاطفه مع الحلفاء خاصة وسبق له وأن عارض مشروع قانون يونيوس بنوس (Junius Pennus) الذي صدر سنة 126 ق.م الذي يقضي بطرد الحلفاء من روما، كما قام بتأييد مشروع قانون القنصل فلاكوس سنة 125ق.م، لتحرير الحلفاء (منح الحلفاء حق المواطنة).

ويجدر الإشارة أيضا أن كايوس كان أحد الموطنين الرومان الذين حكموا في عام 124 ق.م بتهمة تشجيع فرجلاي على الثورة.[1] واضطر للدفاع عن نفسه من أجل إثبات براءته من هذه التهمة وذلك عندما عاد من سردينيا.[2]

إلا أن المشروع لم يصل إلى أي نتيجة بسبب معارضة مجلس الشيوخ، وللقضاء على بوادر التمرد عند اللاتين فإن كايوس لم يتخوف من حل هذا المشكل، لذا أقدم على ما يبدو خلال عهدته بتقديم مشروعين قانونين لمعالجة مشكلتهم، وذلك بمنحهم حقوق المواطنة كاملة، وحسب بلوتارخوس فإنه أعطى الإيطاليين حق التصويت مثل المواطنين الرومان.[3]

وهذا ما أكده "فيليوس" بقوله أيضا" كايوس" قد منح حرية المدينة لجميع الإيطاليين، وكذلك كل مواطني جبال الألب تقريبًا[4].

أثبت كايوس من واقع هذا القانون أنه لم يكن انتهازيًا بل رجل دولة، ويتمتع بالشجاعة ومستعد للمخاطرة بحياته ووظيفته في مواجهة الأنانية الرومانية وغرور مجلس الشيوخ، ولم كتب له أن أصبح قانونًا لجنب روما وإيطاليا من أهوال الحرب الأهلية التي دمرت الجيل اللاحق عام 112ق.م، إن كنا على دراية أن كايوس لم يفلح في استصدار قانون بهذا المشروع، فإننا لا نستطيع أن نبين من مصادرنا إذا كانت

---

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 117-118.
[2] السيد الناصري، المرجع السابق، ص 222.
[3] Plutarque, Tiberius et Gaius Gracchus, Op.Cit, XXXIV.
[4] Velleius Paterculus, op.cit, 11,6.

جمعية القبائل قد رفضته، أو أنه راجع إلى التماس كايوس من عدم تهيؤ الجو العام لإقرار المشروع، قد دفعه إلى سحبه قبل التصويت عليه انتظارا لفرصة مواتية ، للقيام بمحاولة أخرى في هذا الصدد[1].

وأمام إلحاح اللاتين والإيطاليين في المطالبة بالجنسية الرومانية الكاملة كنوع من الحصانة ضد تعنت واستغلال الموظفين الرومان، قدم كايوس أثناء توليه منصب النقيب للمرة الثانية، مشروع قانون يقضي بمنح الجنسية الرومانية الكاملة لحلفاء اللاتين ومنح الحلفاء الإيطاليين حقوق اللاتين المميزة (Latinitas)، وتدفق على العاصمة الإيطاليون اللاتين لتأييد هذا المشروع ولكن مجلس الشيوخ والطبقة الوسطى من الشعب الروماني عارضت بشدة هذا المشروع.[2]وكان كايوس فانيوس (C,Fannius) تربيون 142 ق.م وقنصل عام 122 ق.م من معارضي مشروع كايوس الخاص بمنح الإيطاليين الحقوق اللاتينية ومنح الحقوق الرومانية للاتين[3].

كل هذه القوانين دفعت بمجلس الشيوخ الروماني يبحث عن أي وسيلة لإيقاف طموح "كايوس"، لكن دون جدوى، إلى غاية وصول الانتخابات لمنصب نقباء العامة والتي فاز "كايوس" بأحد المناصب للمرة الثانية، حيث حرض مجلس الشيوخ نقيب العامة العامة" لفيوس دروسوس" لمعارضة قضية الحلفاء"[4].

ويذكر باديان (E.Badian) أنه من الذين صوتوا ضد مشروع كايوس وذلك ما بين ديسمبر عام 123 ق.م، أو يناير عام 122ق.م،[5] وفي نفس الوقت تقدم بعدة قوانين منها إعفاء الإيجار المفروض على المستفيدين من الأراضي الزراعية، طبقًا لقانون تيبريوس، وقانون آخر يقتضي بإنشاء 12 مستعمرة ليس في بلاد الغال وإفريقيا وإنما

[1] Heichelheim &yeo, op.cit,p 180.

[2]السيد الناصري، المرجع السابق، ص 230.

[3] عبد اللطيف أحمد علي، مصادر التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص 8.

[4] Bloch Gustave, opcit, p 242.

[5]السيد الناصري، المرجع السابق، ص 230.

في إيطاليا وحدها،[1] مخالفًا بذلك لقانون كايوس في إنشاء المستعمرات، وهناك قانون يقضي بعدم جلد الحلفاء اللاتين ووفقًا لهذا القانون، يتضح لنا أنها تحدى لقانون كايوس بحكم أن الأول أصبح مجانًا عكس الإيجار المفروض سابقًا والقانون الثاني بين أن كايوس أنشأ مستعمرتين "يونونيا" و"مينرفا" أما "دروسوس" فسينشأ 12 مستعمرة، والثالث يهدف إلى حماية اللاتين من محاكم النبلاء وحكام روما، دون الحاجة إلى إعطائهم حق المواطنة الرومانية[2].

وكانت معظم هذه المشاريع للدعاية وبهدف الحاق الفشل بمشاريع كايوس[3]، وبدت المنافسة قوية بين كايوس ودروسوس في وقت مبكر من عام 122ق.م والتي قررت مصير كايوس كراكوس[4].

ومما لا شك فيه أن هذه القوانين لم تنفذ، وتبين بأن دروسوس لم ينوِ الإصلاح الاقتصادي، بل إضعاف كايوس، وهذا ما كان بالفعل خاصة بعد فقدان أهم مناصره وهو "فانيوس" الذي ساعد كايوس بالفوز بالقنصلية سنة 122ق.م، كما أن النبلاء رفضوا إدماج عناصر خارجية في هيئة المواطنين الرومان، والعامة رفضوا إشراك الإيطاليين معهم في الانتخابات والامتيازات[5].

وبعد نجاح كايوس في انتخابات نقباء العامة للمرة الثانية في عام 122ق.م، دعا الحلفاء اللاتين للمشاركة في الانتخابات والمطالبة بحقوق المواطنة الرومانية كاملة، وكان مجلس الشيوخ منزعجا بشدة من هذا الأمر، فتدخل بطريقته القديمة، حيث استمال زميله في المنصب ليفيوس دروسوس الذي اعترض على قوانين كايوس كراكوس دون أن يبدى أسبابا لذلك[6]، وهكذا نلاحظ تطورا في خطوات كايوس كراكوس السياسية،

---

[1] Bloch Gustave, op.cit, p 242.

[2] عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، ج 2، ص 33.

[3] سيد الناصري، المرجع السابق، ص 232.

[4] Heitland, op.cit, p267.

[5] عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص 33.

[6] Appien, H.G.C, I.XXIII ; Plutarque, Gaius Gracchus, XIII, I.

فأصبح يستهدف القضايا الخارجية وبخاصة أن مجلس الشيوخ، كان ينظر إلى مشكلة الحلفاء بحذر شديد.

وعليه عندما اضطر كايوس إلى مغادرة روما إلى إفريقيا للإشراف على مشروع المستوطنات الزراعية هناك، وبذلك ترك المجال لعدوه دروسوس ليضع مخططه بالإيقاع بين الرومان والحلفاء من ناحية وبين اللاتين والإيطاليين من ناحية أخرى، مما أضعف المشروع الذي قدمه "كايوس" وانتهى بالقضاء عليه تمامًا، لأنه ليس في مصلحة لا الأغنياء ولا الفقراء من الرومان التساوي مع الإيطاليين واللاتين، وتحمل إضافة مواطنين جدد يزيدون من عبء المسؤولية الملقاة عن عاتق الدولة، فضلاً عن صفة الأنانية الشديدة التي كان يتميز بها الروماني، ومن ثم بدأ تحريض مجلس الشيوخ وزعماء العامة من أجل إفشال المشروع، وبالفعل كان ذلك هو المشروع الوحيد الذي فشل فيه كايوس، ولو قدر لهذا القانون أن يصدر لوفر ذلك على الجمهورية الكثير من الدماء، وأنقذ الجمهورية من الترنح والسقوط[1].

VI.المواجهة بين مجلس الشيوخ وكايوس :

كانت أفكار كايوس وجرأته وأفكاره السياسية سببا في العداء المباشر بينه وبين مجلس الشيوخ، وحسب ما ذكره بلوتارخوس فان مجلس الشيوخ كان معاديا لسياسة كايوس بشكل صريح[2]، حيث عمل على تقويض نفوذه بالطريقة نفسها التي اكتسب بها كايوس هذا النفوذ[3]، وقد أدى انتخابه نقيبا للعامة عامي 133و122 ق.م على التوالي إلى تصعيد حدة الصراع بين الطرفين، فكايوس الذي لم يكن يملك سوى

[1] السيد الناصري، المرجع السابق، ص 230-231.

[2] Plutarque, Gauis Gracchus, VIII, III.

[3] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 119.

أسلحته الكلامية إلى جانب دعم العامة، أصبح يملك قوة المنصب التي تمكنه من سن التشريعات التي تتيح له تنفيذ أفكاره[1].

لقد أراد كايوس أن يحقق مكانا سياسيا مميزا في روما، وحتى يصل إلى غايته قام بمجهودات عديدة في عدة مستويات، ويؤكد فيلليوس خطورة كايوس حين قال" أن كايوس لم يترك شيئا على حاله[2]. ويمكن أن نتلمس فكر كايوس السياسي إذا نظرنا إلى فئات المجتمع الروماني والتي تشكل المشهد السياسي في روما القديمة: وهي مجلس الشيوخ والفرسان والعامة والحلفاء، لقد أراد كايوس أن يضم إلى جانبه العامة والفرسان والحلفاء من خلال التشريعات التي تتبني قضاياهم، وأما مجلس الشيوخ فقد أراد أن يُضعف قوته من خلال تشريعاته الانتقامية، أما كايوس فقد كانت له جهوده وأفكاره ومشروعاته الإصلاحية والتي جعلت منه بطلا شعبيا بحق.

لقد تمثلت خطورة أفكار كايوس أنها تمحورت حول عدد من الاختصاصات المهمة لمجلس الشيوخ والمتعلقة بالشؤون القضائية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى الشؤون العسكرية، وعلى الصعيد الخارجي نجد أن كايوس دائما ما كان يدعم الحلفاء بحقوقهم في الأراضي الرومانية وكذلك حق المواطنة وحق التصويت في الانتخابات[3].

ويمكننا القول إن العداء بين كايوس ومجلس الشيوخ بات منطقيا في إطار صراع المصالح المتضاربة أو بالأحرى صراع الزعامة السياسية في روما، وأن اغتيال كايوس كان أمرا متوقعا ومنطقيا في ظل إصرار كلا الطرفين على موقفه من ناحية وعدم تكافؤ القوة بين الطرفين.

لقد كانت أعمال كايوس مصدر ضيق لمجلس الشيوخ، ويمكن أن نلمس تفكير مجلس الشيوخ تجاه كايوس فيما ذكره شيشرون انه من المتوقع أن حين يصبح كايوس

[1] Stockton David, **The Gracchi**, Oxford University Press, 1979, p114-61.
[2] Velleius Paterculus, Historia Romana, II.VI.III.
[3] Stockon, op.cit,p 115-60.

نقيب العامة، ان الثورة تزحف تدريجيا في بداياتها، وحين تكتسب زخما تنجرف بتهور نحو الخراب، ويبدوا أن الناس نفروا من مجلس الشيوخ، وأن الشؤون المهمة في الدولة أصبحت تدار بناءً على قرارات الشعب، ولهذا فإن أغلب الناس سوف يتعلمون كيف يبدأون الثورة أكثر من كيفية إنهائها[1].

وحسب ما تطرق إليه شيشرون يبدوا واضحا موقف الأرستقراطية الرومانية من كايوس فحركته توحى إلى إجراءات تعسفية سوف تنتهي لا محال إلى الفوضى والخراب، كما يبدوا جليا أن إصلاحاته أبعدت العامة عن مجلس الشيوخ، وأن منصب نقيب العامة أصبح له وزن سياسي في السياسة الرومانية، ولكن مجلس الشيوخ لم يرضخ للوضع القائم، فباشر في مخططاته القديمة وهي استمالة أحد طرفي المنصب لتعطيل تشريعات زميله الأخر باستخدام حقه في الاعتراض، ولكن مجلس الشيوخ كما سنرى طور من أسلوب تعامله مع القضايا السياسية مستفيداً من المشكلات الخطيرة التي صاحبت وأعقبت إغتيال تيبريوس عام 133ق.م.

تمثلت استراتيجية مجلس الشيوخ لمواجهة كايوس في تجريده من شعبيته عن طريق التقرب من الشعب بتشويه أعماله واستغلال أخطائه، ثم تجريده من منصبه، والإجهاز عليه نهائياً، حيث أن أهم ما يستند عليه كايوس في قوته السياسية هو الدعم الشعبي، وكان على مجلس الشيوخ أن يضع حداً لشعبيته الكاسحة، فلجأ مجلس الشيوخ إلى استمالة نقيب العامة ليفيوس، واستغلال منصبه لتحقيق رغبات الشعب وتخفيف حدة كراهيتهم لمجلس الشيوخ، وحسب ما ذكره بلوتارخوس فإن ليفيوس لم يدعم فقط مجلس الشيوخ بل تملكته رغبة تنافسية جعلت له هدفاً هو أن يتخطى كايوس في إرضاء العامة[2].

[1] Ciceron, de Amicitia, 41.
[2] Plutarque, Gaius Gracchus, VIII.IX.

وحسب بلوتارخوس فإن مجلس الشيوخ لم يكن مستاءً من مشاريع كايوس وحسب، بل كان يرغب في تدميره بكل الوسائل[1]. ولم يقم ليفيوس بمهمته فقط بل روج أن مجلس الشيوخ هو ما أنعم على الشعب بإصلاحات تصب في خدمة الشعب الروماني، وقد نجح ليفيوس ومجلس الشيوخ في استمالت العامة، حيث أكد بلوتارخوس أن الشعب أصبح أكثر ودية في التعامل مع مجلس الشيوخ، وأن ليفيوس استطاع أن يبدد ذكريات الماضي الأليم بزعمه أن دعم النبلاء هو السبب فيما أقدم عليه من إرضاء العامة وتلبية رغباتهم، ويرى بلوتارخوس أن الدليل القوي أن ليفيوس أحسن التصرف تجاه الشعب أنه لم يصدر أية قانون يصب في صالحه الشخصي، بل كان يرسل أشخاصا أخرين لإدارة المستوطنات التي أقامها على عكس ما فعل كايوس، ولم يكن لهم دور في إنفاق الأموال[2].

كما حاول مجلس الشيوخ استغلال أخطاء كايوس، ففي خضم هذه الأزمة السياسية، غادر كايوس روما متجها إلى موقع قرطاجة، لتأسيس مستعمرة فيها، حيث قضي سبعين يوما من أجل الإشراف على تنظيم شؤونها[3]، واستغل مجلس الشيوخ غياب كايوس فتقرب من العامة، وبدأ بتشويه سمعة أنصاره خاصة فولفيوس فلاكوس، حيث اتهموه بإثارة الخلاف بين الحلفاء وتحريض الإيطاليين سراً على الثورة، وعلى الرغم ان هذه الاتهامات وجهت إليه دون أدلة أو تحقيق، فإن فولفيوس أعطي مزاعمهم قدرا كبيرا من المصداقية بسبب تصرفاته غير المسؤولة، مما تسبب في كراهية الشعب له، كما نال كايوس نصيبا من هذه الكراهية، كما نقل مجلس الشيوخ ستة ألاف مواطن إلى قرطاجة بدلا من العدد الصغير المنصوص عليه في القانون من أجل مواصلة كسب ود العامة[4].

[1] Plutarque, Gaius Gracchus, I.III.
[2] Plutarque, Gaius Gracchus, IX.X.
[3] Appien, I.24. Plutarque, Gaius Gracchus, XI.II.
[4] Plutarque, Gaius Gracchus, X.IV. Appien : I.24.

استغل خصوم كايوس غيابه وروجوا عنه الاشاعات والاراجيف يتهمونه فيها بانه أضاف عددا من المستوطنين من غير المواطنين الرومان لسكان تلك المستوطنة، وكذلك ظهور إشارات النُذُر للشؤم صاحبت افتتاح المستعمرة الملعونة أصلا عندهم[1]. كما قام مجلس الشيوخ بتشويه أعمال كايوس في قرطاجة، فقيل أنه يوجد العديد من الغضب ظهرت من الالهة عند تأسيس المدينة، وفيما يتعلق بالعلم الرئيسي الذي كانت تحركه العاصفة بشدة، رغم تمسك حامله به بشدة، إلا أنه تحطم إلى أجزاء في النهاية، وبسبب العاصفة تبعثرت أضاحي القرابين الموقودة على المذابح وتناثرت خارج حدود تخطيط المدينة، حيث نهشت الذئاب العلامات الحدودية التي وضعها كايوس[2].

وقد اعتبر الكهنة أن هذا الامر نذير سوء للمستعمرة، فاستدعي مجلس الشيوخ الجمعية الشعبية التي اقترحت إلغاء القانون الخاص بالمستعمرة، فاستنكر وكذب كايوس ادعاءات مجلس الشيوخ بخصوص الذئاب، ويؤكد بلوتارخوس أن مساعي مجلس الشيوخ قد أتت ثمارها، فقد أصبح تأثير كايوس في طريقه إلى الزوال، وأصبح الشعب عن غني عن مشاريعه وتدابيره، فالقادة الذين توددوا إليهم كثُراً، وكان مجلس الشيوخ يستجيب لهم دون تردد[3]، ومن هنا فقد كايوس قوته وشعبيته وأصبح سقوطه هو ومشروعه أمراً لا مفر منه[4].

لم يتوان كايوس عن تقديم مخططات الإصلاح منذ توالیه منصب النقيب، ولكن محاولته لتنفيذ مشروع أخر يتعلق بإصلاح المجالس الرومانية، مركزا اهتمامه بالخصوص على مجلس القبائل كونها الأداة الأساسية، لكونها عصب التشريع عند الرومان، فقد أصبحت الهيئة الأولى، والوحيدة في ذلك، رغم احتفاظ المجلس المئوي بانتخاب الحكام الكبار، فكايوس كان بحاجة إلى تغيير روحها واتجاهها الارستقراطية،

[1] عبد اللطيف أحمد على، المرجع السابق، ص 24.

[2] Plutarque, Gaius Gracchus, XI.I. Appien : I.24.

[3] Plutarque, Gaius Gracchus, XI.III. Appien : I.24.

[4] Rowland Robert J, The Development of Opposition to C. Gracchus, phoenix 23, no.4, 1969,p 379.

مع حرصه على أن لا يمس أو يحدث أي تغيير في تسلسلها الهرمي الطبقي، لكنه أراد أن يتم إجراء الانتخاب فيها في نفس الوقت لكل الطبقات، أي لا يكون انتخاب الطبقة الأولى صوت منفصل في العملية من غيرها، لكي لا يؤثر هذا النوع من الممارسات على التصويتات اللاحقة، وألا تكون هذه عادة مكرسة الاستخدام عند الشعب الروماني.

وما أن شرع كايوس في محاولة طرح هذا المشروع، أصيب مجلس الشيوخ بالهلع ودب بالرعب في أعضائه، وأحسوا بالمذلة، ورأوا فيه مشروعا مهددا، وأنه سيشل حركتهم، وأدركوا أن إصلاحات كايوس مفادها أن تؤدي بالضرورة إلى تأسيس سلطة ملكية، فأصبحوا يترقبونه، ويعدون العدة للتخلص منه، ومن مشاريعه، التي ما فتئت تستفزهم. ولم يمض وقت طويل حتى تحقيق لهم ذلك[1].

VII.اغتيال كايوس كراكوس:

أصر كايوس على تجسيد مشروع إنشاء مستعمرة أيونيا في قرطاج، وهو المشروع الذي خصه باهتمام كبير، فقد ذهب شخصيا الى هناك من أجل الإشراف على عملية التأسيس، لكنه سرعان ما تفاجئ بإبطال مشروعه بإيعاز من مجلس الشيوخ، بعد ترشيحه لمنصب نقيب العامة، وتقديم مشروع قانون يقضي بإلغاء "قانون روبريا "(Rubria)[2] القاضي بإنشاء مستعمرة في إفريقيا، بحجة أن قرطاج أرض منبوذة، وأن النبوءات أسفرت عن وجوب التخلي عن هذا المشروع. فاضطر للعودة إلى روما لكنه وجد الأوضاع قد تغيرت وشعبيته قد تضاءلت بشكل كبير، لكن رغم ذلك عزم على الترشح لمنصب نقيب العامة لسنة 121 ق.م، ليتسنى له إتمام مشاريعه لكن هذه المرة

[1] Bloch Gustave, op.cit.,p 239,240.

[2]قانون روبيا، تم سنه خلال قنصلية "ل. سيسيليوس ميتيلوس"(L.Cecilius Metellus) و"ت.فلامينيوس كوينتيوس"(T.Quintius Flamininus) سنة 123 ق.م، بإيعاز من مجلس الشيوخ الروماني، تقرر فيه إنشاء مستعمرة على الأراضي القرطاجية في افريقيا بعد الحرب البونية الثالثة، حول القانون انظر:

Appien,.,I,24. Eutrope : op.cit., IV, 9.

خصومه نجحوا في حرمانه قطف ثمار جهده المتواصل، بعدما وقفوا ضد توليه منصب نقيب العامة للمرة الثالثة [1].

ومع نهاية سنة 121ق.م وجد كايوس نفسه مواطنا عاديا مجردا من كل حصانة بلا منصب يحميه، تدخل أعداءه في انتخاب أوبيميوس لوكيوس (Lucius Opimius) وهو أحد رجال الحزب الأرستقراطي كقنصل لسنة 121ق.م، والذي كان يمقت كلا من كايوس كراكوس وفيلقيوس فلاكوس ونهجهما الإصلاحي، وخاصة بعد أن خسر الانتخابات القنصلية قبل ذلك على أثر الدعم الذي قدمه كايوس لفانيوس[2].

وصار بذلك التحالف وثيقا بين مجلس الشيوخ والقنصل أوبيموس، ووفق رواية بلوتارخس فإن أوبيميوس بعد أن أصبح قنصلا لروما عزم على إلغاء القوانين التي سنها كايوس، وكان الحدث الذي إستفز كلا من كايوس وفلاكوس هو ما طرحه أحد النقباء وبإيعاز مجلس الشيوخ مينكيوس روفوس(Minicus Rufus) يقضي بإلغاء قانون روبريا الخاص بإنشاء مستعمرة يونونيا/قرطاجة[3]. كما يروى أبيانوس أن كايوس وفلاكوس رفضا إبعادهما عن هذا المشروع مكذبين ما ادعاه مجلس الشيوخ من أشاعات حول هذه المستعمرة، حيث أنظم إليهم مؤيدوه من العامة وذهبوا الى الكابيتول مزودين بالأسلحة أين سيجتمعون من أجل تحديد مصير تلك المستعمرة[4].

يؤكد بلوتارخوس أن أوبيميوس قصد من وراء ذلك إثارة كايوس لعلها تكون الفرصة للتخلص منه، ففي البداية تحمل ذلك بصبر، ولكنه في النهاية استسلم لتحريض مؤيدوه[5]، وخاصة القنصل السابق فوليفيوس فلاكوس والذي أصبح نقيب العامة في عام 122ق.م[6]، وبدأ يجمع عدداً من أنصاره لمعارضة القنصل، وفي اليوم الذي عزم

---

[1] إبراهيم رزق الله، المرجع السابق، ص 211.

[2] Plutarque, Caius Gracchus, XI, I.XIII,I.

[3] عبد اللطيف أحمد على، المرجع السابق، ص 24.

[4] Appien,1. 24.

[5] Plutarque, Caius Gracchus, X.XIII. / Claiborne، Michael; **"The Gracchan Agrian Reform and the Italians"** Waschinton.2009، p4.

[6] Ronald Syme,**Ten Tribunes**, JRS, vol.53, 1963,55-60, P59.

فيه أوبيميوس على إلغاء قوانين كايوس، كان الكابيتول مكتظا بالفريقين، وبعد تقديم القنصل القرابين، فإن أحد عبيده ويدعي كوينتوس أنتلليوس(Quintus Antyllius) حمل أحشاءها وقال لأتباع فوليفيوس "أفسحوا الطريق للمواطنين الشرفاء أيها الأنذال"، وفي الحال تم قتله من طرف أتباع فولفيوس، وبذلك نشبت الفوضى والارتباك بين الطرفين حيث لام كايوس أتباعه على أنهم أعطوا الفرصة لأعدائهم لكي يدينوهم وتلك أمانيهم، حيث أصبح أوبيميوس في غاية السرور و حث الناس على الانتقام[1].

عندما حلّ الصباح، سلحّ فولفيوس رجاله، ثم توجهوا إلى تل الأفنين (Mont Aventin)، ويفسر أبيانوس سبب اختيار تل الإفنين، حيث يرى أن كايوس أراد أن يستولي على التل أولا حتى يضطر مجلس الشيوخ إلى الموافقة على بعض شروطه، كما يشير بأنّ مجلس الشيوخ استدعى كلا من كايوس كراكوس وفلاكوس من منازلهم لكي يدافعوا عن أنفسهم، ولكنهم إندفعوا مسلحين تجاه التل معتقدين أنهم بسيطرتهم على المكان ستكون فرصة التفاوض مع مجلس الشيوخ، وأعلنوا حرية العبيد ولكنهم لم يجدوا أذان صاغية، لم يسلّح كايوس نفسه بل اكتفي بخنجر صغير خبّأه بين طيات ملابسه[2].

قاد اوبيميوس عدد كبير من المشاة لقتال فلاكوس وتم قتله مع أحد أبنائه وعدد من مناصريه، أما كايوس كراكوس تحصّن في معبد الربة ديانا (Diane) مقتنعا بوضح حد لحياته هناك بنفسه، لكن أصدقائه حتموا عليه أن يفر وينجوا بنفسه، وسرعان ما وصلت قوات جنود الرومان ودهمتهم فهرب كايوس عبر جسر سوليبسيوس (Sulbicius) وشغل أصدقاءه الجنود بالاشتباك معهم إلى أن قُتلوا جميعا. لم يكن مع كايوس غير عبده فيلوكراتاس (Philocratés) الذي كان بصحبته حين دخل غابة مقدسة تدعي غابة حوريات فورينا (Furinae) أين وضع كايوس حدا لحياته طالبا

[1] Plutarque, Caius Gracchus, X.XIII.
[2] Appien, I.26.

من عبده فيلوكراتاس قتله ثم قتل نفسه بعد ذلك[1].ويؤكد بلوتارخوس أن رجال اوبيميوس لحقوا بكايوس وخادمه وهم أحياء ولكن الخادم احتضن سيده ولم يكن بالإمكان قتل كايوس الا بعد قتل الخادم أولا[2]. ويذكر بعض المؤرخين أن كايوس وفولفيوس قُتلا على يد القنصل. ويعتبر أوبيميوس أول قنصل مارس صلاحيات الديكتاتورية وأصدر الحكم بالإعدام على المواطنين بدون محاكمة[3].

ولم تنتهي هذه المأساة عند هذا الحد بل تم رمي جثة كل من كايوس كراكوس وفيلفيوس فلاكوس مع جثث 3000 من أنصارهما في نهر التيبر[4].

وهكذا انتهت حركة الاخوين كراكوس الإصلاحية، وعلى الرغم من انتصار إرادة مجلس الشيوخ والنبلاء، فإنّ هذا الانتصار لم يضف قوة للجمهورية، بل زادها ضعفا وإن بدت متماسكة، إذ أصبح الاغتيال السياسي سنّة درج عليها الرومان في إنهاء نزاعاتهم السياسية، وانتشر القتل وبات الجو مشبعا برائحة الدماء، والتي كانت بمثابة بداية نهاية الجمهورية الرومانية، وقد تنبأ سالوستيوس للنهاية المأسوية الجمهورية حين قال هذا هو السبب الذي يؤدي إلى تدمير الأمم الكبيرة، عندما يرغب أي فريق في السيطرة على الأخر بأيّة طريقة وبعد النصر ينتقم من المهزومين بأسلوب بشع[5].

VIII.قرارات مجلس الشيوخ بعد مصرع الاخوين:

كانت العشر سنوات التي أعقبت وفاة كايوس فترة انتقالية في تاريخ روما، وذلك لسببين، أولهما أن مجلس الشيوخ استغل النجاح الذي حققه بالتخلص من كايوس ببسط نفوذه من جديد، وثانهما انتقال روما الى مرحلة المواجهة العسكرية المسلحة بين الزعامات الرومانية من جهة، وتدهور الأوضاع الداخلية لروما من جهة أخرى[6].

---

[1] André Piganiol, op.cit, p 310.

[2] Plutarque, Caius Gracchus,XVII.II.III. /Appien, 1.26.

[3] Plutarque, Caius Gracchus, X.XVIII.

[4]إبراهيم رزق أيوب، المرجع السابق، ص211.

[5] Salluste, **la Conjuration de Catilina et guerre de Jugurtha**, Èd, F.G Levrault, paris 1826,42.4.

[6] Cook & Addcock & Charleszort, op.cit. p 93.

حاول مجلس الشيوخ قدر الإمكان إلهاء الناس عما ارتكبه من جريمة بشعة ضد الاخوان كراكوس أملا في إعادة الأحوال إلى ما كانت عليه قبل ظهورهما، فترك مشروعهما دون مساس، حتى المشروع الخاص بإشراك الفرسان في محاكمات حكام الولايات، وربما يفسر البعض ذلك بأن حقد مجلس الشيوخ كان ضد شخص الأخوين والطريقة الفجة التي حاول بها إرغام مجلس الشيوخ على الرضوخ لمشاريعهما وليس ضد مشروعهما الإصلاحية ذاتها، لان مجلس الشيوخ كان يؤمن بضرورة الإصلاح وكان على دراية بالمشاكل التي كانت تتخبط فيها الجمهورية، ولكنه أراد أن يكون الإصلاح هادئا وتدريجيا دون أن يحدث اختلال في نظام التوافق الطبقي الدقيق الذي حققه الرومان بعد كفاح طويل والذي يعد انعكاس للحكمة والمثالية الرومانية كما شهد بذلك كل من بولبيوس، والرواقي بانايتيوس الروديسي[1].

ويؤكد بلوتارخوس ان مجلس الشيوخ قام بمحاولة لاسترضاء العامة عقب مصرع تيبريوس، لان الأمور ذهبت إلى حد بعيد، ضد معارضي توزيع الأراضي العامة، الذين اقترحوا بأن الشعب يجب أن ينتخب عضو باللجنة بدلا من تيبريوس، لذ ا صوتوا بالاقتراع وانتخبوا بوبليوس كراسوس (Publius Crassus)، فهو نسيب ال كراكوس[2].

بالرغم من وفاة تيبريوس الا ان مجلس الشيوخ لم يجرؤ على الغاء اللجنة الثلاثية الخاصة بفحص ونزع الأراضي تطبيقا لمشروع تيبريوس كراكوس، والذي كان يعرف أحيانا بقانون سمبرونيوس، بل على العكس ساعد على العمل حتى يمتص غضب الجماهير وينسيهم الجريمة البشعة، فنجد القنصل بوبليوس لايناس الذي عقد محاكمات ظالمة عام 132 ق.م لمحاكمة أنصار تيبريوس، يتفاخر بأنه يساعد اللجنة الثلاثية في أداء عملها، بالرغم من موقفه العدائي ضد الاخوين كراكوس[3].

---

[1] سيد الناصري، المرجع السابق، ص235-236.

[2] Plutarque, Tiberius Gracchus,XXI.I.

[3] سيد الناصري، المرجع السابق، ص 219-220.

كما أعاد مجلس الشيوخ حق إدارة مملكة برجاموم التي ورثها الشعب الروماني عن الملك اتالوس الثالث، بعد أن كان تيبريوس قد خصص أموالها لتمويل قانون توزيع الاراضي[1]، وبدأ مجلس الشيوخ بتقديم القنصل أوبيميوس القاتل إلى المحاكمة ثم تبرئته بأنه ساعة قتله كايوس كراكوس كان مسلحا بسلطة قرار مجلس الشيوخ الأخير، والذي يخول له الحق في القتل الفوري دون التقديم الى محاكمة وبلا مسؤولية جنائية.

كما نجح مجلس الشيوخ في إلغاء قرار النفي الذي صدر ضد بوبيلليوس لايناس(Popilius Laenas) القنصل الذي أُتهم بإعدام عدد كبير من أتباع تيبريوس كراكوس دون منحهم حق الاستئناف أمام الشعب، وكان كايوس قد نجح في إدانته خارج البلاد، وما أن أدرك مجلس الشيوخ أن النفوس قد هدأت حتي بدأ في تمييع قوانين آل كراكوس بطريقة خبيثة، حيث أصدر في عام 121 ق.م تشريع يسمح للمنتفعين بقوانين الإصلاح الزراعي بالتصرف في أراضيهم سواء بالبيع أو الرهن أو بالتنازل ومن ثم بدأ أصحاب الإقطاعيات يسعون إلى إغراء صغار الملاك من المنتفعين بقوانين الإصلاح الزراعي إلى بيع أراضيهم وبذلك عادت مشكلة ملكية الأرض الزراعية من جديد إلى ما كانت عليه قبل ظهور الأخوين.

صدر مجلس الشيوخ قرارا أخر بحل اللجنة الثلاثية لتوزيع الأراضي، ووقف أي عمليات للمصادرة، والتوزيع يتم داخل إيطاليا، وكانت اللجنة بالفعل قد قاربت على الانتهاء من عملها، ثم أصدر مجلس الشيوخ قرارا بتثبيت الملكية الزراعية لدى المنتفعين بقانون الإصلاح الزراعي والسماح بتملك أراضي جديدة بحد أقصى 320 يوجيرا، وكان هدف مجلس الشيوخ خلق طبقة جديدة من ملاك الأراضي الجدد حتى من بين المنتفعين بقانون الإصلاح الزراعي، وبذلك نجح مجلس الشيوخ في إبطال مفعول إصلاحات الأخوين كراكوس[2].

[1] Tenney Frank, A History of Rome, op.cit,p 199.

[2] سيد الناصري، المرجع السابق، ص 236-237.

رغم أن قانون مينوكيوس قد صدر بعد مصرع كايوس ولم تعد توجد رسميا مستعمرة يونونيا، فإنه سُمح لمستعمريها بالاحتفاظ بإقطاعاتهم وفقا فيما يبدوا للقواعد التي كانت متبعة مع أرباب الإقطاعات في إيطاليا[1].

IX.مصير إصلاحات الأخوين كراكوس:

أشار أبيانوس بأنه بعد وفاة كايوس كراكوس صدرت ثلاثة قوانين كان من شأنها القضاء على الإصلاح الزراعي الذي جاء به الأخوين كراكوس، وهذه القوانين هي:

1-في عام 121و120 ق.م أباح قانون جديد للذين مُنحوا أرضا بمقتضي قانون الأراضي بيع أنصبتهم، وهو ما كان قانون تيبريوس قد حضره، ويقول أبيانوس أن القانون الجديد أتيح للأثرياء فرصة شراء هذه الأنصبة، أو انتحال شتي الطرق للضغط على صغار المزارعين من أجل التخلي عن أراضيهم.

ويرفض بعض الباحثين ما أشار إليه أبيانوس في هذا الصدد ويرون أنه من الجائز أن تيبريوس لم يقصد الحظر دائما، وأنه لو كان على قيد الحياة لما عارض إلغاء هذا الحظر، لأنه كان من غير اللائق ربط المزارعين بأراضيهم إذا ثبت عجزهم عن النجاح في ممارسة النشاط الزراعي، ويضيف أصحاب هذا الرأي بأنه لم يكن من شأن القانون الجديد تمهيد سبيل العودة إلى تكوين ضياع كبيرة لأن الأنصبة التي وزعت على صغار المزارعين ظلت جزء من الأرض العامة وكان لا يمكن استيعابها في ضياع الكبيرة طالما ظل باقيا الحد الأعلى لحيازة الأرض العامة وفقا لقانون تيبريوس وهو الحد الذي نعرف أنه لم يلغ، وتبعا لذلك لابد أن الأرض التي تم بيعها لم تنتقل ملكيتها إلى كبار الملاك وإنما إلى اَخرين من صغار المزارعين، إلا أنه من الجائز أن يكون القانون الجديد قد أتاح الفرصة لبعض المضاربين أن يجنوا أرباحا من عمليات الشراء والبيع[2].

[1]إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 152-153.
[2]نفسه، ص 153.

1-وحسب أبيانوس فإن نقيب العامة سبوريوس ثوريوس هو من أصدر قانون (Lex Thoria) في عام 119 ق.م على الأرجح تقرر بمقتضاه:

- وقف توزيع الأرض العامة، وإذا كان هذا البند يتضمن إلغاء اللجنة الثلاثية تبعاً لإلغاء العمل الأساسي الذي أنشئت من أجله وهو توزيع الأراضي العامة، فإنه لا يدل على أنه لم تعد توجد أرض عامة يمكن توزيعها، وإلا لما كان هناك داع للنص على وقف عملية التوزيع[1].
- أن يحتفظ أرباب أرض الحيازة (Possessores) بما في حيازتهم بشرط أن يدفعوا عنها إيجارا للدولة. وإذا كان معني ذلك تأمين أرباب الأرض على ما في حيازتهم أي عدم طردهم منها مستقبلا، وهو ما يذكرنا بمشروع تيبريوس قبل تعديله، فإنه ليس معناه إلغاء نظام الحيازة ولا جعل أرض الحيازة ملكاً حرا لأربابها، لأن إشتراط دفع إيجار عنها للدولة يدل على أن الدولة ظلت تحتفظ بحق ملكية هذه الأرض وعلى أن هذه الأرض ظلت معتبرة أرضاً عامة (Ager Publicus). ويؤكد هذا التفسير أن أرض الحيازة لم تصبح ملكاً حرًا لأربابها إلا بمقتضي القانون الثالث.
- أن يستخدم ما يجني من إيجار أرض الحيازة لفائدة الفقراء[2].

وفي ضوء ما سيرد ذكره عن المحاولة التي بُذلت لتعديل "قانون القمح" يجوز أن معني هذه العبارة الغامضة التي أوردها أبيانوس هو استخدام حصيلة إيجار أرض الحيازة في توفير كميات كبيرة من القمح لبيعها للفقراء بثمن رخيص. ومن الواضح أنه إذا كان هذا القانون في صالح أحد فإنه لم يكن قطعاً في صالح الفقراء، وربما كان قد أستخدم هذا الإيجار على أرض الحيازة في رشوة الفقراء، ولا جدال في أن وقف توزيع الأرض العامة الأرض العامة بعد السماح لمن مُنحوا أرضا

[1] سيد الناصري، المرجع السابق، ص237.
[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 153.

بمقتضي قانون الأراضي ببيع أرضهم ينم على اتجاه واضح يهدف إلى القضاء على سياسة الإصلاح الزراعي التي تبناها الأخوين كراكوس[1].

3-في عام 111 ق.م أصدر أحد نقباء العامة ثوريوس، إذا صح ما أورده شيشرون في هذا الصدد القانون الثالث، ويمكن تلخيص هذا القانون في النقاط التالية:

ا-فيما يخص الأرض العامة التي كان الشعب الروماني يملكها في إيطاليا حين كان بوبليوس موكيوس ولوكيوس كالبورنيوس بيسو قنصلين أي في عام 133 ق.م:

1-جميع الأراضي التي قامت اللجنة الثلاثية بتقسيمها إلى أنصبة صغيرة وتوزيعها وكذلك جميع الأراضي التي تركتها هذه اللجنة لحائزيها القدامى تصبح ملكا حراً لأربابها، بشرط ألا تتجاوز مساحة كل نصيب من الأنصبة التي وزعت ثلاثين يوجيرا، وألا تزيد مساحة الأرض الحيازة القديمة على الحد الأقصى الذي قرره قانون الأراضي، وبعد صدور هذا القانون لا يجوز إصدار أي تشريع أو استخدام أية سلطة تنفيذية لحرمان أصحاب هذه الأراضي أو الذين تؤول ملكيتهم إليها، الانتفاع بأرضهم أو امتلاكها.

2-جميع تلك الأجزاء من الأرض العامة التي كانت اللجنة الثلاثية قد منحتها في مقابل استيلائها على أرض لإنشاء مدينة أو مستعمرة تصبح ملكاً حراً لأربابها أو ورثتهم أو من آلت إليهم بطريقة أو أخرى بعد منحها.

3-وأما عن الأراضي التي كانت قد أبيحت للمستعمرات(Coloniae) والبلديات (Municipia) والمجتمعات التي في مستواها، الرومانية منها واللاتينية، تم استغلالها بصفة جماعية وتولي بعض الافراد أمر ذلك إما باستئجار الأرض وإما بحيازتها، فإن ملكية الأرض تؤول إلى اللذين جروا على استئجارها أو حيازتها[2].

[1] نفسه، ص156.

[2] Tenney Frank, A History of Rome, op.cit,p 199.

4-كل ما تبقي بعد ذلك من الأرض العامة، إذا كانت صالحة للزراعة فإن الكنسورس يقومون بتأجيرها للرغبين في استئجارها، وإما إذا كانت من أراضي المراعي فإنها تصبح مراعي عامة (Ager Compascuus)، أي يباح رعي المواشي فيها دون مقابل، بشرط ألا يزيد عدد رؤوس الماشية الذي لدي المواطن الواحد عن الحد الأقصى الذي حدده القانون.

ب- وأما فيما يخص الأرض العامة في ولاية إفريقيا، فإن الجزء الثاني من هذا القانون اعترف بالحقوق المكتسبة، أي بملكية الأرض هناك لأربابها سواء أكانوا مُنحوها بمقتضي قانون روبريوس برغم إلغائه وأن ما بشرط ألا تزيد الملكية الفردية على 200 يوجيرا، بمقتضي قانون من مجلس الشيوخ لصالح المجتمعات الحرة في إفريقيا التي ظلت وفية لروما أثناء الحرب البونية الثالثة وكذلك المجتمعات المعادية لقرطاجة وانضمت إلى روما في أثناء هذه الحرب، وذلك فضلا عن الأراضي التي كان سكيبيو إميليانوس منحها لأسرة مسينيسا، أما فيما عدا ذلك من الارض العامة في ولاية إفريقيا فإن القانون نظم طريقة استغلالها إلى أن يتم بيعها.

أما فيما يخص الأرض العامة في كورنثا، فإن الجزء الثالث من هذا القانون فطبقوه على نحو يصعب استخلاص محتواه، وإن كان لا يستبعد أنه نضم وضع الأرض العامة في كورنثا على غرار ما فعل في ولاية إفريقيا [1]

1.قانون أكيليوس(Lex Acilia):

صدر هذا القانون عام 111 ق.م، إلا أن صاحب هذا القانون يبقى مجهولا، وهناك من المؤرخين من أسند هذا القانون لثوريوس(Sp.Thorius) أم بابيبيوس (C.Baebius) نقيب العامة سنة 111ق.م، أم شخص أخر يدعى أبوريوس(Aburius)، أما أبيانوس ينسب إلى ثوريوس قانون أخر بتاريخ 118/119ق.م يختلف في بنوده عن هذا القانون، إذ أن قانون ثوريوس يلغي لجنة

[1] نفسه، ص 100-157.

الإصلاح الزراعي التي تشكلت بإيعاز من تيبريوس في عام 133 ق.م، أما القانون الذي نحن بصدده فقد صدر في عام 111ق.م، لإنهاء فترة أخرى من النزاع الطويل حول توزيع الأراضي العامة(Ager Publicus) ووضع الحد عليها أو حيازتها(Possessio).

وكان الهدف منه إنهاء الفوضى وإزالة الغموض الذي يكتنف الوضع القانوني للأراضي العامة والأراضي الخاصة في إيطاليا، وتحديد هذا الوضع، وتثبيت ملكية الأراضي العامة في المستعمرات الرومانية والبلديات في منطقتي إفريقيا حول كورنثا، وقد سلم هذا القانون بالآثار التي ترتبت على قوانين الإصلاح الزراعي منذ عام 133ق.م، ونص على أن ملكية الأراضي العامة التي وزعت تبقي في يد شاغيليها(Possessores) أي أن تصبح ملكية خاصة يجوز لهم التصرف فيها، ولكنه نص أيضا على أن تبقي كل الأراضي التي لم يستحوذ عليها الأفراد بعد في يد الدولة إلى الأبد، ويبدوا هذا القانون في نظر الكثيرين كأنه ضربة قاضية لمحاولة تيبريوس خلق طبقة من صغار الملاك، وانتصار كبير لأرباب الضياع الفسيحة(Latifundia) في إيطاليا والولايات، حيث أنه أزاح كل العقبات التي تحول دون التوسع في الملكيات الكبيرة الخاصة[1].

XI.مشاريع القوانين الإصلاحية عقب اغتيال الاخوين كراكوس:

1.المحاولات الإصلاحية ل لوكيوس أبوليوس ساتورنينوس(103/100ق.م)

كان نقيب العامة لوكيوس أبوليوس ساتورنينوس(L.Appuleius Saturninus)من بين نقباء العامة الجدد الذين تولوا في 10 من ديسمبر عام 104 ق.م منصبهم لمدة عام ينتهي في يوم 9 ديسمبر 103 ق.م، وكان مقدرا له أن يتولى منصب نقيب العامة مرة أخرى عام 100ق.م[2].

[1]عبد اللطيف أحمد علي، مصادر التاريخ الروماني، المرجع السابق، ص120 -121.
[2]إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص211-212.

كان ساتورنيوس يكن كرها وبغضا لمجلس الشيوخ، ويعارض تسلطه من الرغم أنه ينحدر من أسرة أرستقراطية، وربما كان لهذه الكراهية سبباً خاص حيث كان ساتورنينوس كوايستور مسئول عن توزيع القمح في ميناء أوستيا عام 104 ق.م وحدث أن ارتفع سعر القمح بسبب ثورة العبيد ولم يعد هناك قمح كافي في الميناء لإطعام الشعب مما هدد بالمجاعة، وجراء ذلك ألقى مجلس الشيوخ اللوم عليه وجعله كبش الفداء فأزاحه عن منصبه وعين بديلا عنه رجل أكثر إخلاصا لمجلس الشيوخ، ومن ثم اتجه ساتورنينوس إلى سلك طريق أخر في مستقبله السياسي إذ اتجه إلى تولى منصب نقيب العامة في عام 102 ق.م، ليلهب ظهر مجلس الشيوخ بالقوانين والتشريعات التي تدعم طبقة العامة من ناحية وكسب ماريوس إليه من ناحية أخرى[1].

وهناك من يرى ساتورنينوس من منظور أخر حيث اعتبروه من أسوء الزعماء الشعبيين، وخاصة أن المعلومات عنه مستمدة من مصادر معادية له، وأن أعماله المصحوبة دائما بالشغب والعنف توحي بأنه استحق سمعته السيئة وتكشف عن المخاطر التي كانت تهدد مصالح الدولة عندما تولى منصب نقيب العامة رجل متهور ويفتقر إلى ما تحلى به الاخوين كراكوس من الخلق النبيل والمبادئ الرفيعة، ولكنه يقتفي أثر السوابق التي وضعها ويتخذ من جمعية القبائل أداة لخدمة مصالحه الخاصة[2].

على أية حال ففي عام 103 ق.م، أصدر قرار بتوزيع قطع صغيرة من الأراضي في إفريقيا على المسرحين من جنود ماريوس، ولما حاول نقيب العامة الأخر الموالي لمجلس الشيوخ الاعتراض على هذا المشروع أرغمه ساتورنينوس وأتباعه بالقوة على مغادرة المكان لأنه كان يحبذ استخدام العنف ضد معارضيه.

كما قام بإصدار قانون أخر أدان فيه كل من يتهاون في كرامة الشعب الروماني ويعتبر ذلك هزيمة يعاقب عليها القانون، وقد كان المقصود بهذا القانون في الحقيقة

[1] سيد الناصري، المرجع السابق، ص254.
[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص227.

الجنرالان مانيليوس وكايبيو اللذان فشلا في صد التيوتون والكمبريين في معركة أراسيو عام 105 ق.م، وكان كايبيو بالتحديد مكروها عند العامة والطبقة الوسطي، فبصرف النظر عن رعونته في الحرب ضد التيوتون والكمبريين فقد أتهم بنهب المعابد المقدسة في تولوز ببلاد الغال، فقد قام أثناء قنصليته عام 102 ق.م بإصدار قرار مناقض لقرار كايوس كراكوس، أعاد بمقتضاه دخول رجال مجلس الشيوخ إلى عضوية محكمة الابتزاز والرشوة لحكام الولايات، وقد قاد ساتورنينوس حركة معارضة شديدة ضد كايبيو وقدمه للمحاكمة أمام الجمعية العامة ولما حاول بعض نقباء العامة الموالين لمجلس الشيوخ الاعتراض على إجراءات المحاكمة طردهم الجمهور بالقوة.

وفي العام الثاني لتوليه منصب نقيب العامة بدأ في تنفيذ برنامج إصلاحي اجتماعي، مثل إعادة قانون القمح المسعر للعامة، وعلى أساس تقدير أقل بكثير من السعر الرمزي القديم، ووفق على هذا المشروع بقوة أيضا على الرغم من لاعتراض بعض نقباء العامة الموالين لمجلس الشيوخ والكوايستور المالي[1].

وينفرد أحد المصادر القديمة بالحديث عن مشروع قانون القمح المسعر للعامة (Lex Frumentaria) الذي تقدم به ساتورنينوس إلى جمعية القبائل لبيع القمح بسعر يقدره خمس أسداس الأَس، فأرسل الكوايستور كايبيو إلى مجلس الشيوخ برسالة مفادها "أن الخزانة العامة لايمكن أم تتحمل عبء مثل هذه المنحة الضخمة"، وإزاء ذلك اتخذ مجلس الشيوخ قرارا بأنه إذا أصدر هذا القانون فأنه يكون قد أضر بذلك مصالح الدولة، وعندما تجاهل ساتورنينوس فيتو بعض زملائه نقباء العامة، ومضي في سبيله لإصدار قانون بمشروعه تدخل كايبيو وفض الاجتماع بالقوة، وأحالهم جزاء ذلك للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمي.

وإن صح ما جاء في هذا المصدر عن السعر، وإذا كان هذا هو سعر الموديوس فمعني ذلك إنقاص السعر إلى ما يقل عن سبُع السعر الذي حدده قانون كايوس

[1]السيد الناصري، المرجع السابق، ص 254-255.

كراكوس للقمح، وهو القانون الذي عدل أحكامه النقيب أوكتافيوس في عام 119ق.م لتخفيف العبء الذي كانت تتحمله الخزانة العامة[1].

كما أصدر مشروع أخر يقضي بإنشاء سلسلة من المستوطنات للجنود المسرحين في صقيلية ومقدونيا وبلاد اليونان وفي شمال إفريقيا، ومشروع أخر يقضي بتخصيص الأراضي التي حررت من التيوتون والكمبريين إلى جنود ماريوس المسرحين الذين قاموا بطرد هؤلاء الغزاة.

كما أصدر أخر مشروع هو قرار بإعداد الجيش الروماني عسكريا، وتعبئته ضد القراصنة الكيليكيين وضد الملك مثراداتيس السادس (Mithradatis VI) ملك بونطوس، وكان يمكن للأنر أن يمر لولا أن ساتورنينوس كان يتبع كل قرار من قراراته بعبارة تلزم أعضاء مجلس الشيوخ على قسم يمين الولاء لإطاعة وتنفيذ هذه القوانين وذلك خلال خمسة أيام وإلا تعرضوا للطرد من مناصبهم، ودفع غرامة والنفي من البلاد، ولهذا عمل مجلس الشيوخ جاهدا على التعطيل التصويت على هذه القرارات، ولما فشل مجلس الشيوخ في الاعتماد على النقباء الموالين له، لجأ إلى حيلة أخرى لتعطيل القرار وهي إعلان رؤية وسماع البرق والرعد كنذير شؤم، ولما أبلغ ساتورنينوس بذلك علق عليه ساخرا ومهددا لمجلس الشيوخ[2].

ومن المرجح أنه عام102 ق.م وليس 101 ق.م أصدر ساتورنينوس قانون (Lex Appuleia de Maiestate) بإنشاء محكمة دائمة (Quaestio Perpetua) تؤلف من هيئة محلفيها من الفرسان لمحاكمة كل من يتهم بجريمة الحط من قدر الأمة الرومانية (crimen maiestatis minutae populi Romani) أو بعبارة أخرى جريمة الخيانة العظمي هي التي كانت من قبل تسمي(perduellio) وتوجه إلى مرتكبي أعمال أضرت بالدولة وتتولي جمعية المئات الفصل فيها.

[1]إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص228.
[2]السيد الناصري، المرجع السابق، ص255.

ولما كان الحط من قدر الأمة الرومانية لا يقل غموضا عن الإضرار بالدولة، وكانت المحكمة الجديدة ليست فقط أقدر على الفصل في القضايا وأسرع من جمعية المئات بل كانت أيضا مشكلة من الفرسان، فإنه أصبح يوجد سلاح فتاك في وسع من يستطيع استخدامه أن يشهره على رقاب النبلاء سواء كانوا من رجال السياسة أم من القواد الفاشلين[1].

2.محاولات ليفيوس دروسوس للأصلاح عام 91 ق.م:

ووسط هذا الجو الملوث بالفساد، والتسلط الأوليجارشي والسخط الشعبي برز مصلح شاب هو ليفيوس دروسوس الصغير(Livius Drusus Marcus) ابن ليفيوس دروسوس نقيب العامة الذي ساهم في إصلاحات كايوس كراكوس عام 122 ق.م، وكان شاباً نبيل الأخلاق سامي الأهداف، يبدوا أنه اتخذ من كايوس كراكوس نموذجاً له، غير أنه يختلف عن كايوس من حيث أنه لم يكن خصما وإنما حليفا لمجلس الشيوخ، مثل ما كان يختلف عن أبيه من حيث أنه لم يكون أداة في قبضة مجلس الشيوخ، وإنما جاء ببرنامج إصلاح يستهدف خدمة مصلحة الدولة الرومانية، وكذلك خدمة مصالح مجلس الشيوخ على المدى البعيد.

وقد تولي منصب نقيب العامة في العاشر من ديسمبر 92 ق.م، لمهام عام 91 ق.م[2]، وكانت أهداف ليفيوس دروسوس الإصلاحية تتضمن مايلي:

-الحفاظ على مهابة وقدسية مجلس الشيوخ وإعادة حقوقه وسلطاته إليه.

-الدعوة لمنح الجنسية الرومانية لجميع الإيطاليين.

ولدعم مجلس الشيوخ اقترح ليفيوس مضاعفة عدد الأعضاء الى 600 عضو بضم 200 عضو جديد من اغنياء رجال الطبقة الوسطي والفرسان، وبذلك يمكن تكوين جبهة قوية من الأغنياء والنبلاء، كما اقترح ان تكون عضوية محكمة الابتزاز مشتركة

[1]إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 229-230.
[2]نفسه، ص246.

من أعضاء مجلس الشيوخ الجدد والقدامى، ومن بين أغنياء الفرسان[1]، وقد دعي الى تحويل سلطة الإشراف على محاكم ابتزاز الأموال من الفرسان إلى مجلس الشيوخ، وقد دعت الحاجة الى مثل هذه التشريعات قبل عامين، وهي محكمة روتيليوس روفوس (Rutilus Rufus) الذي تجرء على مقاومة أصحاب المصالح التجارية عندما كان حاكما لأسيا فقد أتهم بإصدار تصريح مهين وأدى ذلك إلى نفيه، ونزل ضيفا مكرما على الشعب الذي كان من المفروض أن يستغله، وكان ليفيوس دروسوس يأمل حينئذ في تشكيل ائتلاف يضم الأحرار من مجلس الشيوخ والحزب الديمقراطي لتحطيم نفوذ الفرسان، وبذلك أثار ضده أقوي ائتلاف في روما يضم الانتهازيين من جميع الأحزاب[2].

كان النبلاء يتطلعون إلى إعادة اختيار المحلفين من أعضاء مجلس الشيوخ، فإنه لم يكن متوقعا أن يسلم الفرسان دون مقاومة عنيفة ذلك السلاح الذي كان أكبر ضمان لدعم مكانتهم في الدولة والحفاظ على مصالحهم المادية وهي التي كانت أهم ما يعنيهم، مثل هذا الصراع يضر بمصالح مجلس الشيوخ والدولة بأسرها[3].

ويشير أبيانوس بأن ليفيوس دروسوس أراد أن يوطد العلاقة بين طبقتي مجلس الشيوخ والفرسان اللتين كان بينهما عداء شديد بسبب مسألة الحكم، وبأنه لكي يزيل دروسوس هذا العداء وفي نفس الوقت يعيد المحاكم إلى مجلس الشيوخ، لجأ إلى إصدار هذا القانون.

تذكرنا هذه الرواية بما كان كايوس كراكوس قد اقترحه ولكن مجلس الشيوخ عارضه قبل صدور قانون أكيليوس، حسب ما أورده أبيانوس فإن قانون ليفيوس دروسوس أعاد إلى مجلس الشيوخ تشكيل هيئات المحلفين من أعضائه بعد زيادة عددهم عن طريق تعويض طبقة الفرسان التي فقدت هذا الامتياز بتعيين ثلاثمائة منهم أعضاء في مجلس الشيوخ.

---

[1]سيد الناصري، المرجع السابق، ص 258.
[2]دونالد ددلي، المرجع السابق، ص 120.
[3]إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 247.

كما أصدر ليفيوس قانونا جعل من طبقتي الفرسان ومجلس الشيوخ شريكين متساويين في تشكيل هيئات المحلفين، هذا يوحي بأن طبقة الفرسان فقدت ميزة الانفراد بتشكيل هيئات المحلفين دون منحها أي مقابل يعوضها عن مشاركة مجلس الشيوخ إياها في تشكيل هيئات المحلفين[1].

وأضاف ليفيوس مادة إلى القانون تنص على اعتبار الرشوة أو الفساد جريمة يعاقب عليها القانون. كما حاول ليفيوس كسب قاعدة شعبية بين الجماهير من أجل بتخفيض تسعيرة القمح المخصص للعامة، وإنشاء عدة مستوطنات زراعية في إيطاليا وصقيلية وتوزيع مساحات من الأرض على المعدمين وهي نفس الأهداف التي دعي إليها أبوه، كما خفض نسبة الفضة في العملة الفضية.

حاول ليفيوس الحصول على موافقة الجمعية القبلية في منح الإيطاليين واللاتين الجنسية الرومانية، لقي معارضة شديدة من جانب الرومان على اختلاف طبقاتهم، فمجلس الشيوخ لم يرد للإيطاليين أن يشاركوه في مجال الوظائف، ولا الفرسان أرادوا للإيطاليين الحصول على الجنسية، حتى لا ينافسوهم في مجال التجارة، أو في جمع الضرائب، أو عضوية محكمة الابتزاز، أما العامة فقد كانت تحقد على الإيطاليين، لأنهم يشكلون القاعدة الكبرى للمسرحين من الجنود، والتي انهالت عليها الامتيازات خلال حكم ماريوس، وكان الإيطاليين ساخطين من الأوضاع التي ألت إليها الجمهورية الرومانية، فهم يمثلون نصف تعداد الجنود الرومان، وهم الذين خاضوا المعارك من أجل روما، وحققوا لها الانتصارات، ولكنهم لم يخرجوا منها بفائدة، فهم محرمون من الوظائف العليا في الإدارة والجيش، ولا يتمتعون بمزايا العامة من الرومان مثل الحصول على القمح المسعر والمدعم أو مساحات من الأراضي[2]، أو يتحقق لهم الحماية من سوء معاملة الجنرالات والضباط الرومان، بل ليس لهم حق الاستئناف ضد الأحكام التي تصدر ضدهم من المحاكم الرومانية، لأن كل ذلك كان من حقوق المواطنين

[1] نفسه، ص 249.
[2] سيد الناصري، المرجع السابق، ص 258.

الرومان. وإزاء المعاضة الشديدة من كافة الطبقات رُفض مشروع ليفيوس دروسوس، وأعلن القنصل ماركوس فيليبوس إلغاء كل القرارات التي سنها ليفيوس بحجة انها نفذت بالعنف والقوة[1].

ولكن يبدوا أن ليفيوس دروسوس لم يقنع بما حدث وحاول إعادة عرض قانون الجنسية الرومانية على المجلس القبلي مرة أخري[2].

كما توحي رواية فليوس بأن دروسوس اتجه إلى استصدار قانون بتحرير الحلفاء كان تالياً للتشريعات التي استصدرها لاكتساب شعبية كبيرة بالوسائل المعهودة[3].

وقبل أن ينجح في ذلك تعرض لمؤامرة لم يعرف من الذي دبرها، أذ هاجمه رجل وطعنه فقتله عند باب منزله ليلا، وهكذا مات ليفيوس دروسوس الصغير أخر مصلح روما العظام ومفكريها المثقفين الذين حاولوا الإصلاح عن طريق التشريع في ظل القانون، وكان البديل لفشل مشروعه في منح الجنسية الرومانية للإيطاليين حرب أهلية مريرة كلفت روما دماء غزيرة ثم أذعنت روما في النهاية للإيطاليين بنفس الشروط التي حاول ليفيوس منحها لهم[4].

وفي النهاية فإن محاولات ساتيرنينوس ودروسوس لإنعاش الإصلاحات الزراعية التي بدأها الأخوين كراكوس قد باءت بالفشل بسبب المعارضة الشديدة من قبل مجلس الشيوخ[5].

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 247.
[2] سيد الناصري، المرجع السابق، ص 258-259.
[3] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 247.
[4] سيد الناصري، المرجع السابق، ص 259.
[5] Tenney Frank, An Economic Survey of Ancient Rome, op.cit, p 283.

الخاتمة

الخاتمة

في خاتمة البحث يمكن القول أن في تاريخ الجمهورية الرومانية، تبرز شخصيتان مهمتان هما تيبريوس كراكوس وكايوس كراكوس، أخوين رومانيين اشتهروا بدورهما البارز في مجال السياسة والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

تيبريوس كراكوس سياسي روماني في القرن الثاني ق.م، قاد إصلاحات زراعية تهدف الى تحسين أوضاع الفلاحين، وتقليص التفاوت الاقتصادي بين طبقات المجتمع الروماني، والتقليل من الفوارق الاجتماعية، واجهت اقتراحاته معارضة شديدة من قبل الطبقة الارستقراطية الرومانية، مما أدي في النهاية إلى وفاته خلال أحداث الشغب في عام 133ق.م.

شقيقه الأصغر، كايوس كراكوس، بذل جهودا لمتابعة إصلاحات شقيقه، سن قوانين تهدف الى تحسين أوضاع الطبقة العامة، بما في ذلك قانون توفير القمح بأسعار منخفضة للمواطنين الرومان، وكما حدث مع شقيقه واجه كايوس معارضة سياسية شديدة، أدت في النهاية إلى اغتياله.

كانت عائلة كراكوس لا غني عنها في تاريخ الجمهورية الرومانية، حيث تعتبر شخصيات بارزة تمثل المصلحين والمدافعين عن حقوق العامة، كانت إصلاحاتهم لها تأثير دائم على السياسة الرومانية، وساهمت أيضا في التوترات الاجتماعية والسياسية التي أدت في النهاية إلى اضمحلال الجمهورية الرومانية.

أن الدستور الروماني أصبح مع مرور الوقت لا يخدم متطلبات الجمهورية الرومانية، خاصة بعد التوسعات التي عرفتها روما، وضمها لشبه الجزيرة الإيطالية، بحيث أصبح المجتمع الروماني يشمل الرومان وكذلك سكان المدن الإيطالية، ما أدى إلى ظهور فئات داخل المجتمع الروماني، وأصبحت تصدر قوانين لتكون مكملة للقوانين السابقة،

مما أدى إلى وصول العديد من الشخصيات الى مناصب عليا عن طريق النفوذ أو على ظهر شخصيات أخرى.

حدث انحطاط في تطبيق الدستور التقليدي وذلك راجع إلى انقسام النبلاء إلى طبقتين طبقة مجلس الشيوخ والفرسان، وتنافسهما على النفوذ والمنافع المادية، ضف إلى ذلك زوال الطبقة الوسطي التي كانت بمثابة عنصر التوازن الأساسي في الجمهورية الرومانية.

لقد كان استحداث منصب نقيب العامة في عهد الجمهورية، تأثير على مسار التشريعات الرومانية، فقد كان له الدور الكبير في التشريع، وساهم في تطوره خلال هذه الفترة، وذلك إما باقتراح نصوص التشريع أو رفض تلك التي يراها مجحفة في حق العامة، وذلك لتتمتع بحق الاعتراض، كما ساهم في إقرار وسن عدد كبير منها، وحرص على تجسيدها وتطبيقها في أرض الواقع، فالنقباء بشكل عام ناضلوا في سبيل الدفاع عن حقوق العامة، كالحق في طعن عند صدور القرارات الجائرة ضدهم، وبفضلهم تمكن العامة في العديد من المرات من تمرير قراراتهم في المجالس، خاصة مجلس القبائل الذي كان في الكثير من الأحيان الرادع الوحيد لجشع وظلم الأشراف، وهكذا بفضلهم تحسنت أوضاع العامة، وتمكنوا من افتكاك العديد من الامتيازات والحقوق التشريعية، وسرعان ما أصبحوا يتشاركون مع الاشراف في صنع القرار في مدينة روما.

الاستقرار السياسي الذي عرفته روما ابتداء من القرن الثاني ق.م، بعد التخلص من الوجود القرطاجي في إيطاليا وضبطها بشروط صارمة، أدى إلى النمو السريع للمواطنين الرومان، الذين أصبحوا يطالبون بالأراضي الزراعية في إيطاليا، مع مرور الوقت دخلوا في صراع مع السكان المحليين، هذا الصراع الذي تحول فيما بعد الى حرب، استغلت من طرف قادة الرومان للحصول على المناصب العليا والقيادات وتحقيق الثراء، دون مراعاة متطلبات القانون أو التشريع الروماني.

تدفق ثروات مختلف شعوب البحر الأبيض المتوسط على روما، نتيجة عمليات النهب الواسعة التي قام بها القادة الرومان أينما حلوا، إذ لم يكتفي القادة الرومان بنهب خزائن الملوك والأمراء، فقد دفعهم طمعهم إلى نهب حتى الأماكن المقدسة كالمعابد، بالإضافة الى مصادرتهم الأراضي وإعلانها ملكا للشعب الروماني.

أثرت التوسعات الرومانية في أسس الاقتصاد والمجتمع الروماني، وذلك بفعل التغيير الجذري الذي طرأ على الزراعة باختفاء الوحدات الزراعية الصغيرة والمتوسطة وهيمنة الضيع الكبرى، ما أدى لهجرة المزارعين المفلسين نحو المدن الكبرى خاصة روما، والعيش في بطالة عالة على الدولة، في المقابل تفشت حياة البذخ والترف لدى الطبقة الارستقراطية، وكذلك تراجعت زراعة الحبوب التي انعكست سلبا على معيشة المواطن الروماني.

حيث كان لتوسعات الرومانية نتائج سلبية، مست كل جوانب المجتمع الروماني، خاصة منها الاقتصادية والاجتماعية، فقد اكتظت روما بالعاطلين عن العمل بعد أن توافدت إليها جموع صغار الفلاحين الذين انتزعت منهم أراضيهم، مما أدي إلى تأزم الوضع الذي كان ينذر بالانفجار، ومن جهة أخرى زيادة نشاط رجال الأعمال والتدفق المالي إلى خزائن روما، ما أدى لثراء رجالات مجلس الشيوخ الكبار (Patres)، الذين ازدادوا ثراء على ثرائهم الوراثي، وبالتالي زادت رغبتهم في تسيير دفة السياسة الرومانية، فدخلت الجمهورية الرومانية في صراع طبقي كاد أن يؤدي إلى الاضمحلال المبكر للجمهورية ، ضف إلى ذلك انعكاسات نتائج الثراء السريع لروما ومواطنيها من الارستقراطيين والفرسان، التي أدت الى بروز ظاهرتي التضخم المالي والازمة النقدية، نتيجة الاسراف في الانفاق والديون، بما في ذلك التكاليف الباهظة للحروب والتوسعات، والديون الكبيرة التي أصبحت تشكل أعباء مالية على الدولة الرمانية، بالإضافة الى ذلك كانت مشاكل في النظام الضريبي وتدهور في الاقتصاد، هذه العوامل معا ساهمت

في إضعاف النظام المالي وزيادة الديون، مما أدي في النهاية الى الازمة المالية، التي أدخلت روما في أزمة حادة في جميع الجوانب لم تخرج منه روما حتي زوالها.

تفاقم ظاهرة استغلال العبيد في كافة مناحي الحياة، ففي البداية تم استغلالهم في عملية الزراعة وفلاحة الأراضي، وساعد ذلك على انتشار الضياع الكبيرة، وبالتالي تفاقمت مشاكل العامة خاصة الفلاحين بعد استبدالهم بالعبيد وتفشي البطالة، وعدم مقدرتهم على كسب قوتهم اليومي، مما دفع تيبريوس كراكوس ومن قبله الكثيرين البحث في حيثيات الازمة، لوجود حلاً للمشكلة باقتراح قانون الأراضي الذي يعيد للفقراء الى استغلال أراضيهم، وبالتالي يساهم في تقليل عدد المتعطلين في روما الذين كانوا يعيشون عالة على الخزينة الرومانية، ولكن الأثرياء قاوموا ذلك وأحالوا دون تحقيق الأهداف المرجوة.

ومن أجل إنقاذ الجمهورية الرومانية من هذه الأزمة، حاول الأخوة كراكوس اقتراح بعض المشاريع الإصلاحية، التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي، إلا أن حركتهما سرعان ما تصطدم بالطبة الارستقراطية التي نجحت في عرقلتها والقضاء عليها، واستعادة نفوذها من جديد.

حركة الإصلاح الزراعي للأخوة تيبريوس وكايوس كراكوس في روما، كانت محاولة للتخفيف على الفلاحين المتضررين، قاد الاخوة كراكوس محاولات لتشريع إصلاحات لتخفيف الديون وتوزيع الأراضي لصالح صغار الفلاحين المعدمين، ورغم بعض التقدم الذي تم تحقيقه، الا ان هذه الجهود أثارت التوتر في المجتمع الروماني، وساهمت في تأجيج الصراعات الاجتماعية بسبب تضارب المصالح.

فيما يخص إصلاحات تيبريوس، فإن المصادر الرومانية القديمة ظلمت تيبريوس ظاهريا، فهي من ناحية تتجاهل تماما بواعثه ومبرراته لحركة الإصلاح التي قصدها ومن ناحية أخري، تشوه صورته وتقف موقفا معارضا له تماما، حتى وصفته أنه طاغية

المستقبل، وإن لم ينجح في دعوته الإصلاحية، من خلال تحديد الملكية الزراعية للملاك الكبار، وتوزيعه الزائد على صغار الفلاحين بل محاولته لم تكن سوى عملية إحياء لمشروع قديم لكايوس لايليوس عام 140ق.م.

ولعل من الأخطاء التي وقع فيها تيبريوس في مشروع تقسيم الأراضي العامة، أنه اشترط عدم بيعها لضمان وجود طبقة متوسطة، ولم يدرك أن هؤلاء الملاك الجدد سوف يموتون، وربما يتوارث الأرض أكثر من فرد، فتنشأ مشكلة حقيقية.

لا ننكر أن روما كانت تعيش ظروف صعبة كان لابد من عملية إصلاح، خاصة أمام تزايد مشكلة الصراع الطبقي، وتهميش طبقة العامة، تنصف من خلالها الطبقة المتضررة وهو ما نادى به تيبريوس كراكوس، ولكن هذا لا يمنعنا من القول أنه قد افرط نوعا ما في تجاوزه الأعراف الدستورية، لأول مرة في تاريخ روما يقوم نقيب العامة بعزل زميله في المنصب بعد اغفاله حق زميله في الاعتراض، وقد قام تيبريوس بهذه الخطوة ضد أوكتافيوس، وذلك بعد موافقة الجمعية القبلية بالأغلبية، فنقيب العامة لا يعزل قبل انتهاء عهدته ولكنه يمكن أن يحاكم بعد انتهاء عهدته، مما أعطى الفرصة لخصومه للوثوب عليه وإنهاء أمره، ومن بين المطبات والهفوات التي وقع فيها تيبريوس هو أنه شكل اللجنة الثلاثية وعين نفسه وشقيقه كايوس وصهره ابيوس وغاية ذلك حرصه الشديد على تنفيذ المشروع وتطبيق ما جاء فيه وهو ما أعطى الصبغ العائلية لهذا القانون، الأمر الذي دفع إلى التشكيك فيه والقضاء عليه.

ضف إلى ذلك طلب إعادة انتخابه مرة أخرى لمنصب نقيب العامة وهو أمر محظور بمقتضي قانون قيلليوس لسنة 180ق.م، وبذلك يكون قد اعتدى اعتداء صارخا على حرمة التقاليد الراسخة والقواعد الدستورية، واعتراض النبلاء على ترشيح نفسه كان في الحقيقة فيه جانب كبير من الصحة حتي لو كان يصب في مصلحة العامة، ضف على ذلك تدخله الصارخ في الشؤون المالية والخارجية للدولة من خلال تخصيص جزء من تركة الملك أتالوس الثالث لتمويل تنفيذ المشروع ويكون بذلك قد أسند للجمعية

القبلية مهاما ليست من اختصاصها، وبذلك أسند اختصاصات الى جمعية القبائل لم يكن في وسعها النهوض بها على نحو يكفل مصالح الدولة مع الحفاظ على النظام الجمهوري.

ولعل الهفوات التي وقع فيها تيبريوس كانت خطيرة العواقب، بسبب سوء تقديره للأوضاع الراهنة، وأفضت تصرفاته المنبثقة من رغبته الملحة في الإصلاح إلى إشعال لهيب ثورة اكتوى الجميع بنيرانها، لم تخمد إلا بالقضاء على النظام الجمهوري.

كما أن المصادر التاريخية لم تشر لموقف كايوس من مشاريع أخيه تيبريوس سوى اشتراكه في لجنة تقسيم الأراضي، فأين كان عندما تصاعدت الأحداث وانتهت بمصرع تيبريوس، فلاتزال هناك أسئلة كثيرة حائرة، تتطلب الإجابة عنها، ولم توضحها المصادر القديمة، فالحقيقة التاريخية قاصرة عن الالمام بجوانب الموضوع كلها.

رغم نبل نية تيبريوس و سعيه للإصلاح، فتيبريوس كان مثاليا متسما بالاعتدال، وقد نبعت أفكاره من تشبعه بالتعاليم الفلسفة الرواقية، والتزامه الأخلاقي والإنساني، فهو لم يهدف أكثر من تنفيذ قوانين قديمة مهملة كانت تنص على تجديد ما يجوز أن يبقي في حيازة فرد واحد، والى استرداد الدولة لأراضيها من الذين استحوذوا عليها عن طريق غير شرعي، ولكن الأخطاء الدستورية التي وقع فيها دفع حياته ثمنها، وهذا بالرغم من أن مبدأ النظام والطاعة الذي عمل به الرومان منذ القدم كان يرفض كل مظاهر العنف وأن أي محاولة لهز الدستور بعنف فإنها تقابل بالعنف من جانت حماة الدستور.

اما بالنسبة لكايوس فقد نجح في تحويل منصب نقيب العامة من كونه وسيلة يتلاعب بها مجلس الشيوخ لتمرير مخططاته الى جهاز سياسي مستقل له كيانه، وهو تطور كبير في تاريخ ذلك المنصب الذي أصبحت سلطاته تفوق في قوتها سلطات القناصل.

ولكن الأخطاء التي ارتكبها كما فعل اخوه من قبل، نذكر منها اعتماده على مجلس القبائل الذي كان متقلبا افي قراراته، ضف الى ذلك تسلط طبقة النبلاء وطريقتهم الانتهازية في التعامل مع التغيرات والأوضاع السياسية لخدمة مصالحهم الخاصة.

زد لذلك انتهازية الطبقة العامة الذين بمجرد التلويح لهم بمشاريع إغرائية، التي بدت لهم أفضل من مشاريع كايوس كراكوس حتى تخلوا عنه وتركوه لمصيره، كما أنهم تعاملوا بكل أنانية مع مطالب أبناء جلدتهم من الحلفاء الايطاليين واللاتين الذين أصروا على حصولهم على حقوق المواطنة، ولما سن كايوس حق منحهم الجنسية والحقوق المواطنة، ولم يصوتوا على مشروعة متآمرين مع مجلس الشيوخ.

رغم أن الإصلاحات جاءت لحل المشاكل الداخلية لروما، الا انها انعكست سلبا على المقاطعات الرومانية، لان كايوس كراكوس بادر الى إيجاد حل لمشكل الفائض السكاني الذي أصبح مصدر إزعاج للجمهورية الرومانية، عن طريق احياء مستوطنة قرطاجة، وهم المستوطنون الذين يشكلون النواة الأولى للاستيطان الروماني في شمال افريقيا.

مقتل الاخوين كراكوس على يد أبناء جلدتهم هو السبب المباشر الذي فتح المجال للعداوة والانتقام بين أفراد المجتمع الروماني أنفسهم، وتدهور الاوضاع الجمهورية في القرن الأخير قبل الميلاد، بعد غياب دستور ثابت يحدد الحقوق والواجبات للمواطنين، مما ساهم في تفشي الفوضى.

رغم ان مبدأ الرومان هو حل المشاكل التي يوجهها بطرق سلمية خلال القرن الأخير من الجمهورية، الا ان طغيان المصلحة الخاصة حلت دون تحقيق الأهداف المنتظرة، خاصة بعد انتشار التكتلات السياسية، الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية، ما جعل الشعب الروماني غير قادر على تفسير النظام القائم، إذ كان جمهوريا أو ارستقراطي خاصة بعد صراع مختلف الطبقات الرومانية من اجل المصالح والنفوذ.

من خلال تحليل دور الكراكيين في حركة الإصلاح الزراعي في روما، يتضح أن هذه الحركة لم تكن مجرد محاولة لتصحيح الأوضاع الاقتصادية للفلاحين والمواطنين الفقراء، بل كانت تمثل تحديًا كبيرًا للنظام السياسي والاجتماعي القائم في الجمهورية الرومانية.

قدمت الإصلاحات التي اقترحها تيبريوس وكايوس حلولا جريئة للمشاكل المتفاقمة، مثل تركيز الأراضي في أيدي الارستقراطية وتزايد الفقر في صفوف المواطنينن. ورغم أن هذه الإصلاحات كانت تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوة بين الطبقات، إلا أنها قوبلت بمقاومة شديدة من قبل النخبة الحاكمة التي رأت فيها تهديدً مباشرًا لمصالحها.

واحدة من النتائج الأساسية التي توصلت إليها الدراسة هي أن الفشل النهائي لحركة الإصلاح الزراعي لم يكن بسبب ضعف الأفكار التي قدمها الكراكيون، بل بسبب القوة السياسية والاجتماعية التي واجهتها. التحديات التي يواجهها.

استخدمت النخب الرومانية وسائل عنيفة وغير قانونية للحفاظ على الوضع القائم، بما في ذلك الإغتيالات السياسية والتحريض على أعمال العنف. هذا يعكس حجم التحديات التي يواجهها أي تغيرات بنيوي في مجتمع يسيطر عليه أصحاب المصالح الراسخة.

من ناحية أخرى، أثبتت الدراسة أن حركة الإصلاح الزراعي لم تكن حدثًا معزولاً، بل كانت جزءًا من سلسلة أزمات سياسية واجتماعية أدت في النهاية إلى زوال الجمهورية الرومانية وصعود النظام الإمبراطوري. أضهرت هذه الإصلاحات هشاشة النظام السياسي في روما وقدرته المحدودة على التعامل مع الضغوط الداخلية، خاصة في ظل غياب سياسات مرنة تعزز المساواة والعدالة.

بناءًا على ماسبق، يمكن القول أن تجربة الكراكيين وحركة الإصلاح الزراعي تمثل درسا تاريخيًا هامًا في فهم طبيعة التوترات الطبقية والسياسية التي تحدث عندما تتضخم

الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع، وبينما لم تحقق هذه الحركة نجاحًا دائمًا، إلا أن تأثيراتها الطويلة الأمد ساهمت في تشكيل مسار الأحداث في روما ودورها في التمهيد للتحولات الكبيرة في شهدتها في العقود التالية.

رغم فشل المشاريع الإصلاحية للاخوين كراكوس، إلا انهم استطاعوا تقزيم سلطة مجلس الشيوخ ولو لفترة وجيزة، وكذا تمكن العامة من كشف نوايا مجلس الشيوخ، حيث لجأ مباشرة بعد اغتيال الاخوين كراكوس إلى القضاء على المشاريع الإصلاحية، كإلغاء مشروع روبريوس الذي ألغي مستعمرة قرطاجة، وإصدار قانون ثوريوس(Lex Thoria) الذي نص على إلغاء لجنة الإصلاح ، وإيقاف توزيع الأراضي العامة على الفلاحين الصغار.

إن سقوط النظام الجمهوري و قيام النظام الامبراطوري، مرتبط بالظروف الاقتصادية والسياسية التي عرفتها روما خلال القرنين الثاني والأول ق.م خاصة تراجع النشاط الزراعي في إيطاليا.

أسفرت كل هذه الاحداث عن نشوب حروب أهلية استمرت الى غاية سقوط الجمهورية الرومانية مخلفتا ألاف الضحايا من الرومان والايطاليين.

البيبليوغرافيا

قائمة المصادر والمراجع:

I- المصادر:

1- المصادر باللغة الأجنبية:

1-Aurelius Victor : Hommes illustres de la ville de Rome, trad, Dubois (M,N,A),Bibliothèque latine française, 2é séré (Paris 1846) .
2-Appien, Histoire des guerres civiles de la république romaine, i , 1, Tome premier, Paris.
3-Appiaus, Histoire Romanae,Bellum civile,trans,By Horace white M,A,V,III,LCL,Cambridge Massachsettes,Harvard University Press london,1995.
4-Appien, Histoire des Guerres civiles de la république romaine, trad,combes,dounous (j,j)(paris,1808).
5-Appien, Guerre civiles, texte traduit par combes-dounous imprimerie des frères Mame, livre I, paris 1808.
6-Polybius,Histories,trans,By w.R,Paton ,V,VI,LCL,Harvard university press,cambridge massachusetts,london,1995.
7-Caton : de l'Agriculture, trad. Sous la direction de M. Nisard, édit., Firmin Didot, paris, 1877.
8-Columelle : De L'agriculture, texte établi, traduit, commente par Jacques André, 1988
9-Caton : de l'Agriculture, trad. Sous la direction de M. Nisard,SD.
10-Ciceron : Des officiis, trad.Charles Appuhn, paris.
Dit. Firmin Didot, paris, 1877.

11-Cicéron :la République, trad .Esther Bréget,éd,Gallimard, France, 1994.
Cicéron :plaidoyer pour ma maison, trad M.Nisard, paris,1840.
12-Ciceron : Des officiis, trad.Charles Appuhn, Cicéron, des devoirs. Éd, Garnier, paris, 1933.
13-Diodore de Sicile, Histoire Universelle ,tra Abbé, Terrasson, paris, 1851.
14-Dio cassius, History of ancient Rome, translated by Jeremy baiens .Boakard, Edition, V27.

15-Dionysius Halicarnassus :Antiquitates Romanae,Trans,by Earnest Cary,v,II,LcL,cambridge Massachusetts,Harvard University,press 6.44,london 1990.
16-Dio Cassius :Historia Romana ,SD.
17-Eutrope : Abrégé de l'Histoire romain, trad, Dubois (N.A) , traduction française, œuvre numérisée par, Marc Szwajcer, (Paris 215) .
18-Florus : Abrégé de l'histoire romaine, tirée de la collection des auteurs latins publiés sous la direction de M.Nisard
19-Florus, Abrégé de l'histoire romaine, live II, trad., F,fagon et M.Villemain,Ed,C,L,F, parckoucke,Paris,(s,d)
27-Plutarque : les vies des hommes illustres, traduit par Amyot, édition établie et annotée par Gérard water, édition Gallimard, 1951.
20-Plutarque, vie de tibérius et caius gracchus, tra, bernard latZarus, 1950.

21-Plutarques,Vies des Hommes illustres IV,Tiberius et Gaius Gracchus,trad par Alexis Pieron,Imprimerie de Gustave Gratiot,paris,1853.
22-Pline L'ancien : Histoire Naturelle, XVII, XVIII, trad., Hubert Zehnaker, édit, Gallimard, France, 1999.
23-Salluste : Guerre de Jugurtha, 42-1.
24-Salluste : la Conjuration de Catilina et guerre de Jugurthq,Èd,F.G Levrault,paris 1826.
25-Tacite : Histoire, texte établi, trad. par Henri Goelzer, paris, 1863.

26-Tite-live :Periochae,Collection des auteurs latins sous la direction de M .Nisard,éd,Firmin didot,(paris1864).
27-Tite live,periochae,collection des auteurs latins sous la direction de de M.Nisand,éd,Firmin Didot(paris,1864).
28-Tite-Live : Histoire ramaine,trad,par (M,Nisard) Tone éd,Firmin Didot et frères et C Libraires, (paris 1869).
29-Tite- live, Histoire romaine ,edition .w weissenbon et A.muller ,1962.
30-Tite Live : Histoire Romaine, trad, Daneille De Clereq, 2001.

31-Tite Live : Histoire Romaine, XXXI, texte etabli, trad, par Alain Hus, les belles lettres, paris.
32-Tertullien, Apologie.

33-Varron : De L'agriculture, texte établi et traduit et commenté Charles Guiraud, paris, 1985.

34-Velleius Paterculus : Histoire Romaine, Livre second, éd, Garnier, édition de pierre Hainsselin et Henri Walteler, S.D.
35-Velleius paterculus, Histoire romaine, édition de pierre hainsselin et Henri watelet, S.D.
36-Velleius Paterculus : Historia Romana, II.VI.III.
37-Valerius Maximus, De factis Dictisque Memorabilibus, X, 4.3 ; liv.per.58.

38-Velleius Pateculus, Histoire Romaine, trad.P.Hansselin, H.Watelet, paris, 1932

39-Velleius Pateculus, Histoire Romaine, trad.P.Hansselin, H.Watelet, paris, 1932.

40-Valerius Maximus : De Factis Dictisque Memorabilibus, 1,1

المصادر المترجمة الى اللغة العربية:

1-بلوتارك فلوطرخوس، تاريخ أباطرة وفلاسفة الإغريق تر.جرجيس فتح الله، المجلد الثالث، الدار العربية للموسوعات، ط1، 2010.

II -المراجع :

1/ المراجع العربية:

1-الشيخ حسين، تاريخ حضارة اليونان والرومان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1987.

2-العبادي مصطفى، الإمبراطورية الرومانية ومصر الرومانية، دار المعرفة، الجامعة الإسكندرية، 2007.

3-السعداني محمود إبراهيم، حضارة الرومان منذ نشأتها وحتى نهاية القرن الأول ميلادي، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1998.
4-ابراهيم نصحي: تاريخ الرومان، الجزء الثاني، القاهرة 1983م.

5-ابراهيم نصحي: تاريخ الرومان مند أقدم العصور حتى عام133 ق.م، ج1 القاهرة.

6-أمين سلامة، التاريخ الروماني، دار الفكر العربي، الطبعة 1. 1909.

7-امين سلامة، التاريخ الروماني، دار الفكر العربي، ط1.1959.

8-أيوب إبراهيم رزق الله: التاريخ الروماني، ط1، الشركة العالمية للكتاب،1995.
9-أمال محمد الروبي، نظام الحكم الروماني في العصر الجمهوري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1959.
10-إبراهيم نجيب طراد، تاريخ الرومان، مكتبة ومطبعة الغد، مصر، 1997.
11-إسماعيل، شحاتة، دراسات في تاريخ الرومان، دار النهضة العربي، القاهرة، 1984.
12-الصفدي (هشام)، التاريخ الروماني في العصور الملكية، الجمهورية، الإمبراطورية حتى عهد الإمبراطور قسطنطين، الجزء الأول، دار الفكر الحديث، لبنان، 1967.
13-حارش (محمد الهادي)، التاريخ المغاربي القديم، السياسي والحضاري منذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر. 1995.
14-حسين الشيخ: الرومان، دار المعرفة الجامعية، طبعة 2002.

15-سيد أحمد علي الناصري، تاريخ وحضارة الرومان (من ظهور القرية حتى سقوط الجمهورية)، دار النهضة العربية، القاهرة 1976م.

16-سليم سالم، السيد (مسعود)، التاريخ اليوناني والروماني، حتى مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2002.

17-شنيتي (م. البشير)، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بلاد المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في احداث القرن الرابع ميلادي، الؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1984.

18-شارن وآخرون، الاحتلال الاستيطاني وسياسة الرومنة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 45. (الجزائر، 2007).

19-عبد الله حسن المسلمي، الحضارة الرومانية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1998.

20-عبد اللطيف أحمد على، التاريخ الروماني (عصر الثورة من تيبريوس جراكوس الى أوكتافيوس أغسطس) دار النهضة العربية القاهرة 1988.

21-علي عكاشة، شحاتة الناطور، جميل بيضون، اليونان والرومان، دار الأمل للنشر، الأردن، 1990.

22-لطفي عبد الوهاب يحي، تاريخ اليونان والرومان، موضوعات مختارة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007.

23-محمد البشير شنيتي: الاحتلال الروماني لبلاد المغرب سياسة الرومنة من سقوط الدولة القرطاجية الى سقوط موريطانيا، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

24-محمود إبراهيم السعدي، تاريخ وحضارة اليونان والرومان، موضوعات مختارة القاهرة، الطبعة .2000

25-محمد عمر، الحضارة الرومانية، طبعة القاهرة 2008.

26-محمود إبراهيم السعدي، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، مكتبة الأنجلو، المصرية، ط .2000

27-محمود إبراهيم، السعدوني، حضارة الرومان منذ النشأة إلى غاية القرن الأول الميلادي، ط1.1998.

28-محمد الصغير غانم، نصوص بونية، ليبية مختارة من تاريخ الجزائر القديم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012.

29-ناهد عبد الحليم الحمصاني، تاريخ الرومان، القاهرة، 2009.

30-هابيل فهمي، عبد الملك، معالم التاريخ القديم (اليوناني-الروماني)، الجزء الثاني، التاريخ الروماني، الهدى للطباعة والكمبيوتر، المنوفية، 1999م.

31-وسام أنطوان مطر، روما (الاخوان كراكوس) ج4. 2020.

32-يسرى عبد الحكيم، خليفة دياب، لجنة سمبرونيوس للأراضي وسلطاتها القضائية، مطبوعات جمعية الآثار بالإسكندرية، 2003

2-المراجع المترجمة إلى العربية:

1-إندرية ايمار، تاريخ الحضارات العام، تر. فريد داغر، مج2، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 1972.

2-رونالد.ر. ددلي . حضارة روما، ترجمة جميل يواقيم الذهبي وفاروق فريد، سيد مراجعة صقر خفاجة، دار النهضة مصر للطبع والنشر .1964

3-روستفوزف: تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي، والاقتصادي، تر، ومراجعة زكي علي، محمد سليم سالم، مكتبة النهضة المصرية، جزءان، 1957.

4-شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية (تونس، الجزائر، المغرب) ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة، ج1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965.

5-هـ.ج ولز، معالم تاريخ الإنسانية، تر عبد العزيز توفيق جاويش، مجلد 3، في تاريخ الاغريق والرومان ومن عاصرها، ط1، الهيئة المصرية للكتاب، 1994.

6-ول ديورانت، قصة الحضارة، قيصر والمسيح، أو الحضارة الرومانية، تر، محمد بدران، جامعة الدولة العربية، الجزء الأول، من المجلد الخامس، ط3، .1972

3-المراجع الأجنبية:

1-André clecici, et Antoine oliveste, la République romaine, France, 1960.

2-Aymard(A), Auboyer(J) : Rome et son empire, paris, 1967.

3-Adam Donaldson: Peasant and Slave Rebellions in the Roman Republican, university of Arizona, 2018.
4-Alexander, Michael Charles: Trials in the late Roman Rupublic, 149 BC to 50 BC, Toronto 1990.
5-Alessandro Gritofori, Grain distribution in republica Rome, Italie, SD.
6-Alessandro Cristofori, Grain distribution in late republican Rome, Italie, S.D.
7-A.H, Beesley, the Gracchi, Marius and Sulla, 2004.

8-Arthur E. R. Boak ET William G. Sinnigen. A History of Roma to 565A. New York, the Macmillan Company a London, collier Macmillan limited D, Fifth Edition 1965.

9-Arther E,R,Boak &William,G Simniger, A History of Rome to 565 A,D,Fifth Edition,New York,1965 .
10-A.E.R, Boek& R, Hudson, A History of Rome to 565 A, P Fouth Edition 1964.New York, the Magnillan Company.
11-Arthun E, R Boak and, Richard Hudson, A History of Rome to 565 A, D, Fourth Edition 1964.New York the Magnillan copany.
12-André piganiol, l'ouevre des Gracques, Annales d'histoire économique, et sociale, Année, m3, 1929.
13-Astin, A.E: Scipion Aemilianus, Oxford, the Clarendon press, 1967.
14- Bouché leclercq (A) : Manuel institutions romaines, éd, Hachatte,(paris 1886).
15-Bloch Gustave : La République Romaine, Les Conflits Politiques et sociaux, Ernest Flammarion, (Paris 1922).
16-Bernstein, Alvin H: Tiberius Sempronius Gracchus, tradition and Apostasy.USA: Cornell University press, 1978.
17-Book, A, History of Rome to 565 A, D, Macmillan Company, New York, 1921.
18-Bloch Gustave : La République Romaine, les conflits politiques et sociaux, Ernest Flammarion, (Paris1922).
19-Block, G : la république Romain, les conflits politique et sociaux, paris. 1913.

20-Bloch (G) & Carcopino (J) : La République Romaine de 133 av.J.C a la mort de Cesar, paris, 1919.
21-Clérici(A), Olivesi Antoine : la République Romaine, édit. P.U.F, Paris, 1974.
22-Claiborne, Michael; "The Gracchan Agrian Reform and the Italians" Waschinton.2009.
23-Cyril E. Robinson, A History of The Roman, Publishers New York, 1932.

24-Camps, Fabrer (Henriette), olivier et l'huile dans l'Afrique romain, imprimerie ,officielle, Alger, 1953.
25-Claude Nicole, les Gracque, Crise agraire et révolution à Rome, rêne Julliard, imprimerie en France 1967.
26- Claude Nicolet, Rome pendant la deuxieme guerre punique Technique financières et manipulation monètaire :Annales èconomie,sociologie et civilisation , 1963.
27-Claude Nicolet, Rome La Conquête du monde méditerranéen, tome 1, les structure de l etalie romaine, presses uninersitaires de France, coll."Nouvelle Clio", paris 1991.
28-Claude Nicolet, les Gracques, Crise Agraire et Révolution à Rome, éd, collection Archive dirigé par pierre Nora, paris ,1967.
29-Christol (M), Nony (D) : Rome et Son empire des origines aux invasions barbares, édit, Hachette, paris, 2001.
30-Cyril E Robinson, A history of the roman républic, New York, 1932.
31-David Shotte: The Fall of Roman Republic, Routledge, 1994.
32-Daniel Roman, Yves roman, Rome de la republique a l'empire, 3 Siecle avj- c, 2 siecla ap-j-c, 2éd.Paris, 2006.
33-David cherry and Donald Kyle: A History of Rome, publishing Blackwell, third edition 2015.

34-Duncan Mike. The storm before the storm. New York, public affairs 2017.

35-David Magie, proman Rule in Asia Minor to the end of the third century after Christ, pringeton New Jersey, Pringeton University press 1950.
36-Deman Albert, klaus brinfamann die agrarre form des Tiberius gracckus, legende and wirklichkeit in l'antiquite clasique, 56, 1987.
37-Danielle hyeon ahjoh, Tiberius Gracckus to the study of Korean historia graphy of Tiberius Gracchus a garina reform the 70 s to 90 s unidergrate senion thesius de partement of history Colinia University, 2010.
38-Dillon, John Noel: The Delegation of The Xviri to hnna ca 133 B.C and the Murder of Tiberius Gracchus."Bulletin of the Institute of Classical Studies 56, 2013.
39-Eugene talbot, Histoire Romaine, Paris, 1875.
40-Fritz M. Heichelleim a cedrica.yeo: A History of the Roman people, prentage. Hall. Inc. Press 1962.

41-Frank Burn Marsh, A History of the Roman World (From 146 to 30 B.C), Revised With additional notes by H.H. scullard. F.B.A., London :

Methuen & CoLTD. New York : Barnes& Noble. INC., third edition 1963.
42-Frank (T): An Economic Survey of Ancient Rome, T, IV, Baltimore, 1938.
43-F.R. Cowell, Cicrero and the Roman Republic,. Published in Pelican Books ,édition 1962.

44-Frant burr marsh, A histoty of the Roman world (from146 to30 B.C)

45-Gyril, E, Robinson,A History of Rome,Publishers, New york,1990.
Goodman. Marth, the Roman World 44B.C 180A.D. routhedge, London and New York 1997.

46-Grimal (Pierre), la vie à Rome dans l'antiquité, France, octobre 1953.
47-Gssell(s), Histoire ancienne de l'Afrique du Nord, T7 éd, Hachette, Paris, 1913-1928.
48-Gérome carcopino, les lois agraires des Gracques et les guerres sociale, paris, SD.
49-Gaughan, Judy E.Murder Was not a Crime: Homicide and Power in the Roman Republic, Austin, 2010.
50-H.H. Scullard, A History of the Roman World (753-146 B.C), Pandon and New York Presse 1963.
51-Heitland, W, E, A, Short, History of the Roman Republic Cambridge: at the University press, 1911.
52-Hil, havell, A, Ancient Rome the Republic (a compre hensive illustrated listory of republican Rome) this edition Geddes & Grosset - 2003.
53-John McGrory Bollan, Pontificalis Honor: Re-evaluation of Priestly Auctoritas and Sacro-Political Violence in the Transition from Republic to Principate, Glasgow, 2003.
54-Jean pierre Martin, Alain chauvot, Mireille cébeillac Gervasoni, Histoire Romaine, Ed, Armand collin, 3eme édition, paris 2003.
55-Jean-marie pailler, Rome antique, (paris 2000).
Jennifer Dalcrus, la crise du premier siècle avant JC en Italie, arte 20 décembre 2006.

56-John Melitiers, the Gracchi's brother's .I.D.P.L branch, London 1981.
57-Keaveney. A. the army in the Roman revoltion, houtledge, University of Kent. London And New York. 2006.
58-Ludwing lange : Histoire intérieure de Rome jusqu'à la Bataille d'Actium ,livre quatrième la dissolution de la république volume 2, paris ,1888.
59-Leveau, plilippe, compagne de la méditerranée, d'après varron.SD.

60-Latouche(R) : Les origines de L'économie occidentale IVIXI° Siècle, édit, Albin Michel, paris, 1956.
61-Leveau (Philippe)، Sellières (Pierre)، Vallt (Jean, Pierre). Compagnes d méditerrané roman occident, hachette, 1993.

62-Louis Harmand, Société et économie de la République Romaine, Librairie Armand colin, paris.1967.

63-Marcel Le Glay, Rome, grandeur et déclin de la république, Tom1, édition perrin, 1990.
67-Morie thérese-raepsaet-charlin, Alvin H Bernstein, Tiberius Sempronius gracchus, tradition and a postory in l'antiquité classique T53-1984.
68-Mommsen (Théodore). Histoire romaine, robert Laffont ; le club française du livre, (paris 1970).
69-Mechelin legras-wechsler, conflits sociaux en république Romaine , paris 1979.
70-Martin (R) : Recherches les agronomes Latins et leur Conceptions Économiques et Sociales, paris, 1971.
71-Mekay, c, Ancient Rome Amilitary and political History, Cambridge university press, 2004.
72-Mecheline legras wechsler, conflits sociaux en république romaine, paris.1979.
73-Mechelin legras- wechsler, conflits sociaux en république romaine, paris ,1979.
74-Mommsen (Theodor), Histoire Romaine, Ed, Robert lafford (Paris), 1970.
75-Mommsen Theodor, the History of Rome, and London: j.M.dent&sons.LMD_ New York: E.P. dutton &co.INC. Press 1930.
76-Oakly, S, the Early Public, Cambridge University Press, 2004.
77-Grimal (P) : La civilisation Romaine, édit, Arthaud, paris, 1932.
78-Philip Van ness Myers, Ancient history, (USA, 1904).
Tome 1. Edittion perrin, 1990.

79-Piganiol (André), la conquéte romain, presses universitaires de frqnce 108, Boulevard Saint-Germain, prais, 1974.
80-Piganiol (André), la conquéte romain, librairie alcan, Paris 1972.
81-Peiey (jean plilippe), l'économie antique, perss universitaire, 2eme édition, paris, 1969.
82-Pascal Merinoir, caius cracchus, Edition l'espoir. Paris, 1951.

83-Rowland Robert J: The Development of Opposition to C. Gracchus, phoenix 23, no.4, 1969.
84-Ronald Syme : Ten Tribunes, JRS, vol.53, 1963.

85-Raepsaet-charlier-therese yahir schochat, Recutement and the program of TIberius gracckus in l'antiquite clasique T 53.1984.
86-Rostovtweff (M.L) : Histoire économique et Sociale de L'empire
87.Romaine, Trad, Demange (o), édit, Robert Laffont, paris, 1988.
88-Salvioli(G) : le Capitalisme dans le monde Antique, paris, 1906.
89-Salles (C): L'antiquité Romaine des origines a la chute de l'empire, édit, Larousse, France, 1993.
90-Saint Bertand-de-comminges, economie antique, la guerre dans les économies antique, les presses de l'inpremonie fournie à balama, Fonsegriver, 2000.
91-Stockton David: The Gracchi, Oxford University Press, 1979.
Vladima G, Simklovitch, Rome's fall reconsidered, political science quarterly, n 2- 1916.
92-S.A Cook, litt. D.& F. E. Addcock, M.A & M.P. Charles worth, M.A ? The cambridge Ancient History- the Rome Republic 133- 44 B.C. Vol- IX, cambridge at the university press 1951.
93-Stokton, David, The Gracchi, Oxford University press, 1979.
94-Philip Van Ness: Ancient History, éd Ginn ET company.USA, 1904.
95-Santiago Aguirre, Sic Semper Tyrannis; Tirannide and Violence as Political Tools in Rupublican Rome, S.D.
96-Shump, Scott: "The Senatus Consultum Ultimum and the Relation to late Republican History "Summer Research. Paper 99. 2011.
97-Tenney Frank, An Economic Survey of Ancient Rome, (Rome and Italy of the republic), Vol I, pageant Books, INC, Paterson, New Jersey press1959.
98-Toutain (J), Tunisie, atlas Historique, géographique, économique et Touristique, horizon de France, Paris 1936.
99-Thomas N. Mitchell, Roman républicanism, the underrated legacy, Dublin, Vol 145, Wo2, 2001.
100-Tenney Frank, A History of Rome, Henry Holt Company, New York, May 1928.
101-Tenney Frank, A History of Rome, Henry Holt Company. New York-May 1928
102-Ugo Enrico Paoli, vita Romana, notizie di antichita private, felice le Monnier-firenze.SD.
103-Van Bershem (Denis) : La distribution du blé et d'argent a la plèbe romaine sous l'empire, Genève, 1939.
104-Homo (L) : Nouvelle Histoire Romaine, édition, Marabout, paris, S .D.
105-W.E.Heitland. A short History of the Roman republic. Cambridge at the university press 1911.

106-W.E.Heitland.A, History of The Roman Repuplic, at the university press, 1911.
107-H. H. Scullard, a history of the Roman world (753.146.B.c), London and New York. Press. 1980.

III- الموسوعات والقواميس:

1-الموسوعات:

1-Grolier, the Encyclopedia Americana International, edition complete in thirty volumes, vol, 13, first published in 1829.

2-القواميس:

1-Gaffiot Félix : dictionnaire latin française, Nouvelle édition Revue et augmentée, 2016.
2-Daremberg M.CH, et Saglio EDM, Le Dictionnaire des Antiquités Grecques et Romaines, paris, 1877.

IV -الدوريات:

1-Piganiol André : sur la nouvelle Table de bronze de tarente, comptes rendus des séances de l'Académie des inscriptions et belles lettres année (1951).

V – الرسائل والاطروحات الجامعية:

1- الرسائل باللغة العربية:

1-بشارى (محمد الحبيب)، دور المقاطعات الإفريقية في اقتصاد روما، مابين 146ق.م إلى 285م، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ القديم، إشراف الشنيتي 2006/ 2007م.

2-ذياب يسري عبد الحكيم خليفة، الفرسان دورهم الاقتصادي والسياسي في المجتمع الروماني خلال القرن الأخير من العصر الجمهوري (رسالة دكتورا)، جامعة الإسكندرية ، كلية الأدب . 2006.

3-سعيد يونس مجيد، النظم الإدارية والمالية في ولاية افريقيا الرومانية(146-284ق.م)، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة المرقب، الميار،.2008

4-يفصح (نادية)، سياسة الاستيطان الروماني في بلاد المغرب القديم آواخر العهد الجمهوري، وأوائل الامبراطوري، مذكرة السنة الأولى ماجستير في التاريخ

القديم، اشراف حارش(الجزائر / 95- 96).

2-الرسائل باللغة الأجنبية:

1-Hinre de Boniey, le culte de Cérès à Rome des origines à la fin de la république, thèse de doctorat, université, paris, librairie, c, Klingksieck, 1958.

VI -المجلات:

1- المجلات باللغة العربية:

1-المجيد حمدان، العبيد عند الرومان خلال القرنين الثاني والأول قبل الميلاد، مجلة الدراسات التاريخية، العددان 117- 118. 2018.

2- المجلات باللغة الأجنبية:

1-Ellsworth Hungtinton, Climatic change and Agricultural Exhaustion as Elements in the fall of Rome,oxford university press,vol 131,n2,uk,1917.
2-Frank Frost Abbott, the colonizing policy of the romans from 123 to 31 b.c, classical philology, vol 10, n4, Chicago, 1915.
3-Lecaudey Timothée : les lois de la république et du haut-empire romaine, école National Supérieure des sciences et de l'information et des bibliothèques, France, 2002.
4-Lily Ross Taylor, Forerunner of the Gracchi, the journal of roman studies. Vol 151, 1962.

5-Peter garnsay and Dominic rathebone, the background to the law of caius Gracchs, the journal of roman studies vol 25, Great Britain, 1985.
6-Spaeth Barbette Stanley, the Goddess Ceres and the Death Tiberius Gracchus, Historia: Zeitschrift Fùr Alte Geschiche 39 N02,(1990.)

VII -موقع شبكة الأنترنيت:

www://gallica.bnf.fr

Books .google.dz

https :// www.histoire.fr

https :// www.persee.fr

https://en.wikipedia.or

.

الملاحق

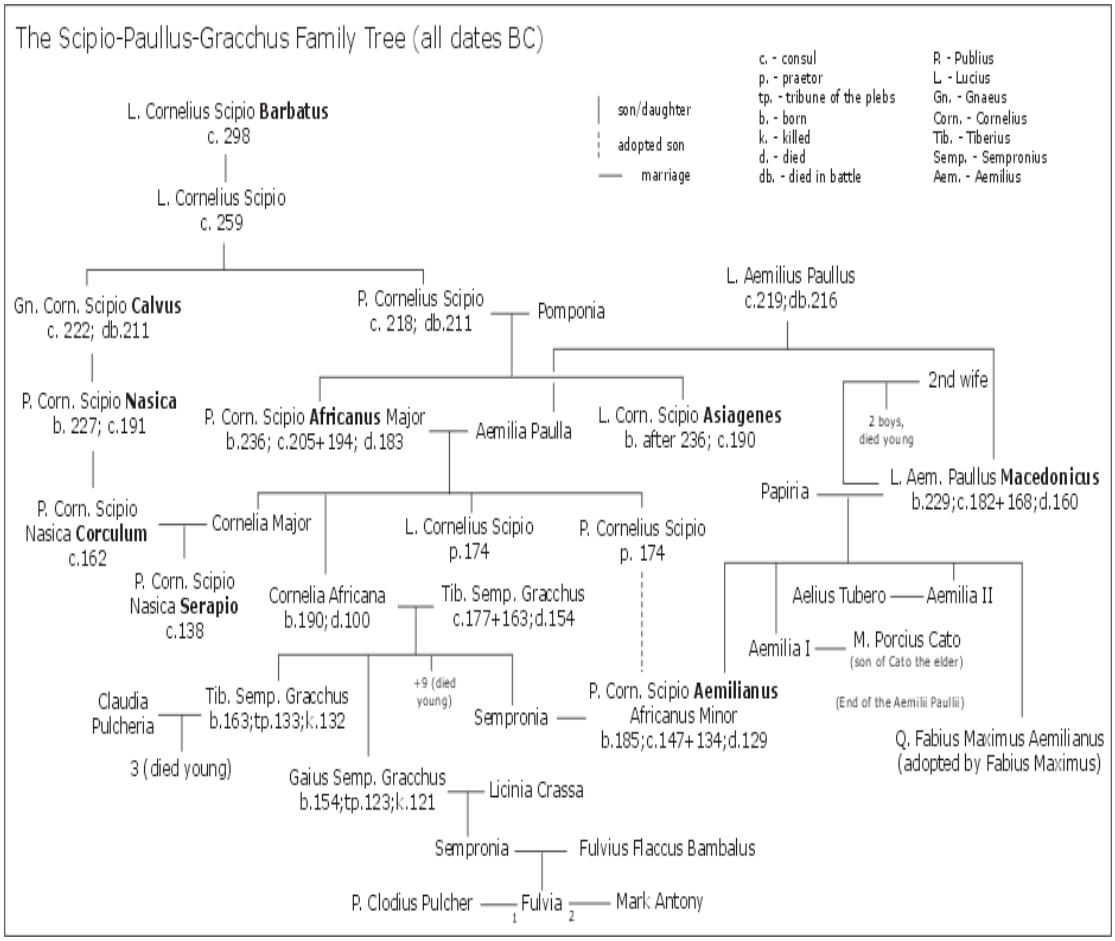

الملحق رقم (1):

شجرة تفصيلية لعائلة تيبريوس وكايوس كراكوس.

. https://en.wikipedia.org.

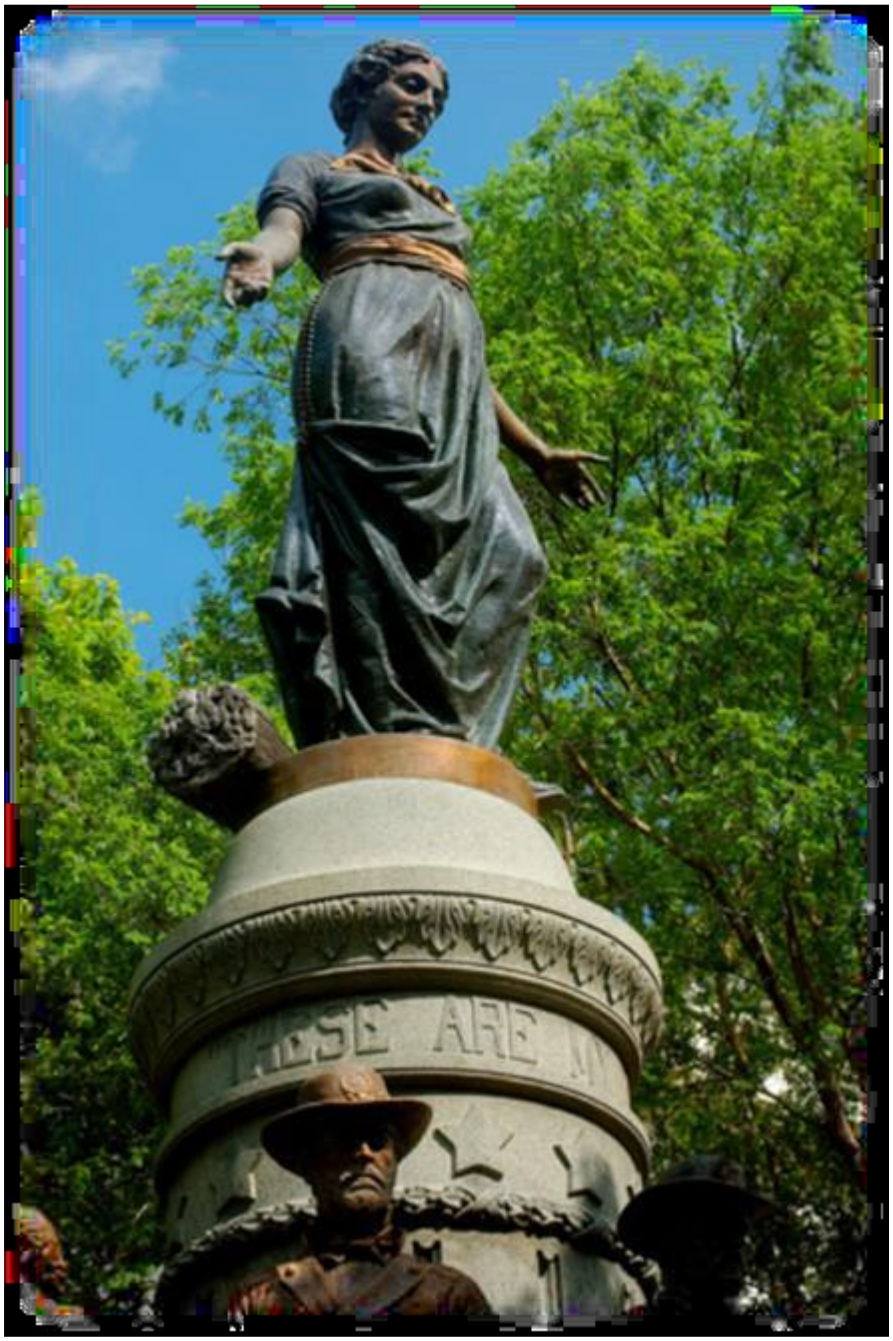

الملحق رقم (2): نصب كورنيليا كراكوس في اوهايو الولايات المتحدة الامريكية حيث بعتبرها الامريكيون مثال المراة الكاملة في التارخ الروماني.

وسام أنطوان مطر، المرجع السابق ،.ص 19

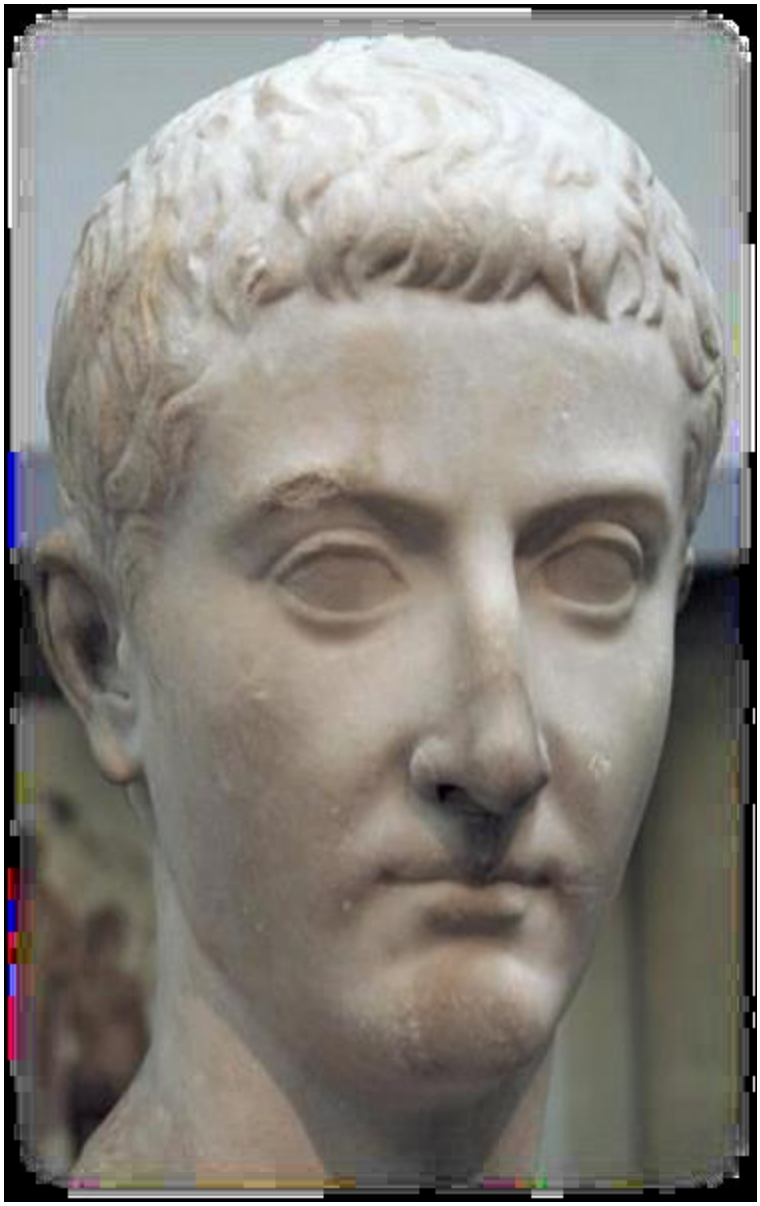

الملحق رقم(3): تيبريوس كراكوس متحف روما العسكري

نقلا عن: وسام أنطوان مطر. المرجع السابق. ص 37

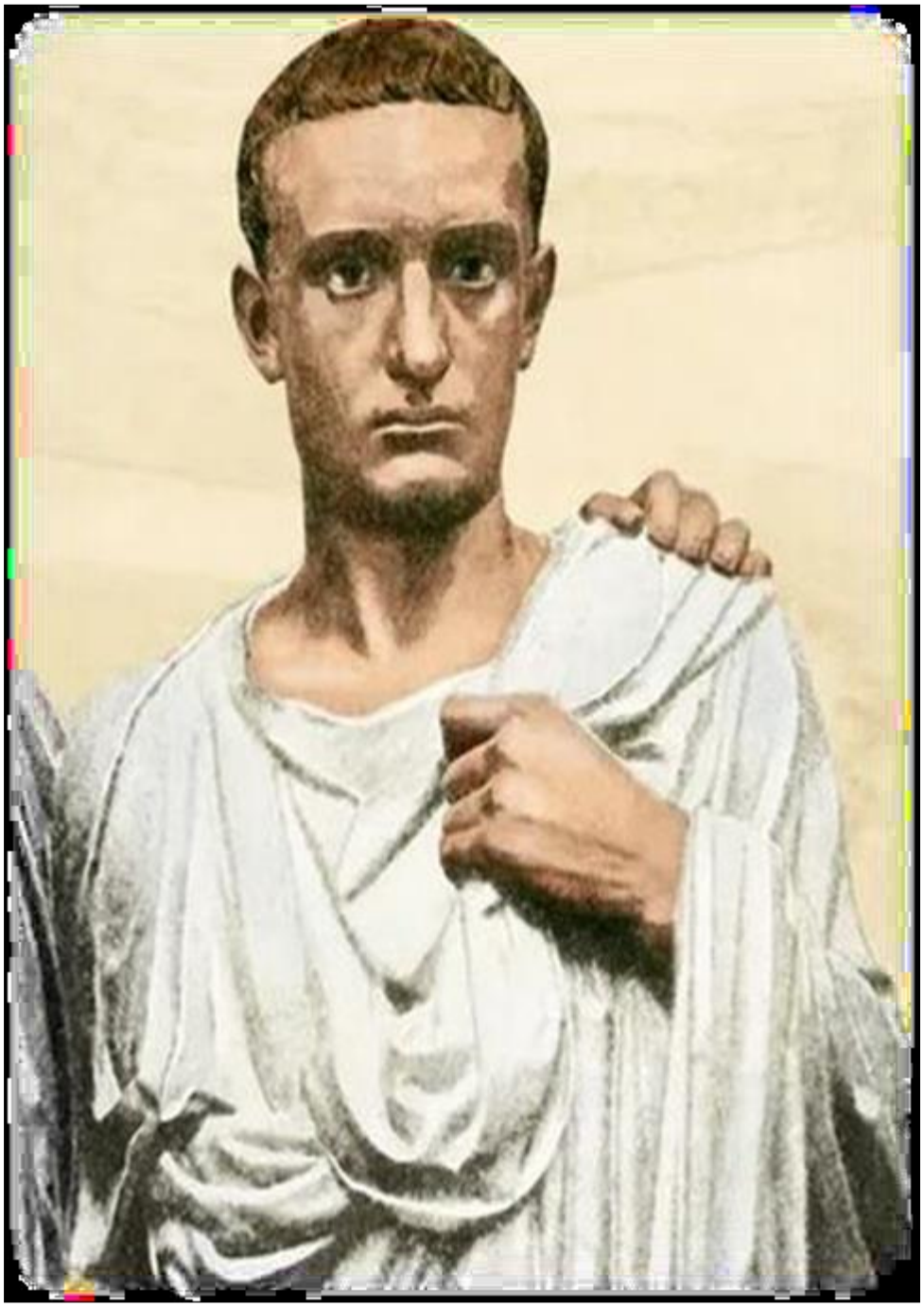

الملحق رقم (4):صورة كايوس كراكوس

نقلا عن: وسام أنطوان مطر .المرجع السابق.ص69

الملحق رقم (5):

تمثال يجمع الاخوين كراكوس

https://ar.wikipedia.org.

الملحق رقم (6): قبر كورنيليا كراكوس في روما-على المدخل وضع اغسطس قيصر 110 – بلاطة

نقش عليها" كورنيليا افريكانوس والدة روما العظيمة، وصانعة نضال الاخوين كراكوس"

نقلا عن: وسام أنطوان مطر. المرجع السابق. ص100

الملحق رقم(7):

نصب الام كورنيليا وطفليها الاخوين كراكوس متحف الارميتاج روسيا

وسام أنطوان مطر.المرجع السابق.ص 23

الملحق رقم(8):

كورنيليا تبعد عنها تاج ملك مصر بتوليمي وهو يرسله لها عارضا مملكته هدية ان تزوجت منه وعاد الرسول خائبا اللوحة للفنان الفرنسي لوران دو لا هيرا .

(Laurent de La Hyre)

متحف اللوفر

الملحق رقم (9): تلة افانتين اليوم حيث تشرف على روما، في هذا المكان تجمّع مناصرو كايوُس في مواجهة رجال المجلس

نقلا عن: وسام أنطوان مطر.المرجع السابق. ص 90

الملحق رقم(10):

نصب يسخر من اينوس في قرية اينا صقيلية.

نقلا عن: وسام أنطوان مطر. المرجع السابق. ص 26.

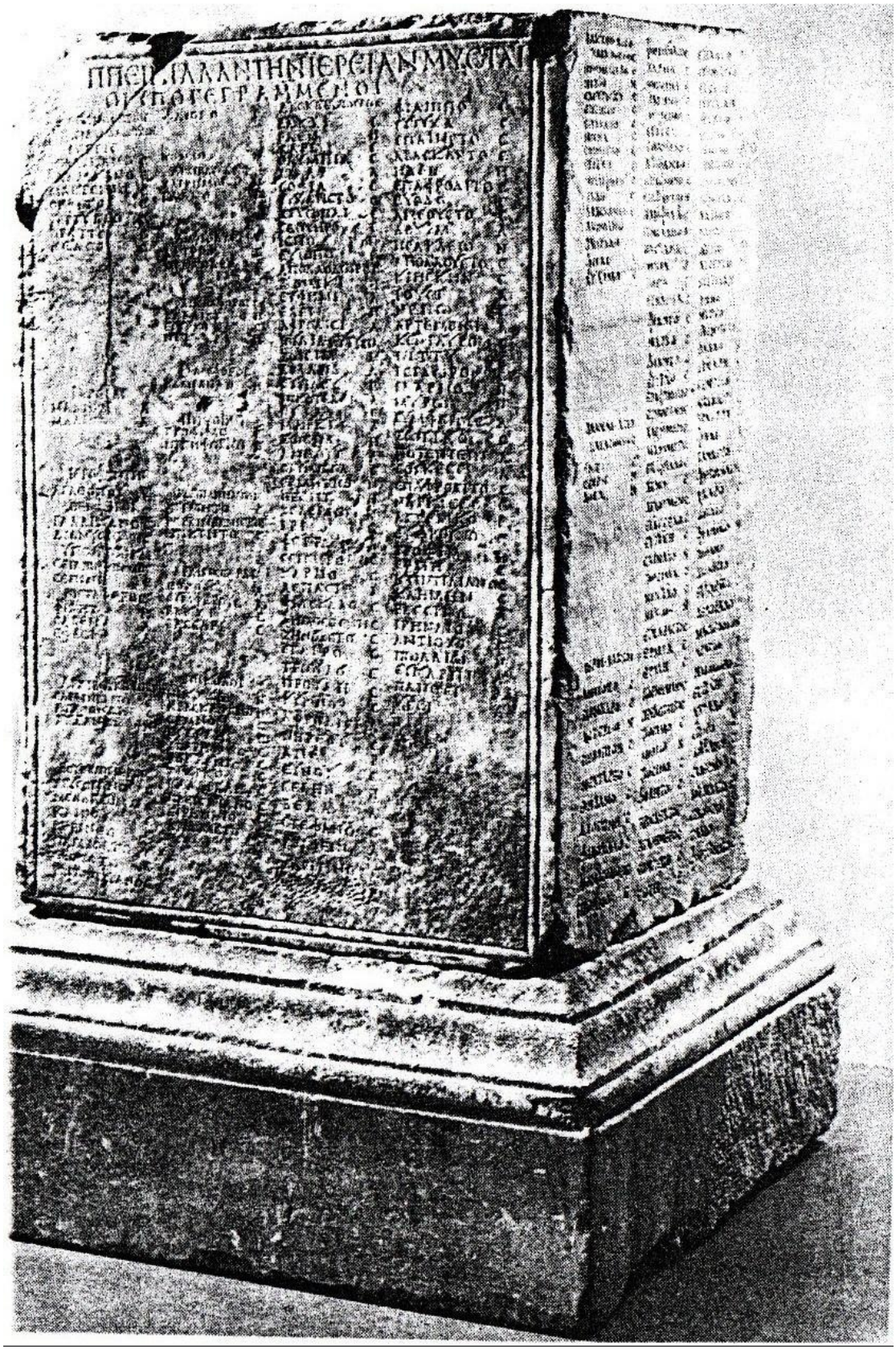

الملحق رقم (11): نصب تذكاري من البرونز عليه شذرات من الإصلاح الزراعي.

-Heichelhei a yeo, op.cit.,p 159.

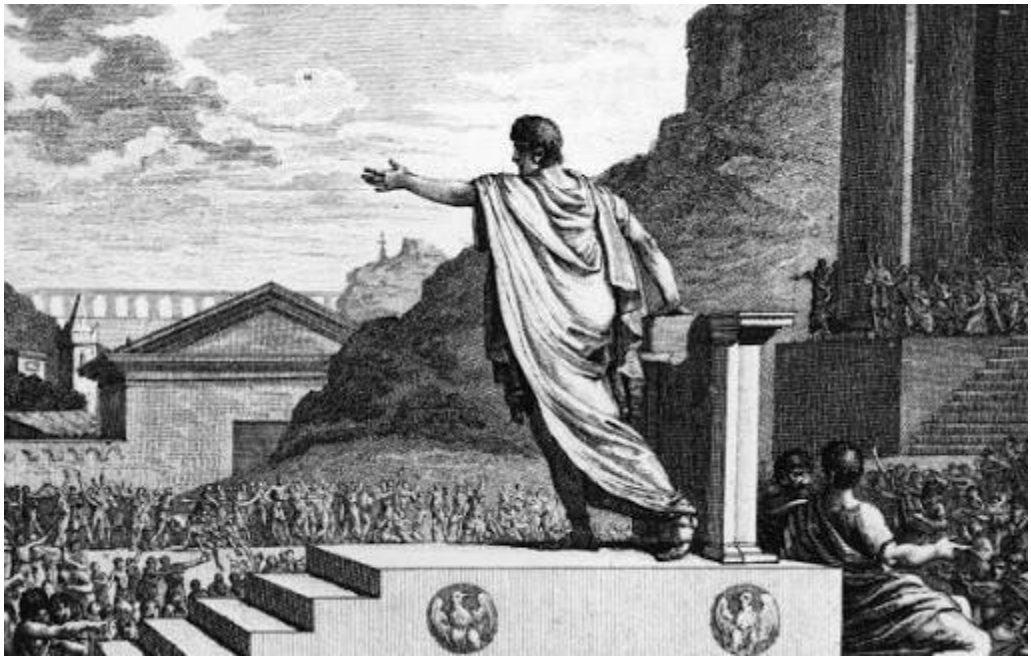

الملحق رقم (12): كايوس كراكوس يعرض مشاريعه الإصلاحية.

- https://ar.wikipedia.org.

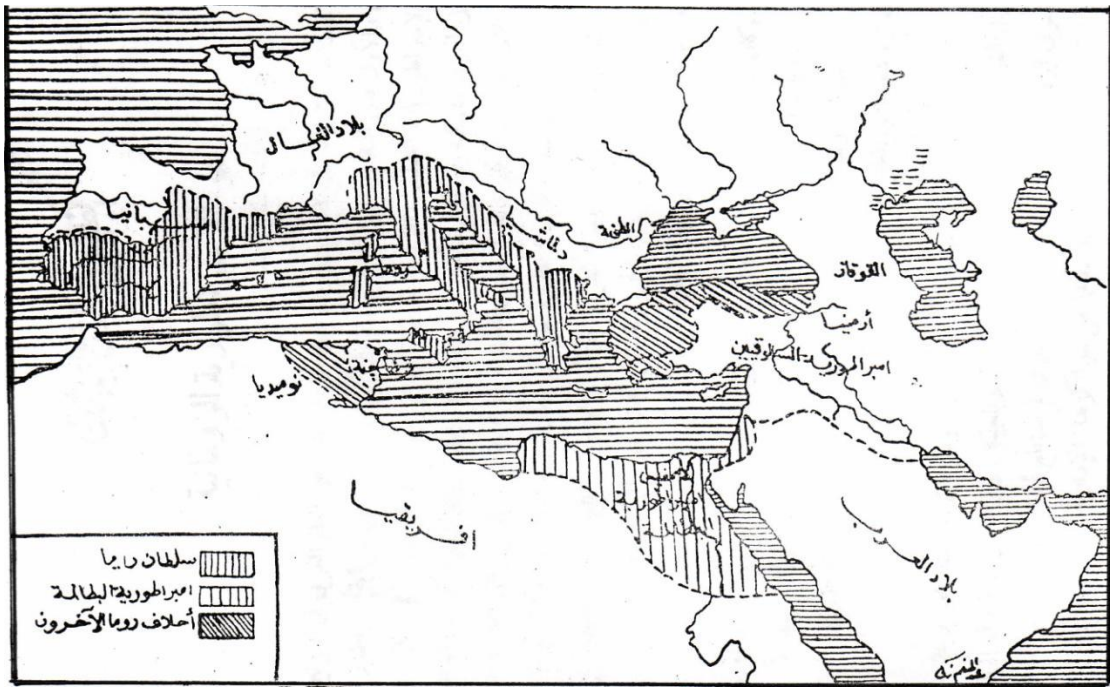

الملحق رقم(13):

خريطة توضح نفوذ الرومان خلال الفترة 150 ق.

نقلا عن: ويلز، المرجع السابق ص 141

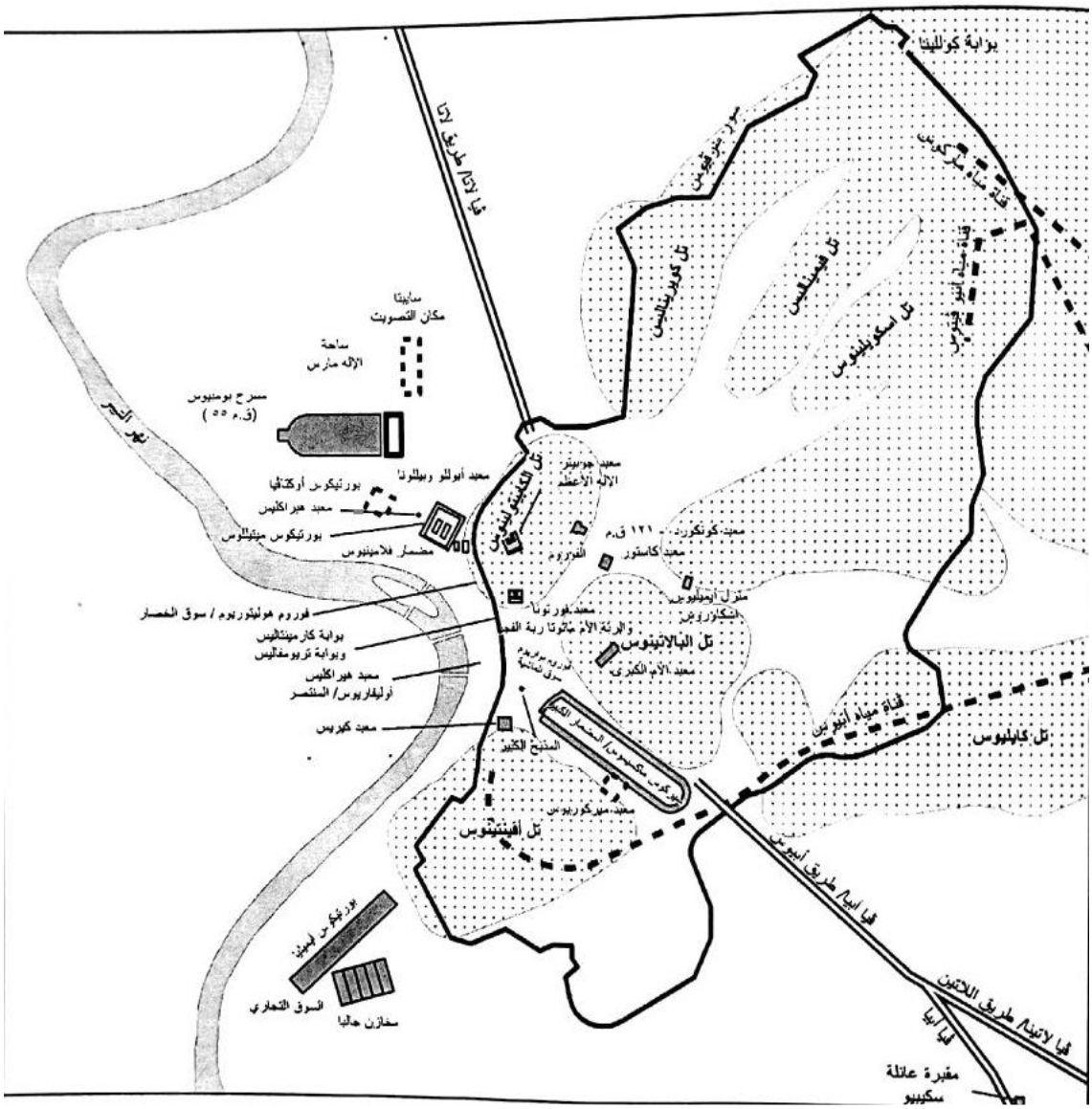

الملحق رقم (14): مدينة روما في القرن الأخير من الجمهورية.

بتصرف نقلا عن:

Tatum, w, Jeffrey: Always I am Caesar. John wiley & sons, 2002.

الملحق رقم (15): إيطاليا في القرن الثاني والأول قبل الميلاد.

بتصرف نقلا عن:

Steel,End of the Republic 146 To 44 BC, conquet and crisis , Edinburgh university press,2013.

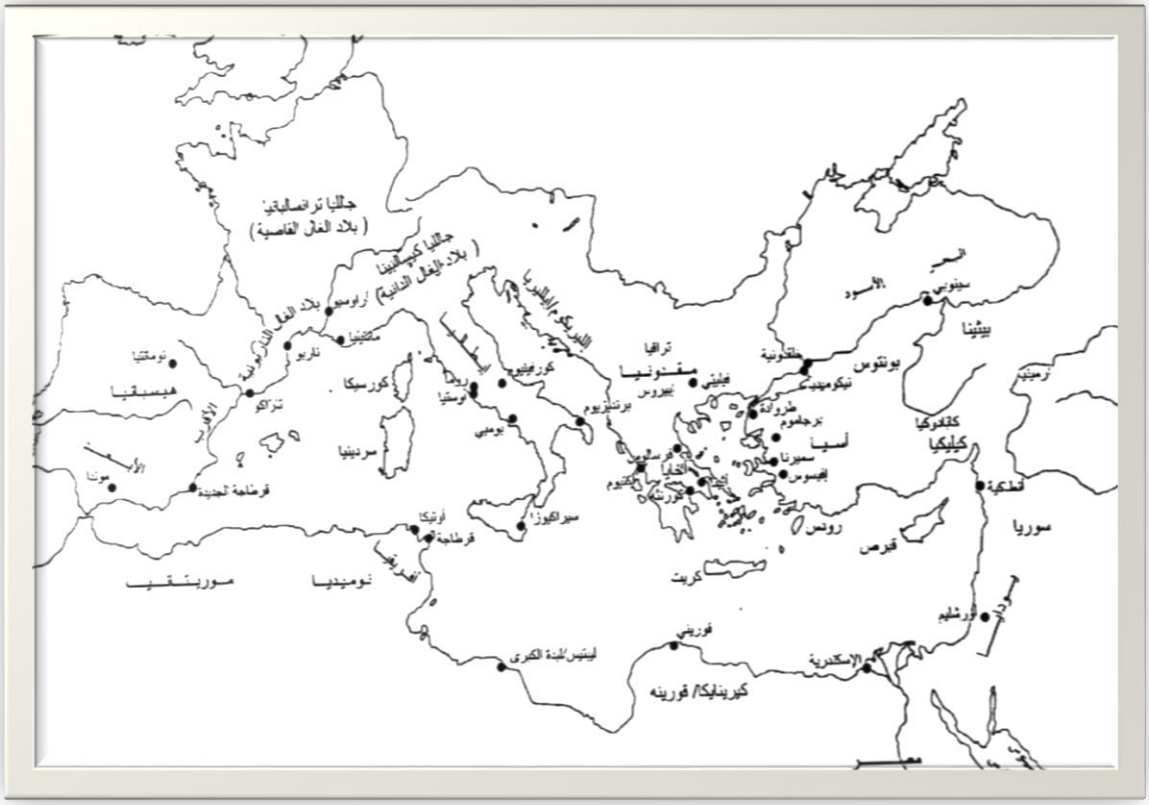

الملحق رقم (16): البحر الأبيض المتوسط في القرن الأول والثاني قبل الميلاد.
بتصرف نقلا عن:

Steel,End of the Republic 146 To 44 BC, conquet and crisis , Edinburgh university press,2013.

الملحق رقم(17):

قائمة مصطلحات لاتنية:

Latifundia	الضياع الفسيحة
Publicus populi Romani	الأرض العامة الرومانية
Senatus Consultum Ultimum	قرار السناتو النهائي
Gladiatores	العبيد
Ager publicus	الأراضي العامة
Ager privatus	الأراضي الخاصة
Res Publica	النظام الجمهوري
Cursus Honorum	الوظائف العامة
Comitia curiata	الجمعية الشعبية
Comitia Centuriata	الجمعية المئوية
Populus Romanus	الشعب الروماني
Compus Martius	ساحة الاله مارس
Pentifex Maximus	الكاهن الاعظم
Pontifices	الكهنة
Augures	العرافين
Civitas	حقوق المواطنة
Council plebs	مجلس العامة
Lex Sempronia Agraria	القانون الزراعي
Possessores	الحائزين للأراضي
Princeps Senatus	زعيم مجلس الشيوخ
Plebs Urbana	دهماء العامة
Ordo Equester	طبقة الفرسان
Coloniae	المستعمرات
lugerum	الفدان الروماني
Possessio	حيازة
Intercessio	حق الاعتراض

الملحق رقم(18):

- قائمة أهم الشخصيات المؤيدة والمعارضة لمشاريع الأخوين كراكوس:

-قائمة المؤيدين:

ماركوس ليفيوس دروسوس	نقيب العامة عام 91ق.م، وكان قد تقدم بمشروع قانون منح الجنسية الرومانية لجميع اللاتين.
بوبيليوس موكيوس سكايفولا	أحد قناصل 133ق.م.
كوينتوس مميوس	نقيب العامة، بعد عزل اوكتافيوس.
كايوس فيلليوس	ورد في نص بلوتارخوس، حيث لقي حتفه مع الذين قتلوا مع تيبريوس.
الفيلسوف ديوفانيس	معلم تيبريوس وكايوس، وقد اغتيل من طرف مجلس الشيوخ.
الفيلسوف بلوسيوس	معلم تيبريوس وكايوس، وتم محاكمته عقب مصرع تيبريوس ثم تمت تبرئته.
مانيوس اكيليوس جاربو	تولى منصب نقيب العامة مع كايوس 124ق.م-123ق.م
لوكيوس ابوليوس ساتورنينوس	نقيب العامة عام 103ق.م.

-قائمة المعارضين:

لوكيوس كالبورنيوس بيسو	قنصل عام 133ق.م.
لوكيوس اوبيميوس	قنصل عام 121ق.م، قاد مجلس الشيوخ للقضاء على كايوس كراكوس بالقوة، بعد أن صدر قرار السناتوس الأخير.
ليفيوس دروسوس	نقيب العامة عام 122ق.م، وقام بإصلاحات مضادة لمشاريع كايوس لخدمة اهداف مجلس الشيوخ.
مينوكيوس روفوس	نقيب العامة عام 121ق.م، هاجم مشروع كايوس الخاص بإنشاء مستعمرة يونونيا.
سكيبيو اميليانوس	صهر تيبريوس وكايوس، وقائد الجيش الروماني.
بوبيليوس لانياس	قنصل عام 123ق.م، ورئيس المحكمة الخاصة بمحاكمة أنصار تيبريوس.
سكيبيو ناسيكا	قنصل سابق، قاد مجلس الشيوخ للقضاء على تيبريوس بالقوة
انيوس	من أنصار مجلس الشيوخ
بومبيوس	من أنصار مجلس الشيوخ

الملحق رقم(19):

خريطة توضح موقع جزيرة صقيلية في روما.

https://artic.nl7za.com

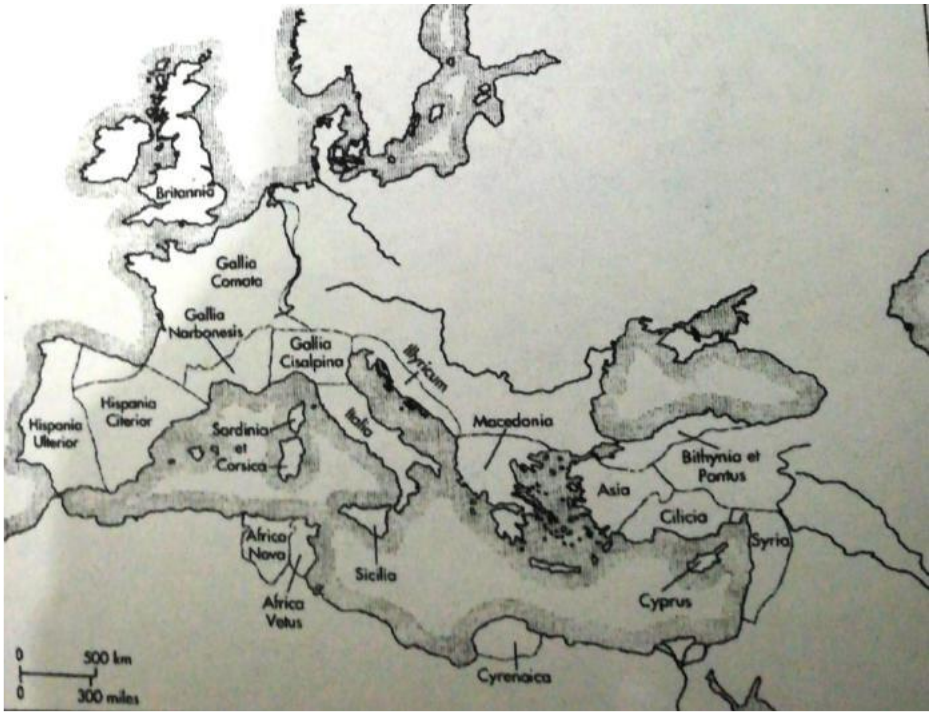

الملحق رقم (20): خريطة العالم الرومان في أواخر العهد الجمهوري.

نقلا عن: حسين الشيخ، الرومان، ص 344.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء	
الشكر والتقدير	
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: الاخوين كراكوس.	**10**
I -تيبريوس كراكوس	10
1.عائلة كراكوس(تاريخهم وأهم انجازاتهم).	10
1.1.تيبريوس كراكوس الأب (إنجازاته وأهم أعماله).	10
2.1. كورنيليا كراكوس.	10
3.1.نشاة تبريوس كراكوس.	16
2. تيبريوس والحياة السياسية.	20
1.2.سوء الأوضاع في الولايات.	20
2.2.ثورة العبيد الأولي 136ق.م-131ق.م.	23
3. تولى الكوايستورية.	31
1.3.تيبريوس كوايستورا في نومانتي.	31
2.3. دور تيبريوس في نومانتيا.	32
3.3. موقف مجلس الشيوخ بعد عودة تيبريوس .	35
4. تيبريوس نقيب العامة 133ق.م.	36
II -كايوس كراكوس.	39
1.نشاة وطموحاته.	39
2. كايوس والحياة السياسية (التريبونية الأولى والثانية).	42
1.2.كايوس كراكوس كوايستورا 196ق.م.	42
2.2.تولي كايوس منصب نقيب العامة 124-123 ق.م.	47

3.2.كايوس نقيبا للعامة للمرة الثانية.	48
الفصل الثاني: الملكية الزراعية في روما أواخر الجمهورية والازمة الفلاحية.	**53**
I –الملكية الزراعية في روما أواخر الجمهورية.	53
1–واقع الزراعة الرومانية	53
2–ملكية الأراضي الزراعية.	55
II –الأزمة الفلاحية في إطاليا.	65
1–أسباب تدهور الزراعة في إيطاليا.	66
1.1.حروب الوحدة.	66
2.1.حروب التوسع.	77
3.1.الحروب البونيقية.	81
2–النتائج الاقتصادية للتوسعات الرومانية.	85
1.2.أزمة نقص الغذاء.	85
2.2.نهاية صغار الفلاحين وظهور المزارع الكبرى.	89
3.2.الأزمة المالية.	103
الفصل الثالث: إصلاحات تيبريوس كراكوس.	**108**
I–المشاريع الزراعية السابقة لمشروع تيبريوس.	108
1.مشروع قانون الأراضي.	109
2.قانون ليكينيوس.	109
3.قانون كايوس فلامينيوس.	111
4.طرح قانون إعادة توزيع الأراضي.	112
5.قانون عام 180ق.م.	114
6.قانون كايوس لايليوس.	115
II –المشاريع والقوانين الإصلاحية لتبريوس كراكوس.	115

1.قوانين سمبرونيا إصلاحات تيبريوس.	119
2.تيبريوس يتحدى التقاليد ومجلس الشيوخ.	121
3.أسباب إقتراح تيبريوس لتشريع سمبرونيا.	129
4.نص قانون الأراضي.	132
5.عمل اللجنة الثلاثية والعقبات التي واجهت قانون الأراضي.	136
6.قائمة لجنة قانون تقسيم الأراضي.	138
7.الموارد المالية لمشاريع تيبريوس.	141
8–تيبريوس يرشح نفسه لنصب نقيب العامة للعام التالي.	143
III –أسباب فشل قانون سمبرونيا الفلاحي.	148
IV–قوانين أخري.	149
1.مشروع قانون الخدمة العسكرية.	149
2. مشروع قانون الاستئناف ضد أحكام القضاة.	152
3.مشروع قانون زيادة عدد القضاة.	153
V– تصاعد المواجهة بين مجلس الشيوخ وتيبريوس.	153
VI–إغتيال تيبريوس كراكوس .	159
VII – مصير إصلاحات تيبريوس.	168
الفصل الرابع: إصلاحات كايوس كراكوس.	**173**
IIالمشاريع السياسية.	173
1.1.قانون الإصلاح القضائي.	175
2.1.قانون حماية المواطنين من المحاكم غير العادية.	180
3.1.قانون سمبرونيوس حول الولايات القنصلية.	184
4.1.قانوني معاقبة المحلفين المرتشين واختيار المحلفين من الفرسان.	187

II . التشريعات الاقتصادية	200
1.2.قانون الأراضي.	201
2.2.قانون القمح او قانون الغلال.	203
3.2.قانون جباية ضرائب ولاية اسيا.	212
III . المشاريع العمرانية.	217
1.3قانون الطرق.	217
IV. المشاريع العسكرية.	220
1.4.قانون الجيش.	220
V. المشاريع الاجتماعية.	222
1.5.قانون انشاء المستعمرات للمواطنين الرومان.	226
1.5.قانون منح حقوق المواطنة للحلفاء الايطاليين.	226
VI–المواجهة بين مجلس الشيوخ وكايوس.	230
VII–اغتيال كايوس كراكوس.	236
VIII– مصير إصلاحات الأخوين كراكوس.	237
XI – قرارات مجلس الشيوخ بعد مصرع الاخوين كراكوس.	239
1–قانون أكيليوس(Lex Acilia):	245
XI–مشاريع القوانين الإصلاحية عقب اغتيال الاخوين كراكوس.	246
1–المحاولات الإصلاحية ل لوكيوس أبوليوس ساتورنينوس(103/100ق.م)	249
2–محاولات ليفيوس دروسوس للأصلاح عام 91 ق.م.	250
الخاتمة	254
البيبليوغرافيا	254
الملاحق	278
فهرس المحتويات	288

الملخص:

حركة الإصلاح الزراعي في روما خلال النصف الثاني من القرن الثاني قبل الميلاد، مركزّة على جهود الأخوين تيبريوس وكايوس كراكوس. حاول الأخوان معالجة التفاوت الكبير في توزيع الأراضي الزراعية، حيث كان الأثرياء يسيطرون على مساحات واسعة، مما أدي إلى تفاقم الفقر بين الفلاحين. اقترح الكراكيون إعادة توزيع الأراضي العامة على الفقراء والفلاحين الصغار، لكن إصلاحاتهما واجهت معارضة شديدة من الطبقة الارستقراطية. انتهت هذه الجهود باغتيال تيبريوس عام 133ق.م وكايوس في 121ق.م. تعتبر هذه الإصلاحات نقطة تحول مهمة في التاريخ الروماني، إذ ساهمت في تأجيج التوترات الاجتماعية والسياسية التي ساعدت لاحقًا في انهيار الجمهورية وظهور الامبراطورية.

الكلمات المفتاحية: روما، الكراكيون، العهد الجمهوري، الطبقة الأرستقراطية، المشاريع الإصلاحية.

Abstract:

The agrarian reform movement in Rome during the second half of the 2nd century BC focused on the efforts of the brothers Tiberius and Gaius Gracchus (the Gracchi). The brothers attempted to address the significant inequality in the distribution of agricultural land, where the wealthy controlled vast areas, exacerbating poverty among the peasants. The Gracchi proposed redistributing public land to the poor and small farmers, but their reforms faced strong opposition from the aristocratic class. These efforts ended with the assassination of Tiberius in 133 BC and Gaius in 121 BC. These reforms are considered a pivotal moment in Roman history, as they contributed to the growing social and political tensions that eventually led to the collapse of the Republic and the rise of the Empire.

Keywords: Rome**,** the Gracchi, the republic era, the Aristocratic class, the reforming plans.